

الشواهد النحوية والتصريفية

في شعر كنانة

(جمعا ودراسة وتحليلا)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على (درجة الماجستير)
في اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)

إعداد الطالبة

ليلى بنت ناصر بن عبد الله الشدوخي

٢٩١٨٠٠٠٤٦

إشراف

د. محمد بن إبراهيم السيف

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة

القصيم

١٤٣٤ - ١٤٣٥ هـ

٢٠١٣ - ٢٠١٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إجازة الرسالة

ملخص البحث

لَمَّا أُولى النحاة الشاهدَ الشعري أهميةً بالغةً في إقامة النحو العربي؛ لاعتباره أحد أصوله الأساسية. ولَمَّا اتَّخَذَ موقعًا كبيرًا فيه، وأصبح جزءًا لا ينفصلُ عنه؛ عمدتُ إلى دراسة هذا البحث.

فتناولتِ الدراسةُ الشواهدَ النحويةَ والتصريفيةَ في شعرِ كنانةَ (جمعًا ودراسةً وتحليلًا)، وهي أحد الشواهد الواقعة تحت منظومة الاحتجاج المتفق عليه بين العلماء على جمعها واستقرائها والقياس عليها، لتشكل قاعدة نحوية صحيحة تسفر عن لغة عربية فصيحة خالية من اللحن والتحريف.

وقد ضمت المصادر النحوية ثمانية وثمانين شاهدا من الشعر الكناني، منها خمسة وسبعون شاهدا على مسائل نحوية، وثلاثة عشر شاهدا على مسائل تصريفية. وتقصد الدراسة إلى الكشف عن مدى استشهاد النحويين بشعر كنانة، وعن مدى تعويلهم عليه في استقراء قواعدهم، وتبيين خصائص لغة كنانة اللغوية، في بنية أو في تركيب، وما تمتاز به عن غيرها من لغات القبائل الأخرى. وقد أقيمت البحث في تمهيد، وقسمين، وخاتمة.

تحدثت في التمهيد عن قبيلة كنانة (أصولها، بطونها، منازلها، شعرائها) ومكانة لغتها وخصائصها، وتحدثت أيضا عن السماع ومكانة الشاهد الشعري.

وتناولت في القسم الأول: شواهد كنانة والمسائل النحوية والصرفية المترتبة عليها (عرضا وتحليلا) وجعلته على فصلين، أما القسم الثاني فخصصته للدراسة، وفيه أربعة فصول، الفصل الأول: خصصته لشواهد كنانة بين البصريين والكوفيين، وتضمن الآتي: الشواهد المتفق على الاحتجاج بها بين الفريقين، وشواهد تفرد بها الكوفيون، وشواهد اختلف فيها داخل المدرستين، وشواهد أجاز أحد الفريقين الاستشهاد بها وردها الفريق الآخر أو بعضهم، شواهد احتج بها أعلام من الكوفة ووافقهم أعلام من البصرة، شواهد احتج بها خلافا لرأي الجمهور، شواهد احتج بها جمهور المدرستين وردها المتأخرون، شواهد احتج بها المتقدمون وردها المتأخرون، شواهد لم ترد إلا عند المتأخرين.

والفصل الثاني: خصصته لشواهد كنانة وأدلة الصنعة الإجمالية، وفيه مبحثان: المبحث

الأول: شواهد كنانة والمسموع، وشمل الآتي: القرآن الكريم، وفيه شواهد أيدت قراءات متواترة، والحديث الشريف، وفيه شواهد أيدت الحديث، وشواهد أيدت الأثر، وكلام العرب، وفيه شواهد أيدت أقوالاً للعرب، وشواهد أيدت الشعر، أما المبحث الثاني: فخصصته لشواهد كنانة والمقيس، وشمل الآتي: شواهد أيدت القياس، وتضمن: قياس فرع على أصل، وقياساً على النظر، وقياساً على النقيض، وشمل أيضاً شواهد خالفت القياس.

والفصل الثالث: خصصته للمظاهر والسمات في الاحتجاج بشعر كنانة، وفيه الآتي: الكثرة والقلة، ودوافع الاستشهاد في شعرهم، وشواهد كنانة في المصنفات النحوية، وعزو الشواهد إلى كنانة وتضمن (شواهد متفق على نسبتها، وشواهد مختلف في نسبتها، وشواهد مجهولة القائل)، وتكرر الشواهد في أكثر من مسألة، وأقوال العلماء في الاحتجاج بشعرهم، ومخالفة شعر كنانة لبعض القواعد، والحكم على المخالف (الشدوذ، الندرة، الضرورة)، والتأويل.

والفصل الرابع: عقدت فيه موازنة بين شواهد كنانة وشواهد طيبي، من حيث الآتي: الكثرة والقلة، والتنوع واستيعاب الأبواب والمسائل، والخصائص في البنية والتركيب. وفي الخاتمة ذكرت أهم ما توصلتُ إليه من نتائج.

المقدمة

الحمد لله الذي شرف العربية بتزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وصحابه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ جمعَ الشواهدِ الشعريةِ ودراسَتَها، منْ الموضوعاتِ التي حظيتْ بمنزلةٍ كبيرةٍ، ظهرتْ في اهتمامِ العلماءِ بها - قديمًا وحديثًا-، شرحًا، وتعليقًا، وتوثيقًا، ولا غرو في ذلك؛ فالشاهد الشعري يمثلُ جزءًا كبيرًا منْ المصنفاتِ اللغويةِ عامةً، والنحويةِ والصرفيةِ خاصةً، فلا يكادُ يخلو كتابٌ لغوي من شاهدٍ شعري!

لكنَّ الملاحظ أنَّ جلَّ دراساتهمْ تمثلتْ في جمعِ شواهدِ مصنّفٍ ما، وشرحها وإيضاحها، أو ذكرها ضمن قضية لغوية، أو الاحتجاج بها على تأييد رأيٍ مدرسةٍ أو عالمٍ، أو جمعها على هيئة معاجم لغوية.

من هنا آثرتُ أنْ أدرسَ الشواهدَ باعتبارِ قائلِها، فاستقرتْ مصادرُ اللغةِ العربيةِ (لغوية، ونحوية، وصرفية)، فاستوقفتني شواهد قبيلة كنانة، حيث كان لشعرها نصيب في اهتمامات اللغويين، وحضور واضح في تقعيداتهم، ولم أقف على من عني بجمع شعرهم المحتج به ودراسته؛ لذا عقدت العزم على القيام بذلك بجمع ما تناثر من شعرهم في تراث النحويين، ودراسته لتبيّن الملامح المميزة للغتهم، والوقوف على خصائصها، من خلال العنوان الآتي:

(الشواهد النحوية والتصريفية في شعر كنانة جمعًا ودراسةً وتحليلًا)

وتكمن أهمية البحث في كون كنانة ينتهي إليها نسب أفصح العرب - النبي المصطفى عليه الصلاة والسلام-، وأنها قد ضمتْ العديد من الشعراء الذين مثلوا زمنَ صفاء اللغة وسلامتها من المعرّب والدّخيل؛ مما جعل شعرهم صالحًا للاستشهاد به في كتب النحو واللغة، والتفاسير والقراءات، وأن من أبرز شعرائها من يعزى إليه وضع اللبّات الأولى في الصنعة النحوية أبو الأسود الدؤلي الذي عدّه محمد بن حبيب من الأربعة الفصحاء في الإسلام.

وقصدت من هذه الدراسة الكشف عن قيمة شعر كنانة في تراث اللغويين، وعن مدى تعويلهم عليه في استقراء قواعدهم، وتبيين خصائص لغة كنانة اللغوية، في بنية أو في تركيب، مع الكشف عما تمتاز به هذه اللغة عن غيرها من لغات القبائل الأخرى. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد، وقسمين، وخاتمة.

التمهيد: تحدثت فيه عن الآتي:

(١) قبيلة كنانة:

- أصولها، بطونها، منازلها، شعراؤها.

- مكانة لغتها وخصائصها.

(٢) السماع ومكانة الشاهد الشعري.

أما بقية تفاصيل الخطة فقد كانت على النحو الآتي:

القسم الأول: شواهد كنانة والمسائل المترتبة عليها (عرضا وتحليلا)، وفيه فصلان:

الفصل الأول: شواهد المسائل النحوية.

الفصل الثاني: شواهد المسائل التصريفية.

القسم الثاني: الدراسة، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: شواهد كنانة بين البصريين والكوفيين، وفيه الآتي:

- الشواهد المتفق على الاحتجاج بها بين الفريقين.

- شواهد تفرد بها الكوفيون.

- شواهد اختلف فيها داخل المدرستين.

- شواهد أجاز أحد الفريقين الاستشهاد بها وردها الفريق الآخر أو بعضهم.

- شواهد احتج بها أعلام من الكوفة ووافقهم أعلام من البصرة.

- شواهد احتج بها خلافا لرأي الجمهور.

- شواهد احتج بها جمهور المدرستين وردها المتأخرون.

- شواهد احتج بها المتقدمون وردها المتأخرون.

- شواهد لم ترد إلا عند المتأخرين.

الفصل الثاني: شواهد كنانة وأدلة الصنعة الإجمالية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شواهد كنانة والمسموع، وشمل الآتي:

١ - القرآن الكريم.

- شواهد أيدت قراءات متواترة.

٢ - الحديث الشريف.

- شواهد أيدت الحديث.

- شواهد أيدت الأثر.

٣ - كلام العرب:

- شواهد أيدت أقوالا للعرب.

- شواهد أيدت الشعر.

المبحث الثاني: شواهد كنانة والمقيس، وشمل الآتي:

١ - شواهد أيدت القياس:

- قياس فرع على أصل.

- قياس على النظر.

- قياس على النقيض.

٢ - شواهد خالفت القياس.

الفصل الثالث: المظاهر والسمات في الاحتجاج بشعر كنانة، وفيه الآتي:

١ - الكثرة والقلة.

٢ - دوافع الاستشهاد في شعرهم.

٣ - شواهد كنانة في المصنفات النحوية.

٤ - شواهد انفردت بها بعض المصنفات.

٥ - تكرار الشواهد في أكثر من مسألة.

٦ - شاهدان استدل بهما على مسألة واحدة.

٧ - شواهد احتج بها العلماء للتفريع على بعض المسائل.

٨ - اختلاف رواية الأبيات.

٩- عزو الشواهد إلى كنانة المتفق عليها، والمختلف فيها، ومجهولة القائل.

١٠- أقوال العلماء في الاحتجاج بشعرهم.

١١- مخالفة شعر كنانة لبعض القواعد :

- الحكم على المخالف (الشذوذ ، الندرة ، الضرورة).

- التأويل.

الفصل الرابع: موازنة بين شواهد كنانة وشواهد طيبي، من حيث الآتي:

- الكثرة والقلة.

- التنوع واستيعاب الأبواب والمسائل.

- الخصائص في البنية والتركيب.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم ما توصلتُ إليه من نتائج.

ثم ذيلت البحث بفهارس فنية تمكن القارئ من الوصول لمبتغاه دون جهد وعناء، فصنعت فهرسا للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية وللآثار، وفهرسا للأقوال العربية، وآخر للآيات الشعرية، وآخر للأعلام، كما صنعت فهرسا للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

أما منهجي في البحث فقد اتبعت المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وسلكت في كتابته الطريقة الآتية:

١- جمعت الشواهد النحوية والتصريفية من كتب النحو والصرف واللغة، والتفاسير والقراءات.

٢- عنونت المسألة النحوية والصرفية المتعلقة بكل شاهد كما وردت في كتب النحو، أو كتب الخلاف النحوي، ورتبتها على حسب ترتيب الألفية، ثم ذكرت الشاهد، ثم بدأت دراسة الشاهد بقولي: احتج به فلان، وفلان...، بعد ذلك إن كان في المسألة خلاف أو اعتراض أذكره، وأبدأ بقولي: ذهب النحاة، أو ذهب البصريون، أو فلان... ثم استرسل بذكر الأدلة والحجج مع المناقشة للآراء والترجيح، مع ذكر السبب أحيانا.

- ٣- وبالنسبة لآراء النحويين عرضتها حسب تاريخ وفاتهم، واعتمدت على توثيقها من مظاهها الأصلية ما استطعت، فإن لم أجد لجأت إلى المصادر المتأخرة عنها.
- ٤- ما أنقله بنصه أضعه بين قوسين مزدوجين هكذا «...»، وما نقلته بمعناه أكتفي بالإشارة إليه في الحاشية بعبارة، ينظر.
- ٥- ربما طال القول في دراسة بعض الشواهد النحوية والتصريفية، وذلك حين يكون له صلة ببعض المباحث، أو حين أرى أن الإيجاز يذهب الوضوح المقنع.
- ٦- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية في الحاشية، ونسبت القراءات إلى أصحابها.
- ٧- خرجت الأحاديث النبوية من مواقعها في كتب الأحاديث.
- ٨- نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، وإن كان القائل مجهولاً، أكتفي بعبارة (مجهول القائل)، ورددتها إلى بحورها، وضبطتها بالشكل، ووثقتها من دواوين أصحابها، ومن خزانة الأدب، ومن كتب النحو أيضاً.
- ٩- ترجمت للنحاة ترجمة مختصرة عند ذكره أول مرة.
- ١٠- رتبت المصادر والمراجع في القائمة حسب الترتيب المؤلف للحروف.
- ١١- صنعت فهرساً فنية للآيات القرآنية مرتبة حسب السور ثم الآيات، والأحاديث الشريفة، والأعلام حسب الترتيب المؤلف للحروف، والأشعار حسب القافية.
- وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر المولى عز وجل على إتمام هذا البحث، ثم أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سبباً في توجيهي ومساعدتي، إلى أستاذي ومشرفي الدكتور/ محمد بن إبراهيم السيف، حيث لم يألُ جهداً في إرشادي أثناء عملي في البحث، فجزاه الله أحسن الجزاء، وأدامه نبراساً متألئناً في نور العلم والعلماء.
- وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى جامعتي جامعة القصيم ممثلة في عمادة الدراسات العليا، وقسم اللغة العربية وآدابها، لكل ما قدموه لي من مساعدةٍ مكنتني من المضي بخطابتي في مسيرتي العلمية.
- كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبداه من عناء في قراءة رسالتي، وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وأتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى والديّ أطال الله بأعمارهم على طاعته، وإخوتي الذين ساندوني ووقفوا بجاني منذ بداية مسيرتي العلمية وإلى الآن، جزاهم الله عني كل الخير.

كما أشكر زوجي أبا تركي، الذي ساندني وأزرني في دربي، وجعل مشواري العلمي ممكناً، وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

وفي النهاية أسأل الله التوفيق في هذا البحث المتواضع، وأن ينفع به كل قارئ، إنه سميع مجيب.

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

(١) قبيلة كنانة:

- أصولها، بطونها، منازلها، شعراؤها.

- مكانة لغتها وخصائصها.

(٢) السماع ومكانة الشاهد الشعري.

أولاً: قبيلة كنانة^(١):

الأنسَابُ علمٌ عربيٌّ جليلٌ، عَرَفَهُ الْعَرَبُ مِنْذُ الْقَدَمِ، وَعُنُوا بِهِ أَشَدَّ عَنَايَةً، قِيلَ^(٢): إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ بِمُضْمُونِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾^(٣)، غَيْرِهِمْ. فَقَدْ كَانُوا مِنْ أَحْفَظِ الْأُمَمِ لِأَنْسَابِهِمْ.

١- أصولها، بطونها، منازلها، شعراؤها:

أصول قبيلة كنانة:

كِنَانَةُ قَبِيلَةٌ مُضْرِيَّةٌ عَدْنَانِيَّةٌ، مِنْ أَوْلِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ؛ التَّقَاءُ بِالنَّسَبِ النَّبَوِيِّ الْكَرِيمِ، ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَكَلِدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ))^(٤)؛ وَلِذَلِكَ أَجْمَعَ النَّسَابُونَ عَلَى أَنَّهُ: كِنَانَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ^(٥).

(١) كنانة بكسر الكاف تعني في اللغة: جعبة صغيرة تتخذ للسهم مصنوعة من أديم. والكن والكنة، والكنان: وقاء كل شيء وستره، جمعه: أكنان وأكنة، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظُلُمًا لَكُمْ مِنْ الْجِبَالِ أَكِنَّاتٌ﴾ [النحل: ٨١]، وأكن الشيء ستره، قال تعالى: ﴿أَوَأَكِنَّتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. ينظر: العين ٥ / ٢٨١ (باب الكاف والنون)، الاشتقاق ٢٧، الصحاح ٦ / ٢١٨٨ (كنن)، لسان العرب ١٣ / ٣٦٠ (كنن)، تاج العروس ٦٣ / ٣٦ (كنن).

(٢) ابن فارس، ينظر: الصحاح في فقه اللغة ٧٦.

(٣) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٤) صحيح مسلم، باب فضل نسب النبي ﷺ ٧ / ٥٨، رقم ٦٠٧٧.

(٥) أنساب الأشراف ١ / ١٥، جمهرة أنساب العرب ١١، الأنساب ١ / ١٣، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه ٢٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٣، قلائد الجمان ٢٥.

وَقَدْ أَشَارَ الْعُلَمَاءُ إِلَى الْإِتْفَاقِ حَوْلَ هَذَا النَّسَبِ^(١)، حَيْثُ قَالَ الطَّبْرِيُّ^(٢): «فَنَسَبَ نَبِينَا مُحَمَّدٌ لَا يَخْتَلِفُ النَّسَابُونَ فِيهِ إِلَى مَعْدِ بْنِ عَدْنَانَ»^(٣)، وَكَذَا النَّوَوِيُّ^(٤) وَابْنُ جَمَاعَةَ^(٥) بَعْدَمَا سَاقَا نَسَبَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَا مَعْقِبِينَ: «إِلَى هُنَا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ»^(٦)، وَأَمَّا ابْنُ حَجَرٍ^(٧) فَقَالَ: «(أَمَّا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَدْنَانَ فَمَتَّفَقَ عَلَيْهِ»^(٨).

وَسَنْتَهِيَ بِنَسَبِ كِنَانَةَ إِلَى عَدْنَانَ؛ تَمَسِّكًا بِأَمْرِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَقَدْ أَثْرَ عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا نَسَبَ، لَمْ يَجَاوِزْ مَعْدَ بْنَ عَدْنَانَ، ثُمَّ يَمْسُكُ، فَيَقُولُ: ((كَذَبَ النَّسَابُونَ))^(٩)، فَمَا وَرَاءَ عَدْنَانَ

(١) بعد أن ساق القلقشندي نسب النبي المصطفى قال معقبًا: «الاتفاق على هذا النسب الشريف إلى عدنان»، ثم ذكر في موضع آخر كلامًا يغاير ما سبق، حيث قال: «بنو كنانة: بطن من مضر من القحطانية، وكنانة هذا كان له من الولد على عمود النسب النبوي النَّضْرُ». أقول: الاضطراب واضح في كلامه، ولا نعلم بطن مضر في قحطان، وإنما هو في عدنان، ولا أعتقد أن القلقشندي جاهل في ذلك، والذي يبدو لي: أن لسانه أو يده قد سبقاه إلى الخطأ، أو قد يكون خطأ من الناسخ؛ لأننا لم نجد تعليقًا منه على ذلك مع وضوحه! إلا أن يكون جاهلًا بذلك، أو فاتته التعليق عليه. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٣ - ٤٠٨.

(٢) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري أبو جعفر، المؤرخ المفسر الإمام، له أخبار الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري، وتفسير الطبري، توفي سنة ٣١٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١١ / ١٦٥، تذكرة الحفاظ ٢ / ٢٠١، الأعلام ٦ / ٦٩.

(٣) تاريخ الأمم والملوك ٢ / ٢٧١.

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، الشيخ الإمام أبو زكريا محيي الدين، علامة في الفقه والحديث، له تهذيب الأسماء واللغات، ومنهج الطالبين، توفي سنة ٧٦٧ هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥، الأعلام ٨ / ١٤٩.

(٥) هو: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني، عز الدين، الحافظ قاضي القضاة، له المناسك الصغرى، وتخریج الأحاديث للرافعي، توفي سنة ٧٦٧ هـ. ينظر: الأعلام ٤ / ٢٦.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢١، المختصر الكبير في سيرة الرسول ١ / ١٦.

(٧) هو: أحمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين بن حجر، من أئمة العلم والحديث والتاريخ، له لسان الميزان، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، توفي سنة ٨٥٢ هـ. ينظر: الضوء اللامع ٢ / ٣٦، البدر الطالع ١ / ٨٧، الأعلام ١ / ١٧٨.

(٨) فتح الباري ٦ / ٥٢٨.

(٩) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة، باب حبس عمر رضي الله عنه الخطيئة في هجائه ٣ / ٧٩٨.

فيه اختلاف كثير جداً، يدورُ حولَ عددِ الآباءِ مِنْ بَيْنِ إِسْمَاعِيلَ إِلَى آدَمَ، وَقَدْ نَفَى اللَّهُ عِلْمَهُمَا عَنِ النَّاسِ، بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾^(١).
وَأُمُّ كِنَانَةَ هِيَ: عَوَانَةُ بِنْتُ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ مِنْ مِضَرَ، وَقِيلَ: هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو بْنِ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ^(٢).

بطونُ قبيلةِ كِنَانَةَ:

إِنَّ الْمُتَّبِعَ لِكِتَابِ الْأَنْسَابِ، يَجِدُ أَنَّ كِنَانَةَ بْنَ خَزِيمَةَ، قَدْ وَلَدَتْ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ ابْنًا، تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ بَطُونَ كِنَانَةَ، وَهُمْ:

(النَّضْرُ)^(٣)، وَمَلْكَ^(٤)، وَمَلْكَانُ^(٥)، وَمُلَيْكُ^(٦)، وَغَزْوَانُ^(٧)، وَعَمْرُو^(٨)،
وَعَامِرُ^(٩)، وَحُدَالُ^(١٠)، وَسَعْدُ^(١١)، وَعَوْفُ^(١٢)، وَمَخْرَمَةُ^(١٣)، وَعَبْدُ مَنَاءَ^(١٤)،

(١) سورة الفرقان، آية: ٣٨.

(٢) جمهرة النسب ٢١، أنساب الأشراف ١ / ٣٥.

(٣) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، جمهرة أنساب العرب ١١، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ١٤٥، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٤) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، جمهرة أنساب العرب ١١، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٥) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، جمهرة أنساب العرب ١١، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ١٤٥، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٦) نسب قريش ١ / ١٠.

(٧) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٨) المصادر السابقة، جمهرة أنساب العرب ١١.

(٩) نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(١٠) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، جمهرة أنساب العرب ١٣٤.

(١١) جمهرة النسب ١٣٤، نسب قريش ١ / ١٠، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(١٢) المصادر السابقة.

(١٣) المصدر السابق، وفي نسب قريش (مجرية)، وفي قلائد الجمان (مجرية).

والنَضِير^(٢)، ومالك^(٣)، والحارث^(٤)، وغنم^(٥)، وجروول^(٦)، وجروال^(٧).
ومنهم من صرَّح بأن له عقباً، ولم تُذكر أعقابُه^(٨)، ومنهم من لم يُصرَّح بأن له عقباً^(٩)،
ومنهم من ذكر النسابون أعقابُه.
فأبناء كِنانة الذين تفرَّغ عنهم جميع بطون كِنانة، وذكر النسابون أعقابهم أربعة أبناء،
هم:

١- النَّضْرُ: وبه يُكنى كِنانة بن خزيمة، وإليه ترجع جماع قريش - قبيل النبي ﷺ.
فقبيلة قريش ليست إلا فرعاً من كِنانة، لكنَّها استطاعت أن تستقل بنفسها عن بقية
بطون كِنانة؛ لما خصَّها به الله، من الفضل والمن، عن سائر الخلق، في الجاهلية والإسلام،
حيث نالت في الجاهلية شرف الرياسة والحجابه على البيت الحرام، وشرف سقاية الحجاج،
والرفادة والندوة، وفي الإسلام نالت شرف النبوة، والخلافة، والشورى، والشرف الأعظم
وهو نزول القرآن الكريم بلعنتها.

(١) المصدر السابق، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، أنساب الأشراف ١/ ٣٧.

(٣) المصدران السابقان، جمهرة أنساب العرب ١٨٠، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ١٤٥.

(٤) جمهرة النسب ١٣٤، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٥) المصدران السابقان، أنساب الأشراف ١١/ ٨٣.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ١٣٤.

(٨) وهم: حدال ودارهم بعدن أبين، وعمرو ودارهم بفلستين وهم قليل. ينظر: نسب قريش ١/ ١٠، أنساب

الأشراف ١١/ ٨٣، جمهرة أنساب العرب ١٨٠، الإيناس في علم الأنساب ١٢٦، ومجربة هم بنو ساعدة رهط

سعد بن عبادة. نسب قريش ١/ ١٠، الأنساب ١٢/ ٩٥.

(٩) وهم: غزوان، وعامر، وسعد، وعوف، والنضير، والحارث، وغنم، وجروال، وجروال، ومليك وصرَّح البلاذري

بأنه لا عقب له، ومالك.

ونتيجةً لذلك حظيت بمترلة عظيمة عند العرب قاطبة، فقد قال ابن حبيب^(١) عن ذلك: «فقرئش فضل الله العرب عن سائر الأمم... وكانوا في الجاهلية قبل أن يصل الله لهم ذلك بفضيلة النبوة يسمون أهل الله ويسمون سكان الله وأهل الحرمة وقطان بيت الله»^(٢). وكذا ابن فارس^(٣) قال: «إن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدًا ﷺ فجعل قريشًا قُطان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولاته... ولن تزال العرب تعرف لقريش فضلها عليهم وتسميها أهل الله؛ لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، لم تشبهم شائبة، ولم تنقلهم عن مناسبتهم ناقلة، فضيلة من الله - جل ثناؤه - لهم وتشريفًا، إذ جعلهم رهط نبيه الأذنين، وعترته الصالحين»^(٤). فبهذه المكارم استقلت قريش عن بقية بطون كنانة.

ومما يؤكد تلك الاستقلالية، فصل النسابين بينهما، وقد صرح ابن عبيدة عن ذلك بقوله: «فأما من ولده كنانة سوى النضر، فلا يُقال لهم قريش»^(٥). وكذا ابن الأثير^(٦) قال: «إن ولد النضر يُقال لهم قريش،... وإذا قيل في النسب: كناني فهم ولد كنانة بن خزيمه

(١) هو: محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي أبو جعفر، من علماء بغداد باللغة والشعر والأنساب والأخبار، له المنق، ومختلف القبائل ومؤلفها، توفي سنة ٢٤٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٣/ ٨٧، بغية الوعاة ١/ ٧٣، الأعلام ٧٨/ ٦.

(٢) المنق في أخبار قريش ٢٦.

(٣) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة ٣٩٥هـ، له مقاييس اللغة، الصاحي في علم العربية، ذم الخطأ من الشعر. ينظر: معجم الأدباء ١/ ٤١٠، إنباه الرواة ١/ ١٢٧، الأعلام ١٩٣/ ١.

(٤) الصاحي في فقه اللغة ٣٣.

(٥) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ١/ ٩٣.

(٦) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، المحدث، اللغوي، المؤرخ، النساب، له اللباب اختصر فيه أنساب السمعاني وزاد عليه، الكامل، الجامع الكبير، توفي سنة ٦٣٠هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٨، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٥٧، تذكرة النحاة ٤/ ١٢٩.

غير النَّضْر، مثل لَيْث، والدليل، وضمرة بني عبد مَنَاة بن كِنَانَةَ، فيقال: كِنَانِي لَيْثِي، وكذلك مُدَلِّج بن مَرَّة بن عبد مَنَاة بن كِنَانَةَ، فيقال لوَلَدَه: مدلجي وكناني»^(١).

وأيضاً ما وردَ في بعضِ المصادرِ العربيةِ منْ إشاراتٍ تُوضحُ الفرقَ بينَ كِنَانَةَ وقريشٍ، كقولهمُ في تفسيرِ نزولِ القرآنِ على سبعِ لغاتٍ: «جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا لِقُرَيْشٍ، وَمِنْهَا لِكِنَانَةَ»^(٢)، وقول المفسرينَ: معنى كلمة (كِنُوْدٌ)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٣)، بلسانِ كِنَانَةَ: البخيلُ^(٤)، وقول أبي حيان الأندلسيِّ: «الْفِعْلُ الثَّلَاثِيُّ الَّذِي انْقَلَبَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَلْفًا فِي الْمَاضِي، إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ، أَخْلَصَ كَسْرَ أَوَّلِهِ وَسَكَتَ عَيْنُهُ يَاءً فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ وَمُجَاوِرِيهِمْ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ»^(٥)، وكبيانِ ابنِ هشامٍ، وابنِ عبيدة، وابنِ قتيبة، (أهلُ

(١) اللباب في تهذيب الأنساب ٣ / ١١٢. ومما ينبغي الإشارة إليه، أنه ليس كل من يقال له في النسب: كِنَانِي، يعود

إلى كِنَانَةَ بنِ خزيمَةَ، فهناك أكثر من قبيلة تُعرف بهذا الاسم، منها:

- بنو كِنَانَةَ بنِ تغلب بن وائل العدنانية، يقال لهم: قريش تغلب. العقد الفريد ٣ / ٣١٠، الصحاح ٦ / ٢١٨٩ (كون)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ٤٣٢، لسان العرب ١٣ / ٣٦٢ (كنن)، لب اللباب في تحرير الأنساب ٢٢٥.

- كِنَانَةَ بنِ يشكر بن بكر بن وائل العدنانية. ومنهم: الحارث بن حلزة الشاعر المشهور. نسب معد واليمن الكبير ١ / ٨٣، نسب عدنان وقحطان ١٨، اللباب في تهذيب الأنساب ٣ / ١١٢، لب اللباب في تحرير الأنساب ٢٢٥.

- بنو كِنَانَةَ بنِ بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن ربيعة بن ثور بن كلب بن وبرة من قضاة. نسب معد واليمن ٢ / ٥٥٩، الاشتقاق ٤٥٠، جمهرة الأنساب ١ / ٤٧٩، قلائد الجمان ١ / ٤٨، لب اللباب في تحرير الأنساب ٢٥٥.

- بنو كِنَانَةَ بنِ القين من قضاة. نسب معد واليمن ٢ / ٦٨٦.

- بنو كِنَانَةَ بنِ مسلمة بطن من عامر من مذحج، من القحطانية. العقد الفريد ٣ / ٣٤٥.

(٢) تفسير القرطبي ١ / ٤٥.

(٣) سورة العاديات، آية: ٦.

(٤) تفسير مقاتل بن سليمان ٤ / ٤٠٣، تفسير العز بن عبد السلام ٣ / ٤٨٠، تفسير القرطبي ٢٠ / ١٦٠، الدر

المصون ١١ / ٨٩، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ١ / ٥١٧.

(٥) البحر المحيط ١ / ٩٩.

الحُمس) بأنهم قريش وكنانة^(١)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره المؤرخون والأخباريون من وقائع وأيام العرب، حرب الفجار بين قريش، ومن معهم من كنانة، وبين قيس عيلان^(٢).

وبعد بيان استقلالية قريش عن كنانة، فلن أتحدث في نسب قريش، وبالنسبة للدراسة فلن أجمع ما استشهد به من شعرهم؛ لاختلافهما كما هو معلوم في بعض الخصائص اللغوية.

٢- عبد مناة: وهم عدد كنانة، أمه: الذفراء، واسمها فكيهة بنت هني بن بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة، وأخوه لأمه: علي بن مسعود بن مازن بن ذئب الغساني، تزوج امرأة أخيه عبد مناة، وهي هند بنت بكر بن وائل من ربيعة، وحضن أبناء أخيه، فنسبوا إليه، ثم عرفوا بـ(بني علي)^(٣)، ولد عبد مناة بن كنانة: بكرًا، وعامرًا، ومرة، والحارث^(٤)، ومن أشهر بطون عبد مناة بن كنانة ما يأتي:

• بنو الشدّاخ: وهو يعمر بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث، ومن أعلامهم:

- بلعاء بن قيس، كان فارسًا، شاعرًا، سيدًا^(٥).

- عروة بن أذينة الشاعر^(٦).

- المتوكل بن عبد الله الليثي، وهو أشعر بني كنانة^(٧).

- الصعب بن جثامة بن قيس الصحابي المشهور^(٨).

- مقيس بن صباية، الذي أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح^(٩).

(١) ينظر: السيرة النبوية ١/ ١٩٩، المعارف ٦١٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٨٤، السيرة النبوية لابن كثير ١/ ٢٥٥، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ٢/ ١١٠.

(٣) جمهرة النسب ١٣٥، نسب قريش ١٠، أنساب الأشراف ١/ ٣٨، جمهرة أنساب العرب ١٨٠.

(٤) المصدر السابق ١٣٤.

(٥) أنساب الأشراف ١١/ ٨٨، جمهرة أنساب العرب ١٨٠.

(٦) جمهرة النسب ١٤٠، أنساب الأشراف ١١/ ٩١، الجوهرة في نسب النبي ١٥٥، تاريخ ابن خلدون ٢/ ٣٨٣.

(٧) أنساب الأشراف ١١/ ٨٦.

(٨) جمهرة النسب ١٣٩، أنساب الأشراف ١١/ ٨٩، جمهرة أنساب العرب ١٨٠، تاريخ ابن خلدون ٢/ ٣٨٣،

صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ١/ ٤٠٣.

(٩) جمهرة أنساب العرب ١٨٢.

- بنو شَجْع بن عَامِر بن لَيْث بن بَكْر، من أعلامهم:
 - ابن شعوب، قاتل حنظلة غسيل الملائكة يوم أحد^(١).
 - واقد الليثي، له صحبة^(٢).
- بنو عُتَوَارَةَ بن عَامِر بن لَيْث بن بَكْر، ومن أعلامهم:
 - عبد الله بن شداد، فقيه وراوي^(٣).
 - محمد بن عمرو بن علقمة، فقيه^(٤).
- بنو سعد بن لَيْث بن بَكْر، ومن إعلامهم:
 - أبو الطفيل عامر بن واثلة^(٥).
 - واثلة بن الأسقع الصحابي المشهور^(٦).
- بنو جُنْدَع بن لَيْث بن بَكْر، ومن أعلامهم:
 - أمية بن حرثان بن الأسكر الشاعر^(٧).
 - نصر بن سيار، أمير خرسان، وشاعر، له ولد كثير، قيل: إنه أتم كتاب العين^(٨).
- بنو عريج بن بكر بن عبد مناة، ومن أشهر أعلامهم:
 - أبو نوفل عمرو بن أبي عقرب بن خويلد، صاحب قرآن وحروف يختارها من القراءة، فقيه، مدني، محدث^(٩).
- بنو الدُّئِل^(١٠) بن بكر بن عبد مناة، ومن أعلامهم:

(١) المصدر السابق، أنساب الأشراف ١١ / ٩٥.

(٢) المصدر السابق، المصدر السابق ١١ / ٩٦، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٣) جمهرة النسب ١٤٥، جمهرة أنساب العرب ١٨٢.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) جمهرة أنساب العرب ١٨٣، أنساب الأشراف ١١ / ٩٦، العقد الفريد ٣ / ٢٩٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٦) جمهرة أنساب العرب ١٨٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٧) المصدر السابق، الأنساب ٦ / ٢٧١.

(٨) جمهرة النسب ١٤٨، العقد الفريد ٣ / ٢٩٢، جمهرة أنساب العرب ١٨٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٩) أنساب الأشراف ١١ / ١٠٣، جمهرة أنساب العرب ١٨٤، وينظر: المعارف ١ / ٦٥.

(١٠) يقال: بنو الدُّئِل، والدليل، والدول، وذكر بعض النحاة أن الدئل - مفتوحة الواو مهموزة - في كنانة خزيمية، والنسبة إليهم الدؤلي، فتحوا الهمزة في النسبة؛ استئقلاً؛ لتوالي كسرتين مع ياء النسب، كما ينسب إلى نمر نَمْرِي. أمّا الدليل - ساكن

- الأسود بن رزق بن يعمر بن نفثة بن عدي بن الدئل، الذي كان بسببه فتح مكة^(١).
- أنس بن زنيم، الشاعر^(٢).
- أبو الأسود الدؤلي، تابعي، واضع علم النحو، بأمر من علي عليه السلام^(٣).
- بنو ضَمْرَةَ بنِ بَكْرٍ، ومن أعلامهم:
 - البرّاض بن قيس، الذي كان بسببه وقعة حرب الفجار^(٤).
 - أبو ذر الغفاري الصحابي الجليل رضي الله عنه^(٥).
 - عزة بنت جميل صاحبة كثير الشاعر^(٦).
- بنو مُدْلَجِ بنِ مَرَّةِ بنِ عَبْدِ مَنَاءَ، ومن أعلامهم:
 - سُراقَة بن مَالِكِ بنِ جَعشَمِ المدلجي، الذي تصوّر إبليس في صورته يوم بدر وقال لقريش: إني جار لكم^(٧).
 - بنو عَامِرِ بنِ عَبْدِ مَنَاءَ، ومنهم:
 - أهل الغميصاء الذين قتلهم خالد بن الوليد رضي الله عنه ووداهم النبي صلى الله عليه وسلم^(٨).
 - بنو الحارث بن عَبْدِ مَنَاءَ، ومن أعلامهم:
 - الحُلَيْسِ بنِ عَلَقَمَةَ، الذي عقد حلف الأحابيش مع قريش، وأخوه تَيْمٌ، الذي عقد حلف القارة معهم^(٩).

الياء- في عبد القيس، والنسبة إليهم الديلي. والدؤل- ساكن الواو- في بني حنيفة، والنسبة إليهم الدؤلي. ينظر: الأنساب ٤٠٥ / ٥، تهذيب اللغة ١٤ / ١٢٣ (باب الدال واللام)، لسان العرب ١١ / ٢٣٣ (دأل).

(١) جمهرة أنساب العرب ١٨٤.

(٢) المصدر السابق، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٣) المصدر السابق ١٨٥، المصدر السابق، أنساب الأشراف ١١ / ١١٠، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ١ / ٤٠٣.

(٤) جمهرة أنساب العرب ١٨٥، العقد الفريد ٣ / ٢٩٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٤.

(٥) المصادر السابقة، جمهر أنساب العرب ١٨٦، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ١ / ٤٠٣.

(٦) جمهرة أنساب العرب ١٨٦، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٤.

(٧) المصدر السابق ١٨٧، العقد الفريد ٣ / ٢٩٣، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٤.

(٨) المصدر السابق، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٤.

(٩) المصدر السابق ١٨٨.

٣- **مَالِك**: ولد مالك بن كنانة بن خزيمة: ثعلبة، والحارث، وحُدَادًا، وشَعْلًا، وسَاعِدَةَ، وحَسَاحِسَةَ^(١). وأشهر بطون بنو مالك، هي:

• بنو فِرَاسِ بْنِ غَنَمِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَالِكِ، ومن أعلامهم:

- الشاعر ابن جَذَلِ الطعان (فارس العرب)^(٢).

- ربيعة بن مَكْدَمٍ^(٣).

- أم رومان أم عائشة رضي الله عنها^(٤).

• بنو الحَارِثِ بْنِ مَالِكِ بْنِ كِنَانَةَ، ومن أعلامهم:

- القَلَمَس، وهو أبو ثمامة الذي كان ينسئ الشهور في الجاهلية^(٥).

٤- **مَلِكَانَ**: ولد حرامًا، وثعلبة، وسعدًا، وأسيديًا، وغنمًا، وذُبيانًا^(٦).

- منهم: آل يَنْفَعِ بْنِ جَثْمَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ وَدَقَةَ بْنِ عَمْرُو بْنِ

سَعْدِ بْنِ حَدَادِ بْنِ غَنَمِ، وإليهم ينسب البيت من بني ملكان^(٧).

مَنَازِلُ كِنَانَةَ:

يذكرُ المؤرِّخُونَ أَنَّ القَبِيلَةَ كَانَتْ تُقِيمُ فِي مَكَّةَ، عِنْدَمَا كَانَتْ وَايَةُ البَيْتِ الحَرَامِ لِجُرْهُمٍ، وَبَعْدَ أَنْ انْتَقَلَتِ الوَايَةُ لِخِزَاعَةَ، خَرَجَتْ بَعْضُ كِنَانَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَتَفَرَّقُوا حَوْلَهَا، وَظَلُّوا مَتَفَرِّقِينَ إِلَى أَنْ انْتَقَلَتِ وَايَةُ البَيْتِ لِقَصِيِّ بْنِ كَلَابِ، فَأَجَلَى خِزَاعَةَ عَنِ البَيْتِ، وَمَنْ وَلاَهُمْ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ، وَجَمَعَ قَوْمَهُ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الشَّعَابِ وَالأَوْدِيَةِ وَالجِبَالِ^(٨).

(١) جمهرة النسب ١٦٣، أنساب الأشراف ١١ / ٨٣.

(٢) جمهرة النسب ١٦٣، جمهرة أنساب العرب ١٨٧، تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) جمهرة أنساب العرب ١٨٨.

(٥) العقد الفريد ٣ / ٢٩٣.

(٦) جمهرة النسب ١٦٦، أنساب الأشراف ١١ / ١٤٥، جمهرة أنساب العرب ١٨٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ينظر: السيرة النبوية ١ / ١٢٤، أخبار مكة ٩٠، الكامل في التاريخ ١ / ٦٢٢، شفاء الغرام بأخبار البلد

الحرام ٢ / ٨٤، تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبور الشريف ١ / ٦١، نهاية الأرب في فنون

الأدب للنويري ١٦ / ٢٣، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٧ / ٢٩، دراسات في تاريخ العرب القديم ٣٥٨.

ويبدو أنه لم يكن لكنانة بعد ذلك موطنٌ محدد، فقد قيل: «إن ديارهم بجهات مكة»^(١)، وقيل: إن بعض منازل كنانة تقع خلف جبال السراة من غربيه مع قبائل شتى^(٢).
فقبيلة كنانة كانت تُقيم في مناطق متعددة ومتفرقة من إقليم الحجاز^(٣).

فمن مساكنهم، ما يأتي:

- الأتم: موضع لفراس وغفار من كنانة^(٤).
- أضاعة بني غفار: والأضاعة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، وغفار قبيلة من كنانة: موضع قريب من مكة فوق سرف قرب التناضب^(٥).
- بُرزة: في ديار بني كنانة^(٦).
- البزواء: أرض بيضاء مرتفعة، من الساحل بين الجار وودان، يسكنها بنو ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة^(٧).
- بيض: من منازل بني كنانة بالحجاز^(٨).
- جيرة: موضع بالحجاز في ديار كنانة، وقيل: على ساحل مكة^(٩).
- غادة: بالبدال المهملة، موضع في ديار كنانة^(١٠).

(١) تاريخ ابن خلدون ٢ / ٣٨٣.

(٢) صفة جزيرة العرب ١ / ٤٨، المسالك والممالك ١ / ١٤٧، معجم البلدان ٢ / ١٣٧، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١ / ٣٨٠، الروض المعطار في خير الأقطار ١٦٤.

(٣) الحجاز: عبارة عن إقليم جبلي يمتد من الشام إلى اليمن، ينظر: صفة جزيرة العرب ٤٨، ووصفه الأصمعي قائلاً: «إذا خلفت عمان مصعداً فقد أنجدت، فلا تزال منجداً حتى تنحدر في ثنايا ذات عرق، فإذا فعلت ذلك فقد أهدمت إلى البحر، وإذا عرضت لك الحرار وأنت منجد فتلك الحجاز، وإذا تصوبت من ثنايا العرج واستقبلك الأراك والمرخ فقد أهدمت، وإنما سمي الحجاز حاجزاً؛ لأنه حجز بين تمامة ونجد». معجم البلدان ٢ / ٦٣.

(٤) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ١ / ١٠٤.

(٥) معجم البلدان ١ / ٢١٤، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١ / ٨٩.

(٦) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ١ / ٢٤٨، معجم البلدان ١ / ٣٨٣.

(٧) المصدر السابق ٢ / ٣٥٦، المصدر السابق ١ / ٤١١.

(٨) معجم البلدان ١ / ٥٣١، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١ / ٢٤٣.

(٩) المصدر السابق ٢ / ١٩٩، المصدر السابق ١ / ٣٦٦.

(١٠) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ٣ / ٩٨٩.

- العُمَيْصَاء: موضع في تھامة الحجاز، يسكنه بنو جذيمة من بني كنانة^(١).
- غَيْقَةَ: موضع لبني غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة، وهو بين مكة والمدينة^(٢).
- مَرُودٌ: موضع بين الجحفة وودّان من ديار بني ضمرة من كنانة^(٣).
- ومن جباهم، ما يأتي:
- ثَافِلٌ: جبلان يقال لأحدهما: ثافل الأكبر، وللآخر: ثافل الأصغر، وهما لبني ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة^(٤).
- السلام: جبل في الحجاز في ديار كنانة^(٥).
- الشاروف: جبل لبني كنانة^(٦).
- طَفِيلٌ وشامة: جبلان مشرفان على مجنّة، وهي على بريد من مكة^(٧).
- كُرَاشٌ: جبل في ديار بني الدئل من كنانة^(٨).
- مجنّة: بلد على أميال من مكة. وقيل: جبيل بجنب طفيل، وهو لبني الدئل^(٩).
- النَّصع: جبال سود بين ينبع والصفراء لبني ضمرة^(١٠).
- الوتر: جبل لهذيل عليه الطريق من اليمن إلى مكة، به ضيعة يقال لها: المَطْهَر لقوم من كنانة^(١١).
- الوصيق: جبل أدناه لكنانة، قوم من بني عبد بن عدي بن الدئل، وشقه الآخر لهذيل^(١٢).

(١) المصدر السابق ٣/ ١٠٠٦، صفة جزيرة العرب ١/ ١٨٠، معجم البلدان ٤/ ٢١٤، الروض المعطار في خبر الأقطار ٤٣٠.

(٢) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ٣/ ١٠١٠.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١١، المصدر السابق ٣/ ١٢٦٢.

(٤) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ٢/ ٧١، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٤/ ٤١.

(٥) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٢/ ٧٢٥.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٧٧٣.

(٧) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٤/ ١١٨٧، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ١/ ٣٧٢.

(٨) المصدر السابق ٣/ ١١٢٢، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٤/ ٢٨.

(٩) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٢/ ١٢٣١.

(١٠) المصدر السابق ٣/ ١٣٧٤.

(١١) الجبال والأمكنة والمياه ١/ ٣١٧.

(١٢) معجم البلدان ٥/ ٣٧٨، القاموس المحيط ١/ ٢٢٩ (فصل الهاء)، تاج العروس ٢٦/ ٤٧٦ (وعق).

- يلملم: وهو جبل من كبار جبال تهامة، على ليلتين من مكة، أهله كنانة^(١).

ومن مياهم، ما يأتي:

- التَّلَاعَةُ: اسم ماء لبني كنانة بالحجاز^(٢).

- حُذَارِق: ماء بتهامة لبني كنانة^(٣).

- رُخْمَةٌ: ماء لبني الدئل خاصة، وهو بجبل يقال له: طفيل^(٤).

- زَمَزَم: البئر المشهورة المباركة بالمسجد الحرام بمكة.

- المُحَدَّثُ: ماء لبني الدئل بتهامة^(٥).

- المَنصَحِيَّة: ماء بتهامة لبني الدئل^(٦).

ومن أوديتهم، ما يأتي:

- إِحْلِيلُ: اسم واد في بلاد كنانة، ثم لبني نفاثة منهم^(٧).

- أُدَامُ: أدام وادي تهامة، أعلاه لهذيل، وأسفله لكنانة^(٨).

- حَدَثَةٌ: وادٍ لكنانة، والباقي لهذيل^(٩).

- حَلِيَّة: وادٍ بتهامة، أعلاه لهذيل، وأسفله لكنانة^(١٠).

- شاحن: وادٍ في ديار بني كنانة^(١١).

(١) معجم ما استعجم من البلدان والمواضع ١/ ١٨٧، الروض المعطار في خبر الأقطار ٦١٩.

(٢) معجم البلدان ٢/ ٤٠، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٢٩٦.

(٣) معجم البلدان ٢/ ٢٣٢، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٣٨٨.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٩.

(٥) المصدر السابق ٥/ ٦٠.

(٦) الجبال والأمكنة والمياه ٣٠٣، معجم البلدان ٥/ ٢١١، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣/ ١٣٢١.

(٧) المصدر السابق ١/ ١١٧، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٣٨.

(٨) معجم البلدان ١/ ١٢٥، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٤٣.

(٩) الجبال والأمكنة والمياه ٩٨، معجم البلدان ٥/ ٦٠.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٣/ ٧٧٤.

شُعْرَاءُ قَبِيلَةِ كِنَانَةَ:

ضُمَّتْ كِنَانَةُ الْعَدِيدِ مِنَ الشُّعْرَاءِ؛ وَاحْتَفَتْ مُصَنَّفَاتُ الْعَرَبِيَّةِ بِذِكْرِهِمْ، وَرَوَايَةُ أَشْعَارِهِمْ؛ وَالَّذِي يَعْنِينَا هُنَا الشُّعْرَاءُ الْمُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِمْ، عَلَى مَسَائِلَ نَحْوِيَّةٍ أَوْ صَرْفِيَّةٍ، وَهُمْ كَالآتِي:

- ابْنُ شُعُوبِ اللَّيْثِيِّ^(١).
- أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ^(٢).
- أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ الْكِنَانِيِّ^(٣).
- أَبُو ذَرِّ الْغِفَارِيِّ^(٤).

(١) هو: شداد، وقيل: الأسود، وقيل: شداد بن الأسود، بن عبد شمس بن مالك بن جعونة بن عويرة بن شجع بن عامر بن ليث، وأما شعوب فهي أمة باتفاق، كان ينسب إليها، وهو من قتل حنظلة الغسيل بن أبي عامر في يوم أُحُد. ينظر: أنساب الأشراف ١١ / ٩٥، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٩٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٧ / ٣٨.

(٢) هو: ظالم بن عمرو بن سُفْيَانَ بْنِ جَنْدَلِ الدُّوَلِيِّ الْكِنَانِيِّ، وَقَعَ فِي اسْمِهِ خِلَافٌ كَثِيرٌ وَالْأَشْهُرُ مَا أَتْبَنَاهُ. وُلِدَ فِي أَيَّامِ النَّبُوَّةِ، وَأَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ صَفِّينَ، تَوَلَّى الْبَصْرَةَ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ، وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ عَنِ النَّحْوِ، بَصْرِيٌّ، ثِقَةٌ، قَالَ عَنْهُ الْجَاحِظُ: «أَبُو الْأَسْوَدِ مُقَدَّمٌ فِي طَبَقَاتِ النَّاسِ، كَانَ مَعْدُودًا فِي الْفُقَهَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْأَشْرَافِ، وَالْفُرْسَانَ، وَالْأَمْرَاءِ، وَالذُّهَابَةَ، وَالنُّحَاةَ، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ شِدَّةَ الْعَقْلِ، وَصَوَابَ الرَّأْيِ، وَجُودَةَ اللِّسَانِ، وَيَعَدُّ فِي الْعُرْجَانِ». مَاتَ فِي الطَّاعُونَ الْجَارِفِ، سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ، وَعَاشَ خَمْسًا وَثَمَانِينَ سَنَةً. لَهُ دِيْوَانٌ شِعْرٌ مَطْبُوعٌ حَقَّقَهُ: د/ حَسِينُ آلِ يَاسِينَ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ٧ / ٩٦، الْبَرِّصَانُ وَالْعَمِيَانُ وَالْحَوْلَانُ ١ / ١٨٧، الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٢ / ٧١٩، مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ ١ / ٢٤٠، فَتْحُ الْبَابِ فِي الْكِنِيِّ وَالْأَلْقَابِ ١ / ٧٧، وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢ / ٥٣٥، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٥ / ٣٦، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ٣ / ٤٥٥، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢ / ٢٢، الْأَعْلَامُ ٨ / ١٠٠.

(٣) هو: عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَلِيسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ لَيْثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ، أَبُو الطُّفَيْلِ، غَلِبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ، كَانَ مَوْلَدَهُ عَامَ أَحَدٍ، ثِقَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، أَدْرَكَ ثَمَانِي سِنِينَ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْ رَأْيِ النَّبِيِّ، شَاعِرٌ كِنَانَةٌ، وَأَحَدُ فُرْسَانِهَا، وَمِنْ ذَوِي السِّيَادَةِ فِيهَا، كَانَ يَسْكُنُ الْكُوفَةَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى مَكَّةَ، فَمَاتَ بِهَا سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ٦ / ١٢، الْكِنِيُّ وَالْأَسْمَاءُ ١ / ٤٥٩، الْاِسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ ٢ / ٧٩٨-٤ / ١٦٩٦، أَسَدُ الْغَابَةِ ٣ / ١٤٣، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤ / ٤٥٩، الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ ١٦ / ٣٣٣، تَقْرِيْبُ التَّمْهِيْدِ ١ / ٢٨٨، الْأَعْلَامُ ٣ / ٢٥٥.

(٤) هو: جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ غِفَارِ بْنِ مَلِيْلِ الضَّمْرِيِّ الْكِنَانِيِّ، حِجَازِيٌّ، مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، قَدِمَ الْإِسْلَامَ، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ، قَبْلَ الْهَجْرَةِ، صَاحِبُ رَسُوْلِ اللَّهِ ﷺ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِأَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ حَيَّا رَسُوْلَ ﷺ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ، كَانَ وَعَاءً مُلِيْعًا فَرَبَطَ عَلَيْهِ، أُمُّهُ: رَمْلَةٌ بَيْتُ الْوَقِيْعَةِ مِنْ بَنِي غِفَارٍ أَيْضًا،

- أمية بن حرثان الأسكر^(١).
 - أنس بن زعيم^(٢).
 - جثامة بن قيس^(٣).
 - الحزین الكناني^(٤).

مات في خلافة عثمان سنتين وثلاثين للهجرة. ينظر: التاريخ الكبير ٢ / ٢٢١، مشاهير علماء الأمصار ١ / ٣٠، رجال صحيح مسلم ١ / ١١٩، معرفة الصحابة ٢ / ٥٥٧، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١ / ٢٥٢، تاريخ دمشق ٦٦ / ١٧٤، أسد الغابة ١ / ٥٦٢ - ٦ / ٩٦، تذكرة الحفاظ ١ / ١٨، الوافي بالوفيات ١١ / ١٤٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٧ / ١٠٥، الأعلام ٢ / ١٤٠.

(١) هو: أمية بن حرثان الأسكر بن عبد الله بن سراييل الموت بن زهرة بن زينة بن جندع بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة الليثي الجندعي الكناني، شاعر، فارس، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان من سادات قومه، عاش طويلاً حتى خرف، ومات في خلافة عمر رضي الله عنه سنة عشرين بعد الهجرة. ينظر: أنساب الأشراف ١١ / ١٠٠، الأغاني ١٠ / ١٤، جمهرة أنساب العرب ١ / ١٨٣، الأنساب ٣ / ٣٤٦، اللباب في تهذيب الأنساب ٢ / ٦١، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ١ / ١٥٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٢٣٦، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ٦ / ٨١، الأعلام ٢ / ٢٢.

(٢) هو: أنس بن زعيم بن عمرو بن عبد الله بن جابر بن محمية بن عبد بن عدي بن الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، نشأ في الجاهلية، كان أعور، شاعراً، صحابياً، مشهوراً، أهدر النبي دمه بعد أن بلغه هجاؤه، فجاءه معتذراً، وأنشده أبياتاً مدحه بها، وكلمه فيه نوفل بن معاوية الدولي فعفا عنه، ومن تلك الأبيات:

فَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرَ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ

قال دعبل بن علي في طبقات الشعراء: هذا أصدق بيت قالته العرب، مات نحو ستين للهجرة. ينظر: أسد الغابة ١ / ٢٨٩، الشعور بالعور ١ / ٢٤٨، الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٢٧١، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ٦ / ٤٧٤.

(٣) هو: جثامة بن قيس بن عبد الله بن يعمر - وهو الشداخ - بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، كان شاعراً، محسناً، جاهلياً، فارساً، أخوه بلعاء بن قيس الشاعر المشهور. ينظر: أنساب الأشراف ١١ / ٨٩، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأسمائهم ١٣٣، جمهرة أنساب العرب ١٨١، شرح الحماسة للتبريزي ٢٨٨.

(٤) هو: عمرو ويقال: سليمان بن عبيد بن وهب بن مالك أحد بني عبد مناة بن كنانة، والحزین لقب غلب عليه، ويكنى بأبي الحكم، كان من شعراء الدولة الأموية، حجازياً مطبوعاً، ولم يكن من فحول طبقتة، كان هجاءً خبيث اللسان، ساقطاً يرضيه اليسير، ويتكسب بالشر، وهجاء الناس، وليس ممن خدم الخلفاء، ولا ممن انتجعهم بمدح، ولا كان يريم الحجاز حتى مات سنة تسعين للهجرة. ينظر: أنساب الأشراف ١١ / ١١٩، شرح ديوان

- ربيعة بن مُكَدَّم^(١).
 - رجل من كنانة^(٢).
 - شَمْرَدَلُ اللَّيْثِي^(٣).
 - صَفْوَانُ بْنُ أُمِيَّةَ بْنِ مُحَرَّرِ^(٤).
 - عبد الله بن جَذَلِ الطَّعَانِ^(٥).
 - عُرْوَةُ بْنُ أُذَيْنَةَ اللَّيْثِي^(٦).

الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٨٤، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء ١/ ١١٠، الجوهرية في نسب النبي وأصحابه العشرة ٢/ ٣٠٩، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٠٠.

(١) هو: ربيعة بن مُكَدَّم بن حدبان - وقيل: بن حرثان- بن جذيمة بن علقمة بن فراس بن غنم بن ثعلبة بن مالك بن خزيمه بن كنانة، قومه أنجد العرب، وكان الرجل منهم يعدل بعشرة من غيرهم، وفيهم يقول علي بن أبي طالب لأهل الكوفة: ((وددت والله أني لي بجميعكم، وأنتم مائة ألف وثلاثمائة من بني فراس بن غنم))، وهو أحد فرسان مضر المعدودين، وشجعانهم المتهورين، وهو جاهلي، ضرب فيه المثل: «أشجع من ربيعة بن مكدم»، وقد ذكر أنه حمى الظعينة وهو ميت، فضرب فيه المثل: «أحمى من مجير الظعن»، قتله نشيبة بن حبيب السلمي يوم الكديد. ينظر: الاشتقاق ١/ ٣١١، العقد الفريد ٦/ ٣٧، المؤلف والمختلف ٤/ ٢١٥٤، جمهرة الأمثال ١/ ٩٠٤، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٢/ ١٠٤، سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي ١/ ٩١٠، الأنساب ٤/ ٨٧، مجمع الأمثال ١/ ٢٢١، اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٣٤٨، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ٢/ ٢٥٣.

(٢) لم أهدت إلى معرفة اسمه. لم يذكر اسمه ٩٩؟

(٣) هو: شمردل بن عبد الله بن رؤبة بن سلمة الليثي، من شعراء الدولة الأموية، جيد المراثي، كان معاصراً لجريير والفرزدق، وسكن خراسان، توفي سنة مائة وسبع بعد الهجرة. الأعلام ٣/ ١٧٦.

(٤) هو: صفوان بن أمية بن مُحَرَّرِ بن حَمَلِ بن شِقِّ بن رَقَبَةَ بن مُخَدَّجِ بن الحَارِثِ بن ثَعْلَبَةَ بن مَالِكِ بن كِنَانَةَ، أحد حُكَّامِ كِنَانَةَ، ومن الذين حرموا الخمر. ينظر: المحبر ١٣٣، الأمالي في لغة العرب ١/ ٢٠٨، المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٢٩٧ (الحاء والثاء واللام)، لسان العرب ٢/ ١٣٦ (حرث).

(٥) هو: عبد الله بن جَذَلِ الطَّعَانِ، من بني فِرَاسِ بن غَنَمِ بن ثَعْلَبَةَ بن مالك بن كِنَانَةَ، من فُرَسَانَ بني كِنَانَةَ، تولى قيادة قومه في أيامهم وحروبهم، وهو من شعراء كنانة في الجاهلية. ينظر: جمهرة أنساب العرب ١٨٨. العقد الفريد ٢/ ٢٧١، أمالي الشجري ٢/ ٤٦١، الأغاني ١٢/ ٦٥.

(٦) هو: يحيى بن مالك أحد بني ليث بن بكر بن عبد مناة، وأذينة لقبه، وكنيته أبو عامر، وهو شاعر غزل مقدم، من شعراء الحجاز المشهورين، معدود في الفقهاء والمحدثين، كان شريفاً ثبتاً يحمل عنه الحديث، توفي في حدود الثلاثين ومائة بعد الهجرة. له ديوان شعر مطبوع حققه: د/ الداغري. ينظر: معجم الشعراء ٢/ ٥٦٤، أنساب

- فَيْسُ بْنُ ذَرِيحِ اللَّيْثِيِّ^(١).
 - الكِنَانِيُّ^(٢).
 - الْمُتَوَكَّلُ اللَّيْثِيُّ^(٣).
 - مُطِيعُ بْنُ إِيَاسٍ^(٤).
 - مَهْلَهُلُ الكِنَانِيِّ^(٥).
 - نُصَيْبُ بْنُ رَبَّاحٍ^(١).

الأشراف ١١ / ٩١، العقد الفريد ٧ / ١٧، المؤلف والمختلف ١ / ٦٥، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف ٤ / ٢٤، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٦٨، تاريخ دمشق ٤٠ / ١٩٢، مختصر تاريخ دمشق ١٦ / ٣٤٢، فوات الوفيات ٢ / ٤٥١ - ١٩ / ٣٦٣.

(١) هو: قيس بن ذريح بن سِنَّة بن حُذَافَة بن طريف بن عتوارة بن ليث بن بكر بن عبد مناة، شاعرٌ مُحَسِّنٌ، من شعراء العصر الأمويِّ، ومن سكان بادية الحجاز، وهو أحد عُشَاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته لُبَي، كان أَخًا لِلْحُسَيْنِ رضي الله عنه مِنَ الرِّضَاعَةِ، تُوفِّيَ سنة ثمانٍ وستين للهجرة. له ديوان شعر مطبوع حققه: د/ حسين نصار بعنوان: (قيس ولبنى شعر ودراسة). ينظر: الشعر والشعراء ٢ / ٦١٣، الأغاني ٩ / ٢١٠، سمط اللآلي ١ / ٣٧٩، تاريخ دمشق ٤٩ / ٣٧٩، مختصر تاريخ دمشق ٢١ / ٩٦، أعلام النبلاء ٤ / ٢٠٥، فوات الوفيات ٢ / ٢٠٤، الواقي بالوفيات ٢٤ / ٢٢٠، الأعلام ٥ / ٢٠٥.

(٢) لم يذكر اسمه.

(٣) هو: المتوكل بن عبد الله بن فُهْشَل بن وهب بن عمر بن لَقِيْط بن يعمر الشداخ بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمية، ويكنى أبا جهمة، من شعراء الإسلام المشهورين، مجيد في الشعر، وهو من شعراء (الحماسة)، وقال عنه الكلبي: «أشعر بني كنانة في الإسلام»، وكان في عصر معاوية وابنه يزيد. ينظر: جمهرة النسب ١٤١، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٤٢، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٦٨١، الأغاني ١٢ / ١٨٧، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء ٢٣٦، معجم الشعراء ٤٠٩، تاريخ دمشق ١٢ / ٥٧، مختصر تاريخ دمشق ٢٤ / ٨٥، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٨ / ٥٦٥، الأعلام ٥ / ٢٧٥.

(٤) هو: مطيع بن إياس بن أبي مسلم، أبو سلمى الكِنَانِيُّ، وقيل: الديلي، مولده ومنشأه بالكوفة، شاعرٌ مُحَسِّنٌ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان ظريفًا، ماجنًا، جميل الصورة، حسن الوجه، متهمًا بالزندقة، وكان في صحابة المنصور، ثم انقطع إلى ابنه جعفر بن أبي جعفر، كان صديقًا لحماد عجرد الشاعر، وحماد الراوية، توفي سنة مائة وست وستين للهجرة.

(٥) ينظر: معجم الشعراء ١ / ٤٨٠، الأغاني ١٣ / ٣٠٠، تاريخ بغداد ١٥ / ٣٠١، تاريخ دمشق ٥٨ / ٣٦٨، فوات الوفيات ٤ / ١٤٥، لسان الميزان ٦ / ٥١، الأعلام ٧ / ٢٥٥.

(٥) لم أهدئ إلى ترجمته.

- هُنَيءُ بْنُ أَحْمَرَ^(١)

- وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ^(٣).

٢- مَكَانَةُ لُغَةِ كِنَانَةَ وَخَصَائِصُهَا:

بَعْدَ أَنْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَانْتَشَرَ بَيْنَ الْأُمَمِ، عَلَى اخْتِلَافِ أَدْيَانِهِمْ وَلُغَاتِهِمْ، اجْتَمَعَتِ اللُّغَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ؛ فَاخْتَلَطَتِ الْأَلْسِنَةُ؛ فَفَشَا اللَّحْنُ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وَمَنْ تَلِكَ الْفِتْرَةَ؛ عَزَمَ اللُّغَوِيُّونَ عَلَى جَمْعِ اللُّغَةِ، وَسَنَّ قَوَاعِدَهَا، وَضَبَطَ أَحْكَامَهَا، مَعْتَمِدِينَ عَلَى مَنْهَجٍ عِلْمِيٍّ دَقِيقٍ، يَنْصُرُ عَلَى اسْتِقْرَاءِ اللُّغَةِ، مِنْ بَوَادِي قَلْبِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي لَمْ تَفْسُدْ سَلِيْقَتُهَا بِمُخَالَطَةِ الْأَعَاجِمِ، فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَصَدْرِ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْكَسَائِيَّ^(١) قَدْ سَأَلَ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ^(٢) عَنْ مَصَادِرِ عِلْمِهِ، فَقَالَ: «مِنْ بَوَادِي الْحِجَازِ، وَنَجْدٍ، وَتِهَامَةَ»^(٣).

(١) هو: نصيب بن رباح، أبو مِحْجَنَ، الأسود الشاعر مولى عبد العزيز بن مروان، اشتراه من بني كنانة وأعتقه، ويقال: كان مولى لخزاعة ويقال: بل كان أبوه من العرب، وكانت أمه نوبية فجاء أسود فباعه عمه، كان من فحول الشعراء، مقدِّمًا في النسب والمديح، ولم يكن له حظٌّ في الهجاء، وكان عفيفًا، ويعد مع جرير وكثير عزة. توفي في حدود العشرين والمائة. ينظر: تاريخ دمشق ٦٢ / ٥٢، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣ / ٢٣٠، الوافي بالوفيات ٢٧ / ٥٨، الأعلام ٨ / ٣١.

(٢) و: عمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة من بني الحارث بن مرة بن عبد مناة بن خزيمية، شاعر جاهلي، تنتسب إليه الأبيات التي اشتهر منها:

وإذا تكون كربيهة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

ينظر: المؤلف والمختلف ٤٥، معجم الشعراء ٢١٥، الأعلام ٨ / ١٠٠.

(٣) هو: وائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ بن عبد العزى بن عبد ياليل بن ناشب، ينتهي إلى كنانة الليثي، مختلف في كنيته، فقيل: أبو شداد، وقيل: أبو قرصافة، وقيل: أبو الأسقع، أسلم والنبي ﷺ يتجهز إلى تبوك يقال: إنَّه خدَمَ رَسُولَ اللَّهِ، ثلاث سنين، وهو من أهل الصفة، له عدة أحاديث، توفي سنة ثلاثٍ وثمانين، وقيل: سنة خمسٍ وثمانين، وله ثمان وتسعون سنة، وقيل: وله مائة وخمس سنين، وهو آخرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِدِمَشْقَ. ينظر: الطبقات الكبرى ٧ / ٢٨٦، معجم الصحابة لابن قانع ٣ / ١٨٣، الثقات ٣ / ٤٢٦، المؤلف والمختلف ٤ / ٢٢٨٦، فتح الباب في الكنى والألقاب ١ / ١٠٠، رجال صحيح مسلم ٢ / ٣٠٩، معرفة الصحابة ٥ / ٢٧١٥، الاستيعاب في معرفة الصحاب ٣ / ١٥٦٤، أسد الغابة ٤ / ٦٥٢، سير النبلاء ٤ / ٤١٠، الوافي بالوفيات ٢٧ / ٢٤٣، معجم الشيوخ ١ / ٤٠٤، الأعلام ٨ / ١٠٧.

وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَبَائِلِ الَّتِي نُقِلَتْ عَنْهَا الْعَرَبِيَّةُ الْفُصْحَى: تَمِيمٌ، وَأَسَدٌ، وَهُذَيْلٌ، وَبَعْضُ الطَّائِفِينَ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ، وَلَمْ يَأْخُذُوا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَبَائِلِ، لِقُرْبِهِمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ، وَمُخَالَطَتِهِمْ لَهُمْ.

يقول الفارابي^(٤): «وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ عَنْ حَضْرِيٍّ قَطُّ وَلَا عَنْ سُكَّانِ الْبَرَّارِيِّ مَنْ كَانَ يَسْكُنُ أَطْرَافَ بِلَادِهِمْ الْمُجَاوِرَةِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ حَوْلَهُمْ»^(٥).

والذي يعيننا من تلك القبائل، قبيلة كنانة، واعتماد اللغويين فصاحتها والاحتجاج بها؛ لتوافقها مع ما رسموه من مقاييس الفصاحة.

فكنانة نشأت في بادية الحجاز، وتعددت منازلهم، فبعضهم نزل ضواحي مكة، وبعضهم نزل خلف جبال السروات، فكانت في منأى عن بلاد العجم؛ فسلمت من رطانة العجمة، ومن المعرب، والدخيل، فصح الاستشهاد بلغتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت القبيلة مجاورة لقريش في النسب والدار، وقريش أفصح العرب، ولا يخفى أن التقارب في الدار قد يكون سبباً في تقارب اللغات، وفي ذلك يقول ابن

(١) هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، لقب بالكسائي؛ لكساء أحرم فيه، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس، أخذ النحو عن أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء، والخليل بن أحمد، توفي سنة ١٨٩هـ. من تصانيفه: معاني القرآن، النوادر الكبير، مختصر في النحو. ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٥٤، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٠٩، بغية الوعاة ١/ ١٦٢.

(٢) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، النحوي اللغوي البصري، أول من اخترع العروض والقوافي، وهو أستاذ سيبويه، ولم يكن أحد أعلم باللغة بعد الصحابة غيره، توفي سنة ١٧٥هـ. من تصانيفه: كتاب العين. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٣١، البلغة ١٣٣، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

(٤) الفارابي: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، إمام في النحو، واللغة، والصرف، وبخطه يضرب المثل، أخذ العربية عن السيرافي، وأبي علي الفارسي، واللغة عن خاله أبي إبراهيم الفارابي، صاحب (ديوان العرب)، صنف كتاباً في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح في اللغة، مات سنة ٣٦٣هـ. ينظر: نزهة الألبا ٢٥٢، السوافي بالوفيات ٩/ ٦٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٨٧.

(٥) المزهرة في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٦٧.

خلدون^(١): «كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم». ثم قال: «وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية»^(٢).

وكذا وجود سوق مجنة^(٣) في ديارهم، وقربهم من سوق عكاظ^(٤)، اللذين يحققان إلى جانب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، أهمية لغوية، فتلك الأسواق كانت مرتعاً للبلغاء والفصحاء، وميداناً للخطابة والشعر، وتقويم الألسن، وتهذيب اللغة. ومما يؤكّد فصاحتها، نزول القرآن الكريم ببعض لغتها، فالقرآن لم ينزل بلغة قريش وحدها، وإنما كان لبعض القبائل نصيباً منه.

ومن أدلة فصاحة تلك القبيلة أيضاً، أنه نشأ فيها عددٌ من أصحاب السليقة السليمة، ممن لازم النبي ﷺ، وروى عنه، ولأزم صحابته، وفي مقدمة أهل الفصاحة، أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، والمتوكل الليثي الشاعر الذي وضعه ابن سلام على رأس الطبقة السابعة من الشعراء الإسلاميين، وغيرهم.

خصائص كنانة اللغوية:

تفردت كنانة بخاصيتين، هما:

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، الفيلسوف المؤرخ، توفي سنة ٥٨٠هـ، من تصانيفه: العبر وديوان

المتبدأ في تاريخ العرب والعجم والبربر، ورسالة في المنطق، وشرح البردة. ينظر: الأعلام ٣/ ٣٠٣.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١/ ٧٦٥.

(٣) جنة: متجر بالقرب من مكة، كان سوقها عشرة أيام آخر ذي القعدة، والعشرون منه قبلها سوق عكاظ، وبعد

مجنة ثمانية أيام من الحجة. مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/ ٣٩٤ (مجنة). وينظر: معجم البلدان ٥/ ٥٨.

(٤) عكاظ: سوق كان يجتمع فيه العرب في الجاهلية كل سنة شهراً يتناشون ويتفاخرون ثم يفترقون، وهو من مكة على

مرحلتين أو ثلاث. العين ١/ ١٩٥ (باب الكاف والعين والظاء معهما)، وينظر: الروض المعطار ٤١١.

الأولى: إلزام المثني بالألف:

المألوف في الفصحى، أن المثني يُرفع بالألف، وينصبُ ويجرُّ بالياء، نحو: قامَ الزيدان، ورأيتُ الزيدين، ومررتُ بالزيدين، ولكن روى بعض اللغويين أن بعض العرب^(١) ومنهم قبيلة كنانة، تلزمه الألف في جميع الأحوال الثلاثة، ومما يؤكد ذلك قولُ الزجاج^(٢): «وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب، وهو رأسٌ من رؤوس الرواة: أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد»^(٣)، وعليها خرَّج قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٤)، وقول النبي ﷺ: ((لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ))^(٥)، وقول الشاعر: تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم^(٦)

(١) ذكر أنها لغة لبني الحارث بن كعب، ينظر: الجمل في النحو ١٥٧، نوادر أبي زيد ١٦٩، غريب الحديث للقاسم بن سلام ١/ ٣٣٥، إعراب القرآن ٣/ ٣٢، ليس في كلام العرب ٣٣٤، تهذيب اللغة ٥/ ٤٠٦ (باب النون والميم)، علل التنبيه ٥٨ وأضاف: وبطن من ربيعة، الصاحبي في فقه اللغة ٢٩، إعراب الحديث ٣٠٤، شرح المفصل ٣/ ١٢٨ وأضاف: وبطون من ربيعة، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٤٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٠، شفاء العليل ١/ ٢٠٩، التذليل والتكميل ١/ ٢٤٨، حاشية الصبان ١/ ٧٩. ونسبت أيضا إلى بني العنبر، وبالهجيم، وبالعنبر، وخنعم، وزبيد، وعكل. ينظر: الفوائد والقواعد ١١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥١، شرح التسهيل ١/ ٦٢، المصباح ١/ ٢٠ (إ ل ي)، البحر المحيط ١/ ١٩٦، تذكرة النحاة ٦٣٥، همع الهوامع ١/ ١٣٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٦٥٩، الدر المصون ٣/ ٥٨٧، مغني اللبيب ١/ ٢٠٧، شرح مغني اللبيب للدماميني ٥٥٤. والزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، لزم المبرّد، كان يعمل بالأجرة، من تلاميذه أبو علي الفارسي، توفي في بغداد سنة ٣١١هـ، من تصانيفه: إعراب القرآن، فعلت وأفعلت في تصريف الألفاظ، الرد على ثعلب في الفصيح. ينظر: نزهة الألباء ١٨٣، إنباه الرواة ١/ ١٩٤، بغية الوعاة ٤١١/ ١.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢١، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٤، تهذيب اللغة ١٥/ ٤٠٦ (باب النون والميم)، حجة القراءات ٤٥٤، وينظر: زاد المسير في علم التفسير ٣/ ١٦٥، شرح التسهيل ١/ ٦٧، همع الهوامع ١/ ١٣٣.

(٤) سورة طه، آية: ٦٣.

(٥) سنن أبي داود، باب في نقض الوتر، رقم: (١٤٣٩)، ٢/ ٦٧، سنن النسائي، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩)، ٣/ ٢٢٩.

(٦) من الطويل، لهوهر الحارثي، الصحاح ٦/ ١٥٣٢ (هتا)، لسان العرب ١٤/ ٤٣٤ (شطى)، وبلا نسبة في الجمل في النحو ١٥٨، الصاحبي في فقه اللغة ٢٩، شرح التسهيل ١/ ٦٣، همع الهوامع ١/ ١٣٤، خزانة الأدب ولسب لباب لسان العرب ٢/ ٢٤١.

الثانية: إعراب كلا وكتا بالخراف مطلقا:

كلا وكتا تُعربان إعراب المثني إذا أُضيفتا إلى مُضمر، نحو: جاءَ كلاهما ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما، أما حين تُضافان للاسم الظاهر، فإنهما تلزمان الألف، وتُعربان بالحرّكات المقدّرة على الألف، إعرابُ الأسماء المقصورة، نحو: جاءَ كلا أخويك ورأيتُ كلا أخويك ومررتُ بكلا أخويك، تلك هي القاعدة المطّردة في الفصحى.

أما كنانة فيعربونها مع إضافتهما إلى الظاهر إعراب المثني، ومما يؤكّد ذلك قولُ الفراء^(١): «وقد اجتمعت العربُ على إثبات الألف في كلا الرجلين، في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلاّ بني كنانة، فإنهم يقولون: رأيتُ كلي الرجلين، ومررتُ بكلي الرجلين، وهي قبيلة قليلة مضوا على القياس»^(٢).

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، مولى بني أسد من أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن عاصم السيمري، توفي سنة ٢٠٧هـ، من تصانيفه: معاني القرآن، المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث. ينظر: نزهة الألباء ٨١، البلغة ٣١٣، بغية الوعاة ٢/٣٣٣.

(٢) معاني القرآن ٢/١٨٤، وينظر: شفاء العليل ١/١٣٩، شرح التصريح ١/٦٦، وينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٩٢، توضيح المقاصد ١/٣٢٦، شرح الكافية الشافية ١/١٨٧، شرح التسهيل ١/٦٧، المساعد ١/١٦٣، المقاصد الشافية ١/١٦٣، همع الهوامع ١/١٣٦، وبلا نسبة في البسيط ١/٢٥٠.

ثانياً: السماع ومكانة الشاهد الشعري:

السماعُ هو الأصلُ الأولُ من أصولِ النحوِ العربي، ويقابله في أصولِ الفقهِ الكتابُ والسنةُ، أقامَ عليه النحويون كلامَهُم، وهو دليلٌ معتبرٌ من أدلتهم، بل إنه سيّدُ الأدلةِ، على اختلافٍ في غيرِ ضابطٍ يتشدّدُ بعضهم، ويتساهلُ بعضهم الآخرُ^(١). يقولُ السيوطيُّ^(٢): «وكلُّ من الإجماعِ والقياسِ لا بدُّ له من مستندٍ من السماعِ، كما هو في الفقه كذلك»^(٣).

فمرّدُ بناءِ القواعدِ وتقريرِ الأحكامِ السماعِ، «ولا يصحُّ الأخذُ بغيره مع وجوده»^(٤)، يقولُ ابنُ جنّي^(٥): «واعلمُ أنك إذا أدك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقتُ فيه بشيءٍ آخرَ على قياسٍ غيره فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه»^(٦)، وقالَ أيضاً: «واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمالِ وشدَّ عن القياسِ فلا بد من اتباعِ السمعِ الواردِ به فيه نفسه لكنّه لا يتخذُ أصلاً يقاسُ عليه غيره»^(٧).

(١) ينظر: أصول النحو العربي ٣١، الكافي في الإفصاح ١ / ١٩١.

(٢) السيوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، الإمام حافظ مؤرخ أديب صاحب التصانيف، أخذ عن الشمس محمد بن موسى الحنفي في النحو، وعلى العلم البلقيني وغيره في فنون عديدة، توفي سنة ٩١١هـ، من تصانيفه: الإتيان في علوم القرآن، جمع الجوامع وشرحه، الأشباه والنظائر. ينظر: البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع ١ / ٣٢٨، الأعلام ٣ / ٣٠١.

(٣) فيض نشر الانشراح في روض طي الاقتراح ١ / ٢٢٠.

(٤) الأدلة الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، للطالب / حسن بن محمد بن حسن مفرق، إشراف أ.د / سليمان بن إبراهيم العايد، السنة ١٥٢٩هـ، ٢٠٠٨م. ١٨.

(٥) ابن جنّي: هو عثمان بن جنّي أبو الفتح النحوي المشهور، كان إماماً في العربية، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه، لازم أبا علي الفارسي أربعين سنة، ولما مات أبو علي تصدر مكانه ببغداد، أخذ عنه الثماميني، وعبد السلام البصري، وأبو الحسن السمسسي، توفي سنة ٣٩٢هـ. من تصانيفه: الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، المحتسب في شواذ القراءات. ينظر: معجم الأدباء ٤ / ١٥٨٥، إنباه الرواة ٢ / ٣٣٥، وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٦.

(٦) الخصائص ١ / ١٢٦.

(٧) المصدر السابق ١ / ١٠٠.

«فالقياصُ إذا وجدَ السماعُ بخلافه متروكٌ»^(١)؛ ولعلَّ السببَ في ذلك هو المحافظةُ على أصلِ اللغةِ والنطقِ العربيِّ الفصيحِ، والحرصُ على سلامتها من اللحنِ ورطانةِ العجمةِ.

مفهوم السماع:

السماع في اللغة:

السَّمْعُ: حِسُّ الأُذُنِ، والأُذُنُ وما وَقَرَ فيها من شيءٍ تَسْمَعُهُ، والذِّكْرُ المَسْمُوعُ، ويكسرُ كالسَّماعِ ويكونُ للواحدِ، وقد يجمعُ على أَسْماعٍ، وجمعُ الأَسْماعِ: أَسْماعُ، يقالُ: تَسَمَّعْتُ إليه، وَسَمِعْتُ إليه، وَسَمِعْتُ له، كُلُّهُ بمعنى^(٢).

السماع في الاصطلاح:

هو الكلامُ العربيُّ، الفصيحُ، المنقولُ بالنقلِ الصحيحِ، الخارجُ عن حدِّ القلةِ إلى حدِّ الكثرةِ^(٣).

أو هو: ما ثبتَ في كلامٍ من يوثقُ بفصاحتهِ، فشمَلَ كلامَ اللهِ تعالى، وهو القرآنُ وكلامَ نبيهِ ﷺ، وكلامَ العربِ قبلَ بعثتهِ وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ^(٤).

فمصادر السماع ثلاثة، هي:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

يعتبرُ القرآنُ الكريمُ المصدرَ السماعيَّ الأوثقَ في الدراساتِ النحويةِ، ولا غرو في ذلك؛ لأنَّ الله ﷻ قد تكفلَ بحفظه وصيانتِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٥). والقرآنُ والقراءاتُ حقيقتانِ متغايرتانِ^(١)، فالزمنُ الذي نشأتُ فيه القراءاتُ القرآنيةُ، هو نفسه زمنُ نزولِ القرآنِ الكريمِ، ضرورةً أنَّ هذه القراءاتُ قرآنٌ، نزلَ من عندِ الله فلم

(١) المقاصد الشافية ١/٣٠٥.

(٢) ينظر: القاموس المحيط ٩٤٣ (فصل السين)، مختار الصحاح ٣٢٦ (سمع).

(٣) لمع الأدلة ٨١.

(٤) فيض نشر الانشراح من طيِّ روض الاقتراح ١١٤.

(٥) سورة الحجر، آية: ٩.

تكن من اجتهاد أحد، بل هي وحيٌ أوحاهُ الله تعالى إلى نبيه ﷺ، وقد نقلها عنه أصحابه الكرام ﷺ، حتى وصلت إلى الأئمة القراء فوضعوا أصولها، وقعدوا قواعدها في ضوء ما وصل إليهم، منقولاً عن النبي ﷺ^(٢).

فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما^(٣). وقد أجمع العلماء على حجية القرآن وحجية قراءاته إذا كانت موافقة لما وضعوه من مقاييس تعرف بها القراءة الصحيحة، وهي: موافقة العربية بوجه من الوجوه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة^(٤).

وقد تباين موقف القراء والنحاة في تلك الشروط، حيث تشدد القراء في صحة السند، وجعلوه أساس قبول القراءة، وتسمحوا في الشرطين الآخرين، يقول أبو عمرو الداني^(٥): «وَأئمةُ القراءِ لا تعملُ في شيءٍ من حروفِ القرآنِ على الأفسى في اللغةِ، والأقيسِ في العربيةِ، بل على الأثبتِ في الأثرِ، والأصحِّ في النقلِ، والروايةِ إذا ثبتَ عنهم لَمْ يردِّها قياسُ عربيَّةِ، ولا فُشوُّ لغةٍ؛ لأنَّ القراءةَ سنةٌ متَّبعةٌ يلزمُ قبولُها والمصيرُ إليها»^(٦).

أما النحاة فقد تباينت مواقفهم في الاحتجاج بالقراءات على النحو الآتي^(٧):
الموقف الأول: يرى إخضاع النص القرآني لقواعد العربية، فانتهى به الأمر إلى رمي ثقات القراء باللحن لدى تعارض قراءاتهم مع القاعدة النحوية.

(١) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣١٨.

(٢) المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات ٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣١٨.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ٩.

(٥) أبو عمرو الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، يقال له ابن الصيرفي، أحد حفاظ الحديث ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، توفي سنة ٤٤٤هـ، له أكثر من مائة تصنيف منها: التيسير في القراءات السبع، المقنع، الاهتداء في الوقف والابتداء. ينظر: أنباه الرواة ٢ / ٤٧٣، الوافي بالوفيات ١٣ / ٢٨٥، الأعلام ٤ / ١٠٢.

(٦) المصدر السابق ١ / ١١.

(٧) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ١ / ٣٦٧.

الموقف الثاني: من رضي القراءة، وقبلها في الحرف المقروء بعينه من غير الاتساع في القياس عليها.

الموقف الثالث: يريد إخضاع القاعدة للنص القرآني مجيزاً ما جاءت به القراءة التي صحَّ سندها.

وقد كثرت الدراسات على تلك المواقف، وتعددت الآراء حولها من ذلك ما رآه الأستاذ الأفغاني: من أن المنهج السليم الذي ينبغي للنحويين أن يسلكوه في تعاطيهم للاحتجاج بالقراءة القرآنية أن ينظروا في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، لأن ذلك أعوذ على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعية في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق، إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس^(١). كما يرى أن: «قراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إيها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكأنت قواعدهم أشدَّ إحكاماً»^(٢). ولساهم أيضاً في بناء وخلق قواعد جديدة، لم تكن معروفة من قبل.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

الحديث هو أقوال النبي ﷺ وأقوال أصحابه التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً^(٣). وقد أجمع النحاة على أن النبي أفصح العرب، وأن كلامه حجة بعد كلام الله ﷻ، ومع ذلك تباينت آراؤهم في الاحتجاج به، على ثلاثة فئات، هي^(٤):

الفئة الأولى: أجازوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومنهم ابن خروف^(١)، وابن مالك^(٢).

(١) ينظر: أصول النحو العربي ٣١.

(٢) في أصول النحو ٤٥.

(٣) المصدر السابق ٤٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٩ / ١، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٤٤٨.

والفئة الثانية: منعوا الاحتجاج بالحديث، ومنهم ابن الضائع^(٣)، وأبو حيان^(٤)؛ والعلة في ذلك أن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى، ولكثرة وقوع اللحن فيها؛ لأن الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو؛ ولعدم استشهاد النحاة المتقدمين به. الفئة الثالثة: وقفوا موقفاً وسطاً، فأجازوا الاستشهاد بالحديث، بشرط أن يكون موافقاً للفظ المروي عن النبي ﷺ، ومنهم الشاطبي^(٥)، والسيوطي.

وقد تصدى للمانعين غير واحد من العلماء القدامى والمحدثين، حيث بين ابن حزم الأندلسي العلة في تعدد الرواية قائلاً: «وليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً؛ لأن النبي ﷺ صح عنه أنه إذا كان يحدث بحديث كرره ثلاث مرات فنقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً»^(٦).

- (١) ابن خروف: هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، إمام في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالحدب، توفي سنة ستمائة وتسع، وقيل: خمس، وقيل عشر. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح جهل الزجاجي. ينظر: معجم الأدباء ٥/ ١٩٦٩، إنباه الرواة ٤/ ١٩٢، فوات الوفيات ٣/ ٨٤.
- (٢) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام العلامة الأوحده جمال الدين الطائي الجبالي الشافعي، أخذ العربية من غير واحد، جالس ابن عمرو وغيره بجلب، وتصدر بها لإقراء العربية، تقدم وساد في فني النحو والقراءات وحصل منهما شيئاً كبيراً، توفي سنة ٦٧٢هـ. من تصانيفه: التسهيل، والخلاصة الألفية، والمقصود والمدود منظوماً وشرحه. ينظر: فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧، البلغة ٢٦٩، طبقات الشافعية ٢/ ١٤٩.
- (٣) هو: علي بن محمد بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، إمام في العربية والكلام، له مشاركة في المنطق، والفقه، واللغة، لازم الشلوبين، وعبد الله بن العراقي القارئ، وأخذ عنه علم الكلام، من تلاميذه، أبو حيان الأندلسي، توفي سنة ٦٨٠هـ، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، الرد على ابن عصفور. ينظر: البلغة ٢١٨، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، الأعلام ٤/ ٣٣٣.
- (٤) أبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي، إمام النحو والتصريف، عارف باللغة ضابط لألفاظها، قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث من نحو أربع مائة وخمسين شيخاً، من شيوخه في النحو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي، وابن الضائع، وأخذ عنه أكابر عصره، منهم ابن عقيل وناظر الجيش، توفي بالقاهرة سنة ٧٥٤هـ، من تصانيفه: البحر المحيط في تفسير القرآن، التذليل والتكميل، ارتشاف الضرب. ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٨٥، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.
- (٥) الشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد المالكي، أبو إسحاق، محدث، فقيه أصولي، لغوي مفسر، توفي سنة ٧٩٠هـ، من تصانيفه: المقاصد الشافية - شرح على الخلاصة في النحو -، عنوان التعريف بأسرار التكليف في الأصول. معجم المؤلفين ١/ ١١٨.
- (٦) الأحكام في أصول الأحكام ١/ ١٣٩.

وإذا لم يُشكك أصحاب الحديث في صحة الأحاديث ذات الروايات المتعددة، فالأحرى أن يسلك النحاة مسلكهم في ذلك، وألا يجعلوا تعدد الروايات سبباً لاستبعاد بعض الأحاديث، وعدم جواز الاحتجاج بها.

وعلق د/ تمام حسان على كون الرواية غير عرب بالطبع قائلاً: «هؤلاء الأعاجم لم يكوّنوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح، أي هؤلاء المحدثين من الأعاجم الذين يروون ما معهم من أحاديث، في وسط فصيح، ولم نسمع أن هذه الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد بأكثر مما خالفها الشعر العربيّ المشتمل على الضرائر والرخص»^(١).

كما يرى بعض الباحثين: «أن مسألة اللحن دعوى تحتاج إلى سند متين؛ إذ لا يكفي ردّ الرواية لمجرد وجود أعاجم، فهذا قائم على التخمين، مما لا يؤخذ به في العلم وفي منهج المحدثين على وجه الخصوص، فوجود الأعجمي يدعو إلى التشكيك، ولكن ليس بين أيدينا نصّ يؤكد الأثر السليبي لوجود الأعجمي من ركافة في التعبير أو خطأ نحوي، فالحجة تكون قوية لدى فاعلية عنصر الأعجمي لا في ماهيته»^(٢)، والمحدثون لم يكوّنوا مجهولين في ذلك الوقت، حيث يمكن للنحاة الرجوع إلى المصادر، ومعرفة العرب الخالص، ومعرفة الموالي، ومن ثم الاستشهاد برواية العربي وردّ رواية الأعجمي - هذا على حدّ رأيهم-.

ولم يعزف النحاة القدامى عن الاستشهاد بالحديث، وإنما استشهدوا به لكن على قلة، من ذلك، فسيبويه استشهد بثمانية شواهد، وكذا الفراء احتجّ به احتجاجاً مباشراً، والفارسيّ احتجّ به في مسائل النحو واللغة، وابن السراج استشهد بستة أحاديث، والزمخشريّ بستة أحاديث في كتابه المفصل، وغيرهم^(٣).

وقد وقف في تلك القضية موقفاً وسطاً الشيخ السيد محمد خضر، في بحث قدمه لمجلة مجمع اللغة العربية، لخصه الأفغانيّ في كتابه (في أصول النحو) في ثلاث ورقات، ذكر فيه الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها، وهي ستة أنواع، وذكر أيضاً

(١) الأصول ٩٤.

(٢) الاحتجاج بلفظ الحديث في النحو واللغة ١٩٤.

(٣) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك ٧٧.

الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تُروى في كتب المتأخرين^(١).

ثالثاً: كلام العرب:

يُقصدُ بكلام العرب الشعرُ والنثرُ، وقد وضع النحاة للاحتجاج بهما قيوداً مكانية^(٢) وأخرى زمانية؛ فلم يحتجوا إلا بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم^(٣).
والشعرُ: هو النظمُ الموزونُ، وَحَدُّهُ: مَا تَرَكَّبَ تَرَكُّبًا مُتَعَاضِدًا، وَكَانَ مُقْفًى مَوْزُونًا مَقْصُودًا بِهِ ذَلِكَ، فَمَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْقِيُودِ أَوْ مِنْ بَعْضِهَا فَلَا يُسَمَّى شِعْرًا، وَلَا يُسَمَّى قَائِلُهُ شَاعِرًا^(٤).

والشاهد الشعري في الاصطلاح: هو الشعر الذي يؤتى به لإثبات صحة قاعدة من القواعد النحوية، أو الصرفية، أو الصوتية اطراداً أو شذوذاً^(٥).

مكانة الشاهد الشعري:

احتل الشعر العربي مكانة عظيمة عند علماء العربية قاطبة، لا عند النحاة فحسب؛ باعتباره مصدراً للحكمة، والفصاحة، والبيان، وفهم العربية وضبطها، ومما يؤكد ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾^(٦)، فسكت الناس، فقال شيخ من هذيل: هو لغتنا يا أمير المؤمنين، التخووف: التنقص. فقال عمر رضي الله عنه: ((أتعرفُ العربُ ذلك في أشعارهم؟)) قال: نعم، قال شاعرنا، أبو كبير الهذلي - يصف ناقه تنقص السَّيِّرَ سَنَامَهَا:

(١) ينظر: في أصول النحو ٥٥، وكذا أصول النحو العربي ٥٥.

(٢) تطرقت لها في مبحث مكانة لغة كنانة وخصائصها.

(٣) الاقتراح ٥٢٤.

(٤) المصباح المنير ١ / ٣١٤ (ش ع ر).

(٥) ينظر: الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ١ / ٥١، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم ٦١.

(٦) سورة النحل، آية: ٤٧.

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبَعَةِ السَّفْنُ^(١)
 فقال عمر رضي الله عنه: ((يا أيها الناس: عليكم بديوانكم، شعرِ الجاهلية، فإن فيه تفسيرَ
 كتابكم، ومعاني كلامكم)).

وسار على نهجه ابن عباس - رضي الله عنهما - فقد اشتهر عنه كثرة الاستشهاد بشعر
 العرب في تفسيره، فإذا سئل عن شيءٍ من القرآن أنشد فيه شعراً، وكان يقول: ((إذا سألتكم
 عن شيءٍ من غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب))^(٢).
 وعنه قال ابن فارس: «الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه
 تُعَلِّمُ اللغة، وهو حُجَّةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسول الله،
 وحديث صحابته والتابعين»^(٣).

وقد عدَّ النحاة الشعر العربي المصدر الأعظم بعد كتاب الله وَجَلَّ، وسنة نبيه ﷺ، في
 ضبط القواعد وتقرير أحكامها، حتى قيل: إن شواهد سيبويه قد بلغت ألفاً وخمسين بيتاً^(٤)،
 وشواهد الرضي في شرح الكافية تقارب ألف بيت^(٥)، وبلغت في همع السيوطي ألفاً
 وثمانمائة وواحدًا وعشرين بيتاً^(٦)، وقيل: إن أبا مسحل كان يروي عن علي بن المبارك
 الأَحْمَرَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ بَيْتٍ شَاهِدًا فِي النَّحْوِ^(٧)، مما جعل البعض يقصر كلمة الشاهد فيما بعد

(١) من البحر البسيط، لأبي كبير الهذلي، وقيل: لزهير، ولذي الرمة، ينظر: الكشاف ٢ / ٦٠٨، الدر المصون
 ٧ / ٢٢٥، التحرير والتنوير ١ / ٢٢. والتامك: السنام، القرد: الذي تجعد شعره من الضعف والهزال، النبع: شجر
 القسي، السفن: الأداة التي ينحت بها وهي المبرد. يقول: إن الرحل أثر في سنام الناقة وتنقص منها كما ينقص
 السفن من العود.

(٢) المزهري في علوم اللغة ٢ / ٢٦١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٤٧٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١ / ١٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١ / ٣.

(٦) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ١١٣.

(٧) بغية الوعاة ٢ / ٤٢.

على الشعر فقط^(١)، ومما جعل البعض أيضاً يذهب إلى أبعد من ذلك، فيعتبر الشاهد في علم النحو هو النحو^(٢).

ومع ذلك فإنّ النحاة لم يستشهدوا بكل ما ورد عن العرب، بل وضعوا أطراً زمانية للاستشهاد، تبدأ من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري، كانت أساساً لتقسيم الشعراء إلى أربع طبقات، وهي: طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة المخضرمين وهم الذين أدرّكوا الجاهلية والإسلام، وطبقة المتقدمين ويُقال لهم: الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، وطبقة المولدين ويُقال لهم: المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس، والطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري وتبعه الشارح المُحقّق^(٣).

وقد ظهرت عناية النحاة - بالإضافة إلى ما سبق - بالشواهد الشعرية جلية؛ في عقدهم أبواباً للشعر في مصنفاتهم، رتبوا عليه عدة مسائل، من ذلك ما ورد في الكتاب: «هذا باب ما يحتمل الشعر»^(٤)، و«باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام»^(٥)، وفي الخصائص: «باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟»^(٦) و«باب في مشاهمة معاني الإعراب معاني الشعر»^(٧)، وفي اللباب: «باب ما يجوز في ضرورة الشعر»^(٨)، وشاع هذا في الكثير من كتب النحاة.

(١) ينظر: البحث اللغوي عند العرب ٤٣.

(٢) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٤٧.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١ / ٥.

(٤) ٢٦ / ١.

(٥) ٣٦٢ / ٢.

(٦) ٣٢٥ / ١.

(٧) ١٧٠ / ٢.

(٨) ٩٦ / ٢.

وظهرت عناية بعضهم أيضاً، فيما خلفوه من مصنفات اختصت بدراستها وشرحها، ومن أوائل من ابتدع ذلك، أبو العباس المبرد، حيث ذكر أن له شرحاً على شواهد كتاب سيبويه^(١)، لم يسبقه نحوي إليه، وتابعه العلماء فيما بعد، وكان من أبرز الشروح، شرح شواهد الألفية للعينى^(٢)، وشرح شواهد الرضى على الكافية المعروف بخزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي^(٣).

وما زالت الشواهد الشعرية تشغل أذهان الباحثين والدارسين، حيث خرجت عليها عدّة دراسات ذات اتجاهات مختلفة، مما جعل البعض كما ذكرنا يعتبر الشاهد في علم النحو هو النحو.

(١) الكتاب منسوب للمبرد في إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣ / ٢٥٢، بغية الوعاة ١ / ٢٧٠،

(٢) نشرته دار الكتب العلمية في بيروت، بتحقيق محمد باسل عيون السود.

(٣) نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة، بتحقيق: د/ عبد السلام هارون، وظهرت عليه عدّة طبعات.

القسم الأول

شواهد كنانة والمسائل المترتبة عليها

عرضا وتحليلا

وفيه فصلان:

الفصل الأول: شواهد المسائل النحوية.

الفصل الثاني: شواهد المسائل التصريفية.

الفصل الأول

شواهد المسائل النحوية

ويشتمل على:

اثنيتين وسبعين مسألةً من مسائل النحو.

المسألة الأولى: أصل المثنى:

قال واثلة بن الأسقع:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ

كَلَاهُمَا ذُو أَنْفٍ وَمَحْكٌ^(١)

احتجَّ به ابنُ الشجري^(٢)، وابنُ الأنباري^(٣)، وابنُ عُصْفُور^(٤)، والرَّضِي^(٥)، وابن

(١) من مشطور الرجز، ينظر: الخزانة ٧ / ٤٦١، وقد ذكر البغدادي نقلا عن الجاحظ في المحاسن والمساوي أن هذا الشعر مع تنمة له ينسب لجحدر بن مالك، وعقب البغدادي على ذلك بقوله: «ولا شك أن واثلة أقدم من جحدر، ويكون جحدر قد أخذ الشعر من واثلة وزاده، والله أعلم»، ولجحدر بن مالك في المستطرف ١ / ٤٨٠، لسان العرب ١٠ / ٤٢٠ (درك) (وفيه ذو أنفٍ وَمَحْكٌ)، تاج العروس ٢٧ / ١٤٣ (درك) (وفيه ذو أنفٍ وَمَحْكٌ)، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١ / ١٤، أسرار العربية ١ / ٦٤، ضرائر الشعر ٢٥٧، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٠، اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٨٥، شرح المرادي ١١١، همع الهوامع ١ / ١٤٥.

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ١٤. وابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان له معرفة تامة باللغة والنحو، أخذ عن أبي المعمر يحيى بن طباطبا العلوي، من تلاميذه أبو البركات الأنباري، توفي سنة ٥٤٢هـ، من تصانيفه: الأمالي، المشتمل على فنون، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وشرح اللمع. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٩٩، وفيات الأعيان ٦ / ٤٥، سير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٠.

(٣) أسرار العربية ٦١. وابن الأنباري: هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله النحوي الأنباري، الملقب كمال الدين، تفقه بالنظامية على أبي منصور الرزاز وغيره، قرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي، وصحب ابن الشجري وأخذ عنه، توفي ببغداد سنة ٥٧٧هـ، من مصنفاته: أسرار العربية، الإنصاف في مسائل الخلاف، طبقات الأدباء. ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ١٣٩، فوات الوفيات ٢ / ٢٩٣، سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٢٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣٧. وابن عُصْفُور: هو علي بن مؤمن بن محمد النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن أبي الحسن الدباج، ثم عن الأستاذ أبي علي الشلوبين، توفي في تونس سنة ٦٦٩هـ، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المقرب، الممتع. ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢ / ١٦٥، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢١٨، بغية الوعاة ٢ / ٢١٠.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٠. والرضي: هو محمد بن الحسن الاسترأبادي، لقبه نجم الأئمة، اشتهر بكتابه شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١ / ٥٦٧، خزانة الأدب ولب لسان العرب ١ / ٢٧، الأعلام ٦ / ٨٦.

وابن الصائغ^(١) والمرادي^(٢)، والسيوطي^(٣)، على أن الأصل في المثني العطفُ بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعرُ إذا اضطرَّ، فإنَّ القياسَ هنا أن يقول: ليثان، لكنَّه أفردَهُما وعطفَ بالواو لضرورة الشعر، ومثله قولُ الشاعر^(٤):

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَارَةَ مِسْكِ ذُبِحَتْ فِي سِكِّ
أَرَادَ بَيْنَ فَكِّيهِمَا، وَلَكِنْ عَطَفَ لِلضَّرُورَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ^(٥):

أَنْجَبُ عَرَسٍ وُلِدَا وَعَرَسِ

كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ أَنْ يَقُولَ: أَنْجَبُ عَرَسِينَ وُلِدَا.

وإنَّما عدلَ عن ذلك الأصل؛ لقصدِ الاختصارِ والإيجازِ، وحسنِ التركيبِ، فكان الأصلُ أن يُقالَ: زيدٌ وزيدٌ، إلا أنَّهم رأوا أن ذلك يطولُ، فقالوا: الزيدان، حيثُ جعلوا الألفَ عوضاً عن ضمِّ الاسمِ إلى الاسمِ؛ فحصلَ المعنى واختصارُ اللفظِ^(٦).

يقولُ ابنُ الشجريِّ: «التثنيةُ والجمعُ المستعملانِ بالحرفِ أصلُهُما التثنيةُ بالعطفِ،

(١) اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٨٥. وابن الصائغ: هو محمد بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ، عالم بالعربية، شاعر وشيخ الأدباء بدمشق، توفي سنة ٧٢٠هـ، من تصانيفه: المقامة الشهائية، شرح ملحّة الإعراب، شرح مقصورة ابن دريد. ينظر: توضيح المشتبه ٢ / ٢٥٨، تبصير المشتبه بتحرير المشتبه ١ / ٣١٢، الأعلام ٦ / ٨٧.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١١١. والمرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، النحوي اللغوي التصريفي، البارع الأواحد في فنون العلم، أخذ العربية عن عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبي حيان، توفي سنة ٥٧٤٩هـ. من تصانيفه: شرح التسهيل والألفية، شرح المفصل، الجنى الداني في حروف المعاني. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧، الدرر الكامنة ٢ / ١٣٩، بغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) همع الهوامع ١ / ١٤٥.

(٤) من الرجز، لرؤية في أساس البلاغة ١ / ٣٠٩ (ذبل)، ولنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ٢ / ٤٣٨ (ذبح)، وبلا نسبة في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٤١٣، القواعد والفوائد ١١٧، أسرار العربية ٦١، ضرائر الشعر ٢٥٧، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٠، اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٨٥، التذليل والتكميل ١ / ٢٦١، شفاء العليل ١ / ١٣، خزانة الأدب ولب لسان العرب ٧ / ٤٦٨.

(٥) من البحر الرجز، وبلا نسبة في ضرائر الشعر ٢٥٧.

(٦) ينظر: المقتصد ١ / ١٤٩، اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٨٥.

فقولك: جاءَ الرجلانِ، ومررتُ بالزيدينِ، أصله: جاءَ الرجلُ والرجلُ، ومررتُ بزيدٍ وزيدٍ، فحذفوا العاطفَ والمعطوفَ، وأقاموا حرفَ التثنيةَ مقامهما اختصاراً، وصحَّ ذلكَ لاتفاقِ الذاتينِ في التسميةِ بلفظٍ واحدٍ، فإنَّ اختلفَ لفظُ الاسمينِ رجَعوا إلى التكريرِ بالعاطفِ، كقولك: جاءَ الرجلُ والفرسُ، ومررتُ بزيدٍ وبكرٍ، إذ كانَ ما فعلوه في المتفقينِ يستحيلُ في المختلفينِ، ولما التزموا في تثنيةِ المتفقينِ ما ذكرناه من الحذفِ كانَ التزامه في الجمعِ ممَّا لا بدَّ منه ولا مندوحةَ عنه»^(١).

ولو وقعَ مثلُ هذا في غيرِ شعرٍ لكانَ شذوذاً، لأنَّ العطفَ لا يغني عن التثنيةِ، ولا يجوزُ الرجوعُ إليه - وإن كانَ هو الأصلُ -، دونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ، إلَّا أن يُرادَ منه التَّكثيرُ، نحو: أعطيتُكَ مائةً ومائةً، أو فصلُ ظاهرٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريمِ وزيدٍ البخيلِ، أو لفصلٍ مقدرٍ، كقولِ الحجاجِ وقد نُعي له في يومٍ واحدٍ محمدٌ أخوه ومحمدٌ ابنُه: «سبحانَ الله، محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ»^(٢).

(١) أمالي الشجري ١ / ١٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٠، المساعد ١ / ٤٢.

المسألة الثانية: إعراب ضمير الفصل:

قال قيس بن ذريح^(١):

تُبَكِّي على بُنَى وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أفدُر^(٢)

استشهد به الخليل، وسيبويه^(٣)، وتبعهما المبرد^(٤)، والصيمري^(٥)، وابن خروف^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والسلسلي^(١)، وابن هشام^(٢)، وناظر الجيش^(٣)، على أنه يجوز عند

(١) ديوان قيس بن ذريح ٨٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، ينظر: الكتاب ٢/ ٣٩٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٧٨، المقتضب ٤/ ١٠٥ (وفيه تبكي على ليلي.....)، التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٤، فرحة الأديب ٥٨، شرح أبيات الجمل ١٢٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٦٧١، شرح المفصل ٣/ ١١٢، البحر المحيط ٩/ ٣٨٩ - ١٠/ ٣٢١ (وفيه تحن على ليلي...)، التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٢٤، تعليق الفرائد ٢/ ١٣٧، تاج العروس ٣٩/ ٥٥٥ (ملو) (وفيه أتبكي...)، وبلا نسبة في الجمل في النحو ١٦٩، شفاء العليل ١/ ٢٠٩، تمهيد القواعد ١/ ٥٧٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٣. وسيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، صنف الكتاب الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، ولا لحقه أحد من بعده، توفي سنة ١٨٠هـ. نزهة الألباء ١/ ٥٤، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

(٤) المقتضب ٤/ ١٠٥. والمبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، المعروف بالمبرد، كان شيخ أهل النحو والعربية، أخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وأخذ عنه الصولي، ونفطويه النحوي، وأبو علي الطرماوي، وجماعة كثير، توفي سنة ٢٨٥هـ، من تصانيفه: المقتضب، وطبقات النحويين والبصريين وأخبارهم، قحطان وعدنان. ينظر: تاريخ العلماء النحويين والبصريين والكوفيين وغيرهم ٥٣، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٦٤، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٤. الصيمري: هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد، له كتاب في النحو اسمه التبصرة، أحسن فيه التعليل على قول البصريين، له ذكر في جمع الجوامع. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٧٢، بغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٧١.

(٧) شرح المفصل ٣/ ١١٢. وابن يعيش: هو يعيش بن علي بن أبي السرايا، محمد بن علي أبو البقاء موفق السدين المعروف بابن يعيش وابن الصانع، من كبار علماء العربية، قرأ النحو على أبي السخاء الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، توفي سنة ٦٤٣هـ، من تصانيفه: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي. ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٤٦، الأعلام ٨/ ٢٠٦.

(٨) التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٣، البحر المحيط ٩/ ٣٨٩ - ١٠/ ٣٢١.

الجيش^(٣)، على أنه يجوزُ عندَ كثيرٍ مِنَ العربِ^(٤) رفعُ ما بعدَ ضميرِ الفصلِ على ألاَّ يجعله فصلاً، لكنَّ يجعله مبتدأً، وما بعده خبرُهُ، والجملةُ خبرُ الأولِ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ، أو خبراً لـ(إنَّ)، وفي محلِّ نصبٍ بعدَ كانٍ وأخواتها، وظننت وأخواتها^(٥).

يقولُ سيبويه: «وقد جعلَ ناسٌ كثيرٌ مِنَ العربِ (هُوَ) وأخواتها في هذا البابِ بمنزلةِ اسمٍ مبتدأٍ وما بعده مبيِّنٌ عليه»^(٦)، ويشهدُ لذلكُ أيضاً ما حكاهُ عيسى بنُ عمروٍ من أن ناساً مِنَ العربِ يقرؤونَ قوله تعالى:

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٧)، بالرفعِ (الظالمونَ). و يقرؤون ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(٨)، بالرفعِ (خيرٌ).

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ / ٢٠٩. والسلسلي: هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي وقيل السكسكي المصري النحوي، مهر في العربية، سمع من عبد الرحيم بن أبي اليسر وغيره، حفظ التنبيه والألفية، اختلف في وفاته والراجح أنها في سنة ٥٧٦٠هـ، من تصانيفه: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أسئلة في العربية - سأل عنها تقي الدين فأجابه -، أرجوزة في التصريف. ينظر: الوفيات لابن رافع ٢ / ٣٤٢، الدرر الكامنة ٥ / ٣٨٨، بغية الوعاة ١ / ٢٠٥، وكذا ينظر تحقيق نسبته ووفاته في مقدمة محقق مصنفه (شفاء العليل) د/ الشريف عبد الله البركاتي.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٢٤. وابن هشام هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين الحنبلي، النحوي الفاضل العلامة المشهور، لزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وقرأ على التاج الفاكهياني، توفي سنة ٥٧٦١هـ. من تصانيفه: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شذور الذهب وشرحه. ينظر: الدرر الكامنة ٣ / ٩٣، بغية الوعاة ٢ / ٦٩، الأعلام ٤ / ١٤٧.

(٣) تمهيد القواعد ١ / ٥٧٥. وناظر الجيش: هو محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم المصري، الحلبي الأصل، مهر في العربية وغيرها، لازم أبا حيان، والجلال القزويني، والتاج التبريزي، توفي سنة ٥٧٧٨هـ، من تصانيفه: شرح التسهيل، وشرح التلخيص. ينظر: حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧، الدرر الكامنة ٦ / ٤٥.

(٤) ذكر الخليل في كتابه الجمل في النحو أنها لغة تميم، ينظر: ١٨٩، وكذا الجرمي، والسيوطي. ينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٣٠٣، تعليق الفرائد ٢ / ١٣٦، همع الهوامع ١ / ٢٤١.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ٥١٤، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٦٧١.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٩٢.

(٧) سورة الزخرف، آية ٧٦. وهي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧.

(٨) سورة المزمل، آية: ٢٠.

وقول النبي ﷺ: ((مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّىٰ يَكُونَ أَبَوَاهُ اللَّذَانِ هُمَا يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ))^(١). وقال سيبويه: «بَلَّغْنَا أَنَّ رُؤْبَةَ كَانَ يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ»^(٢).

(١) بلفظ قريب منه في الأموال لابن زنجويه ١ / ١٥١، (باب من تجب عليه الجزية) رقم ١٤٧. ولم أجده بلفظه، وهو

من شواهد التبصرة والتذكرة ١ / ٥٤١، مغني اللبيب ٢ / ٢٠٠.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٢.

المسألة الثالثة: حذفُ النونِ مِنَ (الذون):

قال أميةُ بنُ الأُسَكرِ:

قَوْمِي اللدو بعكاظٍ طَيَّرُوا شَرًّا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بالمصاقيل^(١)

احتجَّ به الرضيُّ على أنَّه قد تُحذفُ نون اللذون جمع (الذي)، وتحذف من المفرد -

أيضاً- ومثناه، فمن حذفها من المفرد قول الأشهبِ بنِ رميلةَ:

وَإِنَّ الَّذِي حانت بفلجِ دِمَاؤُهُمْ هَمَّ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ^(٢)

ومن حذفها من المثنى، قول الشاعر^(٣):

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللدَا سَلَبَا المُلُوكِ وَفَكَّكَ الأَغْلَالَ

وعند بعضهم حذفها لغة لبني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة^(٤).

وخرَّجها آخرون على الضرورة^(٥)، وبعضهم قال: حذف؛ لطول الصلة.

(١) من البسيط، ينظر: الخزانة ٦/ ١٤، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٠.

(٢) من الطويل، في الكتاب ١/ ١٨٧، المقتضب ٤/ ١٤٦، البيان والتبيين ٣/ ٢٨٠، خزانة الأدب ٦/ ٢٧، وبلا

نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٨٤، توضيح المقاصد ١/ ٤٢٥.

(٣) من الكامل، للأخطل، في ديونه ١٩٥ وفيه (اللدَا قتلا)، الجمل في النحو ٢٣٥، الكتاب ١/ ١٨٦، خزانة الأدب

٦/ ٦، وللفرزدق في شرح التصريح ١/ ١٥٢، وبلا نسبة في المنصف ٦٧.

(٤) الارتشاف ١/ ١٠٠٤.

(٥) منهم: السهيلي، وابن الحجاز، وابن مالك، وابن الصائغ. ينظر: نتائج الفكر ١٣٩، توجيه اللمع ٤٨٨، شرح

التسهيل ١/ ١٩٢، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٣٨٧.

المسألة الرابعة: الابتداء بالانكسار:

قال هنيء بن أحمر:

عَجِبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيْكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(١)

احتجَّ به ابن هشام^(٢) والأزهري^(٣)، والأشثوني^(٤)، والصبان^(٥)، على أنَّه يجوزُ الابتداءُ بالانكسارِ إذا قصدَ بها التعجبُ، فـ(عجبُ) مبتدأ و(لتلك) الخبرُ.

«وقيل: الوجهُ نصبُ (عجباً) بالفعلِ المحذوفِ وجوباً، كما في: حمداً وشكراً؛ لعدمِ اطرادِ الرفعِ في مثلِ ذلكَ على ما يقتضيه كلامُ سيبويه. وهو لا يردُّ على البيت؛ لأنَّ الرفعَ فيه مسموعٌ بل على المثل»^(٦).

(١) من الكامل، ينظر: الكتاب ١ / ٣١٩، الحماسة البصرية ١ / ١٤، ولزرافة الباهلي في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٢٧٢، ولرؤبة في شرح المفصل ١ / ١١٤، وهنيء أو زرافة الباهلي في لسان العرب ٦ / ٦١ (حيس)، تاج العروس ١٥ / ٥٦٩ (حيس)، ولضمرة بن ضمرة النهشلي في خزنة الأدب ٢ / ٣٨، وبلا نسبة في الجمل في النحو ٨٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ٩٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٤٩٨، شرح التسهيل ٢ / ١٩٢، التذييل والتكميل ٧ / ١٩٤، شرح التسهيل للمرادي ٤٦٩، شرح قطر الندى ٣٢١، شفاء العليل ١ / ٤٥٩، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢ / ٩٢٩ - ٤ / ١٦٤٦ - ١٨٤٩، شرح الأشثوني ١ / ١٩٤، شرح التصريح ٢ / ٥٨، همع الهوامع ٣ / ١١٨، حاشية الصبان ١ / ٢٠٦.

(٢) شرح قطر الندى ٣٢١.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥٨. والأزهري: هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري، يعرف بالوقاد، قرأ على يعيش المغربي، والجوجري وأخذ قليلاً عن الشمي وغيرهم، أخذ عنه ابن الحاجب المصري والعضد، توفي سنة ٩٠٥هـ، من تصانيفه: المقدمة الأزهرية في علم النحو، شرح التصريح بمضمون التوضيح، شرح مقدمة الجزرية في التجويد. ينظر: الضوء اللامع ٣ / ١٧١، الأعلام ٢ / ٧٩٢، معجم المؤلفين ٤ / ٩٦.

(٤) شرح الأشثوني ١ / ١٩٤. والأشثوني: هو علي بن محمد بن عيسى نور الدين أبو الحسن الأشثوني، الإمام العلامة المحقق النحوي الفقيه المقرئ الأصولي، نظم المنهاج في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع في الأصول وشرحه، وشرح ألفية ابن مالك شرحاً عظيماً، وشرح بعض التسهيل، وتوفي سنة ٩٢٠هـ. ينظر: الضوء اللامع ٦ / ٥، الكواكب السائرة ١ / ٢٨٥، ديوان الإسلام ١ / ١٢٩.

(٥) حاشية الصبان ١ / ٢٠٦. وابن الصبان: هو محمد بن علي الصبان الشافعي المصري، يكنى بأبي العرفان، عالم بالعريسة والأدب، من أشياخه الملوي، حسن المدابغي، محمد العشماوي، توفي سنة ١٢٠٦هـ، من تصانيفه: حاشية على شرح الأشثوني في النحو، وحاشية على شرح العصام السمرقندية في البلاغة، والكافية الشافية في علم العروض والقافية. ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١٣٨٤هـ، فهرس الفهارس ٢ / ٧٠٥، الأعلام ٦ / ٢٩٧.

(٦) حاشية الصبان ١ / ٢٠٦.

المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً:

قال نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسْبُهَا^(١)

احتج به ابن مالك^(٢)، وتبعه معظم شراح التسهيل والألفية على أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ ملتبساً بضمير يعود على الخبر؛ لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَمَرَ عَلَىٰ قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾^(٣)، وقول النبي ﷺ: ((مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ))^(٤)، وقول العرب: «على التمرة مثلها زبدا»^(٥).

(١) من الطويل، ينظر: سمط اللآلي ١/ ٤٠١، التذكرة الحمدونية ٦/ ١٠٩ - ٩/ ٢٢٧، شرح التصريح ١/ ٢٢٠ - ٧٠٢، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/ ٢٥٣، وبلا نسبة في الصناعتين ١٨٠، ديوان المعاني ١/ ١٤٤، شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ٩٥٣، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٣٨، محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ٢/ ٤٨، المثل السائر ٨٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧١ - ٤٧٤، شرح التسهيل ١/ ٣٠٢، نهاية الأرب ٢٢/ ٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٧، التذيل والتكميل ٣/ ٣٥١، أوضح المسالك ١/ ١٩٥، شفاء العليل ١/ ٢٨٥، شرح ابن عقيل ١/ ٢١٧، المساعد ١/ ٢٢٤، المقاصد الشافية ٢/ ٨٥، صبح الأعشى ٢/ ٣٦٢، شرح الأشموني ١/ ٢٠٣، حاشية الصبان ١/ ٢١٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢.

(٣) سورة محمد، آية: ٢٤.

(٤) سنن ابن ماجه، باب كف اللسان في الفتنة ٢/ ١٣١٥، رقم: ٣٩٧٦.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٦١، شرح المكودي ١/ ١٨٥، المقاصد الشافية ٢/ ٨٥.

المسألة السادسة: مجيء خبر (كان) ضميراً متصلاً:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتَهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٢)

احتجَّ به المبرِّد^(٣)، وابنُ السراج^(٤)، والصيمري^(٥)، والثماميني^(٦)، والخوازمي^(٧)، وابنُ يعيش^(٨)، والرضي^(٩)، وأبو حيان^(١٠)، على أنَّه يجوزُ اتصالُ الضميرِ الواقعِ خبراً لكان كما

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٢، ٣٠٦.

(٢) من الطويل، ينظر: الكتاب ١/ ٤٦، الأصول ١/ ٩١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٠، الفوائد والقواعد ٢٢٠، التبصرة والتذكرة ٥٠٥، شرح الفصيح للحمي ٢٢٨، التخمير ٢/ ١٥٧، شرح المفصل ٣/ ١٠٧، شرح الرضي ٢/ ٤٤٣، لسان العرب ١٣/ ٣٧١ (كون)، ١٣/ ٣٧٤ (لبن)، تخلص الشواهد ٩٢، المقاصد الشافية ١/ ٣٠٣، خزنة الأدب ٥/ ٣٢٧، تاج العروس ٣٦/ ٧٤ (كون)، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٩٨، الإنصاف ٢/ ٨٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٧، ٢/ ١٩، تعليق الفرائد ٢/ ٢٠١، ٣/ ٢٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٠، ٣/ ١١٩٣، شرح الأشموني ١/ ٩٥، حاشية الصبان ١/ ١١٨.

(٣) المقتضب ٣/ ٩٨.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ١١٨. وابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، من أئمة النحو المشهورين، أخذ عن أبي العباس المبرد، وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، توفي سنة ٣١٦هـ، من تصانيفه: الأصول في النحو، شرح كتاب سيبويه، الاشتقاق ولم يتمه. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٦، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٤، إنباه الرواة ٣/ ١٤٦.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥.

(٦) القواعد والفوائد ٢١٩. والثماميني: هو أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله، كان ضريراً منذ صغره، شيخه ابن جني، وتلميذه أبو المعمر يحيى بن طبطبا العلوي الحسيني، من تصانيفه: الفوائد والقواعد، ويذكر أنه شرح اللمع في النحو، والتصريف الملوكي لابن جني، توفي سنة ٤٤٢هـ. ينظر: مقدمة محقق كتابه الفوائد والقواعد.

(٧) التخمير ٢/ ١٥٧. والخوازمي هو: القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي، الملقب بصدر الأفاضل، عالم في العربية، توفي سنة ٦١٧هـ، من تصانيفه: شرح المفصل للزحشري، شرح المقامات، الزوايا والخبايا في النحو. ينظر: البلغة ٢٣٦، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢، ديوان الإسلام ٣/ ٢٠٠.

(٨) شرح المفصل ١/ ١٠٧.

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٤٣.

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٠.

الضمير الواقع خبراً لكان كما يجوز انفصاله، إلا أن انفصاله أرجح، وهو رأي سيبويه^(١) ومن وافقه^(٢)؛ وذلك لأنه الكثير في كلام العرب، والاتصال قليل^(٣)، قال عمر بن أبي ربيعة:

لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٤)

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيًّا^(٥)

ومما يدل على رجحان الانفصال؛ «أنه في الأصل خبرُ المبتدأ، فكما أن خبرَ المبتدأ منفصلٌ فكذلك هو في هذا الباب»^(٦)، ولأن الاسم المخبر عنه في باب كان وأخواتها ضميرٌ متصلٌ؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسمية له لازمة، ويصيرُ مع الفعل كشيء واحدٍ وتُغَيَّرُ بنيتُه له، أمّا الخبر فقد يكونُ فعلاً وجملةً وشبه جملةً، وهذه الأشياء لا يجوزُ إضمارها، ولا تكونُ إلّا منفصلةً مع الفعل؛ فاختيرَ في الخبر الذي يُمكنُ إضماره - إذا أضمر - أن يكونَ على طريقة ما لا يضمُرُ من الأخبار^(٧)، ويدلُّ على ذلك أيضاً أن تلك الأفعال لما خلعت دلالتهَا على المصدرِ نقصت عن رتبة الأفعال، فلما نقصت عنها، ضعفت أن تتصل بالضمير المتصل إذا كان منصوباً؛ فقوي المنفصل^(٨).

(١) الكتاب ٢ / ٣٥٩.

(٢) كالسيراقي، والزبخشري، والعكبري، وابن الحاجب، وابن عصفور. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٩ / ٥٠، الفصل في صنعة الإعراب ١٧٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠، شرح الكافية نظم الكافية ٢٧٩، شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٠٧.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٢٤٣، شرح ابن عقيل ١ / ١٠٤.

(٤) من الطويل، في الكامل ٣ / ١٦٨، الحماسة المغربية ٢ / ٩٠٤، شرح الرضي ٢ / ٣٤٣، الأغاني ١ / ١٤٢، خزانة الأدب ٥ / ٣١٢، وبلا نسبة في المفصل ١ / ١٧٠، أوضح المسالك ١ / ١١٤، شرح الأشموني ١ / ٩٧، شرح التصريح ١ / ١١٢.

(٥) من مجزوء الرمل، في شرح السيراقي ٩ / ٥٠، وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٥٨، همع الموامع ١ / ٢٢١، خزانة الأدب ٥ / ٣٢٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٧.

(٧) ينظر: شرح السيراقي ٩ / ٥٠.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد ٢١٩.

واحتجَّ به ابنُ مالك^(١)، وفاقاً للرماني، وابنِ الطَّراوة^(٢)، وتبعَهُمُ ابنُه بدرُ الدين^(٣)، وابنُ جماعة^(٤)، على أنَّ الاتصالَ أرجحُ؛ «لأنَّ الانفصالَ لم يردْ إلاَّ في الشعرِ، والاتصالَ وُردَ في أفصحِ النَّثرِ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لعمرَ ﷺ في ابنِ صياد: ((إِنَّ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُّهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))^(٥)»، وقوله ﷺ لعائشةَ - رضي اللهُ عنها -: ((إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حَمِيرَاءَ))^(٦).

وقولِ بعضِ فصحاءِ العربِ: «عليه رجلاً ليسني»^(٨).

(١) المقاصد الشافية ١ / ٣٠٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١ / ٣٧٢، شرح الأشموني ١ / ٩٨. والرماني: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، معتزلي، كان إماماً في العربية، له نحو من مائة مصنف، من أشهرها: شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل، ومعاني الحروف، توفي سنة ٣٨٤ هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٣، بغية الوعاة ٢ / ١٨٠. وابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب أبو الحسين ابن الطراوة، كان مبرزاً في علوم اللسان، نحواً، ولغة، وأدباً، له آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور البصريين، توفي سنة ٥٢٨ هـ. بغية الوعاة ١ / ٦٠٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك ٦٣. وابن الناظم: هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله بدر الدين، ابن صاحب الألفية، كان إماماً في مواد النظم من النحو والمعاني والبيان والبديع، ولم يقدر على نظم بيت واحد بخلاف والده، توفي بدمشق سنة ٦٨٦ هـ، من تصانيفه: شرح الألفية لوالده، وكافيته، وشرح لامية الأفعال. ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٢٥، الأعلام ٧ / ٣١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٩٧، وابن جماعة: هو محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي الشافعي، سمع من شيخ الشيوخ الأنصاري، والرضي ابن البرهان وغيرهما، توفي سنة ٧٣٣ هـ، من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وصنف في الحديث والأحكام. ينظر: فوات الوفيات ٣ / ٢٩٧، أعيان العصر وأعوان النصر ٤ / ٢٠٨، الوافي بالوفيات ٢ / ١٥.

(٥) صحيح البخاري، باب إذا أسلم الصبي هل يصلى عليه، ٢ / ٩٣، رقم ١٣٥٤، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١، أوضح المسالك ١ / ١١٤، شرح الأشموني ١ / ٩٥، شرح التصريح ١ / ١١٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠.

(٧) عن أم سلمة قالت: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين. فضحكت عائشة. فقال: (انظري يا حميراء ألاً تكوني أنت) ثم التفت إلى علي فقال: ((إن وليت من أمرها شيئاً فافرق بها))، قال الحاكم صحيح علي شرط البخاري ومسلم، سنن ابن ماجه، باب: المسلمون شركاء في ثلاث ٢ / ٨٢٦، وهو في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١، التذييل والتكميل ٢ / ٢٤٠.

(٨) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١.

ولأنه أيضاً خبرٌ مبتدأ في الأصل، ولم يحجزه إلا ضميرٌ مرفوعٌ، والمرفوعُ كجزءٍ من الفعل، فكان الفعلُ مباشراً له، فهو شبيهٌ بهاءِ ضربته، وكانَ حقه أن يمتنع انفصالُهُ لشبهه بهاءِ ضربته ولكنه نُقلَ فقبلَ، فجوازُ الانفصالِ به مرجوحٌ لا راجحٌ خلافاً لسيبويه ومن تبعه^(١).
ويظهرُ لي أن الراجحَ في هذه المسألة ما ذهبَ إليه ابنُ مالك؛ لأنَّ السماعَ معه، ولأنَّ «النطقَ بالمتصلِ أخفُّ؛ فلذلك لا يستعملونَ المنفصلَ إلا في المواضع التي لا يمكنُ أن يقعَ فيها المتصلُ؛ لأنَّهم لا يعدلونَ إلى الأثقلِ عن الأَخفِ والمعنى واحدٌ إلا لضرورة»^(٢).

(١) ينظر: المصدر السابق، شرح التسهيل ١ / ١٥٤.

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٠٢.

المسألة السابعة: حذف نون مضارع (كان):

قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(١)

استشهد به أبو حيان^(٢)، والدمامي^(٣)، على عدم جواز حذف نون مضارع (كان) المجزوم بالسكون، إذا اتصل بضمير نصب، وهو محل اتفاق بين النحاة^(٤).

ويرى أبو حيان أن العلة في ثبوت النون مع الضمير المتصل، هي: كون «الضمير يردُّ الشيء إلى أصله، كما ردَّ نون (لُدُّ) إذا أضيفت إليه، فقليل: (لُدُّنُهُ)، ولا يجوز (لُدُّه)، فلا يحذف معه بعضُ الأصول»^(٥).

ومما يشهد لذلك أيضاً، قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن صياد: ((إنَّ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))^(٦).

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٣.

(٣) تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٥. والدمامي هو: محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بالدمامي، العلامة النحوي الأديب، توفي سنة ٨٢٧هـ، من تصانيفه: حاشية على مغني اللبيب، شرح التسهيل، شرح البخاري. ينظر: بغية الوعاة ١ / ٦٦، ديوان الإسلام ٢ / ٢٨٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٢٨٦.

(٥) همع الموامع ٢ / ١٠٨، وينظر: شرح التصريح ١ / ٢٥٩.

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٨].

المسألة الثامنة: انتصابُ خبر (كان):

قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتَهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(١)

احتج به البصريون^(٢)، على أنَّ خبرَ (كان) انتصبَ؛ لشبهه بالمفعولِ به لا الحال؛ وذلك «لأنَّهما يقعانِ ضميراً كما هنا، ومثله قول الآخر^(٣):

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيٌّ سَتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ
وقولهم: «كُنَّاهُمْ، وإذا لم نكنهم فمن ذا يَكُونُهُمْ؟»^(٤)، والضمائر لا تقع أحوالاً بحال^(٥).

وكذا لأنَّ الحال لا يقعُ معرفةً، وخبرَ (كان) يطردُ مَجِيئَهُ معرفةً وجامداً، ويصحُّ حذفه وليسَ كذلكَ خبرُ كان، فإذا قلتَ: كانَ زيدٌ في الناقصة لم يَكُنْ كلاماً، وفي قولك: جاءَ زيدٌ ركباً، لو قلتَ: جاءَ زيدٌ، كانَ كلاماً تاماً، فعدمُ شروطِ الحالِ فيه؛ فوجبَ أن يَنْتصبَ نصبَ المفعولِ، لا على الحال^(٦).

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨٢١، وينظر مذهب البصريين في: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٦، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٢، شرح التصريح ١ / ٢٣٣، حاشية الصبان ١ / ٢٢٦. ومنهم: سيبويه، وابن السراج، وابن الأنباري، والعكبري، وابن الصائغ، وابن هشام، ، والزبيدي، والأزهري، وابن الصبان. ينظر: رأيه في همع الهوامع ٢ / ٦٤، الأصول ١ / ٨٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨٢١، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٩٥، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٦٨، أوضح المسالك ١ / ٢٠٩، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٢، شرح التصريح ١ / ٢٣٣، حاشية الصبان ١ / ٢٢٦.

(٣) من مجزوء الكامل، للخليفة بن بزار، في خزانة الأدب ٩ / ٢٤٥، وفي التعازي ذكر المبرد أن هذا البيت مع بيت آخر لا يعرف قائلهما ١١٣، وبلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب ٣٥٥، الإنصاف ٢ / ٨٢٤، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٢، همع الهوامع ٢ / ٦٦.

(٤) الكتاب ١ / ٤٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢ / ٢٨٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق، التبيين ٢٩٦، توجيه اللمع ١٣٥، حاشية الصبان ١ / ٢٢٦.

وزهب الكوفيون^(١) إلى أنه انتصب؛ لشبهه بالحال؛ وذلك لأن (كان) فعل غير متعد،
والدليل على ذلك أن فعل الاثنين إذا كان متعدياً فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع نحو:
ضرباً رجلاً، ضرباً رجلاً، ولا يجوز ذلك في كان.

ويدل على ذلك أيضاً أنك تقول في الفعل المتعدي: ضربت زيداً، فعلت به، ولا تقول
في: كنت أخاك: فعلت بأخيك، فإن لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً على الحال لا
على المفعول^(٢).

وأيضاً لأن المفعول يجوز أن يُقام مقام الفاعل، وخبر كان ليس كذلك، فلم يجوز أن
تقول في: كان زيداً قائماً، كان قائماً، كما لم يجوز في الحال^(٣).

وكذا خبر كان يأتي جملةً وشبه جملةً، والمفعول لا يقع كذلك.
ويتراءى لي أن الخبر انتصب لشبهه بالمفعول؛ لأن خبر هذه الأفعال يقع ضميراً متصلاً
ومنفصلاً، وهو وارد في السماع كثيراً، والأحوال ليست كذلك؛ لأن الحال لا تكون إلا
نكرة.

وما احتج به الكوفيون من أنه يأتي معرفةً، نحو: أرسلها العراك، ورجع عودَه على بدئه،
ففي ألفاظ قليلة وشاذة، ومع ذلك ليست أحوالاً، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في
موضع الحال^(٤).

وأما ما أُورد على البصريين من أن المفعول يجوز حذفه ويستقيم الكلام بدونه، وهذا لا
يتأتى في خبر (كان)؛ لأنه لا يستغنى عنه، فجوابه: أن هذه الأفعال الناقصة: «تفتقر إلى الخبر
ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدل على حدث، بل تُفيد الزمان مجرداً عن معنى الحدث، فتدخل
على المبتدأ والخبر؛ لإفادة زمان الخبر عوضاً من الحدث فيها... والفائدة منوطة به، فكما لا
يجوز إسقاط الفعل في: قام زيد، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله»^(٥).

(١) الإنصاف ٢ / ٨٢١، التبيين ٢٩٥، ائتلاف النصرة ١٢١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢ / ٨٢١.

(٣) ينظر: التبيين: ٣٠٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ٨٢٧، وينظر: علل النحو ٣٦٣.

(٥) شرح المفصل ٧ / ٩٧.

المسألة التاسعة: مجيء (كان) بمعنى وقع:

قال هنيء بن أحمر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(١)

احتج به الهروي^(٢) على أن (كان) استعملت تامة، بمعنى وقع. أي: إذا وقعت كريةه.

وعلى نحو منه جاء قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٣)، و﴿كُنْ

فَيَكُونُ﴾^(٤)، و﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٥)، فيمن قرأها بالرفع، وقول

النبي ﷺ: ((مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ))^(٦)، وقوله عليه الصلاة والسلام:

((فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ))^(٧)، وقول مقاس العائذي:

فَدَى لِبَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبٌ^(٨)

وقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(٩)

وقول ذي الرمة^(١٠):

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَعَلُّ سَاعَةٍ قَلِيلٌ فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُهَا^(١١)

(١) من الكامل، والبيت من قصيدة وفي أحد أبياتها ص ٩.

(٢) ينظر: الأزهية ١٨٥، والهروي هو: علي بن محمد أبو الحسن الهروي، عالم باللغة والنحو إمام في الأدب، قرأ على الأزهري، توفي سنة ٤١٥ هـ، من تصانيفه: الأزهية في علم الحروف، ومختصر في النحو سماه (المرشد)، المذكور والمؤنث. ينظر: أنباه الرواة ٣١١/٢، الوافي بالوفيات ١٠٣/٢٢، الأعلام ٣٢٧/٤.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

(٤) سورة البقرة، آية: ١١٧.

(٥) سورة النساء، آية: ٢٩.

(٦) سنن أبي داود، باب: ما يقول إذا أصبح، ٤ / ٣١٩، رقم: ٥٠٧٥.

(٧) مسند أحمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ١٥ / ٤٤١، رقم: ٩٧٠٧.

(٨) من الطويل، في الكتاب ١ / ٤٧، المقاصد الشافية ٢ / ١٨٧، وبلا نسبة في الجمل في النحو ١٤٩، علل النحو ٢٥٠.

(٩) من الوافر، في البسيط ٢ / ٧٣٩، الحماسة البصرية ٢ / ٣٨٠، خزانة الأدب ٧ / ٣٨١، وبلا نسبة في الجمل في النحو ١٤٩، اللمع ٣٨، شرح اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٧٩، شرح الجمل لابن هشام ١٤٢.

(١٠) من الطويل، ديوان ذي الرمة ٦٨٩.

(١١) ينظر: عيون الأخبار ٤ / ٢٣، أمالي الزجاجي ١٦٠، المقتصد ١ / ٣٥٣.

المسألة العاشرة: حذف خبر كان وأخواتها:

وقال شمر دلّ الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(١)

ساقه ابنُ عصفور^(٢) فيما حذفَ فيه خبر الفعل الناقص ضرورةً إذ لا يجوزُ حذفَ خبرِ كان وأخواتها، لا اختصاراً ولا اقتصاراً؛ لأنَّه عوضٌ من المصدرِ لأنه في معناه، فلما صار الخبر عوضاً منه صار كأنه من كمال الفعل، وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف الخبر إلا في الضرورة، على نحو البيت الشاهد حيث أراد: وليس في الدنيا مجير، فحذف لفهم المعنى، ونحو قوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا، وَمَنْ أَجَلَ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(٣)
كأنه قال: كنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً.

وقول الفرزدق:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبِي، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ^(٤)
كأنه قال: فكان غير غدور، وكنت غير غدور.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنه حذف لقرينة اختياراً^(٥).

(١) من الكامل، ينظر: المقاصد النحوية ١ / ٤٥٥، شرح التصريح ١ / ٢٧٠، ولتيمي عبد الله بن أيوب في شرح الحماسة ١ / ٧٦٠، الحماسة البصرية ١ / ٢٣٠، ضرائر الشعر ١٨٢، وللحماسي في خزنة الأدب ٤ / ٢١٧، وبلا نسبة في الكافي في الإفصاح ٣ / ٨٣٤، التذييل والتكميل ٤ / ٢٠٦ - ٢٩٢، أوضح المسالك ١ / ٢٥٨، مغني اللبيب ٢ / ٤٠٤، تمهيد القواعد ٣ / ١١٥٠، همع الهوامع ٢ / ٨٤، حاشية الصبان ١ / ٢٥٦. اختلاف الرواية، في: مغني اللبيب، وهمع الهوامع، (ليس) مكان (لات). وفي التذييل استشهد بالروايتين على مسألتين مختلفتين.

(٢) شرح الجمل ١ / ٤٢٠.

(٣) من الطويل، لابن أحمر، الكتاب ١ / ٧٥، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٢٠، تمهيد القواعد ٣ / ١١٥١، همع الهوامع ٢ / ٨٤.

(٤) من الكامل، الكتاب ١ / ٧٦، الإنصاف ١ / ٩٥، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٢٠، تمهيد القواعد ٣ / ١١٥١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢ / ٨٤.

والمشهور المنع في جميع الأفعال الناقصة، واستثنى ابن مالك^(١) (ليس) أجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ(لا) كقولهم فيما حكاه سيبويه: (ليس أحد)، أي: هنا.

وكقول عبد الرحمن بن حسان:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحْكُ نَبَّيْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ^(٢)

أراد: فليس منك جود، وليس عندك جود.

ورده ناظر الجيش^(٣)؛ لوجود قرينة، فـ(منك) مذكورة قبلاً، وهي دليل على المحذوف.

وأما ما حكاه سيبويه، من قولهم: ليس أحد، فلا بد أن يكون جواباً لقول قائل: هل هنا أحد؟ ولذلك كان التقدير: ليس هنا أحد.

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٥٨.

(٢) من الوافر، الكتاب ١ / ٣٨٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل للمرادي ٣٠٣، همع الهوامع ٢ / ٨٥، تمهيد القواعد ٣ / ١١٤٦.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٣ / ١١٤٩.

المسألة الحادية عشرة: حذف خبر (لا) العاملة عمل (ليس):

قال أبو الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(١)
احتجَّ به ابنُ فلاح^(٢) على أن الغالبَ على خبرِ (لا) العاملةِ عملَ ليسَ أن يكونَ محذوفًا.

ذهب ابن فلاح^(٣) ووافقَه: ابنُ هشام^(٤) والأزهري^(٥)، والأشْموني^(٦)، إلى أن الغالبَ على خبرِ (لا) العاملةِ عملَ ليسَ أن يكونَ محذوفًا. كالبيتِ الشاهد، ومثله قولُ سعدِ بن مالكِ القيسي:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَاخُ^(٧)
وقيل: إنَّ حذفَه لازمٌ^(٨).

وردَّه ابن هشام وتبعه الأزهري والأشْموني، بأنَّ الصحيح جواز حذفه؛ لوروده في قولِ الشاعر^(٩):

(١) من البسيط، ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٣، خزانة الأدب ٤/ ٣٩، وبلا نسبة في التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/ ٤١، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨، شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٢، شفاء العليل ٢/ ٧١٧، تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٣٣، همع الهوامع ٣/ ٢٣١.

(٢) شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليميني، محقق برسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، للطالب: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف: د/ محسن بن سالم العميري، رقمها: ٣٩٧٢، السنة: ١٤٢٢هـ. وابن فلاح: هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان تقي الدين أبو الخير اليميني المشهور بابن فلاح النحوي، فقيه أصولي، توفي سنة ٦٨٠هـ، من تصانيفه: الكافي والمغني في النحو. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢، ديوان الإسلام ٣/ ٤٣٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٥٥.

(٥) شرح التصريح ١/ ٢٦٧.

(٦) شرح الأشْموني ١/ ٢٦٦.

(٧) من الطويل، في الكتاب ١/ ٥٨ - ٢/ ٢٩٦، الأصول ١/ ٩٦، الصحاح ١/ ٣٥٥ (برح)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٩٣، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٣، وبلا نسبة في الباب علل البناء والإعراب ١٧٨، أوضح المسالك ١/ ٢٥٥.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٥٥، شرح التصريح ١/ ٢٦٧، شرح الأشْموني ١/ ٢٦٧.

(٩) من الطويل، مجهول القائل، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٨٥، شرح شذور الذهب لابن هشام ١٠٩، شرح الأشْموني ١/ ٢٦٤.

تَعَزَّ، فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقياً ولا وَزَرَ مما قَضَى اللهُ واقياً

المسألة الثانية عشرة: معمولٌ لاتٌ يلزم لفظ الحين أم يتعداه إلى مرادفه:

قال مهلهل الكنائي:

نَدِمَ البُعَاةُ وِلاتَ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ والبِغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
احتجَّ به الفارسي^(٢)، وابنُ مالكٍ^(٣)، والمرادي^(٤) وغيرهم^(٥)، على أنَّ لَاتَ تعملُ في
أسماءِ الزمانِ مطلقاً، أيَّ في الحينِ ومرادفهِ؛ «لأنَّ المعنى واحدٌ»^(٦)، ومثله قولُ أبي زييدِ
الطائي:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وِلاتَ أَوَّانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٌ^(٧)

(١) من الكامل، ينظر: الخزانة «نسبه ابن عقيل لرجل من طيِّبٍ وهو المشهور المتداول في كتب النحو، والعيني لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي، ويقال: لمهلهل الكنائي والله أعلم بحقيقة الحال» ٤ / ١٧٥، وينظر: المقاصد النحوية ١ / ٤٨٠، ولرجل من طيِّبٍ في شرح التسهيل ١ / ٣٧٧، المساعد ١ / ٢٨٣، وبلا نسبة في الكافي في الإفصاح ٣ / ٨٣٤، شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٦، شرح ابن الناظم ١٥١، شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٦، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢١١، تخلص الشواهد ٢٩٤، شفاء العليل ١ / ٣٣٢، تعليق الفرائد ٣ / ٢٥٨، همع الهوامع ٢ / ١٢٢، حاشية الصبان ١ / ٢٥٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٢١١، مغني اللبيب ١ / ٤٨٨، تعليق الفرائد ٣ / ٢٥٨، والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، علت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم، من تلامذته: ابن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي وغيرهما، توفي سنة ٣٧٧هـ، من تصانيفه: الإيضاح العضدي، التذكرة في علوم العربية، الحجة في علل القراءات. ينظر: أنباه الرواة ١ / ٣٠٨، الوافي بالوفيات ١١ / ٢٩٠، الأعلام ٢ / ١٧٩.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٧٧.

(٤) توضيح المقاصد ١ / ٥١٤.

(٥) ينظر: المساعد ١ / ٢٨٣.

(٦) الكافي في الإفصاح ٣ / ٨٣٣.

(٧) من الخفيف، ديوانه ٥٨٤، في المخصص ٥ / ٨٢، تذكرة النحاة ٧٣٤، المقاصد النحوية ١ / ٤٨٦، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٥١، شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٨، همع الهوامع ٢ / ١٢٤.

أَرَادَ: وَلَاتَ أَوَانَ صُلِحَ، فَقَطَعَ أَوَانًا عَنَ الْإِضَافَةِ وَنَوَاهَا، وَبَنَى أَوَانًا عَلَى الْكَسْرِ؛ تَشْبِيهًا بِنَزَالٍ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ^(١).

وهو خلاف ما عليه سيبويه والجمهور والفراء من الكوفيين^(٢)، بأنَّ لَاتَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي لَفْظِ الْحَيْنِ خَاصَّةً؛ «كَمَا لَا يَجُرُّ التَّاءُ إِلَّا فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَمَا أَنَّ لَدُنَّ لَا تَنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا غَدْوَةً»^(٣).

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ: «وَرَبَّ شَيْءٍ يَخْتَصُّ فِي الْعَمَلِ بِنَوْعِ مَا، لَا لِسَبَبٍ، كَمَا أَعْمَلُوا لَدُنَّ فِي غَدْوَةٍ خَاصَّةً، وَالتَّاءُ فِي الْقَسَمِ»^(٤).

اِحْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٥)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرِّ
ءِ فَيَدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

(١) يُنظَرُ: شَرَحَ التَّسْهِيلَ ١/ ٣٧٧، شَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ ١٥١. وَعَلَى كَسْرِ (أَوَانَ) تَخْرِيجَاتٌ عَدَّةٌ، مِنْهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا سَبَقَ: أَنَّ (لَاتَ) جَارَةٌ وَالْكَسْرَةُ فِيهِ إِعْرَابٌ وَالتَّنْوِينُ تَمَكِينٌ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ يَخْفَضُونَ بِهَا، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، يُنظَرُ: شَرَحَ الْمَفْصَلِ ٩/ ٣٢، وَأَنَّ (أَوَانَ) مَجْرُورٌ عَلَى تَقْدِيرٍ مِنَ الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ، أَي لَاتَ مِنْ أَوَانَ، كَمَا قَالُوا: لَا رَجُلٍ. يُنظَرُ: شَرَحَ الرُّضِيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢/ ١٩٩.

(٢) يُنظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ١/ ٤٨٨، وَفِي شَرَحِ الرُّضِيِّ نَقَلَ عَنِ الْفَرَاءِ إِعْمَالَ لَاتَ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا ٢/ ١٩٦، وَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ يُنظَرُ: ٢/ ٣٩٧.

(٣) الصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ فِي شَرَحِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ ٣/ ٤٤.

(٤) هَمْعُ الْمَوَامِعِ ٢/ ١٢٢.

(٥) سُورَةُ ص، آيَةٌ: ٣.

(٦) مِنَ الْخَفِيفِ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ، شَرَحَ التَّسْهِيلَ ١/ ٣٧٧، شَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ ٢/ ١٦.

المسألة الثالثة عشرة: إعمال لات:

وقال شمر دلّ الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ^(١)
احتجّ به أبو حيان^(٢) على شذوذِ عملِ (لات) في غيرِ الحين، وأَنَّهُ مَوْوَلٌ عَلَى الحذفِ،
كَأَنَّهُ قَالَ: حِينَ لَاتٍ حِينَ مُجِيرٍ، فَهُوَ عَلَى الرَّفْعِ فَحذَفَ، وَأَقَامَ المضافَ إِلَيْهِ مقامه.
واحتجّ به ابنُ هشام^(٣)، والأشْمُونِي^(٤)، عَلَى أَنَّ (لات) إِن جَاءَتْ مَعَ غيرِ الزمانِ فَهِيَ
مَهْمَلَةٌ، يَقُولُ ابنُ هشام: «فارتفاعُ (مجير) على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حِينَ
لَاتَ لَهُ مُجِيرٌ، أو يَحْصُلُ لَهُ مُجِيرٌ، و(لَات) مهْمَلَةٌ، لَعَدِمَ دَخُولَهَا عَلَى الزمانِ»^(٥)، ومثله على
رَأْي^(٦)، قَوْلُ الأَعَشَى^(٧):

لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةَ أُمٌّ مَن جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ^(٨)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٢٩٢.

(٣) أوضح المسالك ١ / ٢٥٩.

(٤) شرح الأشموني ١ / ٢٧١.

(٥) أوضح المسالك ١ / ٢٥٩.

(٦) اختلف في إعراب (هنا) بعد (لات) على قولين: أن (لات) مهْمَلَةٌ و(هنا) في محل نصب على الظرفية، لأنه اسم إشارة إلى المكان، وحتت مع أن المقدرة في محل رفع بالابتداء، والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين، وفي الآخر: ذكرى مبتدأ وخبره هنا، والثاني: أن يكون هنا اسم لات وحتت خبرها على حذف مضاف، والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين، وفي الآخر هنا اسمها وذكرى الخبر، والتقدير: ولات هذا الحين حين ذكرى. وممن استشهد بهنا على أنها مرادفة للحنين (الرضي)؛ لأن أصلها للمكان واستعيرت للزمان، وممن عدّها مهْمَلَةٌ ابن مالك، وابن هشام، والأزهري، واستشهد ابن عصفور بذلك على أن لات تعمل في المعرفة، ورده ابن مالك. ينظر: المقرب ١٦٢، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٥، أوضح المسالك ١ / ٢٥٩، شرح التصريح ١ / ٢٧٠، همع الهوامع ٢ / ١٢٣، خزانة الأدب ٤ / ١٩٥.

(٧) من الخفيف، ديوان الأعشى ٢٨٣.

(٨) ينظر: المقرب ١٦٢، المقاصد النحوية ١ / ٤٥٧، بلا نسبه في شرح التصريح ١ / ٢٧٠، همع الهوامع ٢ / ١٢٣.

وقولُ حجلِ بنِ نضلةِ الباهلي:

حَنْتُ نَوَارُ وِلَاتَ هَنَّا حَنْتِ
وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنْتِ^(١)

(١) من الكامل، في زهرة الأكم في الأمثال والحكم ٢ / ١٤٤، وبلا نسيه في شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٩،
تذكرة النحاة ٧٣٤، شفاء العليل ١ / ٣٣٣، همع الهوامع ٢ / ١٢٣.

المسألة الرابعة عشرة: العطف على اسم (لا) المفرد^(١):

قال هنيء بن أحمَر:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٢)

احتجَّ النحويون بهذا البيت على أحد الأوجه الجائزة في اسمي (لا) النافية للجنس إذا تكررت؛ وهو فتح الأول ورفع الثاني؛ فقد بنى (أم) على الفتح، ورفع الثاني وهو (أب)؛ وهناك أوجه أخرى نبهت عليها مصنفاتهم.

وقد وُجِّه رفع الثاني على أوجه ثلاثة، هي:

أ- العطف على محل (لا) الأولى واسمها، و(لا) الثانية مقحمة لتأكيد النفي.

ب- أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) و(أب) اسمها والخبر محذوف.

ج- أن تكون (لا) زائدة مقحمة غير عاملة و(أب) مبتدأ والخبر محذوف.

ونحو من هذا البيت، قولُ ذي الرمة:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عَدَّ عِنْدَهَا وَلَا كَرَعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّيْلُ^(٣)

(١) تنظر المسألة على سبيل المثال في: القواعد والفوائد ٢٤٥، شرح المفصل ٢/ ١١٠، شرح التسهيل ٢/ ٦٨، شرح شذور الذهب لابن هشام ١١٢، شرح ابن عقيل ١/ ٥، المساعد ١/ ٣٤٨، التذليل والتكميل ٥/ ٢٩٢، الملحة في شرح الملحة ١/ ٤٩١، المقتصد ٢/ ١١٠، المقاصد الشافية ٣/ ٤٤٢، شرح التصريح ١/ ٣٤٨.

(٢) من الكامل، ينظر: المؤلف والمختلف ٤٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٦، ولرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، الأصول ١/ ٣٨٦، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٩، التبصرة والتذكرة ٣٨٩، المقاصد الشافية ٢/ ٤٤٥، ولرجل من مذحج، أو همام بن مرة، أو ضمرة بن أبي ضمرة في شرح أبيات الجمل للبطلوس ٢٣٨، ولضمرة بن ضمرة وغيره في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٨٦، وفي الخزانة لضمرة بن ضمرة ٢/ ٣٨، وفي لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)، تاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس)، لهني أو زرافة الباهلي، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧١، الإيضاح ١٦١، اللمع ٤٥، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٥، شرح ملح الإعراب ٢٢٤، المفصل ١٠٩، البيان في شرح اللمع ١٦٦، التخمير ١/ ٥١٢-٥١٣، توجيه اللمع ١٦١، شرح المفصل ٢/ ١١٠، رصف المبابي ٣٣٨، أوضح المسالك ٢/ ١٧، تخلص الشواهد ٤٠٥، شرح ابن عقيل ٢/ ١٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١٠، شرح المكودي ١/ ٢٤٧، شرح شذور الذهب للجوجري ٢٣٦، همع الهوامع ٥/ ٢٨٨، حاشية الصبان ٢/ ٩.

(٣) من الطويل، في الكتاب ٢/ ٢٩١، مقاييس اللغة ٤/ ٣٠ (عد)، أساس البلاغة ٢/ ١٣١ (كرع)، وبلا نسبة في الجمل في النحو ١٨٧، التذليل والتكميل ٥/ ٢٩٥.

وقولُ جرير^(١):

وأنتم ذُنَابِي، لا يَدَيْنِ ولا صَدْر^(٢)

بَأَيِّ بَلَاءٍ يا نُمَيْرُ بنَ عامرٍ

وقولهم: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ.

(١) من الطويل، في ديوان جرير ٢٨٦ (وفيه: بأي قديم، يا ربيع بن مالك.....).

(٢) ينظر: شرح التصريح ١ / ٣٤٦، التذييل والتكميل ٥ / ٢٩٥.

المسألة الخامسة عشرة: نصب المعطوف على اسم (لا) المفرد:

قال رجلٌ من كنانة:

فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنه إذا هوَ بالمجدِ ارتدى وتأزراً^(١)

احتجَّ به جمع من النحويين^(٢)، على أنَّه إذا عطفَ على (اسمِ لآ) بدونِ تَكَرَّارِهَا، امتنعَ إلغاءُ (لآ) وجازَ في المعطوفِ النصبُ بالعطفِ على موضعِ (اسمِ لآ) كما هنا، أو الرفعُ بالعطفِ على موضعِ (لآ) مع اسمِهَا.

وأنَّه لا يجوزُ بناؤه وجعله مع المعطوفِ عليه شيئاً واحداً، وفي عِلَّةِ ذلكَ يقولُ ابنُ يعيشَ: «لأنَّه قد تخللَ بينهما حرفُ العطفِ؛ فمَنعَ ذلكَ من البناءِ والتركيبِ، كما مَنعَ الفصلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ إذا قلتَ: لآ رجلَ عندكَ ظريفاً؛ ولأنَّه يؤدي إلى جعلِ ثلاثةِ أشياءَ؛ الاسمَ المعطوفِ، والمعطوفِ عليه، وحرفِ العطفِ شيئاً واحداً، وذلكَ إجحافٌ»^(٣).

(١) من الطويل، ينظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٧، تخليص الشواهد ٤١٣، وفي خزنة الأدب: «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، وقال ابن هشام في شواهد: إنَّه لرجل من عبد مناة بن كنانة والله أعلم» ٤ / ٦٧، وفي إيضاح شواهد الإيضاح للكميت بن معروف وينسب للكميت الأسدي ١ / ٢٧٣، وللفرزدق في توجيه اللمع ١٦٢، وبلا نسبه في الجمل في النحو ١٨٦، الكتاب ٢ / ٢٨٥، المقتضب ٤ / ٣٧٢، الإيضاح ١٩٥، اللامات ١٠٥، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٥، اللمع ٤٦، شرح ملححة الإعراب ٢٢٢، المفصل ١ / ١٠٨، شرح الرضي ٢ / ١٦٨، اللمحة في شرح الملححة ١ / ٤٩٦، توضيح المقاصد ١ / ٥٤٩، أوضح المسالك ٢ / ٢٢، شرح قطر الندى وبل الصدى ١٦٨، شرح المكودي ١ / ٢٤٦، همع الهوامع ٥ / ٢٨٧، حاشية الصبان ٢ / ١٣.

(٢) ينظر: الجمل في النحو ١٨٦، الكتاب ٢ / ٢٨٥، الإيضاح ١٩٥، المفصل في صنعة الإعراب ١٠٨، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٧، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤، شرح المفصل ٢ / ١١٠، شرح الألفية ١٩١، ينظر: اللمحة في شرح الملححة ١ / ٤٩٦، توضيح المقاصد ١ / ٥٤٨، ينظر: تخليص الشواهد ٤١٢، شرح قطر الندى ١٦٨، شرح التصريح ١ / ٣٤٩، شرح الأشموني ١ / ٣٤٠.

(٣) شرح المفصل ٢ / ١١٠.

وقد حُكِيَ عن الأَخْفَشِ^(١): لَأَ رَجُلَ وَامْرَأَةً، بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ؛ وَذَلِكَ عَلَى نِيَةِ لَأَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَأَ امْرَأَةً، فَحَذَفَ (لَأَ) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقَى الْحُكْمَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، كَمَا حَذَفُوا فِي: «مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ»، حَذَفُوا كَلًّا لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقُوا أَثَرَهَا وَهُوَ الْخَفْضُ. وَيُرَى أَبُو حَيَّانَ أَنَّهَا لَعْنٌ ضَعِيفَةٌ^(٢)، وَرَأَى الْبَعْضُ أَنَّهَا شَاذَةٌ^(٣).

(١) هو سعيد بن مسعد الجاشعي بالولاء، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، وصحب الخليل أولاً، وكان معلماً لولد الكسائي، توفي سنة ٢١٥هـ، من تصانيفه: تفسير معاني القرآن، والمقاييس في النحو والقوافي. ينظر: أباه الرواة ٦٤/٢، وفيات الأعيان ٣٨٠/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/٢٩٥.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ١٩١، شرح التصريح ١/٣٤٩.

المسألة السادسة عشرة: إعمال (لا) الواقعة بين الجار والمجرور:

قال أبو الطفيل عامر بن واثلة:

تركتني حين لا مال أعيشُ به وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلَبًا^(١)
احتجَّ به سيبويه^(٢) على أنَّ (لا) إذا وقعتْ بينَ الجارِّ والمجرورِ سواءً كانَ بحرفٍ أو
بإضافةٍ، كما هنا فهي ملغاة وزائدة في اللفظ، وحين مضاف إلى المال، ومثله قولُ جرير:
مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحَلْمِ وَالذِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ^(٣)

وقول العرب: جئتُ بلا زاد، وغضبتُ من لا شيء، وجئتُ بلا شيء.
وعلى مذهبه البصريون^(٤) بأنَّها حرفٌ زائدٌ لا عملَ له؛ بدليل أنَّ العاملَ تخطَّأها وَعَمِلَ
فيما بعدها، كما يتخطَّى (ها) التي للتنبيه في قولهم: مررتُ بهذا الرجلِ^(٥).
وإنَّما كانَ العملُ للجارِّ دونَ (لا)؛ لأنَّ الجارَّ إنَّما يتعلَّقُ بالأسماءِ فإذا دخلَ عليها لم
يكنْ متعلِّقًا بها بل بالاسمِ بعدها فيكونُ الاسمُ بعدها معمولًا للجارِّ لا لها^(٦)، فتكونُ هي
وما بعدها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فالشاعرُ في قولهِ: حينَ لا مالٍ، جعلَ لا مالٍ بمنزلةِ اسمٍ
واحدٍ وأضافَ حينَ إليه.

وأما قولهم: «وجئتُ بلا شيء»، فإنَّ لا عملت فيما بعدها على سبيلِ الشذوذِ.
وجوزَ الفارسي في (مال) الحركاتِ الثلاثِ وهي: الجرُّ على الإضافةِ و(لا) ملغاة، والرَّفْعُ
على إعمالها عملَ لَيْسَ وإضافةِ حينَ إليها كإضافتها إلى الجمل، والنَّصْبُ على أنَّها عاملة
عمل إن^(٧).

وحملَ الرضوي البيتَ على الشذوذِ، لأنَّ لا عندَ الإلغاءِ تُكْرَرُ^(٨).

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٢) الكتاب ٣٠٣ / ٢، وينظر رأيه في خزانة الأدب ٣٩ / ٤.

(٣) من البسيط، ديوان جرير ٦٦٨، وفي الكتاب ٣٠٥ / ٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٤١ / ٣.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٤٥.

(٥) ينظر: شرح اللمع للأصبهاني ١٦٩.

(٦) حاشية يس ١ / ٤٤.

(٧) ينظر: خزانة الأدب ٤ / ٤٠.

(٨) ينظر: شرح الرضوي على الكافية ٢ / ١٦٢.

ورأى الفارسي وتبعه ابن جني، أن لا عاملة في (جئت بلا شيء)؛ لأن الجار دخل بعد التركيب، نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجر معلقاً، بل (لا) وما ركب معها في موضع جر؛ لأنهما جرياً مجرى الاسم الواحد^(١).

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم بمعنى (غير)، وأن الخافض دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خُفِضَ بالإضافة، كما جعلت (عن) و(على) اسمين إذا دخل حرف عليهما^(٢).

ورد بأن (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة فلذلك حكم باسميتها بخلاف (لا) فإنها قد ثبت لها الزيادة^(٣).

(١) شرح التصريح ١ / ٣٣٨.

(٢) الجني الداني ٣٠١، مغني اللبيب ١ / ٤٧٤، شرح التصريح ١ / ٣٣٨.

(٣) المصدر السابق.

المسألة السابعة عشرة: وقوع الفعل (تعلم) على (أن) وصلتها:

قال أنس بن زعيم:

تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَتَكَ مُدْرِكِي وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخَذِ بِالْيَدِ^(١)

احتجَّ به ابنُ هشام^(٢)، والأشْمُونِي^(٣)، على أنَّ الغالبَ مع الفعلِ القلبي (تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ)^(٤)، التعدي إلى أنَّ مع معموليها، فيكونُ المصدرُ سادًّا مسدًّا المفعولين؛ «لاشتمالِ صِلَتِهَا على المسندِ والمسندِ إليه»^(٥).

ومما يشهدُ له، قولُ النَّبِيِّ ﷺ في حديثِ الدجال: ((فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ))^(٦)، وقوله ﷺ: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدًا مِنْكُمْ رَبَّهُ وَعَيْتُكَ حَتَّى يَمُوتَ))^(٧).

وقولُ زيانِ بنِ سيار:

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَأَ طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ^(٨)

وقولُ زهيرِ بنِ أبي سلمى^(٩):

(١) من الطويل، ينظر: شرح نهج البلاغة ١٧ / ٢٨٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ٣٤٨، شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٦٨، شرح الأشموني ١ / ٣٦٠، حاشية الصبان ٢ / ٢٤، ولسانية بن زعيم في حاشية الدسوقي ١٢٢٥ / ٢.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٤٦٨.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١ / ٣٦٠.

(٤) ويغلب أيضا في الفعل زعم مجيء مفعوليه مصدرا مؤولا من أن وصلتها. ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٣٤٨، شرح الأشموني ١ / ٣٥٥.

(٥) شرح التصريح ١ / ٣٥٩.

(٦) سنن أبي داود، باب خروج الدجال، ٤ / ١١٦، رقم ٤٣٢٠، مسند الإمام أحمد، حديث عبادة بن الصامت، ٣٧ / ٤٢٣، رقم ٢٢٧٦٤.

(٧) صحيح مسلم، باب ذكر ابن الصياد، ٤ / ٢٢٤٥، رقم ١٦٩، وهو من شواهد العيني في المقاصد ٢ / ١٣١، وروايته: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ...)).

(٨) من الوافر، في البيان والتبيين ٣ / ٢٠٣، الحيوان ٣ / ٢١٣، المعاني الكبير في أبيات المعاني ١ / ٢٦٧، وبلا نسبة في المخصص ١ / ٢٥٨، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٦، التذييل والتكميل ٦ / ٣١، تمهيد القواعد ٣ / ١٤٧٠.

(٩) من الطويل، ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٣.

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ^(١)
وقوله أيضاً^(٢):

تَعَلَّمْ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيْثُ يَنَادِي فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ^(٣)

(١) ينظر: المقاصد النحوية ٢ / ١٣٠، شرح التصريح ١ / ٣٥٩، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦ / ٣١، أوضح

المسالك ٣ / ٣١، شرح الأشموني ١ / ٣٥٩.

(٢) من الوافر، ديوان زهير بن أبي سلمى ٢٩.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ١٠٠٩ (شمم)، خزانة الأدب ٥ / ٤٥٧، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦ / ٣١.

المسألة الثامنة عشرة: تعدية الفعل (ألقى):

قال أبو الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

احتجَّ به البغدادي^(٢) على أنَّ الفعلَ (ألقى) بمعنى (وجد)، وهو مما يتعدَّى إلى مفعولين جرياً على مذهب المتأخرين ممن ضمنوا هذا الفعل معنى (وجد) وجعلوه مثله، وعزي هذا إلى الكوفيين^(٣)، ونحو منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾^(٤)، و﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾^(٥)، وقول الشاعر^(١):

(١) من المتقارب، ينظر: العين باب (العين والتاء والباء معهما...) ٢/ ٧٧، الكتاب ١/ ١٦٩، تهذيب اللغة (باب العين والسين مع اللام) ٢/ ٥٨، الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ١٢٢، المنصف ٢/ ٢٣١، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٧، مقاييس اللغة (عتب) ٤/ ٢٢٧، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٢٩، المحكم والمحيط الأعظم (العين والتاء والباء) ٢/ ٥٤، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٠٠، ضرائر الشعر ١٠٥، شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٣١٥، لسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب)، المقاصد الشافية ١/ ١٧٥ - ٤/ ٢٦٧، ٢٧٠، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/ ٧٧٤، تاج العروس (عتب) ٣/ ٣١١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٧، المقتضب ١/ ١٥٧، مجالس ثعلب ٣/ ١٢٣، تفسير الطبري ٣/ ٤٣، الأصول ٣/ ٤٥٥، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٨٢، تعليقة الفارسي ٤/ ٢٩، ١٧، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٠٨، دلائل الإعجاز ١/ ٣٧٦، شرح ملحمة الإعراب ٣٢١، المفصل في صنعة الإعراب ٤٥٦، الكشاف ١/ ٤٨٨، الحاجة في المسائل النحوية ١٠٦، المحرر الوجيز ١/ ٢٣٨ - ٢/ ٣٢١ - ٢/ ٣٢٦، الإنصاف ٢/ ٦٥٩، التفسير الكبير ١٦/ ٢٩، التخمير ٢/ ١٨٣ - ٤/ ١٨٠، شرح المفصل ٢/ ٦ - ٩/ ٣٥، ٣٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٧، تفسير القرطبي ٢/ ٢١١ - ١٥/ ٧٦ - ٢٠/ ٢٤٤، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٨٣، رصف المباني ١٣٩، ٤٢١، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٠٩، البحر المحيط ٣/ ٤٦٠ - ٩/ ٩٩، الدر المصون ٥/ ٥٤٣ - ١١/ ١٥١، مغني اللبيب ٢/ ٢٨٣ - ٤٢٨، همع الهوامع ٦/ ١٧٩، حاشية الصبان ١/ ٣٧، خزنة الأدب ١/ ٢٨٤ - ١١/ ٣٧٨.

(٢) خزنة الأدب ١١/ ٣٨٢، والبغدادي هو: عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، توفي سنة ١٩٠٣هـ، من تصانيفه: خزنة الأدب، شرح شواهد الشافية، شرح شواهد المغني. ينظر: الأعلام ٤/ ٤١.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١/ ٣٩٣، همع الهوامع ٢/ ٢١٤.

(٤) سورة الصافات، آية: ٦٩.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٧٠.

قد جرّبوه فألفوه المُغِيثَ إِذَا ما الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي على أَحَدٍ
وقولُ محمد بن أبي شحاذ الضبي:

إِذَا أَنْتَ أَعْطَيْتَ الْغَنَى ثُمَّ لَمْ تَجِدْ بِفَضْلِ الْغَنَى مَالِكَ حَامِدٍ^(٢)
وذهب بعض النحويين^(٣) ومنهم ابنُ عصفورٍ^(٤) إلى أَنَّهُ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، والثاني
منصوب على الحالية فيكون (ألفى) بمعنى (أصاب)؛ بدليل التزام العرب التنكير له، فلا
تقول: أَلْفَيْتُ زَيْدًا الضَّحَّاكَ بل ضاحكًا، وبالنسبة للألف واللام في قوله: المغيث، زائدتان.

وردَّ لوقوع الثاني معرفة في معظم الشواهد السابقة، ودعوى زيادة الألف واللام
ضعيفة؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة^(٥).

وعند المالقي^(٦) أَنَّهُ يتعدى إلى واحد، وعدي إلى اثنين بالهمزة.

(١) من البسيط، مجهول القائل، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٧، شرح ابن الناظم ١٩٧، شرح التسهيل للمراي
٣٧٦، تمهيد القواعد ٣ / ١٤٦٩، المقاصد النحوية ٢ / ١٤٣، همع الهوامع ٢ / ٢١٤.

(٢) من الطويل، في شرح ديوان الحماسة للأصبهاني ٨٤٣، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ / ٥٠، زهرة الأكم
٢ / ٢٨١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٧٩، التذييل والتكميل ٦ / ٢٩، تمهيد القواعد ٣ / ١٤٦٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٢٩، شرح التسهيل للمراي ٣٧٦. وفي همع الهوامع نسبه إلى البصريين، وقد ظهر لنا
من أثبت تعدية ألفى إلى مفعولين بعد ابن مالك، إلا إن كان يريد النحاة المتقدمين.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١ / ٣٠١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٢٩-٣٠، شرح المراي ٣٧٦، تمهيد القواعد ٣ / ١٤٨٠.

(٦) ينظر: رصف المباني ١٣٩. والمالقي: هو أحمد بن عبد النور أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي، تقدم في العربية
والعروض وله شعر وسط، قرأ النحو على أبي المخرج المالقي، وتلا على أبي الحجاج بن ربحانة، توفي سنة ٧٠٢هـ،
من تصانيفه: شرح الجزولية، وإملاء على مقرب ابن عصفور، رصف المباني في حروف المعاني. ينظر: البلغة ٧٨،
الدرر الكامنة ١ / ٢٢٨، بغية الوعاة ١ / ٣٣١.

المسألة التاسعة عشرة: تعدية الفعل (هَبَّ) إلى مفعولين:

قال عروة بن أذينة:

هَبُونِي امْرَأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الدِّمَامَ كَبِيرٌ^(١)

احتجَّ به ابنُ جمعة^(٢)، وابنُ جماعة^(٣)، وابنُ هشام^(٤)، على أنَّ الفعلَ (هَبَّ) إذا كانَ بمعنى ظنٍّ، لزم صيغةَ الأمرِ، ونصبَ مفعولينِ صريحينِ، وهو الغالبُ فيه، وهو مذهبُ الكوفيين^(٥) وعليه ابنُ مالك^(٦) وابنه بدرُ الدين^(٧)، والرضي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والمرادي^(١٠)، وناظرُ الجيش^(١١)، ومما يشهدُ لذلكَ أيضاً، قولُ ابنِ همامِ السلولي^(١٢):

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا^(١٣)

(١) من الطويل، ينظر: تخلص الشواهد ٤٤٣، ولأبي دهب الجمحي في الأغاني ٧/ ١٥٩، درة الغواص في أوهم الخواص ١٣١، وللمجنون في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٥٥، أمالي الشجري ١/ ٨٣، وبلا نسبة في تفسير الماوردي ٥/ ٢٦٥، تفسير العز بن عبد السلام ٣/ ١٧٧، شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢/ ٥٥١، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٠١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٥١. وابن جمعة: هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، ذكر السيوطي أنه مشهور بابن القواس، أخذ عن ابن إياز، نصر الدين الطوسي، وأخذ عنه أبو الحسن ابن السبكي، وابن عبد الحمود المقرئ الفقيه، توفي سنة ٦٦٩هـ، وقيل ٦٩٤هـ. من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب، وألفية ابن معطي. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٩٩، الأعلام ٤/ ١٦، مقدمة محقق شرح الكافية ١/ ١٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣٠١.

(٤) تخلص الشواهد ٤٤٣، ورأيه في معني اللبيب ٢/ ٣٤٩.

(٥) التذليل والتكميل ٦/ ٢٦، شرح التسهيل للمرادي ٣٧٦، همع الهوامع ٢/ ٢١٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥.

(٧) شرح ابن الناظم ١٩٩.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٤٩.

(٩) التذليل والتكميل ٢/ ٢٥.

(١٠) توضيح المقاصد ١/ ٥٥٧.

(١١) تمهيد القواعد ٣/ ١٤٧٩.

(١٢) من المتقارب، شعر ابن همام السلولي ٨٥.

(١٣) ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ١٣٤، شرح التصريح ١/ ٣٦١، توضيح المقاصد ١/ ٥٥٧، معني اللبيب ٢/ ٣٥٠، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٤٧، شرح الأشموني ١/ ٣٥٨.

وقولُ عقبةَ بنِ هبيرةَ الأَسديِّ:

فهبها أُمَّةٌ هَلَكْتُ ضَيَاعًا يَزِيدُ أميرها وَأَبُو يَزِيدِ^(١)

وقد ترددَ ابنُ عصفورٍ فيها، فمرةً قالَ: إِنَّها تتعدَّى إلى واحدٍ إذا كانت بمعنى ظنٍّ، ويُنصبُ الثاني على الحال؛ بدليلِ التزامِ تنكيره^(٢)، ومرةً قالَ: تتعدَّى إلى اثنين؛ بدليلِ مجيءِ الثاني معرفةً ونكرةً؛ وبدليلِ أنَّه إذا كان معرفةً لا يكونُ بدلاً من المفعولِ الأولِ؛ لمجيءِ الجملةِ في موضعه^(٣)، كقولِ إبراهيمِ السواقِ مولى آلِ المهلبِ:

هبيني يَا معذِبي أسأتُ وبالهجْرانِ قَبْلَكُمْ بدأتُ^(٤)

وهذا على أنَّها أمرٌ من وهبَ بمعنى اجعل التي بمعنى صير لا بمعنى ظنٍّ، نحو: وهبني الله فداك، أي: جعلني.

(١) من الوافر، في سمط اللآلئ ١ / ١٤٩، وبلا نسبة في أساس البلاغة ٢ / ٣٥٦ (وهب)، التذييل والتكميل ٦ / ٢٦، همع الهوامع ٢ / ٢١٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١ / ٣٠١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٢٧، شرح التسهيل للمراذي ٣٧٦. وقد عدّه السيوطي ممن أثبت مجيء هب بمعنى الظنِّ متعدية إلى مفعولين. ينظر: همع الهوامع ٢ / ٢١٣.

(٤) من البحر الوافر، في الكامل ٢ / ٢٥، العقد الفريد ٦ / ٢٢٥، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦ / ٢٧، تمهيد القواعد ٣ / ١٤٧٩، المقاصد الشافية ٢ / ٤٥٨.

المسألة العشرون: الجمع بين ضميرين متصلين في الأفعال القلبية:

قال قيس بن ذريح^(١):

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتَنِي كَمَا يَنْدُمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ^(٢)

تختص الأفعال القلبية المتصرفة بجواز إعمالها في ضميرين متصلين لشيء واحد، أحدهما

فاعل والآخر مفعول^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْزَاهُ اسْتَفْتَى﴾^(٤)، ونحو: ظننتني قائماً.

والعلة في جواز ذلك، هي: كون المقصود بهذه الأفعال هو المفعول الثاني^(٥)، فالظنُّ

والعلمُ إنما يتعلقان بالثاني؛ لأنَّ الشكَّ وقع فيه، والأولُ معروفٌ عنده، فصار كاللغو،

فلذلك جاز أن يتعدى ضميرُ الأولِ إلى الثاني؛ لأنَّ الأولَ كالمعدومِ والتعديُّ في الحقيقة إلى

الثاني^(٦).

وقيل: إنما وقع الفاعلُ هنا والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ؛ لأنَّ علمَ الإنسانِ وظنَّه بأمرٍ نفسه

أكثرُ وقوعاً من غيره؛ لأنَّه بنفسه أعرف^(٧).

ولا يجوزُ أن يجري غيرها مجراها، فلا تقول: ضربتني، ولا ضربتكَ، ولا زيدٌ ضربه، تريدُ

ضربَ نفسه، بل تأتي في مثل هذا بالنفس^(٨)، يقول ابنُ يعيش: لأنها أفعالٌ مؤثرة، وإذا

أوقعها الفاعلُ بنفسه لم يجزُ أن يتعدى فعلُ ضميره المتصلِ إلى ضميره المتصل؛ لأنَّ الغالبَ

من الفاعلين إيقاعُ الفعلِ بغيرهم، - وأفعالُ الإنسانِ بنفسه هي الأفعالُ التي لا تتعدى، نحو:

(١) ديوان قيس بن ذريح ١١٥.

(٢) من الطويل، ينظر: الأغاني ٩/ ٢٤٧، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٢، شرح التسهيل ٢/ ٩٣،

التذيل والتكميل ٦/ ١١٤، شرح التسهيل للمرادي ٣٩٠، شفاء العليل ١/ ٣٠٤، تمهيد القواعد ٣/ ١٥٣٧،

وفيه (ينيخ) مكان (يبيع).

(٣) ينظر: الوافية نظم الكافية ٣٦٢، شرح التسهيل ٢/ ٩٣، الباب في علم الإعراب ١٤٣، الصفوة الصفية في شرح

الدرة الألفية ٢/ ٤٣٠، همع الهوامع ١/ ٢٣٩.

(٤) سورة العلق، آية: ٧.

(٥) شرح السيرافي ٩/ ٧٠، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢/ ٤٣٩.

(٦) شرح المفصل ٧/ ٨٨.

(٧) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢/ ٤٣٩.

(٨) التذيل والتكميل ٦/ ١١٢، ارتشاف الضرب ٥/ ٢١٢٣، وينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦، الأصول ٢/ ١٢١.

قام، وجلس، وغيرها-^(١)، «فاستعملوا في موضع الضمير النفس ونزلوها منزلة الأجنبي»^(٢)؛ «ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه فيقول: يا نفس لا تفعلي، كما يخاطب الأجنبي، فكان قوله ضربت نفسي بمنزلة ضربت غلامي»^(٣).

وقد احتج ابن مالك^(٤) بالبيت الشاهد، وتبعه أبو حيان^(٥)، والمرادي^(٦)، والسلسلي^(٧)، وناظر الجيش^(٨)، على أنه قد سُمِعَ عن العرب إجراءهم (فَقَدَ وَعَدِمَ)، مجرى تلك الأفعال، ومثله قول جرّان العود:

لقد كان لي في ضربتني عديمي وعمّا ألقى منهما متّرخزح^(٩)

ومما يشهد لذلك أيضاً ما حكاه الفراء من قوله: فقدتني وعديمي.

وقيل: أجريا مجراها؛ لأنهما نقيضا (وجد) فحماً عليه، حملاً للنقيض على النقيض^(١٠).

وعده البعض شذوذاً^(١١)، وعده آخرون من قبيل الاستعارة^(١٢)، لا على سبيل الحقيقة؛ «لأنك إذا قلت: عدمت زيدا، فالذي تعدمه شيء لا يكون بحضرتك ولا يجوز إلا أن يكون

(١) شرح المفصل ٧ / ٨٨.

(٢) خزانة الأدب ٥ / ٢٨١.

(٣) شرح المفصل ٧ / ٨٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٤.

(٥) التذييل والتكميل ٦ / ١١٣.

(٦) شرح التسهيل للمرادي ٣٩٠.

(٧) شفاء العليل ١ / ٣٠٤.

(٨) تمهيد القواعد ٣ / ١٥٣٧.

(٩) من الطويل، في شرح السيرافي ٩ / ٧١، المفصل ٣٤٨، الحماسة البصرية ٢ / ٣١٤، شرح التسهيل ٢ / ٩٣،

البصائر والذخائر ٤ / ٥٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧ / ٨٩، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٥.

(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٦٩، التخمير ٣ / ٢٨٢، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض

١٠٤٨.

(١١) ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣ / ٢٢٣، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٤، شرح التسهيل ٢ / ٩٣، شرح

التسهيل للمرادي ٣٩٠.

(١٢) ينظر: شرح السيرافي ٩ / ٧١، شرح المفصل ٧ / ٨٨، التذييل والتكميل ٦ / ١١٣، همع الهوامع ١ / ٢٤١.

غيرك؛ لأنك لا تكونُ فاقداً وأنتَ المفقودُ، ولا واجداً وأنتَ الموجودُ فصارَ معنى فقدتني
فقدني غيري فلم يكنْ على حقيقته فيكونُ مثلَ ضربتني»^(١).

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١١٣.

المسألة الحادية والعشرون: تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي:

قال ربيعة بن مكرم أو ابن جذل الطعان:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(١)

احتج به المبرّد^(٢) على أنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، فهند في هذا البيت اسم رجل؛ لذا منع من إسقاط علامة التأنيث مع المؤنث الحقيقي وإن فصل بين الفعل والفاعل، وهو خلاف ما عليه القوم؛ فقد ذهب النحاة إلى أنه إذا فصل بين المؤنث الحقيقي وفعله بفاصل، حسن سقوط علامة التأنيث؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٣)، ونحو قول جرير:

لَقَدْ وَكَلَدَ الْأَحْيَطَلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى قَمْعٍ اسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ^(٤)
وقول الآخر^(٥):

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
ونحو قول العرب: «حضر القاضي اليوم امرأة»^(٦).

وإنما لم يجب إثباتها مع الفصل؛ لأن طول الكلام صار كالعوض من لحاق تاء التأنيث الفعل^(٧)، «كما صار طول الكلام عوضاً عن العائد من الصلة إلى الموصول في نحو قوله

(١) من الطويل، لربيعة بن مكرم في أنساب الأشراف ١١ / ١٣٩، لابن جذل الطعان في العقد الفريد ٦ / ٣٨ (وفيه: تجنبت هنداً)، و(ضوء مالك)، لسان العرب ١٠ / ٥٠٤ (هلك)، تاج العروس ٢٧ / ٤٠٢ (هلك)، وبلا نسبة في توجيه اللمع ١٢٤ (وفيه ذكر مالك) مكان (ضوء ناره)، شرح المفصل ٥ / ٩٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٨٧، شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢ / ٤٣٣، أوضح المسالك ٤ / ٣٠٨، شرح ابن عقيل ٤ / ٢٣، شرح التصريح ٢ / ٦١٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥ / ٩٢.

(٣) سورة الممتحنة، آية: ١٠.

(٤) من الوافر، في المفصل في صنعة الإعراب ٢٤٧، شرح المفصل ٥ / ٩٢، المقاصد الشافية ٢ / ٥٧٢، شرح التصريح ١ / ٤٠٩، خزنة الأدب ٩ / ١٢١، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٣٤٩، التبصرة والتذكرة ٢ / ٤٤٢.

(٥) من البسيط، مجهول القائل، الخصائص ٢ / ٤١٤، اللمع ٣٢، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٦، شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٤، شفاء العليل ١ / ٤١٤، شرح الأثموني ١ / ٣٩٧، همع الهوامع ٦ / ٦٥.

(٦) ينظر: الأصول ١ / ١٧٣، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٤١، المفصل في صنعة الإعراب ٢٤٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٢٨٣، شرح التصريح ١ / ٤٠٩.

(٧) ينظر: الفوائد والقواعد ١٨٨، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٣١، المقاصد الشافية ٢ / ٥٧٢.

تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٤١) (١)، ولم يقل بعثه الله؛ لأن الصلة قد طالت بالفعل والفاعل (٢).

وكما صارت الهاء أيضا في زنادقة بدلا من الياء في زناديق (٣).

وقيل: «لأنَّ الفعلَ مبعُودٌ عنِ الفاعلِ المؤنثِ، وضعفت العناية به، وصار الفعلُ كالعوضِ من تاءِ التأنيثِ» (٤).

وقد وافق ابن الخباز المبرد (٥) في منع إسقاط العلامة من المؤنث الحقيقي وإن كان بينهما فاصل؛ بحجة أنه قد يشترك المذكر والمؤنث في الأسماء فيقع اللبس بمعنى أنه إذا كان اللفظ موضوعاً للمؤنث وأريد به المذكر وتركت معه التاء على الجواز أوهم أنه يراد به المذكر، كما هو البيت الشاهد إذ أراد بهند اسم رجل، ومثله قول أعرابي -يرد على مغنية عابته بالقصر-:

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنَّ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتَ أَقْصَرُ (٦)

حيث أراد بجعفر هنا اسم امرأة.

وأما قول جرير فقد حمّله المبرد على الضرورة (٧).

وأما بيت الأعرابي فلا حجة فيه عند ابن خباز؛ لأنه يجوز أن يريد بواحدة خصلة، أو فعلة (٨).

(١) سورة الفرقان، آية: ٤١.

(٢) شرح اللمع للأصبهاني ١٣٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٧٢.

(٤) شرح التصريح ١/ ٤٠٩.

(٥) ينظر: توجيه اللمع ١٢٤-١٢٥. ونصه: «وأصل إلحاق التاء إرادة الدلالة على تأنيث الفعل، وعلة وجوبها كون التأنيث حقيقيا غير زائل. وسألت شيخنا رحمه الله فقلت له: هلا اكتفوا بتأنيث الفاعل؟ فقال: هذا لا يستقيم؛ لأن المذكر قد يسمى بالمؤنث، قال الشاعر: تجاوزت هنداً... إلخ، والمؤنث قد يسمى بالمذكر كجعفر وأنشد المبرد...»، وابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو عبد الله ابن الخباز الإربلي الموصلية النحوي الضرير، صاحب التصانيف، كان أستاذا بارعا في النحو واللغة والعروض وله شعر، توفي سنة ٦٣٩هـ، من تصانيفه: توجيه اللمع. ينظر: الوافي بالوفيات ٦/ ٢٢٣.

(٦) من الرجز، في الكامل ١/ ٨١ (وفيه: إن أك ربعة) شرح المفصل ٥/ ٩٣.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٨-٣/ ٣٤٩.

(٨) توجيه اللمع ١٢٦.

ولم يرتضِ ابن يعيش الإطلاق في كل مؤنث؛ لأنَّ «السماع بخلاف ما ذهبَ إليه فهو تعليل في مقابلة النص»، ومن ثم قصر ذلك على إذا ما سُمِّي امرأة باسم رجل قال: «فإذا سمي بمذكر كامرأة تسمى يزيد أو قاسم، لزم إلحاق العلامة في الفصل وعدمه، نحو: قالت زيد، وأقبلت اليوم قاسم، ولا يجوز حذف التاء منه؛ لئلا يلتبس بالمذكر؛ لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث؛ إذ لا علامة فيه على التأنيث ولا هو غالب في المؤنث نحو زينب وسعاد»^(١).

وقال السهيلي: «فإذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه، قالوا: حضر القاضي اليوم امرأة»^(٢).

وذهب الصيمري^(٣) إلى أن التذكير مع المؤنث الحقيقي لا يجوز إلا في شاذ الشعر، كقول جرير: (لقد وُلِدَ الأَخِيْطَلُ أُمُّ سُوءٍ)، وإنما حمّله على ذلك بُعد الفعل من المؤنثة الفاعلة للفصل بينهما.

(١) شرح المفصل ٥/ ٩٣. وينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٩٠٠، الفوائد الضيائية ٢/ ١٦٩.

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٣) ينظر: التبصر والتذكرة ٢/ ٤٢٢.

المسألة الثانية والعشرون: تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول:

قال أبو الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^(١)

احتجَّ به الأَخْفَشُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَابْنُ الطَّوَالِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٢)، وَتَبَعَهُمُ ابْنُ جَنِّي^(٣)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٤)، وَالرُّضِيُّ^(٥)، وَابْنُ جَمَاعَةَ^(٦)، عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ الْمَلْتَبِسِ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ -خِلَافًا لِلْجَمْهُورِ-؛ وَذَلِكَ لِكثْرَةِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، فَجُعِلَ لِكثْرَتِهِ كَالْأَصْلِ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا أُخِّرَ فمَوْضِعُهُ التَّقْدِيمُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: جَزَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَبُّهُ، ثُمَّ قَدَّمَ الْفَاعِلَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَدَّرَهُ مَقَدَّمًا عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ فَجَازَ ذَلِكَ.

ومثله قولُ أبي جندبِ بنِ مرةَ القردِي:

(١) من الطويل، ديوان أبي الأسود الدؤلي ٤٠١، وفي خزانة الأدب ٢٧٧/١، وللنابغة في الخصائص ٢٩٤/١، المقاصد الشافية ٦١١/٢، وفي شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٢١/٢، وشرح التصريح ٤١٦/١، للنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق، وبلا نسبة في القواعد والفوائد ١٩٣، شرح أبيات الجمل للبطلوسى ١٠٧، شرح المفصل ٧٦/١، شرح الرضي ١٨٨/١، لسان العرب ١٠٨/١٥ (عوى)، شرح كافية ابن الحاجب ٨٨، التذييل والتكميل ٢٦٤/٢، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٩٩، أوضح المسالك ١١٢/٢، شرح ابن عقيل ٩٠/٢، ائتلاف النصرة ١٣٥، شرح شذور الذهب للجوجري ٢٨٦/١، همع الهوامع ٢٦٦/١، حاشية الصبان ٥٩/٢. وللنابغة بيت شبيه به من قصيدة في ديوانه ٥٤، يعبر فيها بني عبس اغترابهم في بني عامر، وهو:

جَزَى اللَّهُ عَيْسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ.

(٢) توضيح المقاصد ٥٩٧/٢، مغني اللبيب ١٩٣/٢، تعليق الفرائد ١١٥/٢، شرح التصريح ٤١٦/١، خزانة الأدب الشاهد ٢٧٧/١. وابن الطوال: هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، وقيل: محمد بن قادم، من أهل الكوفة، كان حاذقًا بإلقاء المسائل العربية، أحد أصحاب الكسائي والفراء، أستاذ ثعلب وشيخه، حدث عن الأصمعي، وسمع عنه أبو عمرو الدوري المقرئ، توفي سنة ٢٤٣هـ، ولم يشتهر له تصنيف. ينظر: إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ٥٠/١، البلغة ٢٨١.

(٣) الخصائص ٢٩٥/١.

(٤) شرح التسهيل ١٦١/١، شرح الكافية الشافية ٥٨٥/١.

(٥) شرح الرضي ١٨٩/١، وعبارته: «الأولى جوازه، لكن على قلة».

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٨٨.

ألا ليت شعري هل يلومن قومه
زهيراً على ما جرّ من كل جانب^(١)
وقول سليط بن سعد:

جَزَى بُنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنُ فَعَلٍ كَمَا يَجْزَى سِنْمَارُ^(٢)
قال ابن جني: وهذا غير مُسْتَنَكِرٍ، لَأَنَّهُ مِمَّا تَقْبَلُهُ هَذِهِ اللَّغَةُ وَلَا تَعَاْفَهُ، كإِجَازَةِ سَيَّبِيوِيهِ
الْجَرِّ فِي (الْوَجْهِ) مِنْ قَوْلِكَ: هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ مِنْ مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِإِضَافَةِ الْحَسَنِ إِلَيْهِ،
وَالْآخَرُ تَشْبِيهًا لَهُ بِالضَّارِبِ الرَّجْلِ هَذَا مَعَ أَنَّ الْجَرَّ فِي (الرَّجْلِ) فِي نَحْوِ: هَذَا الضَّارِبُ
الرَّجْلُ إِتْمَا جَاءَهُ وَأَتَاهُ مِنْ جِهَةِ تَشْبِيهِهِمْ إِيَّاهُ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ، لَكِنْ لَمَّا أَطْرَدَ الْجَرُّ فِي نَحْوِ
هَذَا الضَّارِبُ الرَّجْلُ صَارَ كَأَنَّهُ أَصْلٌ فِي بَابِهِ، حَتَّى دَعَا ذَلِكَ سَيَّبِيوِيهِ إِلَى أَنْ عَادَ فَشَبَّهَ (الْحَسَنُ
الْوَجْهِ) بِـ(الضَّارِبِ الرَّجْلِ) مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي إِتْمَا صَحَّتْ لِلضَّارِبِ الرَّجْلِ تَشْبِيهًا بِالْحَسَنِ
الْوَجْهِ، وَهَذَا إِتْمَا يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّنِ الْفُرُوعِ عِنْدَهُمْ حَتَّى إِنَّ أَصُولَهَا أَصْبَحَتْ تُرَدُّ إِلَيْهَا،
فكَذَلِكَ أَيْضًا يَصِيرُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ لِمَا اسْتَمَرَّ وَكَثُرَ كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ كَأَنَّهُ أَيْضًا
هُوَ الْأَصْلُ^(٣).

وقال ابن مالك: «ولأنَّ الفعلَ المتعديَّ يدلُّ على فاعلٍ ومفعولٍ، فشعورُ الذهنِ بهما
مقارنٌ لشعوره. بمعنى الفعلِ، فإذا افْتُحِحَ كَلَامٌ بِفَعْلٍ، وَوَلِيَهُ مِضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ، عَلِمَ أَنَّ
صَاحِبَ الضَّمِيرِ فَاعِلٌ إِنْ كَانَ الْمِضَافُ مَنْصُوبًا، وَمَفْعُولٌ إِنْ كَانَ الْمِضَافُ مَرْفُوعًا، فَلَا ضَرَرَ
فِي تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ الْمِضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، كَمَا لَا ضَرَرَ فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ الْمِضَافِ إِلَى ضَمِيرِ
الْفَاعِلِ وَكِلَاهُمَا وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ»^(٤).

«ولأنَّ جَوَازَ (ضَرْبَ غَلَامُهُ زَيْدًا) أَسْهَلُ مِنْ جَوَازِ ضَرْبُونِي وَضَرْبَتُ الزَيْدِينَ، وَنَحْوِ:
ضَرْبَتُهُ زَيْدًا عَلَى إِبْدَالِ زَيْدٍ مِنَ الْهَاءِ، وَقَدْ أَجَازَ الْأَوَّلُ الْبَصْرِيُّونَ، وَأُجِيزَ الثَّانِي بِإِجْمَاعِ حَكَاهُ

(١) من الطويل، في خزنة الأدب ١/ ٢٩٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٦١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٦،
شفاء العليل ١/ ٤٢٣.

(٢) من البسيط، في المقاصد النحوية ٢/ ٢٣٧، خزنة الأدب ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٦١، شرح
ابن الناظم ٢٢٩، شرح ابن عقيل ٢/ ٩٠، شرح الأشموني ١/ ٤٠٩، همع الهوامع ١/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٢٩٧، شرح المفصل ١/ ٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٦٢٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٥.

ابن كيسان^(١)، وكلاهما فيه ما في (ضربَ غلامه زيداً)، من تقديم ضميرِ على مفسرٍ مؤخرِ الرتبة؛ لأنَّ مفسراً واو ضربوني معمولٌ معطوفٌ على عاملها، والمعطوفُ ومعموله أمكنُ في استحقاقِ التأخيرِ من المفعولِ بالنسبةِ إلى الفاعلِ؛ لأنَّ تقدُّمَ المفعولِ على الفاعلِ يجوزُ في الاختيارِ كثيراً وقد يجب، وتقدُّمُ المعطوفِ وما يتعلقُ به على المعطوفِ عليه بخلافِ ذلك، فيلزمُ من أجاز: ضربوني وضربتُ الزيدينِ أن يحكمَ بأولويةِ جوازِ ضربِ غلامه زيداً؛ لما ذكرناه.

وكذلك لا يلزمُ من أجازَ إبدالَ ظاهرٍ من مضميرٍ لا مفسرٍ له غيره؛ لأنَّ البدلَ تابعٌ والتابعُ مؤخرُ الرتبةِ ومؤخرٌ في الاستعمالِ على سبيلِ اللزومِ، والمفعولُ ليسَ كذلكَ إذ يلزمُ تأخيرُهُ^(٢).

أمَّا الجمهورُ^(٣) فعدّوا ما احتج به على الجوازِ شاذاً للضرورةِ، فلا يجوزُ القياسُ عليه في سعةِ الكلامِ^(٤).

وقيل: «إنه مؤول على أن الهاءَ عائدةٌ إلى المصدرِ، دلَّ عليه الفعلُ الذي اشتقَّ منه لفظُهُ وهو (جزاء)، والتقديرُ: جرى ربُّ الجزاءِ عدي بن حاتمٍ، وأضرمه لما كان في المكانِ دليلٌ عليه، وعلى هذا قراءةٌ من قرأ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

(١) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، عالم بالعربية نحواً ولغة، كان يحفظ المذهبين جميعاً؛ لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب، توفي سنة ٢٩٩هـ، من تصانيفه: المهذب في النحو، المختار في علل النحو، شرح الطوال. ينظر: نزهة الألباء ١٧٨، الوافي بالوفيات ٢ / ٢٤، البلغة ٢٥٥.

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٦١ - ١٦٢.

(٣) ينظر: الخصائص ١ / ٢٩٥، التخمير ١ / ٢٣٤، توضيح المقاصد ٢ / ٥٧٩، المقاصد النحوية ٢ / ٢٣٢، همع الهوامع ١ / ٢٣٠، ومنهم: المبرّد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، والثماميني، والزنجشيري، وابن الأنباري، والخوازمي، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك في الألفية، وابن الناظم، وابن أبي الربيع، وأبو حيان، وابن هشام، الشاطبي، والأزهري. ينظر: المقتضب ٤ / ١٠٢، الأصول ٢ / ٢٣٨، الإيضاح ١ / ١٠٢، القواعد والفوائد ١٩٣، المفصل في صناعة الإعراب ٣٨، الإنصاف ١ / ٧٠، التخمير ١ / ٢٣٤، شرح المفصل ١ / ٧٦، شرح الوافية ١٥٧، ألفية ابن مالك ٢٥، شرح ابن الناظم ٢٢٩، الكافي في الإفصاح ٢ / ٥٩٤، التذليل والتكميل ٢ / ٢٦٥، شرح جمل الزجاجي ١٩٩، المقاصد الشافية ٢ / ٦١٠، شرح التصريح ١ / ٤١٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٩٩، المقاصد الشافية ٢ / ٦١١.

﴿هُمَّ﴾^(١)، تقديرُهُ: (ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ)، ومثله قولهم: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، أي: الكذبُ شرٌّ له؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ أبدأً على المصدرِ الذي اشتقَّ منه^(٢).
وقولُ حسانِ بنِ ثابتٍ^(٣):

ولو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدهرَ مُطْعِماً^(٤)
وَنحو قولهم: «زَانُ نُورُهُ الشَّجَرُ»^(٥).

والعلَّةُ في عدمِ جوازِ تقديمه هي أنَّ الضميرَ المفسَّرَ إنما يكونُ متقدِّماً عليه، إذ لا يضمُرُ الاسمُ إلَّا بعدَ أن يُعرفَ ويتقدَّمَ ذكرُهُ، وإذا كانَ كذلكَ، وكانَ مفسَّرَ الضميرِ متأخراً، فإنَّ كانَ التأخيرُ له عَرَضاً جازاً؛ لأنَّه في الحقيقةِ متقدِّمٌ على الضميرِ، وذلكَ كقولك: ضربَ غلامه زيداً، وإنَّ كانَ التأخيرُ له بحكمِ الأصلِ^(٦)، بمعنى أنَّ الفاعلَ وقعَ بعدَ الفعلِ وكانتَ تلكَ مرتبته استِحَالاً أنْ تنويَ به التأخيرَ، فتقول: ضربَ غلامه زيداً، في تقدير: ضربَ زيداً غلامه؛ لأجلِ أنَّ النيةَ إنما تخالفُ اللفظَ إذا عدلَ بالشيءِ عَنِ الموضعِ الذي يستحقُّه، فأما إذا وقعَ في رُتبته فباطلٌ أنْ يُقالَ؛ إنَّ النيةَ به غيرُ ذلكَ^(٧). - فلا بدُّ أنْ يترتبَ الكلامُ ترتيباً يكونُ فيه المفسَّرُ متقدِّماً في اللفظِ؛ ليعودَ الضميرُ على مذكورٍ، فلزمَ أنْ يتقدَّمَ المفعولُ إذا كانَ هو المفسَّرُ للضميرِ المتصلِ بالفاعلِ^(٨).

ولأنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ من أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ يدلُّ على فاعلٍ ومفعولٍ، وكلاهما معلومٌ رتبته... إلى آخر ما قاله؛ فمردودٌ؛ لأنَّه لا شكَّ في أنَّ كلاهما واردٌ عنِ العربِ، لكنَّهُم فرَّقوا بينَ المسألتينِ، فأجازوا الأولى ومنعوا الثانيةَ، للفرقِ بينهما في المرتبةِ، وهو أنَّ

(١) سورة آل عمران، آية ١٨٠.

(٢) القواعد والفوائد ١٩٣، وينظر: شرح المفصل ١/ ٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٦٣٢.

(٣) من الطويل، ديوان حسان بن ثابت ٢٣٩ (وفيه: أخلد اليوم).

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٠، تعليق الفرائد ٢/ ١١٥، المقاصد النحوية ٢/ ٢٣٨، الكشكول ١/ ٢٨٩، بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/ ٨٩، شفاء العليل ١/ ٤٢٣، حاشية الصبان ٢/ ٨٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٣٨، شرح المكودي ١/ ٢٧٦، شرح الأشموني ١/ ٤٠٧.

(٦) المقاصد الشافية ٢/ ٦١٠.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٩، الأصول ٢/ ٢٣٨، القواعد والفوائد ١٩٣، المقتصد ١/ ٢٨٧.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٦١١.

الفاعل مرتبته التقديم، والمفعول مرتبته التأخير، فصار الضمير في نحو: ضرب غلامه زيداً، مقدماً في اللفظ، مؤخرًا في الرتبة، وهذا جائز، وصار الضمير في نحو: ضرب غلامه زيداً، مقدماً لفظاً ورتبةً، وهذا لا يجوز إلا في أبواب محصورة^(١).

وكذلك لأن قوله: «... فيلزم من أجاز: ضربوني وضربتُ الزيدين أن يحكم بأولوية جواز ضرب غلامه زيداً... إلى آخر ما قاله»؛ فمردود؛ لخروج المسألة المنظر بها عن القياس في مسائل مُستثناة، والخارج عن القياس لا يُقاسُ عليه، ولا يشبهُ به، وكذا دَعَوَى الإجماع باطلة؛ لذهاب الأخص إلى جواز ذلك، وأباه غيره^(٢).

الترجيح:

هذه المسألة من المسائل التي تعددت فيها الآراء وطالت فيها الحجج، وسنقف منها موقف الجمهور، وهو منع تقديم الفاعل المتبسبب بضمير المفعول في سعة الكلام، وقصره على الشعر ومن ثم حملته على الضرورة. وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما كثر في الشعر، فلا يُقاسُ عليه^(٣).

(١) ينظر: الكافي في الإفصاح ٢ / ٥٩٤. وتنظر الأبواب المحصورة التي يجوز تقدم الضمير فيها على مفسره لفظاً ورتبةً، على سبيل المثال في معني اللبيب ٢ / ١٨٨، شرح شذور الذهب للجوجري ١ / ٢٨٥، همع الهوامع ١ / ٢٣١.

(٢) نتائج التحصيل ٢ / ٦٣٤، وينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٢٦٦، المقاصد الشافية ٢ / ٦١٤.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١ / ٤١٦.

المسألة الثالثة والعشرون: نيابة المفعول له المجرور عن الفاعل:

قال الحزین اللیثی:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١)
احتجَّ به أبو عليِّ الفارسيِّ، وابنُ جني^(٢)، وتبعَهُم ابنُ يعيش^(٣)، والمرادي^(٤)، وابنُ هشام^(٥)، والأزهري^(٦)، والأشموني^(٧)، والصبان^(٨)، على عدمِ جوازِ نيابةِ المفعولِ له المجرورِ عنِ الفاعلِ خلافاً لمن قال بجوازه، فقولُه: (من مهَابَتِهِ) ليسَ في موضعِ رفعٍ على أنَّه نائبٌ عنِ الفاعلِ؛ لأنَّه سبقَ بحرفِ تعليلٍ ومن شروطِ صحةِ نيابةِ الجارِ ألاَّ يكونَ للتعليلِ، وإنَّما هو في محلِّ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ لأجله^(٩)، والنائبُ هو الضميرُ العائدُ على المصدرِ المفهومِ منِ الفعلِ (يُغْضِي)، مختصُّ بلامِ العهدِ، أو بصفةٍ محذوفةٍ، أي: وَيَغْضِي الإغضاءَ المعهودَ، أو وَيُغْضِي إغضاءً من مهَابَتِهِ^(١٠).

وقيل: لاستحالة إقامة المفعول له مقام الفاعل، لكونه بياناً لعلّة الشيء وهذا لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه^(١١)، ولأنَّ المفعولَ له مبنيٌّ على سؤالٍ مقدّرٍ فكأنَّه من جُملةِ

(١) من البسيط، ينظر: الأغاني ١٥ / ٣١٥، ديوان الحماسة ٢ / ٢٨٥، المؤتلف والمختلف ١١١، لسان العرب ١٣ / ١١١ (حزن)، المقاصد الشافية ٣ / ٣٩، وللفرزدق في ديوانه ٥١٢، اللمحة في شرح الملحة ١ / ٢١٨، مغني اللبيب ١ / ٦١١، تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٠، المقاصد النحوية ٢ / ٢٤٧، شرح التصريح ١ / ٤٢٨، خزانة الأدب ١١ / ١٦٢، وبلا نسبة في الكامل ٢ / ٥٧٤، شرح المفصل ٢ / ٥٣، توضيح المقاصد ٢ / ٦٠٥، التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٢، (وفيه: فلا يكلم) شرح الأشموني ١ / ٤١٩، حاشية الصبان ١ / ٦٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٢، المقاصد ٣ / ٣٩ (ابن جني)، همع الهوامع ١ / ٢٧٠.

(٣) شرح المفصل ٢ / ٥٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ٥٠٦.

(٥) أوضح المسالك ٢ / ١٣٢.

(٦) شرح التصريح ١ / ٤٢٨.

(٧) شرح الأشموني ١ / ٤٢٠.

(٨) حاشية الصبان ٢ / ٦٦.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢ / ١٣٢، شرح الأشموني ١ / ٤٢٠.

(١٠) ينظر: المقاصد النحوية ٢ / ٢٥١، شرح الأشموني ١ / ٤١٩، شرح التصريح ١ / ٤٢٨.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٢، همع الهوامع ١ / ٢٧٠.

أُخْرِى^(١)، ولأنَّ المفعولَ لَهُ لا يُقامُ مُقامه؛ لئلاَّ تزولَ دلالتُه على العلة^(٢)، ولأنَّ هذا المجرورَ ليسَ بمنزلة: سِيرَ بزيد؛ لأنَّ زيداَ هناك مفعولٌ به في المعنى، فصَحَّتْ نيابته^(٣).
 واحتجَّ به جماعة^(٤) من النحاة على أَنَّهُ يجوزُ نيابتهُ عَنِ الفاعلِ؛ لجوازِ إقامةِ المجرورِ في الأصلِ مقامه، ومثله قولهم: ذُهِبَ مَعَ فلانٍ، وامْتَلَى مِنَ الماءِ، وأُغْضِيَ من مهابةِ زيدٍ، ولا ينبغي أنْ يُعتقَدَ امتناعُ إقامةِ المجرورِ؛ لامتناعِ المنصوبِ^(٥)، فالمانعُ من ذلكِ إِنَّمَا هو شيءٌ آخرٌ، فأما المجرورُ فلا مانعَ من إقامته؛ لأنَّه يُقامُ من حيثُ هو مجرورٌ، لا من حيثُ هو في معنى شيءٍ آخر^(٦).

(١) حاشية الصبان ٢ / ٦٦.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥، شرح المفصل ٢ / ٥٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ٤٠.

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ٦٠٥، المقاصد الشافية ٣ / ٣٩. وعبارة الأزهري في شرح التصريح ١ / ٤٢٨. نقلا عن أبي

البقاء في اللمع: «والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للأخفش...».

(٥) اتفق النحاة على عدم جواز نيابة المفعول له عن الفاعل إذا كان منصوبا، واختلفوا في جواز نيابته إذا كان

مجرورا، «همع الهوامع ١ / ٢٧٠، وينظر: شرح التصريح ١ / ٤٢٨.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ٤٠، همع الهوامع ١ / ٢٧٠.

المسألة الرابعة والعشرون: رجحانُ نصبِ الاسمِ المشتغلِ عنه:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهِمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ^(٢)

احتجَّ به سيبويه^(٣)، والسيرافي^(٤)، والزمخشري^(٥)، والخوازمي^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والشاطبي^(٩)، على أنَّه إذا كانَ العاملُ المشتغلُ طلبياً دالاً على الدعاءِ كما هنا، اختيرَ في الاسمِ المشتغلِ عنه النصبُ بإضمارِ فعلٍ، وجازَ الرفعُ على الابتداءِ.

وإنَّما ترجَّحَ النصبُ على الرفعِ؛ لأنَّ الطلبَ إنَّما يكونُ بالفعلِ فكانَ حملُ الكلامِ عليه أولى؛ ولأنَّ الرفعَ يستلزمُ الإخبارَ بالجملةِ الطلبيةِ عن المبتدأ، وهذا خلافُ القياسِ، لأنَّ حَقَّ الخيرِ أن يكونَ محتملاً للصدقِ والكذبِ، والجملةُ الطلبيةُ لا تحتملُ ذلك^(١٠).

ولم يرتضِ ابنُ عصفورٍ هذا الأخيرَ؛ لأنَّه يرى جوازَ الإخبارِ بالجملةِ الطلبيةِ، قال: «وزعمَ بعضهم أنَّ الذي أوجبَ الحملَ في هذا على إضمارِ فعلٍ أنك إذا لم تحمِلْ على

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٠٠.

(٢) من الطويل، ينظر: الكتاب ١/ ١٤٢، شرح السيرافي ٤/ ١٨، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٦، المفصل في صنعة الإعراب ٧٧، التخمير ١/ ٣٩٤، شرح المفصل ٢/ ٣٨، التذليل والتكميل ٦/ ٣١٨، المقاصد الشافية ٣/ ٩٢، خزنة الأدب ١/ ٢٨٥.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٢.

(٤) شرح السيرافي ٤/ ١٨، والسيرافي هو: الحسن بن عبد الله المرزبان، أبو سعيد السيرافي النحوي، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، أخذ اللغة عن ابن دريد، والنحو عن أبي بكر بن السراج، توفي سنة ٣٦٨هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٢/ ٤٧.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ٧٧.

(٦) التخمير ١/ ١٩٤.

(٧) شرح المفصل ٢/ ٣٧.

(٨) التذليل والتكميل ٦/ ٣١٨.

(٩) المقاصد الشافية ٣/ ٩١.

(١٠) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢، التخمير ١/ ٣٩٣، الوافية نظم الكافية ٢٠٧، شرح المفصل ٢/ ٣٧، شرح قطر الندى ١٩٣، شرح التصريح ١/ ٤٤٤، شرح الأشموني ١/ ٤٣١، المقاصد الشافية ٣/ ٩٢.

الفعل ورفعته على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحمّل للصدق والكذب؛ لأنّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيضطرُّ في ذلك الحمل على الفعل وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيدٌ اضربه، وعمرو لا تشتمه، وبكرٌ غفر الله له، وأمثال ذلك»^(١).

الترجيح:

الراجحُ تعليلُ النحاة؛ لأنّ وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ خبراً قليلاً، بل قيلَ بمنعهِ^(٢)، ولا شكَّ أنّ الحملَ على مسألةٍ مجمعٍ عليها أولى من الحملِ على مسألةٍ مختلفٍ فيها.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٦٥، وينظر رأيه في وقوع الجملة الطلبية خبراً ١ / ٣٤٦ من المصدر المذكور.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١ / ٧٧.

المسألة الخامسة والعشرون: تعدي الفعل (شكر) إلى مفعوله بنفسه:

قال أبو الأسود الدؤلي:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ^(١)

احتجَّ به ابنُ الشجري^(٢)، وأبو حيان^(٣)، على أنه يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ من معمولِ الفعلِ (شكر) في سعةِ الكلامِ استخفافاً؛ لكثرة الاستعمالِ، ويسري هذا فيما سُمِعَ من أفعالِ استعملتها العربُ متعديةً بنفسها تارةً وتارةً بحرفِ الجرِّ، كنصح، وكال، ووزن.

تقول: شكرتُ لك وشكرتُك، ونصحتُ لك ونصحتُك، وكتبتُ لك وكتبتُك، ووزنتُ

لك، ووزنتُك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٤)، ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي

وَلَوْلَا لِيكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾^(٥)، ﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ﴾^(٦)، وقول النابغة الذبياني^(٧):

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسُولِي، وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي^(٨)

(١) من الطويل، ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٨٨، ولحمد بن سعيد وهو رجل من الجند في الرسائل ١ / ٣٨، ولعبد الله بن الزبير في الكامل ١٧٣، والأغاني ١٤ / ٢٢٠، والحماسة البصرية وتروى أيضا لعمرو بن كميل ١ / ١٣٥، وفي الخزانة ٢ / ٢٦٥، وفي سمط الآلي لأبي الأسود وقيل: لحمد بن سعيد، وقيل: لعبد الله بن الزبير ١٦٦، وبلا نسبة في عيون الأخبار ٣ / ١٨٠، الفاضل ٩٨، العقد الفريد ١ / ١٣٥، أمالي القاضي ١ / ٤٠، شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ١١١٢، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٩، التذكرة الحمدونية ٤ / ٦٦، الحماسة المغربية ١ / ٢٩٦، مفتاح العلوم ١٧٦، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٣ / ٢٤٩، تذكرة النحاة ٤٧٤. اختلاف الرواية: (إن) مكان (ما).

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٩.

(٣) تذكرة النحاة ٤٧٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٥٢.

(٥) سورة لقمان، آية: ١٤.

(٦) سورة الأعراف، آية: ٦٢.

(٧) من الطويل، ديوان النابغة الذبياني ١٤٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٩٢، أدب الكاتب ٤٢٤، الصحاح ١ / ٤١٠ (نصح)، وبلا نسبة في المخصص

وهو عند جمهور النحاة^(١) مقصورٌ على السماع، يحفظُ ولا يُقاسُ عليه؛ وإنما كانَ هذا مسموعاً غيرَ مقيسٍ؛ «لأنَّه ينبغي أن تكونَ دلالةُ الفعلِ على المفعولِ دلالةً متفقةً غيرَ مختلفةٍ، ودلالةُ المتعديِّ دلالةً المتسلطِ بنفسه، ودلالةُ المتعديِّ بجرفٍ جرٍّ دلالةً المتسلطِ بغيره؛ فلذلك وقفَ هذا على المسموعِ»^(٢).

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٦. منهم: ابن السراج، والزجاجي، وابن الناظم، وابن عصفور، والأشموني. ينظر: الأصول / ١، ١٨٠، اللامات ١٤٧ - علل النحو ٣٢٢، شرح ابن الناظم ٢٤٦، المقرب ١٧٥، شرح الأشموني ١ / ٤٤٠.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٠٦.

المسألة السادسة والعشرون: إضمار المنصوب في المهمل الأول من المتنازعين:

قال ربيعة بن مكرم:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِبِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدٌ^(١)
احتج به ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣)، وناظر الجيش^(٤)، على أنه إذا أُعْمِلَ الثَّانِي مِنْ
الْمُتَنَازِعِينَ فِي الظَّاهِرِ، وَأَهْمِلَ الْأَوَّلُ وَكَانَ مَطْلُوبُهُ مَنْصُوبًا، وَلَيْسَ بِنَجْرٍ فِي الْأَصْلِ، وَجِب
حذفه، ولم يجز إظهاره إلا في ضرورة الشعر كما هنا. ومثله قول الشاعر^(٥):
إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ
وقول الآخر^(٦):

عَلِّمُونِي كَيْفَ أَبْكِي — هَمَّ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ
وهو مذهب جمهور النحاة^(٧)، ومنهم: ابن عصفور^(٨)، وابن الناظم^(٩)، والمرادي^(١٠)،
وابن هشام^(١١)، وابن عقيل^(١٢)، والأشْمُونِي^(١٣).

(١) من المتقارب، ينظر: الكامل ١/ ٢٣، وبلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٧٤ (الغين والبدال والميم)، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩١، لسان العرب ٣/ ٣٢٦ (غمد)، التذليل والتكميل ٧/ ٩٧، تمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٧، ألفية ابن مالك ٢٨. وفي التسهيل ذهب إلى أن حذفه أولى وليس بواجب.

(٣) التذليل والتكميل ٧/ ٩٧.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٧٨١.

(٥) من الطويل، مجهول القائل، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٩، توضيح المقاصد ٢/ ٦٤٠، التذليل والتكميل ٧/ ٨٩-٩٨، مغني اللبيب ١/ ٦٣١، شفاء العليل ١/ ٤٤٩، المقاصد النحوية ٢/ ٢٨٦. وفي التذليل برواية للعهد.

(٦) من الرمل، مجهول القائل، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦١٦، المقرب ٣٣٠.

(٧) توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٠، وفي التذليل والتكميل مذهب أصحابنا.

(٨) شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٦، المقرب ٣٣٠.

(٩) شرح ابن الناظم ٢٥٥.

(١٠) توضيح المقاصد ٢/ ٦٤٠.

(١١) أوضح المسالك ٢/ ٢٧٩، شرح شذور الذهب ٥٤٣، شرح قطر الندى وبل الصدى ١٩٩.

(١٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٧، وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن القرشي الهاشمي، بما الدين، من أئمة النحو، قال فيه أبو حيان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»، توفي سنة ٧٦٩هـ، من تصانيفه: المساعد في شرح التسهيل، وشرح ألفية ابن مالك، التعليق الوجيز على الكتاب العزيز في التفسير لم يكمله. ينظر: الأعلام ٤/ ٩٦.

(١٣) شرح الأشْمُونِي ١/ ٤٥٩.

وقيل: بعضهم أجاز الحذف استدلالاً بتلك الآيات^(١).
والعلة في عدم جواز إظهاره في غير الضرورة؛ كثرة وروده عن العرب محذوفاً^(٢)، ومما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْنِيئَةٌ﴾^(٣)، ولم يقل: هاءوموه، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٤)، ولم يقل: تعالوا إليه. ومنه قول الفرزدق^(٥):

ولكن نصفاً لو سببتُ وسبني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم^(٦)
وكذا لأنه مشتملٌ على تقديم ضميرٍ هو فضلةٌ على مفسرٍ متأخرٍ لفظاً ورتبةً، لا حاجة لإضماره قبل الذكر، بخلاف الفاعل فلا يُحذفُ لأنه عمدةٌ، وإن كان فيه إضمارٌ قبل الذكر^(٧).

وقد اعترض ابن الضائع على الجمهور في علة منعهم إثبات ضمير المفعول في تلك الآيات، حيث رأى أنه ليس في قولهم: كيف أبكيهم، وألا هل أتاها، إضمارٌ قبل الذكر كما ذكروا، بل الشاعر أعاد الضمير على ما في نفسه، فلما كانت غامدٌ مذكورة في نفسه وحاضرةً عنده أعاد عليها الضمير.

ونظيره مجيئهم بواو رب أول الكلام؛ إذ فيه حملٌ على كلامٍ مقدرٍ حكم له بحكم المذكور^(٨).

ورد عليه أبو حيان: بأن هذا خلاف الظاهر، ولا يطرد في جميع ما ورد من ذلك، وإن

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢ / ١٧٩، شرح التصريح ١ / ٤٨٧، ومنهم ابن مالك في التسهيل ٢ / ١٧١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ١٦٩.

(٣) سورة الحاقة، آية: ١٩.

(٤) سورة المنافقون، آية ٥.

(٥) من الطويل، ديوان الفرزدق ٢ / ٣٠٠، (وفيه لكن عدلاً).

(٦) ينظر: الكتاب ١ / ٧٧، الصحاح ٤ / ١٤٣٢ (نصف)، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٥٤، وبلا نسبة المقتضب ٤ / ٧٤.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١ / ٦١٦، شرح التسهيل ١ / ٧٧، التذييل والتكميل ٧ / ٩٨، شرح التصريح ١ / ٤٨٧.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٧ / ٩٨.

كَانَ مَا ذَكَرَهُ مُحْتَمَلًا فِي بَيْتِ غَامِدٍ، فَلَا يَحْتَمَلُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ... (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ...);
لِتَكْثِيرِ صَاحِبٍ، وَلَيْسَ مَذْكُورًا فِي نَفْسِهِ كَغَامِدٍ، وَأَمَّ جُنْدَبٍ فِي قَوْلِهِ:

وَوَثَّقْتُ بِهَا، وَأَخْلَفْتُ أُمَّ جُنْدَبٍ
.....

لِكَوْنِهِمَا عُلَمَيْنِ يَحْضِرَانِ فِي النَّفْسِ لِتَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِهِ فِي مَحَبَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَلَاخْتِلَافِ
التَّخَاطُبِ، فَقَوْلُهُ: أَلَا هَلْ أَتَاهَا، وَعِلْمُونِي، وَوَثَّقْتُ بِهَا، هُوَ خَطَابٌ مَعَ نَفْسِهِ، فَأَمَّا
الإِضْمَارُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ^(١)

فَهُوَ خَطَابٌ لِغَيْرِهِ، وَإِسْنَادٌ لِنَكْرَةٍ لَيْسَ مَعْهُودًا فِي النَّفْسِ^(٢).

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٠١].

(٢) التذييل والتكميل ٧ / ٩٨ - ٩٩.

المسألة السابعة والعشرون: حال المرفوع في المهمل الأول من المتنازعين:

قال عروة بن أذينة:

لو كان حياً قبلهنّ طعائنا حيا الحطيمُ وجوههنّ وزمزم^(١)

احتجّ به الكسائيُّ ووافقه الرأي هشامُ الضريُّ، وتبعهُما السهيليُّ وأبو جعفر بن مضاء من البصريين^(٢)، على وجوب حذف الضمير المرفوع على الفاعلية في المهمل الأول من المتنازعين.

حيثُ حُذِفَ الفاعلُ من الأولِ وأعملَ الثاني، ولو كان على إعمالِ الأولِ لأضمرَ في الثاني، فقال: حَيًّا.

ومثله قولُ علقمة بن عبدة^(٣):

تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالًا، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ^(٤)

فلو كان على الإضمارِ لقال: تَعَفَّقُوا، فلما لم يُضمرْ دلَّ على أنَّه محذوفٌ.

(١) من الكامل، ديوان عروة بن أذينة ٣٨، الأغاني ١٨ / ٣٤١، الأمالي في لغة العرب ٣ / ١٢٦، وفي الكامل لبعض القرشيين ١ / ٣٨٦، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٩، المقرب ٣٣١، الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٠٩، التذييل والتكميل ٧ / ١٠٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٥٣، التبيين ٢٥٥، اللباب في علم الإعراب ٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٧، الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٠٨، التذييل والتكميل ٧ / ١٠٣، ارتشاف الضرب ١ / ٢١٤٣، توضيح المقاصد ٢ / ٦٣٨، أوضح المسالك ٢ / ١٧٦، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٣٥، المقاصد الشافية ٣ / ١٩٤، شرح التصريح ١ / ٤٨٤. وهشام الضري: هو هشام بن معاوية، أبو عبد الله الضري النحوي الكوفي، صاحب الكسائي، أخذ كثيرا عنه من النحو، توفي سنة ٢٠٩هـ، من تصانيفه: الحدود وهو كتاب صغير، والمختصر، والقياس. ينظر: نزهة الألباء ١٢٩، نكت الهميان في نكت العميان ٢٩٠. وأبو جعفر بن مضاء: هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي، الجبلي، القرطبي، نحوي عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر، ولد بقرطبة وتوفي بأشبيلية سنة ٥٩٢هـ، من تصانيفه: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيبويه، الرد على النحويين، تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. ينظر: الأعلام ١ / ١٤٦، معجم المؤلفين ١ / ٢٦٨.

(٣) من الطويل، ديوان علقمة بن عبدة ٢٤.

(٤) ينظر: الفضليات ٣٩٣، الحيوان ٢ / ٢٩٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٤٥٧، المقرب ٣٣٠.

وقولُ ذي الرِّمة^(١):

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
فَلَوْ أَضْمَرَ لِقَالَ: يَكْشِفْنَ.

وَنَحْوَهُ: مَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ»^(٣).

وَحَذْفُهُ أَقْيَسُ مِنْ إِضْمَارِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، خَارِجٌ عَنِ الْأَصُولِ^(٤).

وَهُمْ بِذَلِكَ يَخَالِفُونَ مَذْهَبَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ^(٥)، فَهَمَّ يَرُونَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ فِي الْمَهْمَلِ الْأَوَّلِ
ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ، وَظَاهِرٌ فِي فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ، يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ،
وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ وَذَلِكَ لَوُرُودِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي
لِعَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٧):

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى
أَنْ شَبَّتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي
وَقَالَ طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ:

وَكَمْتَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتَوْنَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ^(٨)

(١) من الطويل، ديوان ذي الرمة ٤٣٩.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ١٧٠، للمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٠٤، الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٠٩، الخزانة
الأدب ١ / ٢١٣، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٧ / ١٠٢.

(٣) الكتاب ١ / ٧٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧ / ١٠٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠٥، ارتشاف الضرب ١ / ٢١٤٣، أوضح المسالك ٢ / ١٧٦.

(٦) من الطويل، مجهول القائل، بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٥، توضيح المقاصد ٢ / ٦٣٩، شرح قطر
الندى ١٩٧، شرح الأشموني ١ / ٤١١.

(٧) من البسيط، مجهول القائل، شرح الكافية ٢ / ٦٤٥، شرح الأشموني ١ / ٤٥٨.

(٨) من الطويل، في الكتاب ١ / ٧٧، المفصل في صنعة الإعراب ٣٨، الحماسة المغربية ٢ / ١١٢٣، وبلا نسبة في
المقتضب ٤ / ٧٥، التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩، شرح الأشموني ١ / ٤٥٨.

ومنه أيضاً ما حكاه سيبويه عن بعض العرب، قولهم: «ضربوني وضربت قومك»^(١).

ولأنَّ ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر؛ لأنه عمدة، ولأنَّ الإضمار - قبل الذكر - قد جاء في غير هذا الباب، نحو: رَبَّهُ رَجُلًا، ونعم رجلاً^(٢). وقول أبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^(٣)

ولأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعلٍ، والقول بإضماره أولى من القول بحذفه؛ إذ المضمَّر بمنزلة المظهر، وجار مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك، فإذا لزمهم التسليم فيما يدعون من اقتضاء الفعل للفاعل؛ إذ لا تقدر أن تقول: إِنَّ (أَكْرَمَنِي) فِي نَحْوِ: أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ عَبْدَ اللَّهِ، لَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ كَانَ الْإِضْمَارُ أَوْلَى مِنَ الْحَذْفِ^(٤).

ولأنَّ ما استشهد به من كلام العرب لا دليل فيه^(٥)؛ لإمكان جعله من باب عود الضمير على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد، والدليل على جواز ذلك، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنذِرُوا بِطُونِهِ﴾^(٦)، ولم يقل: بطونها، ومن ذلك قول النبي ﷺ: ((خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ نِسَاءُ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى يَتِيمٍ فِي صِغَرِهِ،

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٧٩، وكذا توضيح المقاصد ٢/ ٦٣٨، شرح التصريح ١/ ٤٨٤، حاشية الصبان ٢/ ١٠٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٥٥، الصفوة الصفية ٢/ ٦٠٠، شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٣، شرح التصريح ١/ ٤٨٤.

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٠].

(٤) ينظر: المقتصد ١/ ٢٩١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٠، شرح التسهيل ٢/ ١٧٤، التذييل والتكميل ٧/ ١٠٣،

شرح التصريح ١/ ٤٨٥، حاشية الصبان ٢/ ١٠٣. وفي المقرب ٣٣٠، حمل ابن عصفور عود الضمير المفرد على

جمع - في الأبيات - ضرورة، وفي الجمل رأى أن الأفصح المطابقة، وما ورد من عود الضمير... قليل. وسيبويه

يجوزه على أنه قبيح في القياس.

(٦) سورة النحل، آية: ٦٦.

وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ^(١)، فلم يقل: أحنأها، ولا أرعأها، أو أحنأهن، وأرعأهن، وأيضا ما حكي من كلام العرب، قولهم: هو أحسنُ الفتیانِ وأجملهُ، كان ينبغي أن يقول أجملهُم، فأجرى ذلك مجرى المفرد.

ويرى ابن أبي الربيع أن بيت (حيًا)، قد يحتمل تأويلاً آخر، وهو أن «الحطيمَ وزمزمَ كلاهما من الحرم، فالمقصودُ الحرمُ كُلُّه، لكنَّه عيْنُهُما تعظيمًا لهما، كما تقول: ضربَ ظهره وبطنه، وأنتَ تريدُ جميعه»^(٢).

وذهب الفراء إلى أن كلَّ مسألةٍ يُؤدِّي فيها إعمالُ الثاني إلى إضمارِ قبلِ الذِّكرِ، أو إلى حذفِ الفاعلِ، فإنَّها لا تجوزُ؛ لأنَّ ذلك لا يُوجدُ في كلامِ العربِ، وأمَّا ما وُجدَ من قولهم: قامَ وقعدَ زيدٌ، فإنَّ (زيدٌ) مرتفعٌ بالفاعلين معًا، أو على تأخيرِ ضميرِ الأولِ، نحو ضربتُ وضربني الزيدينِ هما، ولا يجوز ضربيني، وضربتُ الزيدينِ^(٣).

وردَّ مذهبه^(٤)؛ لأنَّه قد تقرَّرَ في العربية أن كلَّ عاملٍ يحدثُ إعرابًا، وعلى مذهبه يكونُ العاملانِ لا يحدثانِ إلاَّ إعرابًا واحدًا، وهذا مخالفٌ لما اطَّردَ في كلامِ العربِ، ومِمَّا خالفَ مذهبه قولُ الشاعر:

وكمثا مدمامةً كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرت لَوْنٌ مذهب^(٥)

«بنصب لون، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الأول وهو جرى إلى مرفوع وليس العاملان متفقين في العمل فيعملهما في لون، فلم يبق إلا مذهب سيبويه، أو مذهب الكسائي»^(٦).

(١) صحيح مسلم، باب من فضائل نساء قریش، ٤ / ١٩٥٨، رقم: ٢٠٠، بلفظ: ((خير نساء ركن الإبل - قال أحدهما: صالح نساء قریش، وقال الآخر: نساء قریش...)).

(٢) الكافي في الإفصاح ٢ / ٦١١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٧، شرح ابن الناظم ٢٥٥، شرح الرضي ١ / ٢٠٦، الكافي في الإفصاح ٢ / ٦١٢، أوضح المسالك ٢ / ١٧٨، شرح التصريح ١ / ٤٨٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٨، الكافي في الإفصاح ٢ / ٦١٤.

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٠٥].

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٨.

التَّرْجِيحُ:

الراجحُ ما ذهبَ إليه البصريون؛ لأنَّ السَّماعَ وكذا القياسُ معهُم، في جوازِ عودِ الضميرِ
 على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، وكذا في عودِ الضميرِ المفردِ على المجموعِ.
 ولأنَّ ما ذهبَ إليه من وجوبِ حذفِ الفاعِلِ، ومن ثَمَّ بقاءِ الفعلِ بلا فاعِلٍ! بعيدٌ في
 الاستعمالِ والقياسِ^(١).

(١) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٥٨.

المسألة الثامنة والعشرون: تنازع أكثر من عاملين على معمول واحد:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِه فَاشْكُرْنَ لَهُ أَحْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرٌ^(٢)

احتج به أبو حيان^(٣)، والأزهري^(٤)، والأشموني^(٥)، على أنه إذا تنازع ثلاثة عوامل على معمول واحد جاز إعمال الأول، خلافاً لابن خروفٍ وتابعه ابن مالك^(٦) حيث قصر إعماله على الأخير وإلغاء ما قبله وذلك؛ لأنه لم يُسمع عن العرب إلا إعمال الثالث، ومن أعمل غيره فمستنده الرأي إذ لا سماع في ذلك، يقول ابن مالك: «وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروفٍ في شرح كتاب سيبويه، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه»^(٧).

واحتج بقول الحطيئة^(٨):

سُئِلَتْ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا فَسَيِّانٍ لَا ذَمَّ عَلَيْكَ وَلَا حَمْدٌ^(٩)

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٦ - ٣٠٩.

(٢) من الطويل، ينظر: الكامل ١٢٦ / ٢، سمط اللآلئ ١ / ١٦٦، فصل المقال في شرح المثال ١ / ٣٦٨، مجمع الأمثال ٢ / ٤٥٦، التذييل والتكميل ٧ / ١١١، ارتشاف الضرب ١ / ٢١٤٦، شرح التصريح ١ / ٤٧٧، خزانة الأدب ١ / ٢٨٤، زهرة الأكم في الأمثال والحكم ٣ / ٤٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٤٥٥، حاشية الصبان ٢ / ١٠٢.

(٣) التذييل والتكميل ٧ / ١١١، ارتشاف الضرب ١ / ٢١٤٦.

(٤) شرح التصريح ١ / ٤٧٧.

(٥) شرح الأشموني ١ / ٤٥٥.

(٦) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧، وينظر: التذييل والتكميل ٧ / ١١٠، ارتشاف الضرب ١ / ٢١٤٦، شرح التصريح ١ / ٤٧٧.

(٧) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧.

(٨) من الطويل، ديوان الحطيئة ٤٥.

(٩) ينظر: الشعر والشعراء ١ / ٣١٣، الحماسة البصرية ٢ / ٢٩٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ١٧٦، التذييل والتكميل ٧ / ١١١، المقرب ٣٢٩ (وفيه: طائلا مكان نائلا)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٣ (وفيه: ... طائلا فسيان لا حمد لديك ولا ذم).

وقول الآخر^(١):

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيَا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ
وقد حُكي الإجماع في جوازِ أيِّ عاملٍ منَ الثلاثةِ^(٢).

(١) من البسيط، مجهول القائل، شرح التسهيل ٢ / ١٧٦، شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤١.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل ٧ / ١١١، شرح الأشموني ١ / ٤٥٥، شرح التصريح ١ / ٤٧٧، حاشية الصبان

المسألة التاسعة والعشرون: رفع المصدر المحذوف عامله^(١):

قال أبو الأسود الدؤلي^(٢):

إذا جئت بواباً له قال مرحباً ألا مرحباً واديك غير مضيق^(٣)

وقال هنيء بن أحمر الكناني:

عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب^(٤)

قد يحذف الفعل الناصب للمصدر وجوباً؛ للعلم بخصوصية الفعل - إذ يدلُّ على زمان مخصوص والمصدر مبهم فكان حذفه أبلغ-، ولجعل المصدر بدلاً منه، في مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند الدعاء: سقياً ورعيّاً ومرحباً، أي: سقيت سقياً، ورعيت رعيّاً، ورحبتُ بلادك مرحباً وسُهلت سهلاً، وتأهلت أهلاً، وكقولهم عند تذكّر النعمة: اللهم حمداً وشكراً لا كفرًا، وعند تذكّر شدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور ما يعجب منه: عجباً، وتقديره: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً ولا أكفر كفرًا، وأعجب عجباً.

وقد احتجّ بالبيتين الشاهدين على أنه قد يجيء بعض تلك المصادر مرفوعاً، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، كأنه قال في الأول: ألاً هذا مرحباً أو لك مرحباً، وفي الآخر: أمرى عجبٌ لتلك، ونصب قضية على التمييز رفعاً للإبهام، أو (عجبٌ): مبتدأ، والخبر: (لتلك)^(٥).

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٣١٨، شرح التسهيل ٢/ ١٨٣، شرح الوافية نظم الكافية ١٨٦، شرح المفصل ١/ ١١٤، شرح ابن الناظم ٢٦٩، شرح الرضي ١/ ٣١٥، شرح كافية ابن الحاجب للموصلية ١/ ١٨٢، أوضح المسالك ٢/ ١٩٥، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٤٨٧، شرح التصريح ١/ ٥٠٢، همع الهوامع ٢٣/٣، حاشية الصبان ٢/ ١١٦.

(٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٤١ - ٢٣٨، (وفيه وولما رأني مقبلاً...ألا مرحباً.....).

(٣) من الطويل، ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٦، مجاز القرآن ٢/ ١٨٦، تفسير الطبري ٢١/ ٢٣٠، الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٠٧، شرح أبيات سيبويه للسيرا في ١/ ٢٠٢، المخصص ٣/ ٤٦٨، فرحة الأديب ٣٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٦، شرح السيرا في ٥/ ٦٩، تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٩٩، همع الهوامع ٣/ ٢٣.

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٦٩، التذييل والتكميل ٧/ ١٩٧.

ومثله قولُ طفيلٍ الغنوي:

وبالسَّهْبِ مَيْمُونِ الخَلِيقَةِ قَوْلُهُ
لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١)
أي: هذا أهلٌ ومرحبٌ.

وقولُ منذرِ بنِ درهمِ الكلبي:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(٢)
أي: أمري حنان.

وقولُ الآخرِ^(٣):

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أي: أمرنا صبرٌ جميل.

وقال سيبويه: «سمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ به، يقالُ له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأنَّه يَحْمِلُهُ عَلَى مَضْمَرٍ فِي نَيْتِهِ هُوَ المَظْهَرُ، كأنَّه يقولُ: أمري وشأني حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه»^(٤).

وذهبَ الأَعلَمُ^(٥)، إلى أنَّ (عجبٌ) في البيتِ مرفوعٌ على الإهمالِ.

وردَّ بأنَّه «لَمَّا دَخَلَهُ مَعْنَى الفِعْلِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى خَبْرٍ؛ لِأَنَّ الفَائِدَةَ تَمَّتْ بِالمَجْرُورِ وَهُوَ الَّذِي أَفَادَ مَا يَفِيدُهُ الخَبْرُ»^(١).

(١) من الطويل، في الكتاب ٢٩٦ / ١، الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٣٤ / ١، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٩ / ٣، همع الهوامع ٢٣ / ٣.

(٢) من الطويل، في شرح أبيات سيبويه للسرياني ٢٧٣ / ١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٠ / ١، المقتضب ٢٢٥ / ٣، شرح الأشموني ٢١٢ / ١.

(٣) من الرجز، مجهولُ القائل، الجمل في النحو ١٧٥، الكتاب ٣٢١ / ١، جمهرة أمثال العرب ١٠٨ / ١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٨٤٥ / ٤.

(٤) الكتاب ٣١٩ / ١.

(٥) الأَعلَمُ هو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، الأَعلَمُ النحوي، أخذ عنه أبو علي الغساني وطائفة كبيرة، توفي سنة ٤٦٧هـ، من تصانيفه: شرح الجمل، شرح ديوان الحماسة. ينظر: معجم الأدباء ١٣٩٩/٣، نكت الهيمنان ٣٠٠.

المسألة الثلاثون: الألف في بينا:

قال نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا أَنَا مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٢)

احتجَّ به ابن جني^(٣)، والجوهري^(٤)، وابن سيده^(٥)، وابن يعيش^(٦)، والرازي^(٧)، على أن الألف في (بيننا) ناتجة عن إشباع الفتحة، فهي للإشباع، وموضع الجملة بعدها في محل جر بالإضافة.

واحتجَّ به المرادي^(٨)، والمالقي^(٩)، على أن الألف في (بيننا) كافة، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب.

(١) التذييل والتكميل ١٩٧ / ٧.

(٢) من الوافر، شعر نصيب بن رباح ١٠٤ (وفيه: فبيننا نحن نظره أنا... معلق شكوة وزناد راع)، ولرجل من قيس عيلان في الكتاب ١ / ١٧١ (وفيه نطلبه أنا)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٥١، الصحاح ٥ / ٢٠٨٥ (بين)، الصاحي ١٠٥، المحكم ١٠ / ٥٠٤ (مقلوبة بين)، الأزمنة والأمكنة ١٨٦، المفصل في صناعة الإعراب ٢١٤، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٩٨، التخمير ٢ / ٢٧٨، شرح المفصل ٤ / ٩٧ - ٦ / ١١، مختار الصحاح ١ / ٤٣ (بين)، لسان العرب ١٣ / ٦٥ (بين)، الجنى الداني ١٧٦، مغني اللبيب ٢ / ٩، تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٣٥، همع الهوامع ٣ / ٢٠١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٥١.

(٤) الصحاح ٥ / ٢٠٨٥ (بين).

(٥) المحكم ٤١٠ / ٤٠٥ (مقلوبة بين)، وابن سيده: هو اللغوي أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المرسي الأندلسي الضرير، أخذ عن والده وكان ضريرا أيضا، وعن أبي العلاء صاعد البغدادي، توفي سنة ٤٥٨ هـ، من تصانيفه: المحكم، والمخصص، والأنيق في شرح الحماسة. ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٠، الوافي بالوفيات ٢٠ / ١٠٠، لسان الميزان ٤ / ٢٠٦.

(٦) شرح المفصل ٦ / ١١.

(٧) مختار الصحاح ١ / ٤٣ (بين).

(٨) الجنى الداني ١٧٦.

(٩) رصف المباني ١٠٥.

ذهب ابن جني^(١) ومن وافقه إلى أن ألف (بيننا) زائدة ناشئة عن إشباع الفتحة، على نحو البيت الشاهد، ومثله قول أبي ذؤيب:

بَيْنَا تَعَنَّهَ الْكُؤْمَاءَ وَرَوْعَهُ يَوْمًا، أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفَعُ^(٢)

ومنه ما جاء في الأثر: ((بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ))^(٣).
وذهب قوم إلى أن ألف (بيننا) للتأنيث^(٤)، وقيل: إنَّ (بيننا) أصلها بينما فحذفت الميم^(٥).

وضعهما المرادي^(٦)، ورد البعض^(٧) كونها للتأنيث؛ لأن الظروف كلها مذكورة إلا ما شذ، وهو قدام ووراء ولا حاجة إلى الدخول في الشاذ من غير داعية.

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٥١، الخصائص ٣ / ١٢٣، وينظر: حاشية الصبان ٢ / ٢٥٣.

(٢) من الكامل، في المفضليات ٤٢٨، الخصائص ٣ / ١٢٣، سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٥١، لسان العرب ١٣ / ٦٥ (بين)، وبلا نسه في همع الهوامع ٣ / ٢٠٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٧٦، لسان العرب ١٣ / ٦٥ (بين).

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٧٥، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٠٦، همع الهوامع ٣ / ٢٠٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١٧٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٣ / ٢٠٣.

المسألة الحادية والثلاثون: وقوعُ (إذا) في جوابِ بينا:

قال نصيبُ بنُ رباحٍ:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(١)

احتجَّ به الزمخشري^(٢) على أن الأصمعي لا يستفصح إلا طرح (إذا) من جواب بينا وبينما.

ذهب الأصمعي^(٣) إلى أن (إذا وإذ) في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح؛ من قبل أن بينا هي بين والألف إشباع عن فتحة النون، وهي متعلقة بالجواب فإذا أتيت بـ(إذا) وأضفتها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه والذي أجازها؛ لأجل أنه ظرف والظروف يتسع فيها.

ورد^(٤) بأن كليهما (أي ذكرها وتركها) وارد عن العرب نظماً ونثراً، إلا أن تركها أفصح وأقيس؛ لاستقلال الكلام بدونها، واستغنائه عنها، ولعدم الاحتياج إلى تكلف العامل، ومثال ذكرها قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذِ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ))^(٥)، وكقول جميل بثينة^(٦):

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذِ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ^(٧)

(١) ينظر تخريجه في المسألة السابقة في الصفحة رقم [١١٣].

(٢) الفصل في صنعة الإعراب ٢٤١، والزمخشري هو: محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، يلقب بحمار الله وفخر خوارزم، إمام اللغة والنحو والبيان، معتزلي قوي في مذهبه، توفي سنة ٥٣٨هـ، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، الفصل في النحو. ينظر: أنباه الرواة ٢٦٥/٣، البلغة ٧٥، بغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق، شرح المفصل ٩٩/٤، شرح التسهيل ٢٠٩/٢، الجني الداني ٣٧٦.

(٤) رده ابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، ينظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٢، ارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣، شرح التسهيل للمرادي ٤٨٦.

(٥) سنن أبي داود، باب في القدر ٢٢٣/٤، رقم: ٤٦٩٥.

(٦) من الخفيف، ديوان جميل بثينة ١٨٨.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/٥٩٦، القاموس المحيط ١٣٥٣ (فصل اليباء).

ومثال تركها البيت الشاهد.

والأحسن أن يحكم على إذا هاهنا بالزيادة، والعامل في بينا الفعل بعدها، على ما كان من قبل ذكرها، فلا يقبح تقديم ما كان في حيز الجواب^(١).

وقيل^(٢): إنها حرفٌ والعامل فيها الفعل بعدها؛ لأنها غير مضافة، والعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ، فإذا قلت: بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو، فالعامل في بينما أقبل محذوف يفسرها قوله: إذ أقبل عمرو.

وقيل^(٣): العامل في بينا ما يفهم من معنى الكلام، و(إذ) بدل من بينا، أي: حين أنا كذلك جاء زيد، وافقت مجيء زيد.

(١) ممن رأى أن إذا زائدة: ابن عبيدة، ووافقه ابن يعيش، والمرادي. ينظر: مجاز القرآن ١ / ٣٦، وارتشاف الضرب

٣ / ١٤٠٥، شرح المفصل ٤ / ٩٩، شرح التسهيل للمرادي ٤٨٦.

(٢) نص على ذلك ابن جني، واختاره ابن الباذش. ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٨٦، ارتشاف الضرب

٣ / ١٤٠٥، تمهيد القواعد ٤ / ١٩٣١.

(٣) وهو رأي أبي علي الشلوبين، ينظر: المصادر السابقة.

المسألة الثانية والثلاثون: (غير) بين الإعراب والبناء^(١):

قال الكِنَانِي:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٢)
احتجَّ به الكوفيون^(٣) على أن (غير) مبنية في كلِّ موضعٍ يحسنُ فيه (إلا) سواءً أضيفتْ
إلى غيرٍ متمكنٍ كما هنا أم لمتمكنٍ، والعلَّةُ في ذلك؛ أنَّها واقعةٌ موقعَ (إلا) وإلاَّ حرفٌ،
والأسماءُ إذا وقعتْ موقعَ الحروفِ، وجبَ أن تُبنى.

ونظيرُ ذلكَ بناءُ المنادَى المفردِ؛ لوقوعه موقعَ المضمِرِ أو الخطابِ^(٤).

واحتجَّ به البصريون^(٥) على أن (غير) مبنية؛ لإضافتها إلى غيرٍ متمكنٍ سواءً صلح
الموضع لـ(إلا) أم لم يصلح؛ وذلك لأنَّ المضافَ يكتسي من المضافِ إليه كثيراً من
أحكامه^(٦).

(١) هكذا عنوان المسألة في التبيين ٤١٦، وفي الإنصاف بعنوان: هل يجوز بناء غير مطلقاً؟ ١ / ٢٨٧.

(٢) من البسيط، ينظر: الكتاب ١ / ١٥٨، ولقيس بن رفاعة في المفصل في صنعة الإعراب ١٦٣، وللشماخ في المحاجة في المسائل النحوية ١٤١، ولقيس بن رفاعة: وقيل: لرجل من كنانة في شرح المفصل ٣ / ٨١ - ٨ / ١٣٥، ولقيس بن الأسلت في تاج العروس ٣١ / ٩٥ (وقل)، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٤٩، الأصول ١ / ٢٦٧ - ٢٩٨، جوهرة اللغة ٣ / ١٣١٦، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٤٧، تعليقة الفارسي ٢ / ٥٩، سر صناعة الإعراب ٢ / ١٦٧، شرح اللمع لابن برهان العكبري ١ / ١٩٦، المحكم والمحيط الأعظم ٦ / ٢٨٥ (مقلوبة ن ط ق)، المخصص ٤ / ٢٦١، الكشف ٢ / ٤٢٢ - ٣ / ٢٩٣، أمالي الشجري ١ / ٦٩، شرح اللمع للأصفهاني ٢٤٦، المترجل ١٠٩، التبيين ٤١٨، الوافية نظم الكافية ٣٠٥، شرح الرضي ٢ / ١٢٧ - ٣ / ١٧٥ - ١٨١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٠٦ - ٢ / ٣٢٨، شرح التسهيل ٢ / ٣١٣، لسان العرب ١٠ / ٣٥٤ (نطق)، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٤٢، الدر المصون ٥ / ٥٠ - ٦ / ٣٧٧ - ١٠ / ٤٧، مغني اللبيب ١ / ٣١٨، المساعد ٢ / ٣٦١، شفاء العليل ٢ / ٥١٥ - ٧٢١، القاموس المحيط ٤٥٣ (فصل الغين)، تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٣٨، شرح مغني اللبيب للدماميني ٨٠٢، همع الهوامع ٣ / ٢٣٣.

(٣) الإنصاف ١ / ٢٨٧، التبيين ٤١٦، ائتلاف النصره ٣٩، ومنهم الفراء، ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٦١، المساعد ٢ / ٣٦١، شفاء العليل ٢ / ٥١٥، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٤٢.

(٤) ينظر: التبيين ٤١٨.

(٥) ينظر: أمالي الشجري ١ / ٦٨، الإنصاف ١ / ٢٨٧، التبيين ٤١٦، ائتلاف النصره ٣٩.

(٦) ينظر: الأصول ١ / ٢٧٥، شرح اللمع للأصفهاني ٢٤٥، المخصص ٤ / ٢٦١، الكشف ٢ / ٤٢٢، شرح المفصل ٣ / ٨١، شرح شذور الذهب للجوجري ١ / ٢٤٣، همع الهوامع ٣ / ٣٣٢.

ونظير ذلك النكرة المضافة إلى معرفة، حيث اكتسبت التعريف من المضاف إليه^(١)، وكذا غيرها من المبهمات الملازمة للإضافة، نحو: إذا، وحين، ويومٍ ومثل، تبنى حال إضافتها إلى غير متمكن^(٢)، منه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خِزْيَ يَوْمِئِذٍ﴾^(٣)، و﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾^(٤)، وفي قول النابغة^(٥):

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا
وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ^(٦)
وقول الآخر^(٧):

لُدُّ بَقِيسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ
تُلْفَهُ بَحْرًا مَفِيضًا خَيْرَهُ
ولأنَّ (غير) قد وردت في السماع مبنية في موضع لا يصلح فيه وقوع (إلا) موقعها، فلا يجعلُ تضمنها معنى إلا وحده سببًا، بل إذا أُضيفَ إلى مبني جازَ بناؤها صلحَ موضعها لـ(إلا) أو لم يصلح^(٨).

وأما إذا أُضيفت إلى متمكن، فهي معربةٌ والعلة في إعرابها؛ أنَّها في الأصل اسمٌ معربٌ قبل الإضافة وبقيَ على أصله في الإعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء المعربة، نحو: جاءني غيرُ زيد، ومررتُ بغيرِ زيد، و(غير) هنا معربةٌ بلا خلاف^(٩).
ولو قيل: إنَّ البناءَ جائزٌ لعله الإضافة، قلنا: الإضافة هنا موجودةٌ، ولم يجزُ البناءُ فدلَّ على إبطالِ التعليلِ بالإضافة ويصدقُ هذا أنَّ غيرًا لا تكتسب تعريفًا منها، بل تبقى نكرةً،

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢، شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٤٣.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٢٧٦، أمالي الشجري ١/ ٦٨، شرح المفصل ٣/ ٨١.

(٣) سورة هود، آية: ٦٦.

(٤) سورة الذاريات، آية: ٢٣.

(٥) من الطويل، ديوان النابغة الذبياني ١٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٣٠، الكامل ١/ ١٤٩، المفصل في صناعة الإعراب ١٦٤، المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٤، وبلا

نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٢، شرح شذور الذهب لابن هشام ٩٣-١٠٢.

(٧) من الرمل، مجهول القائل، شرح التسهيل ٢/ ٣١٣، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٣، مغني اللبيب ١/ ٣١٩،

المقاصد النحوية ٢/ ٣٥٩.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١٢.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

والنكراتُ معرَباتٌ، ولأنَّها لا معنى لها بالإضافة، فلو كانتُ الإضافةُ عِلَّةَ البناءِ لوجبَ ألاَّ تعربَ في موضعٍ^(١).

(١) ينظر: التبيين ٤١٧.

المسألة الثالثة والثلاثون: مجيء الحال من النكرة بمسوغ:

قال قيس بن ذريح:

مَضَى زَمَنٌ وَالتَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى الْعِدَاةِ شَفِيعٌ^(١)
احتج به ابن مالك^(٢) على أن من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، أن تكون الحال
جملة مقرونة بالواو؛ لأن وجود الواو في صدر الجملة الحالية يرفع توهم كون الجملة نعتاً؛
لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو.

ومما يشهد على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى

عُرُوشِهَا ﴾^(٣).

وهو في ذلك مخالف لقول الزمخشري^(٤): إن الجملة في الآية صفة، والواو توسطت
لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

ورُدَّ بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما^(٥).

(١) من الطويل، ديوان قيس بن ذريح ١١٤، الأغاني ٢٤٧/٩، سمط اللآلئ ١٣٣/١، التذكرة الحمدونية ١٠١/٦،
الحماسة المغربية ٩٢٨/٢، وللمجنون في ديوانه ١٥١، أمالي القاضي ١٣٦/١، المنتحل ٦٤، الحماسة البصرية
١٩٨/٢، وبلا نسبة في أساس البلاغة ٥١٣/١، شرح التسهيل ٣٣٤/٢، شرح المرادي ٥٦٥، مغني اللبيب
٩٥/٢، المسائل السفرية ١٤، المساعد ١٩/٢، شفاء العليل ٥٧٢/٢، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام
٤١٧/٢، تمهيد القواعد ٢٢٨٠/٥، المقاصد الشافية ٤٤٩/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٤ / ٢.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٩.

(٤) الكشف ٣١٧ / ٢ - ٣٣٩ / ٣، وينظر رأيه أيضاً في: مغني اللبيب ٩٥ / ٢، المسائل السفرية ١٤، حاشية الصبان
١٧٥ / ٢.

(٥) حاشية الصبان ١٧٥ / ٢.

المسألة الرابعة والثلاثون: تقديم الحال على صاحبها المجرور:

قال قيس بن ذريح:

لئن كان برد الماء هيمانَ صادياً إلي حبيبا إتها حبيباً^(١)

احتج به ابن كيسان، وأبو علي الفارسي، وتبعهما ابن برهان^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن جماعة^(٤)، وابن عقيل^(٥)، والمكودي^(٦)، والسيوطي^(٧)، على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي مطلقاً؛ أراد: لئن كان برد الماء حبيباً إلي هيمان صادياً، ومثله في قوله

(١) من الطويل، ديوان قيس بن ذريح ٦٢، وفي الكامل قال: «أحسبه لقيس بن ذريح» ٧٨٩ / ٢، ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء ٦٠٨ / ٢، الأغاني ١٣٢ / ٢٤، التذكرة الحمدونية ٥٨ / ٦، توجيه اللمع ٣٩٢، الحماسة البصرية ٢١٨ / ٣، خزنة الأدب ٢١٨ / ٣، وقال البغدادي بعد أن ذكر أن المبرد نسبة لقيس بن ذريح، والعيني لكثير عزة، «والصحيح ما قدمناه والبيتان من شعر غيره دخيل» ٢١٨ / ٢، ولجنون عامر في ديوانه ٩٤، سمط اللآلي ٤٠٠ / ١، ولكثير عزة في المقاصد النحوية ٣٧١ / ٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٨ / ٢، شرح الكافية الشافية ٣٣٥ / ١، شرح ابن الناظم ٣٢٤، شرح الرضي على الكافية ٣٠ / ٢، شفاء العليل ٥٢٩ / ٢، تمهيد القواعد ٢٢٨٧ / ٥، المقاصد الشافية ٤٥٣ / ٣، شرح الأشموني ١٦ / ٢، حاشية الصبان ٢٦٣ / ٢. اختلاف الرواية: في الشعر والشعراء: لئن كان برد الماء أبيض صافياً...إلي..... وفي الكامل، والتذكرة الحمدونية، والحماسة البصرية، وسمط اللآلي، والخزنة: لئن كان برد الماء حران..... وفي توجيه اللمع: لئن كان حلو الماء حران صادياً.....

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧-١٣٨. وابن برهان: هو أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري النحوي، كان مضطرباً بعلوم كثيرة منها: النحو والأنساب واللغة وأيام العرب والمتقدمين، وله أنس شديد بعلم الحديث، سمع الكثير من أبي عبد الله بن بطة ولم يرو عنه، وقرأ على عبد السلام البصري، وأبي الحسن السمسسي، توفي سنة ٤٥٦هـ، من تصانيفه: شرح اللمع في النحو. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٢٤ (ط الرسالة)، فوات الوفيات ٤١٤ / ٢، بغية الوعاة ١٢٠ / ٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٣٦ / ٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٤ / ٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٥٠.

(٥) المساعد ٢٢ / ٢.

(٦) شرح المكودي ٣٦٩ / ١. والمكودي: هو عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي، كان نحويًا عالماً، توفي على الأرجح سنة ٨٠٧هـ، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، شرح الآجرومية، البسط والتعريف في علم التصريف. ينظر: الضوء اللامع ٩٧ / ٤، بغية الوعاة ٨٣ / ٢، الأعلام ٣١٨ / ٣. وينظر أيضاً ترجمته في مقدمة محقق كتابه شرح الألفية ١ / ١٩.

(٧) همع الموماع ٢٥ / ٤.

ومثله في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾^(١)، فأصلها: للناس كافةً، وما استعملت العربُ كافةً قط إلا حالاً^(٢).

وقولُ الشاعر^(٣):

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ، حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

وقولُ معلوطِ السعدي:

إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتُهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطَّلِبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ عَسِيرٌ^(٤)

وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ المجرورَ بحرفِ مفعولٍ به في المعنى، فلا يمتنعُ تقديمُ حاله عليه كما لا يمتنعُ تقديمُ حالِ المفعولِ به^(٥).

وكذا لضعفِ شَبهِ المنعِ، فإننا لا نسلِّمُ أنَّ حقَّ الحالِ إذا عدِّي العاملِ بواسطةِ لصاحبه، أنَّ يعدِّي إليه بتلكِ الواسطةِ، حتى يترتبَ عليه التزامُ التأخيرِ عوضاً، بل حقُّ الحالِ لشبهه بالظرفِ أنَّ يستغني عن واسطةِ، على أن الحالَ أشدُّ استغناءً عن الواسطةِ؛ ولذلك يعملُ فيه ما لا يعدِّي بحرفِ الجرِّ كاسمِ الإشارةِ وحرفِ التنبيةِ وغيرهما^(٦).

وأما مَنْ أجزَى الحالَ المجرورَ بحرفِ مجرَى المجرورِ بالإضافةِ، فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ فيه حملَ أصلٍ على فرعٍ؛ فلو حملَ المجرورُ بحرفِ على المجرورِ بالإضافةِ، كانَ الأصلُ تابعاً والفرعُ متبوعاً، وهذا لا يصلحُ، وأيضاً لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمترلةٍ موصولٍ وصلتهِ (والحالُ منه بمنزلةِ جزءِ صلةٍ، فوجبَ تأخيرَهُ، كما يجبُ تأخيرُ أجزاءِ الصلةِ، وحالُ المجرورِ بحرفٍ لا يشبهُ جزءَ صلةٍ فأجيزَ تقديمُهُ إذ لا محذورَ في ذلك)^(٧).

(١) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٨.

(٣) من الطويل، مجهولُ القائل، شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، شرح ابن الناظم ٤٣٢، شفاء العليل ٢/ ٥٢٨، شرح التصريح ١/ ٥٩٠.

(٤) من الطويل، في عيون الأخبار ١/ ٣٥٤، جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٠، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، شرح الأشموني ٢/ ١٨، حاشية الصبان ٢/ ١٧٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩ (بتصرف)، وينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩، وينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥.

وزهبَ الجمهور^(١)، إلى أنه يمتنعُ تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ مطلقاً؛ وذلك «لأنَّ تعلقَ العاملِ بالحالِ ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطة أنْ يتعدَّى إليه بتلكِ الوساطةِ، لكنْ مَنَعَ مِنْ ذلكَ ضعفُ التباسِ الحالِ بالبدلِ، وأنَّ فعلاً واحداً لا يتعدَّى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئينِ، فجعلوا عوضاً من الاشتراكِ في الوساطةِ التزامَ التأخيرِ. ومنهم مَنْ عللَهُ بالحملِ على امتناعِ تقدُّمِ حالِ المضافِ إليه على المضافِ»^(٢).

وأما قولُ القائلِ: إِنَّه قد وَرَدَ تَقْدِيمُ الْحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^(٣)، فليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ كَافَةً صِفَةٌ لِإِرْسَالِهِ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ، وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ^(٤)، أَوْ أَنَّ كَافَةً لَيْسَتْ حَالًا لِلنَّاسِ وَإِنَّمَا هِيَ حَالٌ مِنَ الْكَافِ، وَالتَّاءُ فِيهِ لِلْمِبَالِغَةِ^(٥).

وأما ما وَرَدَ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِ فَمَحْمُولٌ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ^(٦).

وزهبَ الكوفيون^(٧) إلى أنه يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفِ الجرِّ وفصلوا في ذلكَ، فإن كان صاحبُ الحالِ مضمراً جازَ تقديمُ الحالِ عليه، نحو: مررتُ ضاحكاً بكِ، وإن كان مظهراً والحالُ فعلٌ جازَ تقديمُ الحالِ على المجرورِ، نحو: مررتُ تضحكُ بهندٍ، وإن

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٥٩، المساعد ٢/ ٢١، شرح الأشموني ٢/ ٥١، همع الهوامع ٤/ ٢٦، ومنهم: سيويه، والمبرد، وابنُ السراج، والصيمري، وأبو البركات الكوفي، والجرجاني، وابنُ الحاجب، وابنُ يعيش، وأبو عليّ الشلوبيني، والأسفراييني، والنيلي، وابنُ هشام، والشاطبي، والأشموني. ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٤، المقترض ٤/ ١٧١، الأصول ١/ ٢١٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، البيان في شرح اللمع ٢٠٦، التخمير ١/ ٤٢٨، كافية ابنِ الحاجب (ضمن شرح كافية ابنِ الحاجب لابن جماعة) ١٥٠، شرح المفصل ٢/ ٥٩، التوطئة ٢٤١، اللباب في علم الإعراب ١٠٠، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢/ ٣٩٠، أوضح المسالك ٢/ ٢٧٩، المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥، شرح الأشموني ٢/ ١٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وينظر: شرح ابن الناظم ٣٢٢، المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٤، شرح التصريح ١/ ٥٨٩، همع الهوامع ٤/ ٢٦.

(٣) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٤) ينظر: الكشف ٣/ ٥٨٣، ورأيه في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، شفاء العليل ٢/ ٥٢٨.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٨٣، شرح الأشموني ٢/ ١٦، شرح التصريح ١/ ٥٩٠.

(٧) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٩، توضيح المقاصد ٢/ ٧٠٤، المساعد ٢/ ٢١، همع الهوامع ٤/ ٢٦.

كان الحالُ اسمًا فلا يجوزُ تقديمها نحو، مررتُ ضاحكةً بهند.
 ويتراءى لي جوازُ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ؛ لثبوته وموافقته
 القياس. ولأنَّ التأويلَ في المسموعِ متكلفٌ^(١)، ولعلَّ ذلكَ بيِّنٌ في تخريجِ الآية، فقد جعلوا
 كافةً صفةً والعربُ لم تستعملها إلاَّ حالاً، وجعلوا التاءَ في كافةً للمبالغةِ وذلكَ مقصورٌ على
 السماعِ، ولا يتأتَّى إلاَّ في أبنيةِ المبالغةِ كـ(علامة)، و(كافة) بخلافِ ذلكَ، لكونها على
 فاعلة، فإن حُمِلتْ على (راوية) حُمِلتْ على شاذِّ الشاذِّ، والحملُ على الشاذِّ مكروهٌ، فكيفَ
 على شاذِّ الشاذِّ!^(٢).

(١) ينظر: المساعد ٢ / ٢٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧.

المسألة الخامسة والثلاثون: تمييز كم الخبرية المفصول بجارٍ

ومجرور:

قال أنس بن زعيم:

كَمْ بِجُودٍ مُّقَرِّفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(١)
احتجَّ به الكوفيون^(٢) على أنَّه يجوزُ جرُّ تمييزِ (كَمْ الخبرية) إذا فُصِّلَ بينها وبينه بجارٍ
ومجرورٍ أو بظرفٍ، في اختيار الكلامِ خلافًا للبصريين^(٣)، ومثله قول الفرزدق:
كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخَمِ الدَّسِيعَةَ مَا جَدَّ نَفَّاعٍ^(٤)
وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ خفضَ الاسمِ بعدها بتقديرِ (مِنْ)، والمعنى مقتضٍ لهذا التقديرِ مع
وجودِ الفصلِ بالظرفِ وحرفِ الجرِّ كما هو معَ عَدَمِهِ^(٥).

(١) من الرمل، ينظر: شرح أبيات الجمل ١٢١، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٦٥٦، المقاصد النحوية ٣/٤٥٥، وفي الخزانة ذكر أن البيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زعيم، قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية. ولم أعر عليه في الأغاني، وبلا نسبة في: الجمل في النحو ٩٧، الكتاب ٢/١٧٦، المقتضب ٣/٦١ (وفيه: وشريف بخله)، الأصول ١/٣٢٠، شرح أبيات سيويه للسيراقي ٢/٣٧، التعليقة على كتاب سيويه للفارسي ١/٣٠٧، التبصرة والتذكرة ١/٣٢٤، شرح اللمع للأصبهاني ٣١٨، الإنصاف ١/٣٠٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٧، شرح المفصل ٤/١٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨، المقرب ٣٩١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢، شرح التسهيل ٢/٤٢١، شرح الكافية الشافية ٢/٢٠٧، شرح ابن الناظم ٧٤٤، شرح الرضي على الكافية ٣/١٥٥، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٣/٢٨٢ (وفيه: وشريف بخله)، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧، شفاء العليل ٢/٥١٨، المقاصد الشافية ٦/٣١٠، ائتلاف النصر ٤١، همع الهوامع ٥/٣٣٢، حاشية الصبان ٤/٨٢. والبيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٥١.

(٢) الإنصاف ١/٣٠٣، التبيين ٥٢٩، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٣/٢٨٣، توضيح المقاصد ٣/١٣٣٩، المساعد ٢/١١٢، ائتلاف النصر ٤١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٣، التبيين ٤٢٩، توضيح المقاصد ٣/١٣٣٩، المساعد ٢/١١٢، ائتلاف النصر ٤١.

(٤) من الكامل، في المقاصد النحوية ٣/٤٥٤، خزانة الأدب ٦/٤٧٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٦٢، المفصل في صنعة الإعراب ٢٢٦، شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٤، الصفوة الصفية ٣/٢٨٣، ائتلاف النصر ٤١.

ولأنه لا يجوزُ أن يقال: إنَّها في منزلةٍ عددٍ ينصبُ ما بعده؛ «لأنَّها لو كانت بمنزلةٍ عددٍ ينصبُ ما بعده لكان ينبغي ألاَّ يجوزَ الفصلُ بينها وبينَ معمولها، ألا ترى أنَّك لو قلت: ثلاثونَ عندك رجلاً، لم يجز، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا»^(١).

ومذهبُ البصريين^(٢) أنَّه يجبُ فيه النصبُ؛ ولا يجوزُ جرُّه إلاَّ في الضرورة، ويشهدُ

لنصبِ قولِ القطامي:

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمَلُ^(٣)

وقولُ زهير:

تَوُؤُّمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحَدَّوِدَبًا غَارُهَا^(٤)

ولأنَّ (كَمْ) بمنزلةٍ عددٍ مضافٍ إلى ما بعده، وإذا فصلَ بينهما بحرفٍ جرٍّ أو غيره، بطلتِ الإضافة؛ لأنَّ الفصلَ بينهما قبيحٌ ولا يجوزُ في اختيارِ الكلام؛ لأنَّ المضافَ إليه من تمامِ المضافِ فصارا كالكلمة الواحدة، فَعُدَلْ إلى جَعَلَهَا بمنزلةٍ عددٍ ينصبُ ما بعده؛ لأنَّ المنصوبَ يجوزُ أن يفصلَ بينه وبينَ ما عملَ فيه، وعليه نظائرٌ من كلامِ العرب، بخلافِ الجارِّ والمجرور^(٥).

ولأنَّ الروايةَ الصحيحةَ في البيتِ المستشهدِ به، (كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ) هي الرفعُ والنصبُ وكلاهما قد روي، فالرفعُ على أنَّه خبرٌ عن كَمْ، والنصبُ على التمييزِ، وروايةُ الجرِّ شاذَّةٌ فلا تجعلُ أصلاً، وإنَّما تكونُ خاصةً في الشعرِ، وكذا المجرور بعدَ (كَمْ) ليسَ مجروراً بتقديرِ (من) بل بالإضافةِ على الأصحِّ من أن حروفَ الجرِّ لا تُضمَرُ، إلاَّ في مواضعَ يسيرةٍ على

(١) الإنصاف ١ / ٣٠٥.

(٢) الإنصاف ١ / ٣٠٣، التبيين ٤٢٩، توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٩، المساعد ٢ / ١١٢، ائتلاف النصرة ٤١.

(٣) من الطويل، في جمهرة أشعار العرب ٦٥٥، الكتاب ٢ / ١٦٥، اللمع ١٤٧، المفصل ٢٢٥، توجيه اللمع ٣٩٩، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٦٠، اللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٩٢.

(٤) من المتقارب، في الجمل في النحو ١٢٤، الكتاب ٢ / ١٦٥، الأصول ١ / ٣١٩، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٢٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٠٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢ / ١٦٤، الأصول ١ / ٣١٩، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٣٢، شرح اللمع للأصبهاني ٣١٨،

الإنصاف ١ / ٣٠٥، شرح المفصل ٤ / ١٢٠، التوطئة ٢٨٥، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٣ / ٢٨٢،

المقاصد الشافية ٣ / ٣٠٨.

خلاف الأصل^(١).

ولأنه قد جازَ الفصلُ بينَ كمٍ ومميزها جوازاً حسناً دونَ ثلاثينَ ونحوه، لأنَّ كمٍ مُنعتٌ بعضَ ما لثلاثينَ مِنَ التصرفِ، فجُعِلَ هذا عوضاً مما مُنعتُه؛ ليقعَ التعادلُ بينهما. فثلاثونَ تقعُ فاعلةً لفظاً ومعنىً وتقعُ مفعولةً في رُتبتها أيضاً في نحو: ذهبَ الثلاثونَ، أعطيتُ ثلاثينَ، ولا يكونُ ذلكَ في (كَمْ)، فلَمَّا مُنعت (كَمْ) بعضَ ما لثلاثينَ مِنَ التصرفِ جُعِلَ لها ضربٌ مِنَ التصرفِ لا يكونُ لثلاثينَ، وإنَّ كانَ وردَ الفصلُ في الشعرِ بينها وبينَ مميزها بالجاءِ والمجرورِ، على سبيلِ القلَّةِ^(٢).

والراجحُ نصبُ تمييزِ كمٍ المفصولِ بالجاءِ والمجرورِ في اختيارِ الكلامِ، وقصرُ جرِّه في الضرورة؛ لأنَّ ما استشهدَ به على جوازِ الجرِّ شاذٌّ محفوظٌ غيرَ منقاسٍ عليه؛ ولأنَّ ما ذُهبَ إليه من إضمارِ (من) وجرِّ التمييزِ معَ الفصلِ بعيدٌ لمخالفتهِ القياسَ والسماعَ^(٣).

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٠٧، التبيين ٤٣١، الصفوة الصفية في شرح الدرَّة الألفية ٣/ ٢٨٢، ائتلاف النصرة ٤١.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ٣١٠.

المسألة السادسة والثلاثون: جرُّ التمييز بـ(مِنْ) بعد (نِعَمَ):

قال أبو بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِي^(١)

احتجَّ به ابنُ عصفور^(٢) على أنَّه لا يجوزُ جرُّ التمييزِ بـ(مِنْ) ظاهرةً، إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ، وشدوذِ الكلامِ.

واحتجَّ به ابن الناظم^(٣)، وابن هشام^(٤)، والعيبي^(٥)، والأزهري^(٦)، والأشموني^(٧)، على أنَّه لا يجوزُ جرُّ التمييزِ بـ(مِنْ) ظاهرةً، إذا كانَ التمييزُ فاعلاً في المعنى إلاَّ في تعجبٍ وشبهه كما هنا، وفاقاً لرأي ابن مالك^(٨).

وإنَّما جازَ ذلكَ في غيرِ المحولِ؛ لأنَّ وَضَعَ (مِنْ) المبينة أن يفسَّرَ بها وبمضمونها اسمُ جنسٍ سابقٌ صالحٌ لحملِ ما بعدها عليه، والتمييزُ هنا نفسُ المميِّزِ في المعنى فصَحَّ حملُه عليه، بخلافِ المحولِ لأنَّ التمييزَ فيه مفسَّرٌ للنسبةِ لا للفظِ المذكورِ^(٩).

ومنعهُ الشلويين؛ لأنَّ (مِنْ) لا تدخلُ على تفسيرِ نِعَمَ بوجهٍ، فلا يقالُ: نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ

(١) من الوافر، ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٣٣، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٠، تاج العروس ٣١/ ٣٤٤ (تم)، إيضاح شواهد الإيضاح ١٣٤، لسان العرب ١٢/ ٧٢ (تم)، المقاصد النحوية ٢/ ٤١٦، شرح التصريح ١/ ٦٢٦ - ٢/ ٨٠، وبلا نسبة في التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣/ ٥٤، المقرب ١٠٤، شرح ابن الناظم ٣٥٠، توضيح المقاصد ٢/ ٧٣٢، أوضح المسالك ٢/ ٣٢٣، تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٦١، شرح الأشموني ٢/ ٥٠، حاشية الصبان ٣/ ٣٥.

(٢) المقرب ٢٣١.

(٣) شرح ابن الناظم ٣٥٠.

(٤) أوضح المسالك ٢/ ٣٢٣.

(٥) المقاصد النحوية ٢/ ٤٦١. والعيبي: هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العنتابي الحنفي، العلامة قاضي القضاة بدر الدين العيبي، كان إماماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف وغيرها، انتفع في النحو وأصول الفقه والمعاني وغيرها بالعلامة جبريل بن صالح البغدادي، توفي سنة ٨٥٥هـ. من تصانيفه: شرح البخاري، شرح الهداية في الفقه، شرح شواهد الألفية المعروف بالشواهد الكبرى. ينظر: الضوء اللامع ١٠/ ١٣١، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥.

(٦) شرح التصريح ١/ ٦٢٦.

(٧) شرح الأشموني ٢/ ٥٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٣.

(٩) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٦٢٧، حاشية يس ٢/ ١٤٨.

زيدٌ، لا سماعاً ولا قياساً؛ لأنَّ (مِنْ) لا تدخلُ إلاَّ في موضعٍ يصحُّ فيه التبعيضُ أو يكونُ أصلُ التمييزِ فيه الجرَّ بـ(مِنْ)، نحو: لله درّه فارساً، وامتلاً الإناءِ ماءً، وليسَ البيتُ المستشهدُ به كذلك^(١).

واعترضَ المرادي^(٢) بأنَّ التمييزَ في نعمَ رجلاً زيدٌ، تمييزٌ مفردٌ لا تمييزٌ جملةً، والمحولُ عنِ الفاعلِ لا يكونُ إلاَّ في جملةٍ، وأيده الدماميني^(٣) بأنَّ الضميرَ، في نحو: نعمَ رجلاً زيدٌ، وزيدٌ نعمَ رجلاً، لا يعودُ على زيدٍ متأخراً أو تقدّمَ وإتّما يعودُ على مبهمٍ عامٍّ والرابطُ بينَ المبتدأ والخبرِ العموم. أي وتمييزَ العائدِ على مبهمٍ تمييزٌ مفردٌ كما مر في نحو: لله دره فارساً، والمبهمُ العامُّ هو رجلاً، كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤ / ٥١٩.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٧٣٣.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٢ / ٢٠٠.

المسألة السابعة والثلاثون: الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:

قال أبو بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيْرَهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِيٍّ^(١)

احتجَّ به ابنُ عصفورٍ^(٢) ووافقهُ البعضُ إلى أنَّه يجوزُ الجمعُ بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ إذا أفادَ التمييزُ معنىً لا يفيدُه الفاعلُ وإلاَّ فلا، ومثله ما جاءَ في الأثرِ: ((نعمَ المرءُ من رجلٍ لم يظأَ لنا فراشًا، ولم يفتشْ لنا كنفًا منذُ أتانا))^(٣)، وكقولِ الكروس بنِ حصن:

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى^(٤)

ورُدَّ بأنَّ هذا البيتَ ليسَ منِ بابِ (نعمَ الرجلُ رجلاً)، وإنَّما كانَ يكونُ مثله لو قال: ونعمَ المرءُ التهاميُّ منِ رجلٍ تهاميٍّ، ولكنَّ استبهمَ قولُه: نعمَ المرءُ، منِ جهةٍ أنَّه مدحٌ عامٌّ فُسِّرَ بخاصٍّ، كما فُسِّرَ: لله دُرُه منِ فارسٍ. والقولُ جارٍ في الحديثِ أيضًا^(٥).

وذهبَ سيويهِ، وتبعهُ السيرافيُّ^(٦)، والجرجانيُّ^(٧)، وابنُ هشامٍ^(٨)، إلى عدمِ جوازِ الجمعِ بينهما؛ بحجة أنَّ التمييزَ رفعُ الإبهامِ، ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعلِ^(٩). وذلكَ لأنَّ النكرةَ المنصوبةَ إنَّما أُتِيَ بها؛ لتدلَّ على ذلكِ المضمَرِ وتبينَ جنسَه، فإذا أظهرته فقلت: نعمَ الرجلُ، لم تحتجِ إلى المبيِّنِ، كما أنَّك إذا قلتَ في نحو: زيدًا ضربته: ضربتُ زيدًا فأظهرتَ المضمَرَ الناصبَ لزيدٍ استغنيتَ عن هذا المظهرِ المفسرِ، فإذا ذكرتَ النكرةَ فقلت: نعمَ الرجلُ رجلاً،

(١) ينظر تخريجه في المسألة السابقة في الصفحة رقم [١٢٨].

(٢) المقرب ١٠٤، وينظر: توضيح المقاصد ٩١٧/٢، المقاصد الشافية ٥١٦/٤، همع الموامع ٣٥/٥.

(٣) صحيح البخاري، باب في كم يقرأ القرآن ١٩٦/٦، رقم ٥٠٥٢، سنن النسائي، صوم يوم وإفطار يوم ٢٠٩/٤، رقم ٢٣٨٩.

(٤) صدر بيت، عجزه: إذا المُرْضِعُ العَرَجَاءُ جَالَ برئمتها. من الطويل، في لسان العرب (برم) ٤٤/١٢، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٩١٨/٢، شرح الأشموني ٢٨٧/٢، حاشية الصبان ٣/٣٥.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥١٩/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٣٢/٧، أوضح المسالك ٢٤٩/٣، شرح الأشموني ٢/٢٨٦.

(٧) المقتصد ٣٢٣/٢.

(٨) مغني اللبيب ١٤٧/٢.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١، شرح ابن الناظم ٤٧٠، شرح التصريح ٧٩/٢.

رجلاً، كَانَ التكريرُ الذي لا يفتقر إليه كقولك: ضربتُ زيداً ضربتُ، ولا يكادُ يوجدُ ذلك^(١).

وأطلقَ الجواز المبرّد^(٢)، وابنُ السراج^(٣)، والفارسي^(٤)، وتبعهمُ الزمخشري^(٥)،
والعكبري^(٦)، وابنُ مالك^(٧)، وابنه بدرُ الدين^(٨)، والجوجري^(٩)، والأشموني^(١٠)؛ لوروده في
قول النبي ﷺ: ((نعمَ المنيحةُ اللقحةُ منيحةً))^(١١)، وقوله ﷺ: ((نعمَ الرَّجُلُ من رجُلٍ لم يَطأْ

(١) ينظر: المقتصد / ٢ / ٣٣٣، الكافي في الإفصاح / ٣ / ٧٠٠.

(٢) المقتضب / ٢ / ١٥٠، وينظر رأيه أيضاً في: شرح ابن الناظم / ٤٧١.

(٣) الأصول / ١ / ١١٧، وينظر رأيه أيضاً في: توضيح المقاصد / ٢ / ٩١٤، شواهد الإيضاح / ١٣٢-١٣٣، شرح التصريح / ٢ / ٧٩، شرح الأشموني / ٢ / ٢٨٥، همع الهوامع / ٥ / ٣٥، وفي شرح المفصل نُسب لابن السراج المنعُ، ينظر: / ٧ / ١٣٢.

(٤) الإيضاح / ١١٢، وينظر رأيه أيضاً في: المصادر السابقة.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب / ٣٦٢.

(٦) إعراب ما يشكل في تأويل الحديث / ١٤١. والعكبري: هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الصّريّ النحويّ الحنبلي، صاحب الإعراب، المقرئ الفقيه المفسر الفرضي اللغوي، وقرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح، وابن الخشاب، وأخذ اللغة عن ابن القصار، توفي سنة ٦١٦هـ، من تصانيفه: اللباب في علل البناء والإعراب، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، شرح ديوان المتنبي. ينظر: طبقات المفسرين للداودي / ١ / ٢٣٢، الأعلام / ٤ / ٨٠.

(٧) شرح التسهيل / ٣ / ١٤، شرح الكافية الشافية / ٢ / ١١٠٦.

(٨) شرح ابن الناظم / ٤٧٠.

(٩) شرح شذور الذهب / ١ / ١١٣. والجوجري: هو محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، الإمام العلامة شيخ الشافعية شمس الدين القاهري، توفي سنة ٨٨٩هـ، من تصانيفه: شرح تسهيل المسالك إلى عمدة السالك لابن النقيب، وشرح شذور الذهب، وشرحين للهمزية. ينظر: ديوان الإسلام / ٢ / ٩٥، البدر الطالع / ٢ / ٢٠٠، الأعلام / ٦ / ٢٥١.

(١٠) شرح الأشموني / ٢ / ٢٨٥.

(١١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، كشف المشكل من مسند أبي هريرة / ٣ / ٥١٦، وهو في صحيح البخاري، باب فضل المنيحة / ٣ / ١٦٥، رقم ٢٦٢٩، برواية: ((نعم المنيحة اللقحة الصفي منيحة)). والحديث أورده العكبري في تأويل ما يشكل من إعراب الحديث / ١٤١.

رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كَنْفًا مُنْذُ أُتِينَاهُ^(١)، وفي كلامِ العربِ، قالَ جريرٌ^(٢):

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا^(٣)

وقالَ الآخرُ:

نَعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلْتِ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ^(٤)

وقالَ جريرٌ^(٥):

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ^(٦)

ومن النثرِ ما حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ: «نَعَمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكَرٍ وَتَغْلَبٍ».

ولأنَّ التَّمييزَ جِيءَ بِهِ هُنَا تَوْكِيدًا، لَا مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الْإِيْمَامِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِذِكْرِ

الْفَاعِلِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: عِنْدِي مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا^(٧)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ

عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٨)، وَقَوْلُ أَبِي طَالِبٍ بِنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٩)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٣٠].

(٢) من الوافر، ديوان جرير ١٤٩.

(٣) ينظر: الموازنة ١/ ٢٩٢، الإيضاح ١١٣، الخصائص ١/ ٨٤، المفصل في صناعة الإعراب ٣٦٢، الكافي في الإيضاح ٣/ ٧٠٢، المقاصد الشافية ٤/ ٥١٧، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٥٠، شرح الكافية الشافية ١١٠٧/ ٢.

(٤) من البسيط، مجهول القائل، توضيح المقاصد ٢/ ٩١٦، مغني اللبيب ٢/ ١٤٨، شرح التصريح ٢/ ٧٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦.

(٥) من البسيط، ديوان جرير ٤٣٣.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٧٩، حاشية يس ٢/ ١٤٧، خزنة الأدب ٩/ ٣٩٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٤، شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٥.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ١٥٠.

(٨) سورة التوبة، آية: ٣٦.

(٩) من الكامل، في شرح الكافية ٢/ ١١٠٧، شرح قطر الندى ٢٤٢، شرح التصريح ٢/ ٧٩، حاشية يس ٢/ ١٤٧، وبلا نسبة في المقاصد الشافية ٤/ ٥١٩.

ولأئنا إذا قلنا: إنَّه لا يجوزُ لأنَّ التمييز لرفع الإبهام، لزمنا منع التمييز من كلِّ ما لا إبهامَ منه، وهذا لا يصحُّ؛ لجوازِ نظيره فيما سبقَ بلا خلاف^(١).
 وردَّ المانعونَ ما استشهدوا به، بأنَّ الحديثَ النبويَّ مختلفٌ في صحة الاستشهادِ به^(٢)، وأنَّ فتاةً، وفحلاً، وقتيلاً، ليستَ تمييزاً وإنَّما حالٌ مؤكدةٌ، وأما زاداً فمصدرٌ مؤكَّدٌ محذوفُ الزوائدِ والمرادُ تزودٌ تزوداً، أو مفعولٌ به لتزودٌ، والتقديرُ: تزودُ زاداً مثلَ زادِ أبيكَ فينا فلمَّا قدَّم صفتَه عليه نصبهُما على الحالِ^(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤ / ٥١٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٣٢، توضيح المقاصد ٢ / ٩١٦، حاشية يس ٢ / ١٤٧.

المسألة الثامنة والثلاثون: مجيء (من) للتعليل:

قال الحزین اللیثی:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١)
احتجَّ به ابن الصائغ^(٢)، وابن هشام^(٣)، والأزهري^(٤)، والأشموني^(٥)، إلى أن حرف الجرِّ
(من) قد يأتي بمعنى التعليل، وهو مذهب جماعة من النحاة^(٦).

ومما يشهد على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءَ آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ
﴿٧﴾، ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٨)، ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٩)،
﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾^(١٠)، ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِفُوا﴾^(١١)، وقول عائشة رضي الله
عنها: ((فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))^(١٢). أي: يمنعني
الشغل من أجل رسول الله ﷺ، وقول امرئ القيس^(١٣):

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٢) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٦٣.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٢٦.

(٤) شرح التصريح ١/ ٦٤٠.

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٧٢.

(٦) حاشية يس ٢/ ١٦٣. ومنهم: ابن مالك، وابن الناظم، وابن جماعة، والمرادي، والسليسي، والشاطبي، وجمال الدين الفاكهي. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٤، شرح ابن الناظم ٣٦١، شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٨، شرح التسهيل للمرادي ٦٩٧- والجنى الداني ٣١٠، شفاء العليل ٢/ ٦٥٥، المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٣، مجيب الندى إلى شرح قطر الندى (ضمن حاشية يس) ٢/ ١٦٣.

(٧) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٨) سورة البقرة، آية: ٧٤.

(٩) سورة المائدة، آية: ٣٢.

(١٠) سورة النور، آية: ٥٨.

(١١) سورة نوح، آية: ٢٥.

(١٢) صحيح مسلم، باب قضاء رمضان في شعبان، ٢/ ٨٠٢، رقم ١٥١.

(١٣) من المتقارب، ديوان امرئ القيس ٨٤.

.....

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي^(١)

أي: من أجل نبأ، أي: خبر.

وقولُ سليمِ القشيري:

وَمُعْتَصِمٍ بِالْحَقِّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى

أي: من أجل خشية.

سَيَّرَدَى وَغَازٍ مُشْفَقٍ سَيُّوْبٍ^(٢)

(١) صدر بيت عجزه: وَخَبَّرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ. ينظر: المستقصى في أمثال العرب ٢ / ٥٠، نهاية الأرب في فنون

الأدب ٢ / ٦٩، وبلا نسبة في معني اللبيب ١ / ٦١٠، شرح الأشموني ١ / ٢٣٥.

(٢) من الطويل، في البحر المحيط ٦ / ٤٦٤ (وفيه: ومعتصم بالجن)، الدر المصون ٧ / ١٣٩ (وفيه: ومعتصم بالحي)،

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ١٣٤.

المسألة التاسعة والثلاثون: زيادة (من) في الجملة:

قال أنس بن زعيم:

وما حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرًا وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ^(١)

احتجَّ به الهروي^(٢) على أن (من) قد تأتي زائدة في الكلام.

وقد اختلف النحاة في حكم زيادتها، حيث ذهب جمهور البصريين^(٣) إلى أنه لا يجوز

الحكمُ بزيادتها إلا في كلامٍ غيرٍ موجبٍ، ومع تنكيرٍ مجرورها، على نحو البيت الشاهد،

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾^(٤)، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٥)، وكقول النبي ﷺ: ((مَا

مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٌ...))^(٦)، وقول النابغة الذبياني:

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٧)

(١) من الطويل، ينظر: المغازي ٢ / ٧٩٠، سيرة ابن هشام ٢ / ٣٢٤، أنساب الأشراف ١ / ٣٦٣، الطبقات الكبرى

١ / ٤٩٣، تاريخ دمشق ٢٠ / ٢٣، الروض الأنف ٧ / ٢٥٥، الحماسة المغربية ١ / ٨٧، عيون الأثر ٢ / ٢٣٠،

الوافي بالوفيات ٩ / ٢٣٨، البداية والنهاية ٤ / ٣٥٦، الإصابة ١ / ٢٧٢، خزنة الأدب ٦ / ٤٧٤، سمط النجوم

العوالي ٢ / ٢٧٢، تاج العروس ١٥ / ٤١١ (أنس)، وللأنصاري في الأزهية ٢٢٧.

(٢) الأزهية ٢٢٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣، شرح التسهيل للمراي ٦٩٩، توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٠، شرح ابن عقيل

٣ / ١٤، همع الهوامع ٤ / ٢١٦. ومنهم: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والهروي، والأصبهاني، والعكبري، وابن

عصفور، والإسفرائيني، وابن الناظم، والمالقي، وابن الصائغ، وابن جماعة. ينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٥، المقتضب

٤ / ١٣٦، الأصول ١ / ٤١٠، الأزهية ٢٢٦، شرح اللمع ٢٢٧، اللباب علل البناء والإعراب ٣٥٥، المقرب

٢٧١، اللباب في علم الإعراب ١٥١، شرح الألفية ٣٦١، رصف المباني ٣٨٩، اللوحة في شرح الملحمة

١ / ٢١٩، شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٧. وقد زاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً

أو مبتدأ، وعزي للجمهور أيضاً ينظر: شرح التصريح ١ / ٣٩٦.

(٤) سورة الأعراف، آية: ٥٩.

(٥) سورة فاطر، آية: ٣.

(٦) مسند أحمد، باب مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ١٩ / ٢٠٥، رقم: ١٢١٦٣. وهو من شواهد أبي البقاء في

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٣٥.

(٧) عجز بيت، صدره: وقفتُ فيها أصيلاً أسألها. من البسيط، في الكتاب ٢ / ٣٢١، المقتضب ٤ / ٤١٤، خزنة

الأدب ٤ / ٥، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٩٠.

ولأنَّ (مِنْ) حرفٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ أَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْمَعَانِي اختصاراً عن ذكر الاسمِ أو الفعلِ الدالِّ على ذلك المعنى، كالهزمة فإنَّها تدلُّ على استِفْهَامٍ، فإذا قلت: أزيدُ عندك أغنت الهمزة عن (أستفهم)، وأخذت من المأل أي: بعضه، فيجب ألاَّ يحكم بزيادته إلا في موضعٍ فيه تأكيدٌ ونحوه وذلك لا يصحُّ إلا في غير الواجب لا في الواجب؛ بدليل امتناع جاعني من أحدٍ؛ لأنَّه يؤدي أن مجيء جميع الناس إليك قد حصل وهو ظاهر الامتناع، بخلاف قولك: ما جاعني من أحدٍ فإن مؤداه عدم مجيء الناس إليك وهو أمر ممكن^(١).

وذهب الأحنفش^(٢) وتبعه من الكوفيَّة الكسائي وهشام^(٣)، ومن البصريَّة ابن مالك في التسهيل^(٤)، إلى أنَّه يجوزُ زيادةُ (مِنْ) مطلقاً بلا اشتراطٍ، لسماعه نظماً ونثراً في الواجب والمعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٥)، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(٦)، فلو لم تكن (مِنْ) في الآية الأولى زائدة للزم التناقضُ بينهما.

ومما يشهد لصحة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٧)، وقول النبي ﷺ: ((إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ))^(٨)، وقول عمر بن أبي ربيعة^(٩):

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٥٥، شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢ / ٣٠٦، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١٠٠.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٨٩ - ٣٣٣، وينظر أيضاً: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٤٧٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٥٥، شرح التسهيل ٣ / ١٣٨، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٨، البسيط ٢ / ٨٤٢، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣، الجنى الداني ٣١٨، مغني اللبيب ١ / ٦١٧، شفاء العليل شرح المكودي ١ / ٤٠٠، الفوائد الضيائية ٢ / ٣١٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣، شرح التسهيل للمراذي ٦٩٩، شرح التصريح ١ / ٦٤٠، همع الهوامع ٤ / ٢١٥، حاشية الصبان ٢ / ٢١١.

(٤) ينظر: ٣ / ٣٨.

(٥) سورة نوح، آية: ٤.

(٦) سورة الزمر، آية: ٥٣.

(٧) سورة الأنعام، آية: ٣٤.

(٨) سنن النسائي، باب ذكر أشد الناس عذاباً، ٨ / ٢١٦، رقم: ٥٣٦٤.

(٩) من المتقارب، ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٠١.

وَيَنِمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرَّ^(١)
وقولُ إياس بنِ أرت الطائي:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَاقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ^(٢)
وقولُ سلمةَ الجعفي:

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فيكف بيِّنَ كَانَ موعِدُهُ الحِشْرُ^(٣)
وزهبَ الكوفيون^(٤) إلى أنَّ (من) لا تزدُ إلا بشرطِ تنكيرِ مجرورها سواءً أكانَ في كلامٍ موجبٍ أم غيرِ موجبٍ، كقولهم: «قد كان من مطر».

وقد أوَّلَ الجمهورُ جميعَ الشواهدِ، وحملَ بعضهم الأبياتَ على الضرورة^(٥).

فأمَّا عن الاستدلالِ بآيةِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ...﴾، فقيل: ضعيفٌ؛ لأنَّه يجوزُ أن تكونَ (من) فيها للتبعيضِ، أو على تضمينِ الفعلِ معنى فعلٍ آخر، كأنَّه قال: يخلصكم من ذنوبكم، ولامتناع لزومِ التناقضِ؛ لأنَّ الآيةَ الأولى خطابٌ لقومِ نوحٍ عليه السلام، والثانية خطابٌ لأمةِ محمدٍ صلى الله عليه وآله، فلا يلزمُ من غفرانِ جميعِ ذنوبِ هذه الأمةِ، غفرانِ جميعِ ذنوبِ قومِ نوحٍ، ولو سلَّمنا أنَّ الخطابَ لأمةٍ واحدةٍ، لا نسلمُ لزومَ التناقضِ؛ لاحتمالِ أن يغفرَ جميعَ الذنوبِ للبعضِ وبعضها للآخر^(٦).

وأما آية: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ...﴾، فالتقديرُ: ولقد جاءك نباٌ من نباٍ، فحذفَ الموصوفَ أو هو، أي: جاء من الخبرِ أو القرآنِ كائنًا ﴿مِنْ نَبَأٍ الْمُرْسَلِينَ﴾، وقوله: ﴿مِنْ نَبَأٍ﴾ حالٌ^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، الجنى الداني ٣١٨، مغني اللبيب ١/ ٦١٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٣.

(٢) من الطويل، في تعليق من أمالي ابن دريد ١٣٥، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٩٠، الملحة في شرح الملحة ١/ ٢٢٠.

(٣) من الطويل، في شرح الحماسة للتبريزي ٤٤٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٨، شرح ابن الناظم ٣٦٢، تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٣.

(٤) ينظر: المصادر المحال عليها رأي الأحفش والكسائي.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمراذبي ٧٠٠.

(٦) ينظر: البسيط ٢/ ٨٤٣، شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢/ ٦٠٤، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١٠١، المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٢، حاشية الصبان ٢/ ٢١١.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٦، مع الهوامع ٤/ ٢١٧.

فأمَّا الحديثُ فعلى تقديرِ اسمِ (إنَّ) وهو ضميرُ الشأنِ «إِنَّه من أشدَّ...»؛ لأنَّ المعنى ياباه كونُ من زائدة؛ لأنَّهم لَيَسُوا أشدَّ عذابًا من سائرِ النَّاسِ^(١).

وأمَّا قولهم: «قد كانَ من مطرٍ»، فيمكنُ أن تكونَ للتبعيضِ أو التبيينِ، على أن يكونَ المعنى: قد كانَ شيءٌ من مطرٍ، فحُذِفَ (شيءٌ) وأقيمَ المجرورُ مقامه. واعتُرضَ على ذلك؛ لأنَّ حذْفَ الفاعلِ وإقامةَ الجملةِ أو الظرفِ إذا كانَ صفةً له مُقامه قليلٌ؛ ولا يكادُ يكونُ إلا في الشعرِ^(٢).

ويجوزُ أن تكونَ على سبيلِ الحكايةِ كأنَّه سُئِلَ: هل كانَ من مطرٍ؟ فأجيبَ: قد كانَ من مطرٍ، فزيدتُ في الموجبِ؛ لأجلِ حكايةِ الزيادةِ في غيرِ الموجبِ كما قالَ: دعني من تمرتان^(٣).

وقيلَ: «إنَّ هناكَ فاعلاً مفسراً دلَّتْ عليه كانَ، كأنَّه قالَ: كانَ كائنٌ من مطرٍ، ثمَّ أضمرَ (كائنٌ) لدلالةِ (كانَ) عليه»^(٤).

ورأى ابنُ جماعة: إنَّ في التأويلِ تكلفاً وأنَّ الأوَّلَى حملُه على الجوازِ بقلَّةٍ؛ لأنَّ قوله تعالى في قصةِ الجنِّ المسلمينَ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٥)، والمرادُ (إنَّ أسلموا) فلا يراهُ احتمالُ غفرانِ بعضِ ذنوبهم كما قالَ البعضُ في قصةِ نوحٍ، ولأنَّه لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ وإقامةُ المجرورِ إذا كانَ صفةً له مُقامه^(٦).

وردَّ بأنَّ الآيةَ محمولةٌ على تضمينِ الفعلِ معنى فعلٍ آخرَ كما اتضحَ آنفاً. ويتراءى لي بأنَّ ما ذهبَ إليه الجمهورُ أرجحُ؛ «لأنَّ السماعَ المستمرَّ حكمَ بأنَّ (من) تختصُّ بالنفي، إذ لم تأتْ زيادتها في الكلامِ الواجبِ إلا في محلِّ الاحتمالِ أو في الندرَةِ، فلا

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٥، المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٨، البسيط ٢/ ٨٤٣، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) التوطئة ٢٣٤.

(٥) سورة الأحقاف، آية: ٣١.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٧.

يصحُّ أن يُحكَمَ بالقياسِ حتى يتبينَ من الاستقراءِ القصدُ إليها بكثرةِ مجيئها في الكلامِ، فإذا لم يكنْ ذلكَ فيجبُ الوقوفُ مع السماعِ؛ لئلاً ندعي على العربِ ما لا نعرفُهُ!«^(١).

المسألة الأربعون: اللام بين معنى التعليل وعن:

قال أبو الأسود الدؤلي:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغياً: إنه لدميم^(١)

احتج به ابن مالك^(٢)، وتبعه المرادي في شرح التسهيل^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وابن حاجي عوض^(٥)، على أن اللام الجارة قد تأتي بمعنى التعليل، وهو مذهب الزمخشري^(٦) ومثله أيضاً،

قوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾^(٧)، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا

لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٨)، ونحو قول عنترة:

وقولك للشيء الذي لا تناله إذا ما هو احلولى: ألا ليت ذا ليا^(٩)

واحتج به المرادي^(١٠)، والأشموني^(١١)، على أن اللام الجارة قد تأتي بمعنى (عن) إذا

استعملت مع القول، وهو مذهب ابن الحاجب^(١٢)، وتبعه ابن جمعة^(١٣)، ومثله، قوله تعالى:

(١) من الكامل، ديوان أبي الأسود الدؤلي ٤٠٣، المقاصد الشافية ٣/٦٢٠، وبلا نسبة في المحكم ٩/٢٨٦ (المدال والميم)، شرح التسهيل ٣/١٤٥، شرح التسهيل للمرادي ٧٠٣، الجنى الداني ١٠٠، مغني اللبيب ١/٤٢٠، الفصول في الواو المزيدة ١/٢١١، همع الهوامع ٤/٢٠٤، تاج العروس ٢٣/١٧٤ (دمم)، حاشية الصبان ٢/٢١٨، ونسبه صاحب وفيات الأعيان لابن الرومي ٦/٣١٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٤٥.

(٣) شرح التسهيل للمرادي ٧٠٣.

(٤) المساعد ٢/٢٥٦.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١١١٣. وابن حاجي: هو يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، وقيل بن الحاج عوض، الرومي الحنفي، توفي سنة ٨٤٥، من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب. ينظر: هدية العارفين ٢/٥٦٤، معجم المؤلفين ١٣/٢٤١، ومقدمة محقق مصنفه ٣٥.

(٦) ينظر: الكشاف ٤/٢٦٩، المقاصد الشافية ٣/٦١٩، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١١٣.

(٧) سورة هود، آية: ٣١.

(٨) سورة آل عمران، آية: ١٦٨.

(٩) من الطويل، في جمهرة الأمثال ١/٢٧٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٤٥.

(١٠) الجنى الداني ٩٩.

(١١) شرح الأشموني ٢/٨٢.

(١٢) الكافية نظم الوافية (ضمن شرح الرضي على الكافية) ٤/٢٨٥، (ضمن الفوائد الضيائية ٢/٣٢٦)، مغني اللبيب ١/٤١٩، همع الهوامع ٤/٢٠٠، وابن الحاجب هو: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس، من كبار علماء العربية، توفي سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: الكافية في النحو، الشافية في الصرف، الأمالي النحوية. ينظر: الاعلام ٤/٢١١.

(١٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦١٣.

تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(١)، أي: عنهم، وليس المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لكانت اللام للتبليغ ولزم أن يقال: ما سبقتمونا إليه بالخطاب، فلما قال: سبقونا علم أن اللام داخلة على الغائب أي: أن الكفار يقول بعضهم لبعض أخباراً عن شأن المؤمنين، وعن حالة الإسلام إذ لو كان خيراً ما سبقونا إليه، بل كنا نسبقكم إليه^(٢)، ومثله: ﴿قَالَتْ أَخْرَبْنَاهُمْ لَأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾^(٣).

ورده أصحاب القول الأول، بأن اللام في الشواهد السابقة للتعليل؛ لأن قولهم: لو كان الخطاب في الآية للمؤمنين لزم أن يأتى بضمير الخطاب، ويقال: ما سبقتمونا، منظور فيه؛ لأنه يجوز أن تكون اللام على أصلها والخطاب للمؤمنين، وهذا كلام الكفار، فإنهم قالوا للمؤمنين أي: لأجلهم لو كان ما أتى به محمد خيراً؛ لما سبقنا هؤلاء، فالمعنى: لأجل ذم الذين آمنوا^(٤).

وأيضاً لا يلزم أن نأتي بضمير الخطاب: «لأنه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم المؤمنين؛ لجواز أن يكون خطابهم لبعض المؤمنين كأكابرههم، وأرادوا بقولهم: (ما سبقونا إليه) البعض الآخر كأصاغرهم، أو كان الخطاب من بعض الكفار إلى بعض»^(٥).
وذهب قوم إلى أن اللام فيما سبق للتبليغ^(٦)؛ وذلك لأنه قد يكون في الكلام التفات عن الأصل، وهو الخطاب إلى الغيبة - فلم يقل: سبقتمونا، وقال: سبقونا-، وأن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، أي: وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت: (لو كان خيراً ما سبقونا إليه)^(٧).

(١) سورة الأحقاف، آية: ١١.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢/ ٦١٣، مع الهوامع ٤/ ٢٠٠، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/ ٨٩، حاشية الصبان ٢/ ١١٨، حاشية الدسوقي ١/ ٤٧٨.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٣٨.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١١٣، حاشية الدسوقي ١/ ٤٨٧.

(٥) المصدر السابق ١١١٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٢٠، مع الهوامع ٤/ ٢٠٣.

(٧) ينظر: المصنف من الكلام على مغني اللبيب ٢/ ٩٢، حاشية الصبان ٢/ ٢١٨، حاشية الدسوقي ١/ ٤٨٧.

وذهب ابن الصائغ^(١) إلى أنه قد يكون من باب الحكاية؛ «وذلك لأنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول، فلك في حكاية من قال: أنا قائم، أن تقول: قال زيد: أنا قائم رعايةً للفظ المحكي، وأن تقول: قال زيد هو قائم، رعايةً للمعنى وحال الحكاية، فإن زيداً غائب حال الحكاية»^(٢).

وذهب الدسوقي^(٣) إلى التفصيل، فرأى أن اللام «إذا دخلت على غير المقول له فهي للتعليل، أو بمعنى عن لا للتبليغ، وإذا دخلت على المقول له فهي للتبليغ قطعاً،... فقوله: (ولا أقول للذين... إلخ) اللام ليست داخلية على المقول له؛ لأن الذين تدرى أعينهم هم المؤمنون المتبعون له، وليس هذا خطاباً لهم، بل خطاب للكفار، أي: لا أقول يا أيها الكفار إخباراً عن شأن الذين أو لأجل ذم تدريهم أعينكم أي: ترونها أراذل، فاللام بمعنى عن أو تعليلية، وقوله: (لوجهها) اللام بمعنى عن، أو تعليلية، أي: لأجل ذم وجهها، أو إخباراً عن شأن وجهها»^(٤).

(١) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٤/ ٢٠٣.

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢١٨.

(٣) ينظر: حاشيته على مغني اللبيب ١/ ٤٧٨. والدسوقي: هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، من علماء العربية، من أهل دسوق بمصر، وكان من المدرسين في الأزهر، توفي سنة ١٢٣٠هـ، من تصانيفه: حاشية على مغني اللبيب، حاشية على السعد التفتازاني على التليخيص في البلاغة. ينظر: الأعلام ٦/ ١٧، معجم المؤلفين ٨/ ٢٩٢.

(٤) حاشية الدسوقي ١/ ٤٨٧ - ٤٧٩.

المسألة الحادية والأربعون: مجيء (اللام) بمعنى الاستعلاء:

قال ربيعة بن مكرم:

وهتكت بالرمح الطويل إهابه فخرَّ صريعاً لليدين وللفم^(١)

احتج به الزجاجي^(٢)، وابن سيده^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن الصائغ^(٥)، والمرادي^(٦)، وابن هشام^(٧)، والأزهري^(٨)، والأشموني^(٩)، والسيوطي^(١٠)، على أن اللام الجارة قد تأتي في بعض المواضع موافقةً لـ(على)^(١١)، وعلى هذا الرأي الخليل بن أحمد^(١٢)، ومثله قوله تعالى: ﴿لَلأَذْقَانِ سَجْدًا﴾^(١٣)، ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ﴾^(١٤)، ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ، لِلْجَبِينِ﴾^(١٥)، ونحو قول النبي

(١) يختلف بحر الشطرين ينظر: الأغاني ١٦ / ٧٥، العقد الفريد ٦ / ٣٦، أمالي القاضي ٢ / ٢٧٢، لباب الآداب ٢١٢، نهاية الأرب في فنون الأدب ١٥ / ٣٧١، زهرة الأكم ١ / ١٠٤ (وفيه: فهوى صريعاً... وهذا الموافق لوزن صدر البيت)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٥١١، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ١ / ٢٩٤، شرح كافيّة ابن الحاجب للموصللي ٢ / ٦١٥، اللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٤٩، الجنى الداني ١٠١، مغني اللبيب ١ / ٤٧١، شرح الأشموني ٢ / ٨١. وهو صدر لبيت آخر: تناوله بالرمح ثم أنثى له. لجابر بن حني التغلبي، في المفضليات ٢١٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ١٤٧ (وفيه: نثى له) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٢٧. وهو صدر لبيت آخر: هتكت بصدر الرمح جيب قميصه. للأسدي، في تعليق أمالي ابن دريد ٧١، وللمقشعر بن جديع النضري في الحماسة البصرية ٦٩، برواية: هتكت له... وقيل: لعصام بن المقشعر، وقيل: شريح بن أوفى العبسي، وقيل: هو الأشتر النخعي، في فصل المقال في شرح الكتاب ٣١٣. وآخر: تناولته بالرمح الطويل ثيابه. للمكعبّر الأسدي، وقيل للمكعبّر الضبي، وقيل: إنه لشريح بن أوفى الضبي، وقيل: لعصام بن المقشعر العبسي، وذكر ابن شبة أنه للأشعث بن قيس الكندي، في الاقتضاب ٣ / ٣٥٥، وبلا نسبة في حروف المعاني والصفات ٧٥ (وفيه: الأصم ثيابه).

(٢) حروف المعاني والصفات ٧٥.

(٣) المخصص ٤ / ٢٣٩.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٤٧.

(٥) اللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٤٩.

(٦) الجنى الداني ١٠٠.

(٧) أوضح المسالك ٣ / ٣٢، مغني اللبيب ١ / ٤١٧.

(٨) شرح التصريح ١ / ٦٤٥.

(٩) شرح الأشموني ٢ / ٨١.

(١٠) همع الهوامع ٤ / ٢٠٢.

(١١) أي: بمعنى الاستعلاء الحقيقي والمجازي.

(١٢) الجمل في النحو ٢٧٥.

أَسْلَمًا وَتَلَّهُ، لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾^(٣)، ونحو قول النبي ﷺ لعائشة -رضي الله عنها-: ((اشترطي لهم الولاء))^(٤)، وقول الطرمّاح:

كَأَنَّ مُحَوَّاهَا عَلَى ثَفَنَاتِهَا مُعْرَسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلجَنَاحِينَ^(٥)

وكقول العرب: (سقط لفيه)، أي: على فيه، و(سقط لوجهه)، أي: على وجهه. وقد أنكر ابن النحاس^(٦) كون اللام في الحديث الشريف بمعنى الاستعلاء، وذهب إلى أن المعنى: من أجلهم، ولا يُعرف في العربية (لهم) بمعنى (عليهم)^(٧).

وردّ بأنه قد ورد في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾^(٨)، أي: عليهم، ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٩)، أي: عليها.

وذهب ابن جمعة^(١٠)، والنيلي^(١١)، إلى أن اللام في (لليدين وللفم) ليست للاستعلاء، وإنما للاختصاص، أي: كانت الصرعة لهذا العضو، فكان هو المخصوص بها.

(١) سورة الإسراء، آية: ١٠٧.

(٢) سورة الحجرات، آية: ٢.

(٣) سورة الصافات، آية: ١٠٣.

(٤) مسند إسحاق بن راهويه، ما يروى عن عروة بن الزبير عن خالته عائشة عن النبي ﷺ، ٢/٢٤٦، رقم ٧٤٨.

(٥) من الطويل، في الدلائل في غريب الحديث، ٢/٦٤١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٥١١، المخصص ٤/٢٣٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/٤١٧. وابن النحاس: هو العلامة إمام العربية أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري النحوي المعروف بابن النحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وابن الأنباري، ونفطويه، توفي سنة ٣٣٨هـ، من تصانيفه: إعراب القرآن، تفسير أبيات سيبويه، والكافي- في النحو-. ينظر: وفيات الأعيان ١/٩٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٣، البلغة ٨١.

(٧) قد أثبت ابن النحاس في إعراب القرآن ٣/٥٥، أن أكثر أهل اللغة يجعل اللام في الحديث بمعنى من أجل، وفي معاني القرآن ٢/٣١٢، ذكر عند تأويله قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ أنه قد قيل: إن (لهم) بمعنى عليهم، وتأول حديث النبي المذكور، فلم ينكره في مصنفه، وربما أنكره في موضع آخر على ما ذكر ابن هشام، وينظر أيضاً: تفسير السمعاني ٢/٤١.

(٨) سورة الرعد، آية: ٢٥.

(٩) سورة الإسراء، آية: ٧.

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب للموصلبي ٢/٦١٥.

(١١) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ١/١٩٤.

والراجع ما ذهب إليه الخليلُ ومن تبعه؛ لأنه واردٌ في أفصح الكلام، وهو دليلٌ كافٍ على إثبات مجيء اللام للاستعلاء، وأما الحديثُ المستشهدُ به فالعلماءُ على خلافٍ طويلٍ في تأويله^(١)، وأما اعتراضهم على البيت، فله نظائرٌ كثيرةٌ من كلام العرب، منها ما وردَ «في الحديث أن عمرَ رضي الله عنه أتى بسكرانٍ في شهرٍ رمضان، فتعثرَ بذيله فقالَ عمرُ رضي الله عنه: لليدين وللفم! أولدأنا صيامٌ وأنتَ مُفطِرٌ؟ ثمَّ أمرَ به، فحدَّ. وأرادَ على اليدين وعلى الفم، أي: أسقطه الله عليهما، وكقولهم: تعسًا لليدين وللنم، أي: على اليدين وعلى الفم»^(٢).

(١) ينظر للاستزادة: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، باب: أن الولاءَ لمن أعتقَ فيه حديث

عائشة...، ١٠ / ١٤٠، رقم: ١٥٠٤.

(٢) مجمع الأمثال ١ / ٣٣ - ٢ / ٢٠٧.

المسألة الثانية والأربعون: مجيء (الباء) للاستعلاء:

قال أبو ذر الغفاري:

أربُّ يُولُّ الثُّغْلانُ برأسه لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعالبُ^(١)
احتجَّ به ابنُ الشجري^(٢)، وابنُ مالك^(٣)، وابنُ جمعة^(٤)، وابنُ الصائغ^(٥)، والمرادي^(٦)،
وابنُ هشام^(٧)، على أن الباءَ قد تأتي بمعنى (على) كما هنا، وقد أثبت لها هذا المعنى
الكوفيون^(٨)، وتبعهم الأخفش^(٩) من البصريين، ووافقهم أيضاً الزجاجي^(١٠)، وابنُ
عقيل^(١١)، والسلسلي^(١)، وابنُ حاجي عوض^(٢)، والجوهر^(٣)، والأزهري^(٤)،

(١) من الطويل، ينظر: المستقصى من أمثال العرب ١/ ١٣٦، وفي فصل المقال في شرح كتاب الأمثال «قيل: لعباس بن مرداس السلمي، وقال كراع في كتابه المنضد: إن البيت لأبي ذر الغفاري، قاله في الجاهلية، في صنم كان لهم وقد رأى ثعلباً يبول عليه» ١٨٤، ولراشد بن عبد ربه في نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ١٨/ ٢٤، وفي لسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعلب)، وتاج العروس ٢/ ٨٩ (ثعلب)، قيل إنه: لغاوي بن ظالم السلمي، وقيل: لأبي ذر الغفاري، وقيل: للعباس بن مرداس السلمي، وبلا نسبة في الأمثال لابن سلام ١٣٢، أدب الكاتب ١٠٣ - ٢٩٠، جمهرة الأمثال ١/ ٤٦٥، مجمع الأمثال ٢/ ١٨١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٥، شرح التسهيل ٣/ ١٥٢، شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢/ ٦١٣، الجني الداني ٤٣، مغني اللبيب ١/ ٢٠٤، همع الهوامع ٢/ ٤٢٠. اختلاف الرواية: يروى بـ(ذل) مكان (هان).

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٢٥.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٦١٢.

(٥) اللمحة في شرح اللمحة ١/ ٢٤١.

(٦) الجني الداني ٤٢.

(٧) أوضح المسالك ٣/ ٣٥، مغني اللبيب ١/ ٢٠٣.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٩، شرح التسهيل للمراي ٧٠٧، المساعد ٢/ ٢٦٤.

(٩) معاني القرآن ١/ ٤١١، وينظر رأيه أيضاً في: شرح التسهيل ٣/ ١٢٥، المساعد ٢/ ٢٦٤.

(١٠) حروف المعاني والصفات ٨٦. والزجاجي: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي، أخذ عن النحو عن أبي العباس الميرد، وأبي بكر بن السراج، وصحب أبا إسحاق الزجاج، أخذ عنه أحمد بن شرام النحوي، وأبو محمد بن أبي النصر، توفي سنة ٣٣٧، وقيل: ٣٣٩، وقيل: ٣٤٠ هـ - ولأول أصح على رأي ابن حلكان -، من تصانيفه: الجمل في النحو، اللامات، شرح خطبة أدب الكاتب. ينظر: نزهة الألباء ٢٢٧، وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، بغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(١١) المساعد ٢/ ٢٦٤.

والأزهري^(٤)، والأشموني^(٥)، وذلك على نحو ورودها في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٦)، أي: على قنطارٍ، وعلى دينارٍ، بدليل: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾^(٧)، أي أن آمن يتعدى بـ(على) فحينئذ تكون الباء بمعناها. ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾^(٨)، إذا مروا عليهم، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ﴾^(٩)، وقولك: مررتُ به أي: عليه، ﴿لَوْ تَسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾^(١٠)، وفي قول عمرو بن قميئة^(١١):
 بُودِكِ مَا قَوْمِي عَلَىٰ أَنْ تَرَكْتَهُمْ
 سَلِيمِي إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا^(١٢)
 أي: على وُدِّك، و(ما) زائدة.

(١) شفاء العليل ٢ / ٦٦٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١١٢.

(٣) شرح شذور الذهب ٢ / ٥٤٩.

(٤) شرح التصريح ١ / ٦٤٨.

(٥) شرح الأشموني ٢ / ٨٩.

(٦) سورة آل عمران، آية: ٧٥.

(٧) سورة يوسف، آية: ٦٤.

(٨) سورة المطففين، آية: ٣٠.

(٩) سورة الصافات، آية: ١٣٧.

(١٠) سورة النساء، آية: ٤٢.

(١١) من الطويل، ديوان عمرو بن قميئة ٢٣.

(١٢) ينظر: أدب الكاتب ٢٥٠، حروف المعاني والصفات ٦٨، المخصص ٤ / ٢٤٢، اللوحة في شرح الملحمة

١ / ٢٤١، وبلا نسبة في شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ١١١٢.

المسألة الثالثة والأربعون: اقترانُ الباءِ في الاسمِ الواقعِ بعدَ الفعلِ (كفى):

قال جثامةُ بنُ قيس:

إِذَا لَاقَيْتِ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا^(١)
احتجَّ به ابنُ جني^(٢)، على أنَّ (الباءَ) الواقعةَ بعدَ الفعلِ (كفى) زائدةٌ، وما بعدها فاعلٌ، وهو مذهبُ الجمهورِ^(٣).

وهذا من المقلوبِ، ومعناه: كفى بقومٍ خبيرًا صاحبُهُم، فجعلَ الباءَ في الصاحبِ، وموضعها أن تكونَ في قومٍ؛ إذ همُ الفاعلون في المعنى^(٤).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(٦)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(٧)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(٨)، على معنى: كفى الله.

ويدلُّ على ذلك أنَّها لو حُذفتُ ارتفعَ الاسمُ بعدها، كقولِ سحيمِ عبدِ بني الحساسِ في

(١) من الوافر، ينظر: جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٧، لسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)، وللأسدي في الجيم ٢/ ٥٦، ولمضرس بن ربعي الفقعسي في أمالي اليزيدي ١٣٠، ولشاعر من شعراء الحماسة في المثل السائر ٢/ ٢٩٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦، شرح ديوان الحماسة ١١٤١، الحكم ٧/ ١١٣ (الكاف والفاء والياء)، تخلص الشواهد ١٨٥. وفي الجيم برواية: كفى قومٌ بصاحبهم، وفي اللسان صدره برواية: سلي عني بني ليث بن بكر... كفى قومي.....

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦.

(٣) المصدر السابق، ومنهم: سيبويه، وأبو علي الفارسي، والجرجاني، وابن خروف، وابن الخباز، وابن يعيش، وأبو علي الشلوين، وابن عصفور، وابن مالك، والمالقي، وأبو حيان، والسمين الحلبي، والشاطبي. ينظر: الكتاب ١/ ٣٨ - ٤١، الإيضاح ٢٠٠، المقتصد ٢/ ١٣٢، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٨، توجيه اللمع ٢٣٢، شرح المفصل ٢/ ١١٥، التوطئة ٢٤٧، المقرب ٢٧٧ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٢، شرح التسهيل ٣/ ١٥٣، رصف المباني ١٤٨، البحر المحيط ٣/ ٦٥٩، الدر المصون ٣/ ٥٨٦، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤١.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦.

(٥) سورة النساء، آية: ٧٩.

(٦) سورة الأحزاب، آية: ٣.

(٧) سورة النساء، آية ٤٥.

(٨) سورة الأحزاب، آية: ٣٩.

إسقاط الباء:

عميرةٌ ودَّعَ إنَّ تَجَهَّزْتَ غادياً كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً^(١)

وقول زياد بن زيد العلوي:

ويُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدِيَهُ كَفَى الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا^(٢)

وقد أجاز ابنُ السراجِ معَ هذا وجهًا آخرَ، وهو أن تكونَ الباءُ أصليةً، وفاعلُ كفى ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من كفى، كأنه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله^(٣).

ورَدَّ بأنَّ فيه حذفَ المصدرِ وهو موصولٌ، وإبقاءَ معموله، وهذا لا يجوز عند البصريين وهو منهم إلا لضرورة^(٤)، كقول الشاعر^(٥):

هَلْ تَذْكُرُنَّ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هَجَرْتَكُمُ وَمَسْحَكُمُ صُلْبِكُمُ رَحْمَانَ قُرْبَانَا

والتقدير: وَقَوْلِكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا.

ورَدَّ أيضاً؛ بأنَّ صحته موقوفةٌ على جوازِ تعلقِ الجارِّ بضميرِ المصدرِ، وهو محلُّ خلافٍ عند النحاة^(٦).

وذهبَ الزجاجُ وتبعه السُّهيلي^(٧)، وابنُ هشام^(٨)، إلى أنَّ الباءَ أصليةٌ دخلتْ على الفاعلِ؛ لأنَّ الفعلَ متضمنٌ معنى الأمرِ بالاكتفاءِ (اكتَفَ)، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ

(١) من الطويل، في البيان والتبيين ١/ ٧٩، لباب الآداب ١٤٢، المحكم ٧/ ١١٤ (الكاف والفاء والياء)، الإنصاف ١/ ١٦٨، شرح التصريح ٢/ ٦١، خزنة الأدب ١/ ٢٦٧، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٦٥.

(٢) من الطويل، في تهذيب اللغة ٦/ ٢٠٢ (فصل الهاء والدال)، لسان العرب ١٥/ ٣٥٦ (هدي)، وبلا نسبة في البحر المحيط ٧/ ٢٢، الدر المصون ٧/ ٣٢٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ٢٦٠، الجني الداني ٤٩، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٠، مغني اللبيب ١/ ٢٠٧، الدر المصون ٣/ ٥٨٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٦٥٩، الدر المصون ٣/ ٥٨٧.

(٥) من البسيط، مجهولُ القائل، البحر المحيط ٣/ ٦٥٩، الدر المصون ٣/ ٥٨٦، شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٦٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٠٧.

(٧) نتائج الفكر في النحو ٢٧٣. والسُّهيلي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، النحوي، اللغوي، الأخباري، فاضل كبير القدر في علم العربية، ناظر في كتاب سيبويه على أبي الحسين بن الطراوة، توفي سنة ٥٨١هـ، من تصانيفه: الروض الأنف في شرح السيرة، شرح الجمل ولم يتمه، نتائج الفكر في النحو. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٢، تذكرة الحفاظ ٤/ ٩٦، بغية الوعاة ٢/ ٨١.

(٨) مغني اللبيب ١/ ٢٠٧.

أنت، فيكون المقصود من كفى الله، أو كفاك زيد، أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر؛ فلذلك دخلت الباء.

ومما يدل على صحته قولهم: حسبك بزيد، ألا ترى أن (حسبك) مبتدأ، وله خبر، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه، فتقول: حسبك ينم الناس. — (ينم) جزم على جواب الأمر الذي في ضمن الكلام^(١).

وكذا وجوب ترك التاء في قولهم: (كفى بهند)، ولو كان الفاعل هنداً، والفعل ليس بمعنى الأمر، لكان الواجب أن تلحقه التاء (كفت)، فترك التاء دليل على أنه ضمن معنى الأمر، فكما لا تلحقه التاء في الأمر لا تلحق ما بمعناه^(٢).

وردد بأنه لا يصح من ناحية المعنى؛ لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون، ويكون بالله متعلقاً به. وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون؛ فتناقض قوله^(٣).

ويرى ابن هشام أن ما استدلل به من جزم الجواب على معنى الأمر في الماضي صحيح؛ فلولا أن ما سبق عليه بمعنى الأمر لم يكن لجزمه وجه، كما أنك لو قلت مخبراً: قام زيد؛ لم يجز أن تقول: أكرمه؛ بالجزم على أنه جواب، وتقول: ليقم زيد أكرمه بالجزم^(٤).

وأما قولهم: كفى بهند، فالمانع لذكر التاء هو الفاصل، وهو جائز لا واجب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾^(٥)، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ﴾^(٦)، فلو كان الفاصل واجباً قيل: يسقط، ويخرج^(٧)، ولما نحفظ مجيء التانيث في كفى إذا كان الفاعل مؤنثاً مجروراً بالباء^(٨).

(١) نتائج الفكر في النحو ٢٧٣.

(٢) ينظر: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ٢١٠ / ١، حاشية الدسوقي ١ / ٢٤٠.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٦٥٩.

(٤) حاشية الدسوقي ١ / ٢٤٠.

(٥) سورة الأنعام، آية: ٥٩.

(٦) سورة فصلت، آية: ٤٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١ / ٢٠٧.

(٨) البحر المحيط ٧ / ٢٢.

ولعلَّ الأظهرَ ما ذهبَ إليه جمهورُ النحاةِ مِنْ أنَّ الباءَ زائدةٌ وما بعدها فاعلٌ؛ لأنَّ الباءَ في (كفى بالله) كـ(مِنْ) في (مَا مِنْ إِلَهٍ)؛ لأنَّهما لم تفيدا فائدةَ زائدةٍ في الكلامِ سوى تقريرِ المعنى الحاصلِ وتأكيدِهِ^(١)، وبدليل أن ما بعدها مرفوع بها كما قيل: كفى الشيبُ والإسلامُ وكفى بالشيبِ والإسلامِ^(٢).

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٨٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٦، ٤ / ٢٢٥.

المسألة الرابعة والأربعون: اتصال (ما) بالباء الجارة:

قال مُطِيعُ بْنُ إِيَاسٍ:

فَلَنْنُ صِرْتَا لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(١)
احتجَّ به ابنُ مالكٍ^(٢)، وتبعهُ المرادي^(٣)، وابنُ عقيلٍ^(٤)، والسليسي^(٥)، على أنَّ (ما) كما تُزاد بينَ الباءِ الجارةِ ومجرورها، فلا تكفُّها عن العملِ، قد تزداد فتكفُّها عن العملِ كما هنا ويليهما الفعلُ، وتحدثُ في الباءِ معنى التقليلِ فتصيرُ بمعنى (ربَّما)، كما أحدثتْ معَ الكافِ معنى التعليلِ في، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾^(٦)، فمعنى: (قد ترى وأنت خطيب)، وربَّما قد تُرى.

ومثله، قولُ كثيرٍ عزَّة:

مغانٌ يُهَيِّجُنَ الحليمَ إلى الهوى وهنَّ قديماتُ العهودِ دوائرُ
بما قد أرى تلكَ الديارَ وأهلها وهنَّ جميعاتُ الأنيسِ عوامرُ^(٧)
أراد: وربَّما قد أرى.

وقولُ عمرَ بنِ أبي ربيعة^(٨):

فلئنْ بانَ أهلُهُ لبمَّا كانَ يُؤهلُ^(٩)

(١) من الخفيف، ينظر: أمالي القاضي ١ / ٢٧١ (وفيه: فيما قد ترى)، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٠، ومجهول القائل في المقاصد النحوية ٢ / ٤٩٥، ولصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ١٠ / ٢٢٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ١٧٢، شرح التسهيل للمرادي ٧١٦ - توضيح المقاصد ٢ / ٧٧١، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩٩، المساعد ٢ / ٢٨٠، شفاء العليل ٢ / ٦٧٣، تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٠٣، المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٦، همع الهوامع ٤ / ٢٢٨.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١٧٢، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٧.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٧٧١.

(٤) المساعد ٢ / ٢٨٠.

(٥) شفاء العليل ٢ / ٦٧٣.

(٦) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٧) من الطويل، في شرح التسهيل ٣ / ١٧٢، المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٦.

(٨) من مجزوء الخفيف، ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٧٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٩، المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٦، خزانة الأدب ١٠ / ٧٦.

أراد: وربّما قد كان.

وذلك خلافاً لمذهب بعض النحاة^(١)، أن (ما) تُزاد بين الباءِ الجارةِ ومجرورها، فلا تكفّها عن العملِ، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ﴾^(٢)، أي: فبرحمةٍ من الله، و﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْتَقَهُمْ﴾^(٣)، أي: بنقضِهِمْ ميثاقَهُمْ؛ وذلك لأنّها لا تزيلُ اختصاصَها بالأسماءِ^(٤).

وقد وافق السيوطي^(٥) ابن مالك، لكنه وصفَ كَفَّ (ما) الباءَ بالقلّة، وعدمَ كفّها بالكثرة.

وردّ ما ذهبَ إليه ابن مالك ومن وافقه؛ باحتمالِ كونِ (ما) هنا مصدرية لا كافة، والباءُ للسببية، والمعنى على التكثر؛ ومرادُ البيت: إن صرتَ لا ترجعُ جواباً لمن يكلمك فكثيراً ما ترى، أي: ما رؤيتَ وأنتَ خطيبٌ في حالِ الحياةِ بلسانِ المقال؛ وإنّما عبّرَ بالمضارع عن الماضي لاستحضارِ الحال، وقلنا: للتعليل؛ لأنّ الظاهرَ أن الكافَ والباءَ كلاهما للتعليل، و(ما) معهما مصدرية؛ لأنّه قد سلّم أنّهما تأتيانِ للتعليلِ من غيرِ ما، فالتقديرُ في الآية: لأجلِ هدايته، وفي البيت: لرؤيتك، فالتعليلُ مأخوذاً من الكافِ والباءِ وأمّا (ما) فهي مؤولةٌ مع ما بعدها بمصدر، فلا وجهَ لكونِ (ما) أحدثتُ معها ذلكَ القليلَ الذي

(١) منهم: ابن كيسان، والزجاجي، والرماني، وابن جني، والزنجشري، وابن الحاجب، والرضي، وابن الناظم، وابن جماعة، والموصلي، وابن الصائغ، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والمكودي، والجمامي، والأشموني، والأزهري. ينظر: رأيه: في التخمير ٤/ ١١٥ - شرح المفصل ٨/ ١٣٤، حروف المعاني والصفات ٥٤، رسالة في منازل الحروف ٣٧، الخصائص ٢/ ٢٨٤، شرح الوافية نظم الكافية ٤٠٦، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٦، شرح ابن الناظم ٣٧٣، شرح كافية ابن الحاجب ٣٦٠، المفصل في صنعة الإعراب ٤٢٤، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٨١، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٩٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٠، مغني اللبيب ١/ ٥٩٤ - أوضح المسالك ٣/ ٥٨، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧، شرح المكودي ١/ ٤١٢، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٢، شرح الأشموني ٢/ ١٠٥، شرح التصريح ١/ ٦٦٥.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥٩.

(٣) سورة النساء، آية: ١٥٥.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٢/ ١٠٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٤/ ١٢٨.

هو مفادٌ منها وحدها.

وكذلك في باقي الآيات يُمكنُ الحملُ على هذا التقدير؛ فلا يكون فيها دليلٌ على ثبوت الكفِّ لـ(ما)^(١).

ورأى الشاطبيُّ «أنا لو سلّمنا بوجود ذلك كما أنشدَ لكانَ لنا أن ندعي قَلَّتُهُ، وأنّه لم يبلغَ من الكثرة مبلغَ ما يُقاسُ عليه»^(٢).

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٧١٦-٧١٧، ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩، مغني اللبيب ١/٥٩٤، المقاصد

الشافية ٣/٦٩٧، خزنة الأدب ١٠/٢٢١، حاشية الدسوقي ١/٦٧١.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٦٩٧.

المسألة الخامسة والأربعون: حذف حرف الجرّ وبقاء عمله:

قال قيس بن ذريح:

ألا يا لقومي كل ما حمّ واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع^(١)

احتج به ابن مالك في شرح التسهيل^(٢)، والمرادي^(٣)، والسليسي^(٤)، وناظر الجيش^(٥)، على أنه من المواضع التي يطرد فيها حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله قياساً تشبيهاً بـ(رب): في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل.

وممن وافقه ابنه بدر الدين^(٦)، وابن هشام - وهو أحد رأييه-^(٧)، والأشموني^(٨).

وإنما جاز ذلك؛ لتقدم ذكره لا أنه على حقيقة العطف، إذ لا يجوز أن ينوب العاطف

عن عاملين، بل عن عامل واحد؛ لضعفه^(٩)، ومما يشهد على صحته أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَفِي

خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٤) وَأَخْلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ... آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٥) ﴿١٠﴾،

فجرّ (اختلاف) بـ(في) مقدّرة لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها، وقول محمد بن بشير:

أخلق بذبي الصبر أن يحظى بحاجته ومُدمن القرع للأبواب أن يلجا^(١١)

(١) من الطويل، ديوان قيس بن ذريح ٩٩، وفي المقاصد النحوية ٢ / ٤٩٩، ولبعيث بن خدّاش في لسان العرب

١٢ / ١٥٠ (حمم)، تاج العروس ٣٢ / ٥ (حمم)، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ١٩٠، شرح الكافية الشافية

٣ / ١٢٤٢، شفاء العليل ٢ / ٦٨١، تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٦٠، مع الهوامع ٥ / ٢٧١.

(٢) ٣ / ١٩٠.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٧٧٩.

(٤) شفاء العليل ٢ / ٦٨٠.

(٥) تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٦٠.

(٦) شرح ابن الناظم ٣٧٨.

(٧) أوضح المسالك ٣ / ٧٢.

(٨) شرح الأشموني ٢ / ١١٣.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ٧١١، شرح التصريح ١ / ٦٧١، مع الهوامع ٤ / ٢٢٤، حاشية الصبان ٢ / ٢٣٤.

(١٠) سورة الجاثية، آية: ٥.

(١١) من البسيط، في شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٣٤، لباب الآداب للثعالبي ١٧٧، وبلا نسبة في شرح الكافية

الشافية ٢ / ٨٢٩، شرح الأشموني ٢ / ١١٣.

وقولُ الآخر^(١):

كَالتَّمَرِ أَنْتَ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ وَحَنَظَلٍ كُلَّمَا اسْتَعْنَيْتَ خُطْبَانَ
وقد اعترضَ على وجوبِ حذفِ الجارِّ في هذه المسألة، وسندُ الحديثِ عنه في مسألةِ
العطفِ على معمولي عاملين مختلفين من هذا البحث^(٢)؛ لتعلقها بها.

(١) من البسيط، مجهولُ القائل، المصدرُ السابق ٣ / ١٩١.

(٢) في الصفحة رقم [١٨٤].

المسألة السادسة والأربعون: همزة (أيمن) بين الوصل والقطع:

قال نصيب بن رباح:

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهُ ما نَدْرِي^(١)

احتج به البصريون^(٢) على أن الهمزة في (أيمن الله) همزة وصل؛ بدليل ذهابها في درج الكلام.

اختلف النحويون في همزة (أيمن الله) في القسم، فذهب البصريون^(٣) إلى أنها همزة وصل واشتقاقه من اليمن والبركة، وقد حكي كسر همزته، ومما يدل على أنها همزة وصل ذهابها في الوصل، كالبيت الشاهد، ومثله ما جاء في حديث عُروة بن الزبير أنه قال: ((لَيْمُنُكَ لَئِنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ، وَلَئِنْ كُنْتَ أَخَذْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ))^(٤).

وذهب الكوفيون^(٥) إلى أنها همزة قطع؛ لأنه جمع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، والتخفيف يحصل بالوصل، وبقيت فتحتها على ما

(١) من الطويل، ينظر: شرح أبيات سيبويه للسرياني ٢/ ١٩٣، الأزهية ٢٠، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٥١٣، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ١٧٧، لسان العرب ١٣/ ٤٦٢ (يمن)، مغني اللبيب ١/ ١٩٦، المقاصد الشافية ٨/ ٤٩٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٠٣ - ٤/ ١٤٨، المقتضب ١/ ٢٢٨ - ٢/ ٩٠ - ٣٣٠، الأصول ١/ ٤٣٤، اللمع ٢٢٥، إعراب القرآن للباقولي ٣/ ٩٥٩، المخصص ٤/ ٧٤، أساس البلاغة ٢/ ٣٩١ (يمن)، الإنصاف ١/ ٣٠٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٠، توجيه اللمع ٤٨٤، شرح المفصل ٨/ ٣٥، المتمع ١/ ٣٥١، البسيط ٢/ ٩٤٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، رصف المباني ١٣٣، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٦٧، المساعد ٢/ ٣١٠، شفاء العليل ٢/ ٦٨٨، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٨، همع الهوامع ٤/ ٢٣٩. اختلاف الرواية: (فصدتكم) مكان (أنشدتكم).

(٢) الإنصاف ١/ ٤٠٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٠، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥٥، الجنى ٥٣٨، المقاصد الشافية ٨/ ٤٩٥. ومنهم: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن خروف، والمالقي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، ينظر: الكتاب ٣/ ٥٠٢، المقتضب ١/ ٢٢٨ - ٣/ ٣٣٠، الأصول ١/ ٣٤٣، شرح ابن خروف ١/ ٥١٢، رصف المباني ١٣٣، شرح قطر الندى ٣٣٢، المساعد ٢/ ٣١٠، همع الهوامع ٤/ ٢٣٩.

(٤) فتح الباري ١١/ ٥٢١.

(٥) الإنصاف ١/ ٤٠٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٠، مغني اللبيب ١/ ١٩٥، همع الهوامع ٤/ ٣٣٩، الفلاح في شرح المراح ٥٦. ومنهم: الفراء، (وابن كيسان، وابن درستويه، والسرياني)، وديكنقوز. ينظر: الأزهية ٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٦، شرح المفصل ٨/ ٣٥، شرح مراح الأرواح ٥٦.

كانت عليه في الأصل، ولو كانت في الأصل همزة وصل، لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل، والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها تثبت في قولهم: «أم الله لأفعلن» فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأما البيت المحتج به ليس فيه دليل؛ لأن الشعر موضع ضرورة، ويكون من وصل ألف القطع^(١).

وردَّ بأن الهمزة إنما فتحت مع (أيمن) لأنه اسم غير متمكن لا يستعمل إلا في القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكنه، ففتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبهه الحرف^(٢)، وقيل: إن فتح همزتها لغة فيها^(٣).

ورد قولهم^(٤) بأنه جمع؛ بأنه لو كان جمعا لم تصح كسر همزته، وقد سمع كسرها فقالوا في أيمن: أيمن الله بكسر الهمزة على الأصل، وألف الجمع لا تكسر، لا يقال من أفلس: إِفْلُس.

ولأن من العرب أيضا من يفتح ميمه فيكون على وزن أفعل، ولا يوجد ذلك في الجموع.

ورده الكوفيون^(٥) بأنه لنا أن نقول: إنها همزة قطع، وإنما جاء هذا على لغة من كسر، وقال: أيمن الله في الابتداء.

ورد القول بأنها تثبت في (أم الله لأفعلن)، «من وجهين: أحدهما: أن الأصل في الكلمة (أيمن الله) فالألف داخلة على الياء وهي ساكنة، فلمَّا حذفت ولم يكن حذفها لازما بقي حكمها، ولم تحذف ألف الوصل لتحرك ما بعدها؛ إذ لم يكن لازما.

(١) ينظر: البسيط ٢ / ٩٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩ / ٩٢.

(٣) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب ١ / ٣٨١.

(٤) ينظر: رصف المباني ١٣٣، توضيح المقاصد ٣ / ١٥٥٥.

(٥) ينظر: البسيط ٢ / ٩٤٢.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ حَرَكَةَ الْمِيمِ حَرَكَةَ الْعَرَضِ، تَسْقُطُ فِي الْأَصْلِ، فَلَمْ تَصِرِ الْحَرَكَةُ لَازِمَةً، فَلِذَلِكَ بَقِيَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي (الْأَحْمَرِ) إِذَا حَذَفُوا هَمْزَةَ أَحْمَرَ: (الاحمَر)، فَلَا يَحْذِفُونَ الْأَلْفَ، لِأَنَّ حَرَكَةَ اللَّامِ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (لَحْمَرَ) فَيَحْذِفُ أَلْفَ الْوَصْلِ لِتَحْرِكَ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي (أَيْمَنَ اللَّهُ) عَوْضًا مِمَّا حَذَفَ^(١).

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِتَمَكُّنِ الشَّاعِرِ مِنْ إِقَامَةِ الْوِزْنِ بِتَحْرِيكِ التَّنْوِينِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ اللَّامِ^(٢)؛ وَلِأَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطَرَّ قَطَعَ الْوَصْلَ، وَلَمْ يَصِلْ أَلْفَ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْفِ الْقَطْعِ^(٣).

(١) علل النحو ٢١٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٠٤، المقاصد الشافية ٨ / ٤٩٥، تمهيد القواعد ٧ / ٣٠٨٨.

(٣) ينظر: البسيط ٢ / ٩٢٤.

المسألة السابعة والأربعون: إضافة المسمى إلى الاسم^(١):

قال أبو الأسود الدؤلي^(٢):

أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مِنَّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمَغِيرَةِ^(٣)

احتجَّ به الخوارزمي^(٤) على زيادة المضاف (حي) من حيث الظاهر لا من حيث المعنى؛ لأنها تُفيد نوعاً من تحقير ما أضيف إليه حيّ وذمه، كأنه يقول: هذا جسمٌ ليس سوى أنه حيّ وشبَّح، ما فيه سوى أنه حسَّاس متحرك.

ومثله قولُ جابر بن أبي سلمى:

يَا قُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٌ قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ^(٥)

وقول يزيد بن ربيعة بن مفرغ:

أَلَا قَبَحَ الْإِلَهُ بَنِي زِيَادٍ وَحَيٌّ أَبِيهِمْ قَبَحَ الْحِمَارِ^(٦)

وقولهم: «هذا حيُّ زيد، وأتيتك وحيُّ فلان قائم، وحيُّ فلان شاهد».

(١) الاسم عند النحاة غير المسمى وغير التسمية؛ إذ هو صورة اللفظ الدال على المسمى، والمسمى هو مدلول اللفظ والتسمية وضع الاسم على المسمى؛ فلذلك صحت إضافته إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وهم بذلك مخالفون مذهب أهل السنة القائل: إن الاسم نفس المسمى وغير التسمية، ومذهب المعتزلة القائل: إن الاسم غير المسمى ونفس التسمية، موافقين مذهب الأشعرية. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١/ ٢٧٨، وللاستزادة في اختلاف العلماء حول الاسم هل هو نفس المسمى أو غيره، ينظر نتائج الفكر في النحو ٢٩.

(٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٦٥ - ٤٣٥.

(٣) من الوافر، ينظر: لسان العرب ١٤/ ٢١٣ (حيا)، تاج العروس ٣٧/ ٥٢٨ (حيي)، وبلا نسبة في التخمير ٢/ ٤١ (وفيه: أبو يحيى أشد) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٠، الخزانة ٤/ ٣٢٣.

(٤) التخمير ٢/ ٤١.

(٥) من الكامل، في سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي ٢/ ٥٤، خزانة الأدب ٤/ ٣٣٤، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠، المفصل في صنعة الإعراب ١٢٧، التخمير ٢/ ٤٠، شرح المفصل ٣/ ١٥، المقرب ٢٨٧.

(٦) من الوافر، في سمط اللآلي ٢/ ٥٤، خزانة الأدب ٤/ ٣٢٥، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠، شرح المفصل ٣/ ١٥، لسان العرب ١٤/ ٢١٣ (حيا).

وقد حكم أبو عبيدة^(١) على المضاف في تلك الشواهد بالزيادة والإلغاء؛ لعللة خفاء المعنى، والتقدير: بعد أبي المغيرة، وهذا زيد... الخ.

وهو عند الفارسي وتبعه ابن جني^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن فلاح من باب إضافة المسمى إلى اسمه، على أن حيا في الشواهد السابقة عبارة عن الشخص لا بمعنى القبيلة، كقولك: حي تميم وقبيلة بكر، والسبب في ذلك أن عادة العرب إذا مات واحد وذكروا شيئاً من أفعاله جاؤوا بلفظ الحي بمعنى الشخص تصوراً لحياته وشخصه، ومعناه: حي هذا الاسم أي صاحبه.

ورد ابن فلاح وابن جمعة القول بزيادته؛ لأن الحكم بالزيادة يصح على رأي من يعتقد أن الاسم هو المسمى؛ لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، إذ اللفظان المعلقان على معنى واحد كالليث والأسد، وأما من لا يعتقد ذلك، فلا وجه للحكم بالزيادة؛ لإفادة الإضافة باختصاص المسمى باسمه والاسم بمسماه^(٤).

ورده أبو حيان من وجه آخر وهو «أن حياً ليس بزائد في كل وجه فإنهم قالوا: أتيتك وحي فلانة شاهد، فلما قالوا: (شاهد) علم أنه ليس بزائد من كل وجه، إذ لو كان زائداً لقالوا: شاهدة»^(٥).

وذهب الرضي إلى أن إضافة حي من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وإنما ذكروا لفظ الحي مبالغة وتأكيداً. فمعنى هذا حي زيد، أي: المشار إليه عينه وذاته ولا غيره^(١).

(١) ينظر: شرح المفصل ٣ / ١٥. وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التميمي بالولاء البصري النحوي العلامة، قيل: لم يكن في الأرض خارجي أعلم بجميع العلوم منه، وهو أول من صنف في غريب الحديث، أخذ عن يونس والأخفش الأكبر، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم، توفي سنة ٢٠٨هـ، من تصانيفه: مجاز القرآن، الديباج، الحدود. ينظر: وفيات الأعيان ٥ / ٢٣٥، البلغة ١٧٨-٢٩٥، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٣ / ٢٩.

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٥.

(٤) شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليميني، (محقق برسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، للطالب/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف أ. د/ محسن سالم العميري، رقمها: ٣٩٧٢، سنة: ١٤٢٢هـ)، شرح كافية ابن حاجب للموصللي ١ / ٢٧٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٠.

المسألة الثامنة والأربعون: إضافة الزمان المبهم إلى جملة مصدرية بـ(لَا) التبرئة:

قال أبو الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٢)

احتجَّ به ابنُ مالك^(٣) وتبعه السلسيلي^(٤)، وناظر الجيش^(٥)، والسيوطي^(٦)، ووافقهم المرادي^(٧)، وابنُ عقيل^(٨)، على أنَّ اسمَ الزمانِ إذا أُضيفَ إلى جملةٍ مصدريةٍ بلا التبرئة بقي اسمها على ما كانَ عليه من بناءٍ أو نصبٍ، وإضافةٍ بحالها، وقد يجرُّ وقد يرفعُ كما هنا، ومثله ما حكاه الأَخفشُ من قولِ العربِ: «جئْتُكَ يَوْمَ لَا حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ، لَا حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ، لَا حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ»^(٩).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٤١.

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٥٧.

(٤) شفاء العليل ٢ / ٧١٧.

(٥) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٣٣.

(٦) همع الموامع ٣ / ٢٣١.

(٧) شرح التسهيل للمرادي ٧٦٠.

(٨) المساعد ٢ / ٣٥٦.

(٩) بالرفع على أنَّ لا ملغاة أو عاملة عمل ليس، وفتحهما على أنَّ لا عاملة عمل إن، وجرهما على أنَّ لا زائدة.

ينظر: حاشية الصبان ٢ / ٢٥٥.

المسألة التاسعة والأربعون: إضافة كلمة (كل) إلى النكرة:

قال قيس بن ذريح^(١):

وكلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ^(٢)

احتجَّ به ابنُ مالك^(٣) على أنَّ (كلاً) إذا كانت غير واقعة توكيداً ولا نعتاً وأضيفَ إلى نكرةٍ، تعينَ فيها مراعاةُ المعنى مطلقاً فيما له من ضميرٍ وأخبارٍ وغير ذلك كمراعاة جمع المؤنث هنا.

ومثله مراعاة المفردِ المذكِرِ في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عَنَقِهِ﴾^(٤)،

والمفردِ المؤنثِ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٥)، وجمعِ المذكِرِ، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ

﴿٥٣﴾^(٦)، وقد وافقه المرادي^(٧)، وابنُ عقيل^(٨)، والسلسيلي^(٩)، وناظرُ الجيش^(١٠).

واعترضه أبو حيان^(١١) على القولِ بالوجوبِ مطلقاً، بقولِ عنترةَ بنِ شداد:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ^(١٢)

(١) ديوان قيس بن ذريح ٦٦ (وفيه ملمات الدهر).

(٢) من الطويل، ينظر: الأغاني ٩ / ٢٢٠، مجالس ثعلب ٦ / ٢٣٨، زهرة الأكم في الأمثال والحكم ١ / ٢٤٢، وبلا

نسبة في شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ٨٧٧، المنتحل ٢١٢، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ / ٧٥، التذكرة

الحمدونية ٦ / ١٠٢، مغني اللبيب ١ / ٣٩٢، همع الهوامع ٤ / ٣٨٢.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٤٥.

(٤) سورة الإسراء، آية: ١٣.

(٥) سورة آل عمران، آية: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، والعنكبوت: ٥٧.

(٦) سورة المؤمنون، آية: ٥٣، الروم: ٣٢.

(٧) شرح التسهيل ٧٥٦.

(٨) المساعد ٢ / ٣٤٨.

(٩) شفاء العليل ٢ / ٧١٢.

(١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧ / ٣٢٠٨.

(١١) ينظر رأيه في: مغني اللبيب ١ / ٣٩٢، همع الهوامع ٤ / ٣٨٢.

(١٢) من الكامل، في الحيوان ٣ / ١٤٩، الكامل ١ / ٩، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٩، مغني اللبيب ١ / ٣٩٣، وبلا

نسبة في همع الهوامع ٤ / ٣٨٢.

فَقَالَ تَرَكْنَ، وَلَمْ يَقُلْ تَرَكْتُ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ قِيَاسًا، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٍ، وَقَائِمُونَ.

ورأى ابن هشام^(١) وتبعه السيوطي^(٢)، خلاف ما ذهبوا إليه بأنّ المضافة إلى المفرد إن أُريدَ نسبة الحكم إلى كلِّ فردٍ وجبَ الإفرادُ، نحو: كلُّ رجلٍ يشبَعُه رَغِيفٌ، أي: كلُّ فردٍ يشبَعُه رَغِيفٌ، وإن أُريدَ نسبته إلى المجموعِ وجبَ الجمعُ كالبيتِ السابقِ فإن المراد أن كلَّ عينٍ جادت عليه وأنَّ مَجْمُوعَ الأعينِ تَرَكْنَ، وعلى هذا فتقول: كلُّ رجلٍ قائمٌ أو قائمون، أي: كلُّ فردٍ قائمٌ، أو مجموعُ الرجالِ، بحسب المعنى الذي تريده.

وَرُبَّمَا جَمَعَ الضَّمِيرُ مَعَ إِرَادَةِ الحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءٍ كَثِيرَاتِ الْوَبْرِ^(٣)

وعليه أجاز ابنُ عصفور^(٤) في قول أبي الأسود الدؤلي:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بُمُوتِيكَ نُصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلِيْبٍ^(٥)

أن يكون مؤتيك جمعًا حذفَتْ نوته للإضافة.

وردّه ابنُ هشام^(٦)، بأن الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كلِّ واحدٍ قليلٌ، فالحملُ عليه عندَ وجودِ مندوحةٍ عنه خلافُ الأولى، ولا سيّما وقد تأيّد الإفرادُ بقوله: (نصحهُ)، وبقوله في عجز البيت:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلِيْبٍ

فعدّل عن حملهِ على الكثرة، وهي مناسبة الصدر للعجز، إلى القلة مع عدم الملحجِ إليه.

(١) معني اللبيب ١ / ٣٩٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤ / ٣٨٢.

(٣) من الرجز، بلا نسبة في معني اللبيب ١ / ٣٩٣.

(٤) ينظر رأيه في: معني اللبيب ١ / ٣٩٤، المنصف من الكلام على معني ابن هشام ٣ / ٦٧.

(٥) من الطويل، ينظر: الحيوان ٥ / ٣١٨، شرح أبيات سيويه للسيرا في ٢ / ٢٨٦، العمدة ٢ / ٤، التذكرة الحمدونية

٣ / ٣٠١، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٠٢ - ٩٠٤، المستطرف ١ / ٨٥، زهرة الأكم في الأمثال والحكم

١ / ٣٠٣، خزانة الأدب ١ / ٢٨٣، وبلا نسبة في الكتاب ٤ / ١٤٤، معني اللبيب ١ / ٣٩٤، المساعد ٢ / ١٩٥،

همع الهوامع ٥ / ٨٠.

(٦) ينظر رأيه في: المصنف من الكلام على معني ابن هشام ٢ / ٦٧. ولم أقف على رأيه في المعني على ما ذكر.

وقال الشُّمْنِي: «لا يردُّ هذا على ابنِ عصفورٍ؛ لأنَّه إنَّما جوزهُ بناءً على الإتيانِ بضميرِ الجمعِ عائداً إلى كلِّ التي أريدَ بها الإفراد»^(١).

(١) المصدر السابق ٢ / ٦٨.

المسألة الخمسون: معنى (مَع) المقطوعة عن الإضافة:

قال مطيع بن إياس:

كُنْتُ وَبِحَيِّي كَيْدٍ وَاحِدَةً نَرْمِي جَمِيعًا وَتُرَامِي مَعًا^(١)

(مَع) اسمٌ ملازمٌ للظرفية، موضوعٌ لمكان الاجتماع أو وقته على حسب ما يليقُ بالمضاف إليه، والغالب استعماله مضافاً، وقد يفرّد عن الإضافة، فينوّن وينصبُ على الحال وهو الأكثرُ، أو يرفعُ على الخبرية^(٢).

وقد احتجَّ ابنُ هشامٍ^(٣) بالبيت الشاهد على أن (مَعًا) تساوي (جميعاً) في إفادة الحصول في وقت واحد.

وهو مذهبُ ابنِ مالك^(٤) وتبعه ابنُه بدر الدين^(٥)، والسليسي^(٦)، وناظرُ الجيش^(٧)، والمكودي^(٨)، والعيّني^(٩)، والأزهري^(١٠)، إذا أفردتْ، كقول الصمّة بن عبد الله القشيري:

حننتَ إلى رِيّا ونفسكَ باعدتَ مزارك من رِيّا وشعباكما مَعًا^(١١)

(١) من السريع، ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٩٤، الأغاني ١٣ / ٣٣٣ (وفيه ترانا معاً)، الكامل ٧٧ / ٤، إبراز

المعاني من حرز المعاني ١٥٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ / ٦٣٢.

(٢) ينظر: الجنى ٣٠٦، همع الهوامع ٣ / ٢٢٦، شرح التصريح ١ / ٧١٥.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٦٣٢.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٣٩.

(٥) شرح ابن الناظم ٣٩٩.

(٦) شفاء العليل ١ / ٤٨٧.

(٧) تمهيد القواعد ٤ / ٢٠١١.

(٨) شرح الألفية ١ / ٤٣٩.

(٩) المقاصد النحوية ٢ / ٥٥٢.

(١٠) شرح التصريح ١ / ٧١٥.

(١١) من الطويل، في المقاصد النحوية ٢ / ٥٥١، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٣٣٩، تمهيد القواعد ٤ / ٢٠١١.

وقد ردّه أبو حيان^(١) بأنّ بينهما فرقاً؛ «قال ثعلبُ: إذا قلت: قام زيد وعمرو جميعاً، احتمل أن يكون القيام في وقتين، وأن يكون في وقت واحد، وإذا قلت: قام زيد وبكراً معاً، فلا يكون إلا في وقت واحد».

فاعترضه ابنُ هشام^(٢) في البيت السابق، بأنّ لا نسلم ذلك بل هما سواءٌ، لورودهما بمعنى الحصول في وقت واحد.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٥٨. وينظر رأي ثعلب في مجالسه ٨ / ٣٨٦، الجني ٣٠٨، شرح التسهيل للمرادي

٥١١، همع الهوامع ٣ / ٢٢٩، وممن وافقه أيضاً الرضي في شرح الكافية ينظر: ٣ / ٢٣٣.

(٢) ينظر: معني اللبيب ١ / ٦٣٢. وأيضاً: المصنف من الكلام على معني ابن هشام ٢ / ٢٦٥.

المسألة الحادية والخمسون: إضافة (بيننا) إلى الجملة:

قال نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي

احتج به السيوطي^(١) على أن (بين) إذا لحقتها الألف لزم إضافتها إلى الجملة سواء كانت اسمية كهذا البيت أو فعلية، وهو خلاف ما عليه ابن عصفور وابن مالك، إذ ذهب الأول إلى وقوع المفرد والجملة بعدها، وجوز الثاني مع الألف الإضافة وعدمها.

ذهب ابن عصفور^(٢) إلى أن بينا يقع بعدها المفرد والجملة كـ (متى وأين وكيف).

وذهب ابن مالك^(٣) إلى أن الألف إذا لحقت (بين) جاز فيها وجهان إما بقاء الإضافة،

أو انكفافها، وعلى ذلك رواية بيت أبي ذؤيب الهذلي:

بَيْنَا تَعْنُقُهُ الْكُمَامَةُ وَرَوْعِهِ يَوْمًا، أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفَعٌ^(٤)

بالرفع والجر.

وذهب السيوطي^(٥) إلى أن (بين) إذا لحقتها الألف لزم أن يليها جملة سواء كانت اسمية

كالبيت الشاهد أو فعلية.

وقد ذكر المرادي^(٦) احتجاجا ببيت أبي ذؤيب، إلى أن بينا مضافة إلى مفرد، وهذا

مخالف لمن ذهب إلى لزوم إضافتها للجملة.

ورده السيوطي بأن (بيننا) «لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ غَيْرِ مُصَدَّرٍ وَفَاقًا، قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَسَبَّبَهُ

أَنَّهَا تَسْتَدْعِي جَوَابًا فَلَمْ يَقْعْ بَعْدَهَا إِلَّا مَا يُعْطِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَذَلِكَ الْجُمْلَةُ وَالْمُصَدَّرُ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ»^(٧).

وقد اختلف النحاة في تلك الجملة هل هي مضاف إلى بين نفسها، أم مضاف إلى

(١) همع الموامع ٣ / ٢٠١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٠٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣٥.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٤].

(٥) همع الموامع ٣ / ٢٠١.

(٦) الجنى الداني ١٧٥.

(٧) همع الموامع ٣ / ٢٠٣.

مضاف محذوف، أم ليس لها محل من الإعراب؟.

حيث ذهب الجمهور^(١) إلى أن الجملة بعد (بيننا) مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف، وأنها في موضع جر.

وذهب أبو علي الفارسي^(٢) وابن جني^(٣)، ووافقهما الجوهري^(٤)، وابن الباذش^(٥)، وابن سيده^(٦)، وابن يعيش^(٧)، إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، كقولك: أتيتك زمن الحجاج أمير، ثم حذف المضاف وولي الظرف الذي هو بين الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(٨)، أي: أهلها، والتقدير في البيت الشاهد: بين أوقات نحن نرقبه أتاناً، أي: أتاناً بين أوقات رقبتنا إياه.

وذهب قوم^(٩) إلى أن ألف بين كافة والجملة بعده لا محل لها من الإعراب.

(١) المصدر السابق ٣ / ٢٠٢، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٠٦.

(٢) ينظر: المصدران السابقان.

(٣) ينظر: المصدران السابقان، الخصائص ٣ / ١٢٣.

(٤) الصحاح ٥ / ٢٠٨٥ (بين).

(٥) ينظر رأيه في همع الهوامع ٣ / ٣٠٢، وابن الباذش هو: علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، من العلماء بالعربية، إمام نحوي مسند مقرئ نقاد، توفي سنة ٥٤٠هـ، ألف الإقناع بالقراءات لم يؤلف مثله. ينظر: البلغة ٧،

بغية الوعاة ١ / ٣٣٨، الاعلام ١ / ١٧٣.

(٦) المحكم ١٠ / ٥٠٥ (مقلوبة بين).

(٧) شرح المفصل ٤ / ٩٩.

(٨) سورة يوسف، آية: ٨٢.

(٩) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٠٦، همع الهوامع ٣ / ٢٠٣.

المسألة الثانية والخمسون: إعمال اسم الفاعل:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلييب^(٢)

احتج به ابن عقيل^(٣)، والشاطبي^(٤)، والسيوطي^(٥)، على أن اسم الفاعل عمل عمل فعله؛ لاعتماده على موصوف مقدر أي: رجل مؤت.

وهو مذهب جمهور البصريين^(٦) أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو ألف استفهام، أو ما النافية؛ وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا يقوى قوته؛ والفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول فلا يعمل إلا بعد أن يعتمد على شيء، والذي يؤيد ذلك أنك تقول: زيد ضارب عمراً، وزيد ضارب لعمري، فتكون مخيراً بين أن تعديه بنفسه أو بحرف الجر؛ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربت لزيد^(٧).

ولأن اسم الفاعل في أصل الوضع وصف في المعنى، فلا بد من صاحب محكوم عليه به، فإذا أظهرت صاحبه قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حال، تقوى به؛ لبقائه على أصل وضعه، فيقدر حينئذ على العمل^(٨).

وزهب الكوفيون والأخفش^(٩) إلى أنه يعمل مطلقاً من غير اعتماد، بدليل قوله تعالى:

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٤٥.

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٦٥].

(٣) المساعد ٢ / ١٩٥.

(٤) المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٨.

(٥) همع الهوامع ٥ / ٨٠.

(٦) شرح التسهيل للمراي ٦٦٩، توضيح المقاصد ٢ / ٨٥١، المساعد ٢ / ١٩٤.

(٧) ينظر: المقتصد ١ / ٤٥٠، شرح المفصل ٦ / ٧٨، الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية ٣ / ١٢٨، المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٦، شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٩٤٠.

(٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢ / ٤٦٤، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧١، شرح التسهيل للمراي ٦٦٩، ائتلاف النصرة ٨٦، كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٩٤١، شرح الأشموني ٢ / ٢١٨، همع الهوامع ٥ / ٨١.

﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾^(١)، ﴿ وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيلًا ﴾

﴿١٤﴾^(٢)، في قراءة من رفع (دانية)، فقال: هو مبتدأ و(عليهم) متعلق به، وفاعله ظلالها.

وقول الأعشى:

كناطحِ صخرةً يوماً ليوهنها فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل^(٣)

وقول عمر بن أبي ربيعة^(٤):

وكم مالي عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمي^(٥)

وكقول رجل من الطائيين:

خبيرٌ بنو هبٍ فلا تكُ مُلغياً مقالةً لهبي إذا الطيرُ مرَّت^(٦)

وردّ مذهبه؛ بأنه وصف لموصوفٍ محذوف، كأنه قيل: (صنفٌ مختلفٌ ألوانه)، و(رجلٍ مؤتٍ نصحه)، و(كوعلٍ ناطحٍ صخرةً) و(وكم شخصٍ مالي).

والاعتمادُ على المقدّر كالاعتمادِ على الملفوظِ به.

وردّ أيضاً بجواز كون ظلاله مبتدأ ودانية خبره^(٧)، وفي البيت (بنو) مبتدأ و(خبير)

خبره، أي أنهما محمولان على التقديم والتأخير^(٨).

(١) سورة فاطر، آية: ٢٨.

(٢) سورة الإنسان، آية: ١٤. قرأها بالرفع أبو حيوة، ينظر: الدر المصون ١٠/٦٠٦.

(٣) من البسيط، في المعاني الكبير في أبيات الناس ٢/ ٨٥٤-١١٣٢، نقد الشعر ٦٤، شرح الكافية الشافية

٢/ ١٠٣٠، شرح ابن الناظم ٤٢٤، شرح التصريح ٢/ ١٢، وبلا نسبة في شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة

٢٥٦، شرح الأشموني ٢/ ٢١٨. اختلاف الرواية: (ليفلقها) مكان (ليوهنها).

(٤) من الطويل، ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٨ (وفيه: من مالي).

(٥) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء ٢٤٠، البسيط ٢/ ١٠٢٨، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٩، شرح ابن

عقيل ٣/ ٩٠، تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٢٠.

(٦) من الطويل، لم يعين اسمه، شرح التصريح ١/ ١٩٤-١٣/ ٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ٢٧٢، شرح

الأشموني ١/ ١٨١.

(٧) ينظر: المساعد ٢/ ١٩٤.

(٨) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٣، شرح التصريح ٢/ ١٣.

وردَّ تخريج البيت؛ بَأَنَّهُ لَا يَخْبِرُ بِالْمَفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ فَعِيلًا قَدْ يُسْتَعْمَلُ
لِلْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَأْنَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرًا﴾^(١).

(١) سورة التحريم، آية: ٤.

المسألة الثالثة والخمسون: اعتماد اسم الفاعل على ذي حال:

قال أبو الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

احتج به الشاطبي^(٢)، على أن اسم الفاعل عمل عمل فعله؛ لاعتماده على صاحب حال، على نحو: هذا زيد قائمًا غلامه، ومما يشهد على ذلك أيضًا، قول سعد بن ناشب المازني:

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا^(٣)

وهو مذهب جمهور البصريين أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على كلام قبله^(٤).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٧.

(٣) من الطويل، في الشعر والشعراء ٢ / ٦٨٥، شرح ديوان الحماسة للأصبهاني ٥٢، خزانة الأدب ٨ / ١٤١، وبلا نسبة في المقتصد ١ / ٤٥٢.

(٤) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، استوفيتها في المسألة السابقة مما يعني عن إعادتها هنا.

المسألة الرابعة والخمسون: أصل كلمة (حبّ):

قال قيسُ بنُ ذريحٍ:

لئن كانَ بردُ الماءِ حرانَ صادقاً إليَّ حبيباً إنها لحبيبٌ^(١)

احتجَّ به ابنُ الخبازِ^(٢) على أنِ مجيءِ اسمِ الفاعلِ مِنَ الفعلِ (حبّ) على حبيبٍ هنا دليلٌ على أنَّ أصلَ حبّ حُبٌّ.

إنَّ الأصلَ في الفعلِ (حبّ) (حُبٌّ) بضمِّ العينِ ككُرْمٍ وظُرْفٍ، فحذفتُ الضمَّةُ مِنَ الباءِ الأولى وأدغمتْ في الباءِ الثانيةِ، والدليلُ على أنَّها مِنَ (فعل)؛ أنَّ اسمَ الفاعلِ منه (حَبِيبٌ) و(فَعِيلٌ) أكثرُ ما يكونُ لِمَا ماضِيهِ على (فَعُلٌ) ومجِيئِهِ مِنَ غَيْرِهِ قليلٌ^(٣).
ومما يشهدُ على ذلكَ البيتُ الشاهدُ.

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢١].

(٢) توجيه اللمع ٣٩٢.

(٣) ينظر: علل النحو ٢٩٦، المفصل في صنعة الإعراب ٣٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١٦، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ٨١، همع الموامع ٥/ ٤٥.

المسألة الخامسة والخمسون: الوصفُ بكلمةٍ (آخر)^(١):

قال ربيعةُ بنُ مكرم:

ولقد شفعتُهُما بآخرٍ ثالثٍ وأبى الفرارَ لي الغداةُ تكرمي^(٢)

احتجَّ به الرضي^(٣) ردًّا على القولِ بلزومِ مطابقةِ (آخر) ما قبلها في الإفراد وغيره،

لوروده هنا غيرَ موافقٍ، حيثُ قابلَ بآخرِ اثنين، ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾^(٤)

وَمِنَوَةَ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَىٰ^(٥)، وقولُ الشاعر:

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصَرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنْ الشَّجَرِ^(٦)

وقولُ امرئ القيس^(٧):

فَوَالِي ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا وَغَادَرْتُ أُخْرَى فِي قَنَاةِ رَفِيفِ^(٨)

حيثُ ذهبَ ابنُ يسعونَ والصَّقْلِيُّ إلى اشتراطِ الاتحادِ بينَ الموصوفِ بآخرَ وبينَ ما

عطفَ عليه في الجنسِ وفي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ؛ بدليل أنَّ العربَ لا تقولُ: مررتُ برجلينِ

وآخرَ، إلَّا إنَّ أريدَ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مقامه، على نحو ما جاء في قولِ

عبيد الأبرص:

(١) تنظر المسألة في شرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢ / ٩٠٠، شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٣٥٩ - ٣٦١.

(٢) من الكامل، ينظر: العقد الفريد ٦ / ٣٦، الأغاني ١٦ / ٧٥، أمالي القاضي ٢ / ٢٧٢، المحرر الوجيز ٤ / ٢٧٢ -

٥ / ٢٠١، لباب الآداب ٢١٢، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ٣٧٨، شرح شافية ابن الحاجب للرضي

٤ / ٣٦٠، نهاية الأرب في فنون الأدب ١٥ / ٣٧٢، البحر المحيط ١٠ / ١٧.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٣٦٠.

(٤) سورة النجم، آية: ٢٠.

(٥) من البسيط، لأبي حية النميري في الحيوان ٦ / ٥٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٣٦٠، ولعمرو بن أحمر

الباهلي في الموشح على مآخذ العلماء على الشعراء ٩٩، وخزانة الأدب ٩ / ٣٥٩، وبلا نسبة في شرح شذور

الذهب لابن هشام ٢٤٧.

(٦) من الطويل، ديوان امرئ القيس ١٢٨.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٣٦١.

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَةٍ^(١)

على تقدير: عودًا من نشمٍ وآخر من ثمامة، فيكون قابلًا مفردًا بمفرد.

وردَّ تأويلهما البيت، فقيل: هو قبيحٌ في العربية؛ لأنَّ إقامة الصفة مقامَ الموصوفِ إنما يحسنُ في الصفات المحضة، فإذا لم تكن محضةً وكانت شيئًا ينوبُ منابَ الصفة من مجرورٍ أو جملةٍ أو فعلٍ لم يجزِ إقامتها مقامَ الموصوفِ، فلا يجوزُ جاعني من بني تميم، وأنت تريدُ رجلًا من بني تميم، وقد جاء شيءٌ قليلٌ لا يقاسُ عليه، وحمله البعضُ على الضرورة، منه قولُ الشاعر:

لو قلتَ ما في قومها لم تيشمَ يفضُّلها في حسبٍ وميسم^(٢)

يريد: ما في قومها أحد.

وقولُ النابغة الذبياني:

كأنَّكَ من جمالِ بني أقيشٍ يُقعِّعُ بينَ رجلَيْهِ بشن^(٣)

أي: كأنك جملٌ من جمالِ بني أقيش.

وردَّه الرضيُّ، بأنَّه لا ضرورةً في تخريجه على الضرورة، ولا مانعٌ في المعنى من عطفِ (آخر) على عودين؛ إذ المراد: جعلتُ عُشَّها من هذينِ الجنسَيْنِ: النشمِ، والثمامة: سواءً أكان أحدهما أكثرَ من الآخرِ أم لا، وليس المرادُ أنَّها لم تجعلهُ سوى عودين؛ لعدم إمكانه بديهته، والمرادُ من العددِ القلة لا ظاهره.

(١) مجزوء الكامل، في الحيوان ٣/ ٩٤، المعاني الكبير في أبيات المعاني ١/ ٣٥٩، شرح أدب الكاتب ١٢٢، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١١٤.

(٢) من الرجز، لأبي الأسود الحماني، في المقاصد النحوية ٣/ ١٢٥، شرح التصريح ٢/ ١٢٨، وفي الخزانة لحكيم بن معية الربيعي ٥/ ٦٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٤٥، المفصل في صنعة الإعراب ١٥٤.

(٣) من الوافر، في الكتاب ٢/ ٣٤٥، الكامل ١/ ٣٠٢، المفصل في صنعة الإعراب ١٥٣، المقاصد النحوية ٣/ ١٢٣، وبلا نسبة في الأصول ٢/ ١٧٨.

المسألة السادسة والخمسون: معنى فاء العطف:

قال قيس بن ذريح:

عفا سرف من أهله فسراوعُ فجنباً أريك فالتلاعُ الدوافعُ
فمكةُ فالأخسافُ أخسافُ طيبةُ بها من لبيني مخرفٌ ومرابعٌ^(١)

احتج به الشاطبي^(٢) على أن الفاء العاطفة جاءت هنا بمعنى الترتيب الذكري.

وهو مذهب جمهور البصريين^(٣)، سواء كان الترتيب معنوياً أو ذكرياً، ومما يشهد على

ذلك إضافة إلى البيت الشاهد، قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ﴾^(٤)، ﴿وَنَادَى نُوحٌ

رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٥)، وقول امرئ

القيس^(٦):

بِسِقْطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٧)

(١) من الطويل، ديوان قيس بن ذريح ١٠٢، مجالس ثعلب ٦/ ٢٣٩، أمالي القالي ٢/ ٣١٤، الخصائص ٣/ ٢١٦، المحكم ٨/ ٤٧٨ (س ف ر)، لسان العرب ٨/ ١٥٤ - ٩/ ١٥٠ (سرع)، تاج العروس ٢١/ ١٩٠ - ٢٣/ ٤٣٠ (سرع)، وفي المقاصد الشافية ٥/ ٨٥ لقيس بن ذريح أو غيره. اختلاف الرواية: في الديوان وغيره: فَعَيْقَةُ فَالْأَخْيَافُ أَخْيَافٌ طَيْبَةٌ. وسرف وسراوع وأريك: مواضع، والتلاع: هي مسيل ما ارتفع من الأرض إلى بطن الوادي، والدوافع: جمع دافعة وهي التي تدفع الماء، وأخفاف طيبة: موضع، والمخرف: الموضع الذي يقيم به في الخريف وجمعه مخارف، والمربع: المنزل الذي يقيم فيه في الربيع وجمعه مرباع.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٨٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٥، المساعد ٢/ ٤٤٩، ومنهم: سبيويه، وابن السراج، وابن جني، والحريري، والباقولي، وابن خروف، وابن الخباز، وابن مالك، وابن الناظم، والمرادي. ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٨، الأصول ٢/ ٥٥، اللمع ٩١، شرح ملحمة الإعراب ٢٩٨، شرح اللمع ٢٦٢، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢١، توجيهه اللمع ٢٨٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٧، شرح ابن الناظم ٥٤١، شرح المكودي ٢/ ٥٦٣.

(٤) سورة الانفطار، آية: ٧.

(٥) سورة هود، آية: ٤٥.

(٦) من الطويل، ديوان امرئ القيس ٢٩.

(٧) عجز بيت صدره: قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل. ينظر: الجمل في النحو ٢٨٥، جمهرة أشعار العرب ١٥ -

١١٣، الحنى الداني ٦٤، شرح التصريح ٢/ ١٥٩ - ١٦١، همع الهوامع ٥/ ٢٢٥ - ٢٣٢، وبلا نسبة في مغني

اللبيب ١/ ٣٢٥.

وزهبَ الفراء^(١) إلى أن الفاء لا تفيدُ الترتيبَ مطلقاً، بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٢)، و﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٣)، ولا شك أن مجيء البأس قبل الهلاك، والاستعاذة قبل القراءة، وفي الحديث: ((تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ))، فإنَّ غُسْلَ الأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ مُتَقَدِّمٌ فِي المَعْنَى وَمُتَأَخِّرٌ فِي الحَدِيثِ، فَلَوْ كَانَتِ الفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ لَمَا حَسُنَ ذَلِكَ.

وردَّ؛ بأنَّه يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَخَرَّجَ عَلَى مَعْنَى: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَقْرَأَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ العَرَبَ قَدْ تَقُولُ: فَعَلَ فُلَانٌ، بِمَعْنَى قَارِبَ أَنْ يَفْعَلَ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، أَي: قَدْ قَرِبَ قِيَامُهَا أَوْ أُرِيدَ قِيَامُهَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الآيَةِ: فَإِذَا أُرِدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، وَالأُخْرَى: وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أُرِدْنَا إِهْلَاكَهَا، وَأَرَادَ الوُضُوءَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ...، فَمَجِيءُ ذَلِكَ كَلِّهِ مُتَرْتَبٌ عَلَى الإِرَادَةِ، وَنظَائِرُهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ كَثِيرَةٌ^(٤).

وزهبَ الجرمي^(٥) إلى أن الفاء تفيدُ الترتيبَ إلا في البِقَاعِ والمَطَرِ، فهي لمطلق الجمع كالواو؛ بدليل قول النابغة الذبياني^(٦):

عَفَا ذُو حُسَاً مِنْ فَرْتِنَا فَالْفَوَارِعُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ^(٧)

(١) ينظر: مغني اللبيب ١ / ٣٢٥، شرح التصريح ٢ / ١٦١، همع الهوامع ٥ / ٢٣٢.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٤.

(٣) سورة النحل، آية: ٩٨.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٢٩، البسيط ١ / ٣٣٦، شرح التصريح ١ / ١٦١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٩، الجني ٦٣، شرح التسهيل للمرازي ٨١٠، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٥، مغني اللبيب ١ / ٣٢٥، المساعد ٢ / ٤٤٩. والجرمي هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن أبي الحسن الأنخفش النحو، واللغة عن أبي زيد والأصمعي وغيرهما، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، توفي سنة ٢٢٥هـ، من تصانيفه: الفرخ ومعناه فرخ كتاب سيبويه، الأبنية، العروض. ينظر: نزهة الألباء ١١٤، وفيات الأعيان ٢ / ٤٨٥، البلغة ١٥٥.

(٦) من الطويل، ديوان النابغة الذبياني ٣٠.

(٧) ينظر: المحكم ٢ / ٥٠ - ٩ / ٥٥٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٠، الجني ٦٣، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١ / ٣٣٠، خزانة الأدب ٢ / ٤٥١. وذو حُسا: بلد في بلاد بني مرة، وفرتني: أيمن منازل فرتني وهو اسم امرأة، والعرب تسمي الأمة فرتني، والفوارع جمع فارعة وفارعة الجبل أعلاه، وتلاع فوارع: مشرفات المسائل.

ومن المعلوم أن هذه الأماكن لم تعف على ترتيب؛ لذا يصعب الوقوف على مثل هذا، أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير انفصال بينهما. وكقول العرب: «مُطِرْنَا مكانَ كذا فمكانَ كذا»، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

وردَّ بأنَّ الصحيح أن الفاء للترتيبِ الذكري لا المعنوي، وذلك أن قولهم: عفا موضع كذا، فموضع كذا، قد يكون المخبر لا تحضره أسماء هذه الأماكن في حين واحد عند الإخبار عنها، فما سبق إلى ذكره قد أتى به أولاً، وما تأخر في ذكره عطفه بالفاء، وتُجعلُ الفاء منبئةً عن هذا المعنى؛ لأنه قد تقررَ فيها أنها تجعلُ الثاني بعدَ الأولِ بلا مهلة^(١).

وكذا قولُ العربِ يؤولُ على ما حُمِلَ عليه البيتُ وهو الترتيبُ الذكري، بأنَّ المتكلمَ أرادَ أن يُخبرَ بجميع ما غيثَ من الأماكن، فأخبرَ عن جهةٍ ثم أتبعَ الأماكنَ شيئاً بعدَ شيءٍ حتى انتهى إلى آخر ما أصابه المطرُ، كقولهم: بعته بدرهم فصاعداً، لا تريدُ أن تُخبرَ أنك بعته أولاً بدرهم، وإنما أردتَ أن تُخبرَ أن أقلَّ ما وقعَ البيعُ به درهم^(٢). والراجحُ أنَّ الفاءَ تفيدهُ الترتيبَ مطلقاً؛ لأنها قد ثبتَ لها معنى الترتيبِ، فمهما وجدَ وجه لإبقائها على ما ثبتَ لها كان أولى، وقد وجد ذلك، بأن تجعلَ الترتيبَ بالنظرِ إلى الذكرِ، فصَحَّ تأويلُ ما اعترضَ به على ذلك^(٣).

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٠، المقرب ٣٠٦.

(٢) ينظر: البسيط ١ / ٣٣٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٠.

المسألة السابعة والخمسون: الإبهام من معاني (أو) العاطفة:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةَ أَوْ عَلِيًّا
فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أُصِيبَهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غِيًّا^(٢)

احتجَّ المفسرون بهذا البيت على أن (أو) العاطفة جاءت هنا بمعنى الإبهام على المخاطب، فالشاعر لم يشك أن حبهم رشد ظاهر، وإنما قصد الإبهام، وقد قيل للشاعر حين قال ذلك: أشككت، قال: كلاً، ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، وقال: أو كان شاكاً من أخبر بهذا؟^(٤).

ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَلَّهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(٥)، و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾

﴿١٤٧﴾^(٦)، وقول لبيد بن ربيعة العامري:

تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ رَبِيعَةَ.
وقول الآخر^(٨):

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأُلَىٰ أَلْفُوا الـ حَقَّ فُبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقًا

فالشاعر يعرف من هو مع الحق، ومن يدعو عليه.

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٥٣ - ٢٩٣، (وحمزة والوصايا) وعلى ذلك لا يكون فيه شاهد على ما ذكر.

(٢) من الوافر، ينظر: تفسير الطبري ٢ / ٢٣٥، تفسير الماوردي ١ / ١٤٥، تفسير السمعي ٤ / ٣٣٢، المحرر الوجيز

١ / ١٦٦، تفسير العز بن عبد السلام ١ / ١٣٦، الدر المصون ١ / ٤٣٦، تفسير ابن كثير ١ / ٢٠٠، اللباب في

علوم الكتاب ٢ / ١٨٤.

(٣) سورة سبأ، آية: ٢٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ١ / ٤٣٦.

(٥) سورة يونس، آية: ٢٤.

(٦) سورة الصفات، آية: ١٤٧.

(٧) من الطويل، في الحماسة البصرية ١ / ٢٨١، خزنة الأدب ٤ / ٣٤٠، التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٢.

(٨) من الخفيف، مجهول القائل، شرح التسهيل ٣ / ٣٦٣، مغني اللبيب ١ / ١٣١.

وَقَدْ اعْتَرِضَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ أَوْ لِلإِبْهَامِ فِي آيَةِ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، حَيْثُ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِلَى: أَنَّهَا بِمَعْنَى بَلٍّ، وَقِيلَ: إِنَّهَا بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا لِلشُّكِّ، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْ.

وَرَدَّ اعْتِرَاضُهُمْ؛ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ (بَلٍّ)، لِأَنَّهَا لِلإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ وَالإِجَابِ لِمَا بَعْدَهُ، وَتَعَالَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَنِ ذَلِكَ، أَوْ الْخُرُوجِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ^(٢).
وَلِأَنَّ الْوَاوَ مَعْنَاهَا خِلَافٌ مَعْنَى (أَوْ) فَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا بِمَعْنَى الْأُخْرَى لَبَطَلَتْ الْمَعْنَى، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَكَانَ: وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ أَخْصَرَ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَأَنْتَ تَعْرِفُ مَنْ جَاءَكَ مِنْهُمَا، إِلَّا أَنْكَ أَبْهَمْتَ عَلَى الْمُخَاطَبِ^(٣).
وَلِأَنَّ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ لَا يَشْكُ، وَإِنَّمَا أَهْمَ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُمْ فِي أَنْ لَا يَبِينَ لَهُمْ حَقِيقَةُ الْعَدَدِ^(٤).

وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الرَّائِيَ إِذَا رَأَاهُمْ شَكَّ فِي عِدَّتِهِمْ لِكَثْرَتِهِمْ، فَجَرَى هَذَا عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَالشُّكُّ يَرْجِعُ إِلَى الرَّائِيَ، لَا إِلَى الْحَقِّ تَعَالَى، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٥)، بِصِيغَةِ التَّعَجُّبِ، وَالتَّعَجُّبُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ، لَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَي: حَالُهُمْ حَالُ مَنْ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّعَجُّبِ فِي حَقِّ الْحَقِّ لَا تَتَحَقَّقُ؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ إِنَّمَا يَكُونُ بِحُدُوثِ أَمْرٍ لَمْ تَكُنْ عَالِمًا بِحُدُوثِهِ، وَاللَّهُ عَالِمٌ بِمَا كَانَ وَيَكُونُ، وَبِمَا سَيَكُونُ؛ فَكَمَا أَنَّ التَّعَجُّبَ يَرْجِعُ إِلَى الْخَالِقِ لَا إِلَى الْحَقِّ، فَكَذَلِكَ هُنَا^(٦).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ (أَوْ) فِي الشُّوَاهِدِ السَّابِقَةِ لِلإِبْهَامِ أَوْ لِلشُّكِّ الْمَنْسُوبِ لِلْمُخَاطَبِينَ؛ لِقُوَّتِهِمَا فِي الْقِيَاسِ، فَالْمَعْنَى: «إِنَّهُمْ مِنْ الْكثْرَةِ بِحَيْثُ يُقَالُ فِيهِمْ: هُمْ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ، فَ(أَوْ)

(١) سورة الصافات، آية: ١٤٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٠٤، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٨.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ٣٧٩.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٧٥.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٧٨.

على بابها دالة على أحد الشيئين، إمّا مائة ألفٍ بمجردها، وإمّا مائة ألفٍ مع زيادةٍ، والمخبرُ في كلِّ هذا لا يشكُّ»^(١).

ولأنَّ الإبهامَ حاصلٌ في قوله أو يزيدونَ، فإنَّ الزيادةَ غيرُ مُبيّنةٍ كميتها، فقولهم بالواو أو بل ليسَ بشيءٍ، والله أعلمُ^(٢).

(١) نتائج الفكر في النحو ١٩٨.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢ / ٧٥٢.

المسألة الثامنة والخمسون: العطف على معمولي عاملين مختلفين^(١):

قال قيس بن ذريح:

ألا يا لقومي كل ما حمَّ واقعٌ وللطيرِ مجرى والجنوبِ مصارعٌ^(٢)

احتجَّ به الفراء^(٣)، وابنُ مالك^(٤) على جواز العطف على المجرور لتقدمه بلا فاصل، وحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه. حيثُ عطفَ (الجنوب) على الطير، وحذف اللام؛ لدلالة ما قبلها عليها، كأنه قال: وللجنوبِ مصارعٌ، من غير أن يُجعلَ حرفُ العطفِ نائباً منابهُ، لأنه لا يجوز أن ينوب العاطف عن عاملين لضعفه خلافاً لمن قال بجوازه هنا.

وهو مذهبُ سيبويه^(٥) وتبعه أكثرُ البصريين^(٦)، وهشام من الكوفيين^(٧)، حيثُ منعوا مطلقاً العطف على عاملين في المجرور وغيره؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى نيابة حرفِ العطفِ منابِ عاملين، والعامل الواحد لا يعملُ عملينِ مختلفين، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قامَ زيدٌ وعمرو، فقد أغنتَ الواو عن إعادة العامل، وإن كان معناه: قامَ زيدٌ وقامَ عمرو؛ فلمَّا كان حرفُ العطفِ كالعاملِ في نيابته عنه وإحداثه الإعرابَ الذي يقتضيه العاملُ الأولُ للثاني، وكان العاملُ الواحدُ لا يعملُ عملينِ مختلفين، وجبَ لما يقومُ مقامه ألاَّ ينوبَ عن شيئينِ مختلفين؛ لأنَّ الفرعَ أضعفُ من الأصلِ^(٨).

وإنَّ جاءَ ما ظاهره خلافُ ذلك، يؤوَّلُ على حذفِ حرفِ الجرِّ؛ لدلالة ما قبله عليه من

(١) هذه المسألة من المسائل التي تشعبت فيها المذاهب، ذكرنا منها ما كثر دورانه في كتب النحو، للاستزادة حول تلك الآراء والمذاهب ينظر: همع الهوامع ٥ / ٢٦٦.

(٢) ينظر تحريجه في مسألة حذفِ حرفِ الجرِّ في الصفحة رقم [١٥٦].

(٣) معاني القرآن ١ / ١٩٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٣.

(٥) الكتاب ١ / ٦٥.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٧٤٤، ومنهم: المبرد، وابن السراج، والصيمري، والعكبري، وابن الناظم، والمرادي. ينظر: المقتضب ٤ / ١٩٥، الأصول ٢ / ٧٠، التبصرة والتذكرة ١٤٥، اللباب علل البناء والإعراب ٤٣٣، شرح ابن الناظم ٣٧٨، شرح التسهيل للمرادي ٨٢.

(٧) ينظر: شرح الأشموني ٢ / ٤٠٨.

(٨) ينظر: الأصول ٢ / ٧٠، التبصرة والتذكرة ١٤٥.

غير أن يُجَعَلَ حرفُ العطفِ نائباً منابُهُ^(١)، نحو البيتِ الشاهد، وقول أبي داود الإيادي:

أَكُلُّ امرئٍ تَحْسِبِينَ امرأً و نارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً^(٢)

عطفَ ناراً على امرئٍ، وحذفَ كلاً؛ لدلالة ما قبله عليه، كأنه قال: وكل نارٍ.

وكذلك يتخرَّجُ كلُّ ما جاء من مثل هذا.

وذهب «الأخفش»^(٣) وتبعه الكسائي والفراء - إن صحَّ عزوه إليه^(٤) - والزجاج^(٥)، وابن

مضاء^(٦)، وابن هشام^(٧)، إلى أنه يجوزُ ذلكَ إن كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً سواءً أتقدمَ

المعطوفُ عليه أم تأخر، أم كان منفصلاً بلا، نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو، وإنما صحَّ

ذلك؛ لوروده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) وفي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ

لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ^(٩) وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ

آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^(١٠)، في قراءة^(١١) من نصب آياتِ الثالثة، فنابتِ الواو في قوله:

(واختلاف) مناب إن وفي، كأنه قيل: وإن في اختلاف، بمعنى أن الواو شركت بين اختلاف

وخلق في (في)، وبين آيات وآيات في (إن)، في قراءةِ النصب، وأما الرفعُ على نيابةِ الابتداءِ

وفي^(١٢).

(١) ينظر: المقرب ٣١٤.

(٢) من المتقارب، في الكتاب ١/ ٦٦، الأصمعيات ١٩١، المفصل في صنعة الإعراب ١٣٧، وبلا نسبة في معاني

القرآن للزجاج ٤/ ٤٣٢، الأصول ٢/ ٧٠، اللباب علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٥، المساعد ٢/ ٤٧١.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥، الأصول ٢/ ٧٣، اللباب علل البناء والإعراب ٤٣٣، تذكرة النحاة ٧١٣.

(٤) نسب إليه ابن مالك المنع ونسب، إليه غيره الجواز. ينظر رأي ابن مالك في: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣٢.

(٦) تنظر آراؤهم في: مغني اللبيب ٢/ ١٨٥، المساعد ٢/ ٤٧١، شرح الأشموني ٢/ ٤٠٨، همع الهوامع ٥/ ٢٧٠.

(٧) مغني اللبيب ١/ ١٨٧.

(٨) سورة الجاثية، آية: ٥.

(٩) حمزة والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات ٥٩٤، حجة القراءات ٦٥٨.

(١٠) ينظر: البسيط ١/ ٣٥٥، شرح التسهيل للمراي ٨١٩، مغني اللبيب ١/ ١٨٦.

ومنه قولُ أبي داود الإيادي:

أَكُلُّ امرئٍ تَحْسِبِينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً^(١)
ومنه قولُ العربِ: «ما كلُّ سوداءِ تمرَّةٍ ولا بيضاءِ شحمةً».

ورده المانعون بما سبق، وأمَّا آية: {واختلاف...} فقيل: إنَّ (في) مقدَّرةٌ والعملُ لها، ويؤيده ظهورُها في قراءةِ عبد الله، وعلى هذا تكونُ الواو نائبةً منابَ عاملٍ واحدٍ، وهو الابتداءُ وإنَّ^(٢).

وقيل: إنَّ انتصابَ آياتٍ على التوكيدِ للأولى، أي المعطوفُ هو (اختلافٌ) فقط، كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ والبيتِ زيداً، فالمعطوفُ هو البيتُ فقط وزيدٌ توكيدٌ، وهذا جائزٌ بإجماعٍ؛ لأنَّه بمنزلةِ إنَّ زيداً في الدارِ والبيتِ؛ فتأكيدُ خرجٍ من أن يكونَ معطوفاً على عاملين. ورَفَعُها على تقديرٍ مبتدأ، أي: هي آياتٌ وعليهما فليستَ (في) مقدَّرةً^(٣).

وردَّ اعتراضهم؛ بأننا نقطعُ أنَّ المرادَ من (آياتِ) الأولى، غيرَ المرادِ من (آياتِ) الثاني، وكذلك الثالثُ؛ إذ المعنى أنَّ في كُلِّ واحدٍ مما ذكرَ (آياتٌ)، فكيفَ يستقيمُ أن يؤولَ بالتأكيدِ.

وفصَّل ذلكَ الأعلامُ^(٤) وتبعه ابنُ الحاجبِ^(٥) بأنَّه يجوزُ العطفُ على عاملين إنَّ تقدَّمَ الجرورُ في المتعاطفين، ولا يجوزُ إنَّ لم يتقدَّم فيهما، وإنَّ تقدَّمَ في المعطوفِ؛ وذلكَ لأنَّه لم يسمعُ إلَّا مقدِّماً فيهما^(٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٧) وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ... ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٨)، و﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(٩)،

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٩٠، مغني اللبيب ٢ / ١٨٦.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٦، الوافية نظم الكافية ٢٦٣، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٣، مغني اللبيب ٢ / ١٨٦.

(٤) ينظر رأيه في: شرح شمني ٢ / ٤٠٨، همع الهوامع ٥ / ٢٧٠.

(٥) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ٢٦٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٥ / ٢٧٠.

(٧) سورة الجاثية، آية: ٥.

(٨) سورة يونس، آية: ٢٦.

وقولُ قيس بن ذريح:

ألا يا لقومي كلُّ ما حمَّ واقعٌ وللطيرِ مجرئٍ والجنوبِ مصارعُ

وجازَ أيضاً هنا - تقدّمُ الجرورِ عليهما - ولم يجرُ في حالِ تقدّمِ المنصوبِ أو المرفوعِ على الجرورِ؛ لأنَّ الواو في: إنَّ زيدا في الدارِ وعمرو الحجرَةَ، قد قامتْ مقامَ (في)، فلو جازتْ هذه المسألةُ للزمَ وقوعُ الفصلِ بينَ (في) وبينَ الجرورِ بها بالأجنبي، إذ التقدير: في عمرو الحجرَةَ، بخلافِ ما إذا تقدّمَ الجرورُ؛ لأنَّ الجرورَ حينئذٍ يلاقي الواوَ المقدّرةَ بـ(في). ثمَّ إنَّه يُفهمُ من هذا الكلامِ أنْ يشترطَ تقدّمُ الجرورِ في المعطوفِ، أمّا في المعطوفِ عليه فلا؛ لأنَّه ليسَ في هذا المحذورِ، ولكنَّ لما كانَ التناسبُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه أمراً مهمّاً، ووجبَ تقدّمُ الجرورِ في المعطوفِ ووجبَ تقدّمُ الجرورِ في المعطوفِ عليه أيضاً رعايةً لذلكَ التناسبِ^(١).

والراجحُ منعُ العطفِ على عاملين؛ لأنَّه بمنزلةِ تعديتينِ بمعدٍّ واحدٍ وذلك لا يجوزُ، ولأنَّ حذفَ ما دلَّ عليه دليلٌ من حروفِ الجرِّ وغيرها مجمعٌ على جوازِهِ، فالحملُ عليه أولى من العطفِ على عاملينِ فإنَّه مختلفٌ فيه. والأكثرُ على منعهِ وموافقتهُم أولى^(٢).

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض ٧٤٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٣.

المسألة التاسعة والخمسون: نصبُ تابعِ المجرورِ بالوصفِ:

قال نصيبُ بنُ رباحٍ:

فَبِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(١)

احتجَّ به الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) على جوازِ نصبِ المعطوفِ على معمولِ الوصفِ المجرورِ بالإضافةِ على المعنى حيثُ حذفَ التَّنوينَ من (مُعَلَّق) وأضافَه إلى (وَفُضَّة) وَعَطَفَ عَلَيْهِ (زَنَادَ رَاعِي) كَأَنَّهُ قَالَ وَيَعْلُقُ زَنَادَ رَاعِي، أو ومعلِّقًا زنادَ راعي، وقدَّرا الناصبِ وصفًا مضمراً منونًا، أو فعلاً.

وذهب الكوفيون وطائفة من البصريين^(٤) إلى أنه يجوزُ نصبُه عطفاً على المحلِّ.

ونحو من ذلك البيت قولُ الشاعرِ:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدٌ ربُّ أخا عون بنِ مخراقٍ^(٥)

بنصبِ عبد عطفاً على محلِّ دينار، وعلى إضمارِ فعلٍ، والتقديرُ أو تبعث عبد رب.

وقد رأى بعضُ النحويين^(٦) أنَّ الإضمارَ أحسنُ من العطفِ على الموضعِ وتوهمُ ما ليسَ

موجوداً؛ لأنَّ الحذفَ في كلامِ العربِ أكثرُ من توهمِ ما ليسَ موجوداً، وتركُ ما لفظَ به.

ومنهم من رأى أنَّ العطفَ على الموضعِ أحسنُ.

(١) ينظر تخريجه في مسألة همزة أيمن في الصفحة رقم [١١٣].

(٢) الجمل في النحو ١٢٦.

(٣) الكتاب ١/ ١٦٩، وينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥٨، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣.

(٤) المصدر السابق. ومنهم ابن مالك، المرادي، والأشموني. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٧، توضيح المقاصد

٢/ ٨٦٠، شرح الأشموني ٢/ ٢٢٨.

(٥) من البسيط، مجهول القائل، الجمل في النحو ١٢٦، الكتاب ١/ ١٧١، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٧، شرح

كافية ابن الحاجب للموصلي ٢/ ٤٦٦، خزانة الأدب ٨/ ٢١٩.

(٦) ينظر: البسيط ٢/ ١٠٣٣.

المسألة الستون: مجيء (جميع) لغير كل:

قال قيس بن ذريح:

..... فإني نهيئتك عن هذا وأنت جميع^(١)

احتج به الأزهري^(٢) على أن لفظ (جميع) جاء هنا بمعنى (مجتمع ضد مفترق) فلا تستعمل توكيداً.

(١) من الطويل، عجز بيت أول صدره: عَدِمْتُكَ مِنْ نَفْسِ شَعَاعٍ... ديوان قيس بن ذريح ١١٥، أمالي القالي ١٣٧/١، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ٧٥/٢، لسان العرب ١٨١/٨ (جمع)، تاج العروس ٤٥٢/٢٠ (جمع)، وفي سمط اللآلي لقيس بن ذريح أو الضحاك بن عمار ١٣٣/١، أمالي القالي لقيس أو للمجنون ١٣٧/١، وهو في ديوان المجنون ١٥١، وفي الأغاني أنشدتها ضمن أبيات لقيس بن ذريح ٢٤٧/٩، وأخرى لمجنون ليلي ٢٧/٢، ولجميل بثينة ١٣٣-١٣٦/٨، وهو في ديوان جميل ١٢٢، وللمجنون في الحماسة البصرية ١٩٨/٢، وهو بلا نسبة في مجمل اللغة ٤٩٧، نهاية الأرب في فنون الأدب ١٢٦/٧، شرح التصريح ١٣٦/٢. ويروى أيضا: فقدتك من قلب شعاع فطالما.....

(٢) شرح التصريح ١٣٦/٢.

المسألة الحادية والستون: وصف (أي) المناداة:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

يا أيها الرجلُ المَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ^(٢)

احتجَّ به ابنُ يعيش^(٣) على أَنَّهُ إِذَا قُصِدَ بِأَيِّ النِّدَاءِ لَزِمَ وَصْفُهَا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَبْهَمَةٌ وَالْمَبْهُمُ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ بِمَبْهُمٍ مِثْلِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ النَّحَاةُ^(٤) عَلَى ذَلِكَ؛ وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ لَا يَنَادِي رَأْسًا فَآتَوْا بِـ(أَيِّ)؛ لِتَوَصُّلِهَا إِلَى نِدَائِهِ؛ إِذْ كَانَتْ أَدْوَاتُ النِّدَاءِ لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا، كَمَا آتَوْا بِـ(ذِي) الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ؛ لِتَوَصُّلِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ^(٥).

وَقَدْ اشْتَرَطَ الْجُمْهُورُ^(٦) فِي (أَل) الْجِنْسِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِمَا فِيهِ غَيْرُهَا، يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتُ الشَّاهِدُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٧).

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ وَالْجَرْمِيُّ^(٨) إِلَى جَوَازِ الْوَصْفِ بِمَا كَانَتْ (أَل) فِيهِ لِلْمَحِ الْأَصْلِ أَوْ الْغَلْبَةِ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الْحَارِثُ، وَيَا أَيُّهَا الصَّعْقُ، يَا أَيُّهَا الْفَرَزْدَقُ.

وَرَدَّ قَوْلَهُمَا؛ بِأَنَّهُمَا عِلْمَانِ، وَأَيُّ لَا تَوْصَفُ بِالْأَعْلَامِ، وَإِنَّمَا يَتَوَصَّلُ لِنِدَائِ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ بِـ(مَنْ) الْمَوْصُولِيَّةِ، فَتَقُولُ: يَا مَنْ هُوَ الصَّعْقُ، وَتَجْعَلُ مَنْ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ جِزْءُ الصِّلَةِ^(٩).

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٤٠٤.

(٢) من الطويل، ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٥، شذور الذهب لابن هشام ٣١٠، وبلا نسبة في البصائر والذخائر ٥/ ١٣١، مغني اللبيب ١/ ٦٧٧، المستطرف ١/ ٢٧، زهرة الأكم ١/ ١٠٠.

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٥.

(٤) المقاصد الشافية ٥/ ٣١١.

(٥) ينظر: التحمير ١/ ٣٤٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، شرح الأشموني ٣/ ٣٤.

(٧) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٣، شرح الأشموني ٣/ ٣٤، وفي المساعد ٢/ ٥٠٤ للجرمي.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٩، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٣/ ١٩٨.

المسألة الثانية والستون: العلة في فتح لام المستغاث به وكسر لام المستغاث له:

قال قيس بن ذريح^(١):

تَكَنَّفِي الْوُشَاةَ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ^(٢)

وقال أبو الأسود الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٣)

احتجَّ بالبيت الأولِ سيويوه^(٤)، وابنُ السراج^(٥)، والزجاجي^(٦)، وابنُ خروف^(١)، وابنُ

(١) ديوان قيس بن ذريح ١١٨.

(٢) من الوافر، ينظر: الكتاب ٢/ ٢١٩، الشعر والشعراء ٢/ ٦١٤، العقد الفريد ٧/ ١٣٦، طبائع النساء ١٩١، اللامات ٨٨، شرح أبيات سيويوه للسيرا في ١/ ٤٣٨، فُرحة الأديب ٩٨، شرح أبيات الجمل ١٢٨، ١٦٠، ١٦١، أخبار النساء ٧٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٧٤٦، شرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ١٠٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٢، شرح التسهيل ٣/ ٤٠٩، تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٩٢، ولجميل في شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٤٩، (وفيه: تكنفي الوشاة وأوعدوني) وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب ٣/ ١١٩٩، الأصول ١/ ٣٥٢، شرح المفصل ١/ ١٣١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٣، شرح ابن الناظم ٥٨٨، الجنى ١٠٣، رصف المباني ٢٩٥، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٢٠ (وفيه: الشطر الأول مكان الشطر الثاني والعكس).

(٣) من البسيط، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٢٦٨، وذكر أنه ينسب أيضا لأبي زيد الطائي، وهو ليس في ديوانيهما، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٦، الأصول ١/ ٣٥٣، الإيضاح ١٩١، الصاحي في فقه اللغة ١٤٨ (وفيه: للشبان للشيب)، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٩، القواعد والفوائد ٤٧١، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٤، شرح الجمل في النحو ١١٩، اللمع لابن برهان ٢/ ٦٩١، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٣، مختار الصحاح ١/ ٦١٢ (باب اللام)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٠، المقرب ٢٥١، شرح ابن الناظم ٥٨٨، شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٥٢، شرح التسهيل للمراذي ٨٣٩، توضيح المقاصد ٣/ ١١١٥، شرح قطر الندى ٢١٩، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٥٠، أوضح المسالك ٤/ ٤٥، شرح قطر الندى ٢١٩، المساعد ٢/ ٥٢٦، المقاصد الشافية ٥/ ٣٦٧، همع الهوامع ٣/ ٧١، حاشية الصبان ٣/ ١٦٥، وفي شرح جمل الزجاجي لابن خروف مجهول القائل ٢/ ٧٤٥، وفي شرح أبيات الجمل لا أعلم قائله ١٦٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٩.

(٥) الأصول ١/ ٣٥٢.

(٦) اللامات ٨٧.

حروف^(١)، وابنُ يعيش^(٢)، وابنُ عصفور^(٣)، وابنُ الصائغ^(٤)، والمرادي^(٥)، وابنُ هشام^(٦)، على أنَّ لامَ المستغاثِ بهِ مفتوحةٌ، ولامَ المستغاثِ له مكسورةٌ؛ واحتج بالبيت الثاني القيسي^(٧)، والأزهري^(٨)، على أن لامَ المستغاثِ له مكسورةٌ.

ومما يشهدُ على ذلك أيضاً قولُ عمرَ بنِ الخطابِ لما طعنه العليُّ: ((يا لله للمسلمين))^(٩)، وقولُ الشاعرِ:

يَا لِرَجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا^(١٠)

وقول الآخر:

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْذَادِ^(١١)

وقد اختلفَ النحاةُ في العلةِ الموجبةِ لفتحِ لامِ المستغاثِ بهِ^(١٢)، فمنهم من قال^(١٣): إنَّها فُتِحَتْ للفرقِ بينها وبينَ لامِ المستغاثِ لهُ- لأنَّها لو بقيتْ على كسرِها واللامُ الأخرى مكسورةٌ أيضاً لوقعَ اللبسُ بينهما-؛ بدليلِ أنَّك إذا عطفتَ على المستغاثِ بهِ كسرتَ لامَ

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٤٧.

(٢) شرح المفصل ١/ ١٣١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١١١.

(٤) اللمحة في شرح الملح ٢/ ٦٢٠.

(٥) الجنى ١٠٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢٤٩.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٦٨.

(٨) شرح التصريح ٢/ ٢٤٤.

(٩) النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٢٣.

(١٠) من البسيط التام، للحارث بن خالد، في المقتضب ٤/ ٢٥٦، وللحارث بن حلزة في لسان العرب ١٢/ ٥١٦)

(لوم)، وبلا نسبة في الأصول ١/ ٣٥٢، منازل الحروف ٢٢.

(١١) من الخفيف، مجهول القائل، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥، اللمحة في شرح الملح ٢/ ٦٢٢، أوضح

المسالك ٤/ ٤٤، شرح التصريح ٢/ ٢٤٣.

(١٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٩.

(١٣) المبرد، والزجاجي، والصيمري، والجزولي، وابن عصفور، وابن الناظم، وابن الصائغ، ينظر: الكامل في اللغة

والأدب ٣/ ١٩٨، اللامات ٨٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٩، المقدمة الجزولية في النحو ١٩٣، المقرب ٢٥١،

ابن الناظم ٥٨٧، اللمحة في شرح الملح ٢/ ٦١٩.

المعطوف؛ لزوال اللبس، كقول أبي الأسود الدؤلي :

يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ
وردَّ بأنه قد تُكسرُ اللامُ مَعَ المُستغاثِ وتُفتحُ مَعَ المُستغاثِ لَهُ ويحصلُ الفرقُ، وإِنَّمَا
فُتِحَتْ لِأَنَّ المُستغاثَ بِهِ واقِعٌ موقِعُ المضميرِ^(١) فكَمَا أَنَّ المضميرَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ فُتِحَتْ
مَعَهُ، نَحْو: لَكَ، وَلَهُ، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَكُسِرَتْ فِي المُستغِيثِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ واقِعٍ موقِعِ المضميرِ.

وردَّ بِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ كَسْرُ لامِ المُستغاثِ بِهِ المَعطوفِ مَعَ أَنَّهُ واقِعٌ موقِعِ المضميرِ^(٢).
فقيل: «إِنَّهُ يَجُوزُ فِي المَعطوفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي المَعطوفِ عَلَيْهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَا زَيْدُ
وَالرَّجُلُ، فَتَعَطَّفُ مَا فِيهِ الألفُ وَاللامُ وَإِنْ كَانَ لَا يِنَادِي إِلَّا ضَرُورَةً»^(٣).
وَمِنْهُمْ^(٤) مَنْ جَعَلَ الفِرقَ، وَوَقَّوعَهَا موقِعَ المضميرِ عِلْتينِ لِفَتْحِ لامِ المُستغاثِ وَكَسْرِ
المُستغاثِ لَهُ.
وَمِنْهُمْ^(٥) مَنْ جَعَلَ الفِرقَ عِلَّةَ فَتْحِ اللامِ، وَوَقَّوعَهَا موقِعَ المضميرِ عِلَّةَ اِختِصاصِ
المُستغاثِ بِهِ بِالفَتْحِ وَالمُستغاثِ لَهُ بِالكَسْرِ.

(١) ممن ذهب إلى أنها واقعة موقع المضمير: والثماميني، والعكبري، والموصلي، وابن عقيل، وابن حاجي عوض، والأزهري. ينظر: القواعد والفوائد ٤١٧، الباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٣٩، شرح كافية ابن الحاجب ١ / ١٨٩، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣١، شرح كافية ابن الحاجب ٥١٧، شرح التصريح ٢ / ٢٤٣.
(٢) ينظر: حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢ / ١١١.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١١٠.
(٤) كالرضي، ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٥٢.
(٥) المرادي، والجمامي. ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١١١، والفوائد الضيائية ١ / ٣٢٦.

المسألة الثالثة والستون: كسر لام المستغاث به:

قال أبو الأسود الدؤلي:

يَيْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)
احتجَّ به أكثر النحاة ومنهم: المبرد^(٢)، وابن السراج^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن فارس^(٥)،
والصيمري^(٦)، والجرجاني^(٧)، وابن بري^(٨)، وابن عصفور^(٩)، وابن مالك^(١٠)، وابن
الناظم^(١١)، والرضي^(١٢)، والمرادي^(١٣)، وابن هشام^(١٤)، على أنه إذا استغيثَ باسمين وعطفَ
أحدهما على الآخر من غير إعادة الياء، كُسِرَتْ لامُ المعطوفِ، ومثله قولُ الشاعر:

يا لِقَوْمِي وَلِلَّذِينَ تَوَلَّوْا هُمْ لِبَاغِينَ بَعِيْهُمُ فِي اِزْدِيَادٍ^(١٥)
وإنما كُسِرَتْ اللامُ هنا وإنْ كَانَتْ مَقْتَرَنَةً بِالْمَسْتِغَاثِ الْمَسْتَحَقِّ لِلْفَتْحِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ

(١) ينظر تحريجه في المسألة السابقة في الصفحة رقم [١٨٥].

(٢) المقتضب ٤ / ٢٥٦.

(٣) الأصول ١ / ٢٥٣.

(٤) الإيضاح ١٩١.

(٥) الصاحي في فقه اللغة ١٤٨.

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٩.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٤.

(٨) شرح شواهد الإيضاح ٢٠٣، وابن بري هو: عبد الله بن بري النحوي اللغوي المصري، من علماء العربية الناجمين،
عالم بكتاب سيويه وعلله وبغيره من الكتب النحوية، قيم باللغة وشواهدها، توفي سنة ٥٨٢هـ، من تصانيفه: الرد
على ابن خشاب، حاشية على كتاب الصحاح، شرح شواهد الإيضاح. ينظر: أنباه الرواة ١١٠/٢، الاعلام
٧٤/٤.

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١١٠.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٣٥.

(١١) شرح ابن الناظم ٥٨٨.

(١٢) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٥٢.

(١٣) توضيح المقاصد ٣ / ١١١٤.

(١٤) شرح قطر الندى ٢١٩.

(١٥) من الخفيف، مجهول القائل، شرح التسهيل ٣ / ٤١١، شفاء العليل ٢ / ٨١٥، تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٩٢.

العطفِ قَدْ أزالَ اللبسَ وشَرَّكَ بينَ الاسمينِ لفظًا ومعنى فأغنى عَن فتحها^(١)، وهذا تعليلٌ مَن جعلَ الفتحَ في لامِ المستغاثِ به للفرقِ، وأمَّا عندَ مَن جعله لوقوعِها موقِعَ المضمِرِ، فاعتلَّ ببعده عن حرفِ النداءِ، ولأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، فلا يلزم الفتح فيه؛ وإن كان على التشريك في العامل كقولهم: مررتُ بزیدٍ وعمراً، ومثله كثير في العربية^(٢).

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٩، شرح ابن الناظم ٥٨٨، شرح التسهيل للمرادي ٨٣٩.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١ / ١٨٩، المقاصد الشافية ٥ / ٣٦٧، شرح كافية ابن الحاجب لابن

المسألة الرابعة والستون: ترخيم المرخم بحذف التاء:

قال أبو الأسود الدؤلي أو أنس بن زعيم:

أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَايَاةً فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرُقُ^(١)

احتج به المرادي^(٢)، وناظر الجيش^(٣)، والأشثوني^(٤)، والسيوطي^(٥)، على أن المرخم بحذف التاء يجوز أن يرخم ثانيًا إذا لم يُنَوَّرْ رُدُّ المحذوف، يريد: يا حارثة بن بدر.

حيث رخم أولًا بحذف التاء على لغة من لم ينو، ثم ثانيًا بحذف التاء على لغة من نوى.

وهو مذهب سيويه^(٦) وتبعه ابن أبي الربيع^(٧)، وإنما جاز ذلك؛ لوروده في كلام

العرب، نحو البيت السابق، ومثله قول زُمَيْلِ بْنِ الْحَارِثِ:

يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ وَالْمَرْءُ يَسْتَحِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ^(٨)

يريد: يا أرطاة بن سُهَيْة.

(١) من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧، فتوح البلدان ٣٦٨، أنساب الأشراف ١٢ / ١٩٥، العقد الفريد ٢ / ٣٧٤، شرح نهج البلاغة ١٦ / ١٦٦، الأغاني ٨ / ٤١٣، زهرة الآداب ٤ / ٩٨٦، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٣ / ٧٢٤، التذكرة الحمدونية ٣ / ٣١٩ - ٣ / ٣٧١، معجم البلدان ٣ / ٢١٤، وفيات الأعيان ٢ / ٥٠٢، الروض المعطار ٣٥١، ولأنس بن زعيم في لسان العرب ١٠ / ١٥٧ (سرق)، ولأنس بن أنيس في الكامل ١ / ٢٥١، العقد الفريد ٨ / ٥٥، الجليس الصالح ٥١٥، الجوهرة في نسب النبي ١ / ١٧٦، ولأنس بن أبي أناس في الشعر والشعراء ٢ / ٧٢٧، جمهرة أنساب العرب ١٨٥، ولأنس بن أبي إياس في الحيوان ٣ / ٥٩ - ٥ / ١٣٩، وإلياس بن إياس في محاضرات الأدباء ١ / ٧٧٩، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٤٢، شرح التسهيل للمرادي ٨٥٤، توضيح المقاصد ٣ / ١١٣٤، تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦٠، شرح الأشثوني ٢ / ٦٧، همع الهوامع ٣ / ٨٥، حاشية الصبان ٣ / ١٧٤.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٨٥٤.

(٣) تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦١.

(٤) شرح الأشثوني ٢ / ٦٧.

(٥) همع الهوامع ٣ / ٨٥.

(٦) الكتاب ٢ / ٢٥٠، وينظر أيضا: تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦٠، شرح الأشثوني ٣ / ٦٧، همع الهوامع ٣ / ٨٥، حاشية الصبان ٣ / ١٧٤.

(٧) ينظر رأيه في: تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٥٩.

(٨) من الكامل، في المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٩، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٣ / ١١٣٤، شرح الأشثوني ٣ / ٦٨، همع الهوامع ٣ / ٨٦.

وذهب عامة النحاة^(١) إلى أن المرخم بحذف التاء لا يحذف منه شيء بعد التاء؛ لأن التاء منزلة من الكلمة التي اتصلت بها منزلة عجز المركب من صدره بالنسبة إلى الترخيم، فكما أن المركب إذا رُحِمَ إنما يحذف عجزه فقط، كذلك المؤنث بالتاء إذا رُحِمَ يجب أن تحذف منه التاء فقط^(٢).

وقيل: لأنها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها، كمن تجرد منها^(٣).

واعترض أبو حيان^(٤) على كون الشاعر رُحِمَ أولاً بحذف التاء على لغة من لا ينتظر، ثم نوى ثانياً في الكلمة الواحدة حالة النطق يحتاج إلى وحي يسفر عنه، ولو قيل: إنه ترخيم واحد أسقط منه تاء التأنيث وما قبله دفعة واحدة على التوالي على نحو ترخيم (منصور) و(مروان) وما في بابهما لكان مذهباً لا تكلف فيه.

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٤٢، شرح التسهيل للمراي ٨٥٤، توضيح المقاصد ٣ / ١١٣٣.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٩٨.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣ / ١٧٤. وينظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٣٤. وفي تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦٠، وهمع

الهوامع ٣ / ٨٥. نقل ناظر الجيش والسيوطي عن أبي حيان موافقة سيبويه.

المسألة الخامسة والستون: العامل في المضارع المنصوب بعد واو المعية:

قال أبو الأسود الدؤلي أو المتوكل الكنائي:

لا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

احتجَّ به البصريون^(٢) على أنَّ الفعلَ المضارعَ الواقعَ بعدَ واو المعية منصوبٌ بـ(أنَّ)

(١) من الكامل، ينظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٥٢، لسان العرب ٧/٤٤٧ (عظظ)، تاج العروس ٢٠/٢٣٧ (عظظ)، ولأبي الأسود في ديوانه ٤٠٤، توجيه اللمع ٣٦٤، البحر المحيط ١/٢٩٥، شرح شذور الذهب لابن هشام ٣١٠-٤٠٢، المساعد ٣/٩١، تفسير ابن كثير ١/٢٥٠، المقاصد النحوية ٣/٣٥٨ ويقال: للأخطل وليس بصحيح، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٥٣٧، شرح التصريح ٢/٣٧٦، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٤٤، همع الهوامع ٢/٣٩٣-٤/١٢٧، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/١٦٥، خزنة الأدب ٨/٣٦٥، وللمتوكل الكنائي في الجمل في النحو ٩٦، المؤلف والمختلف ٢٣٦، العقد الفريد ٢/٢٢٩، معجم الشعراء ٤١٠، جمهرة الأمثال ٢/٣٨، المستقصى من أمثال العرب ٢/٢٦٠، منتهى الطلب من أشعار العرب ٣/١٥٧، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٨٠١ والفصول المفيدة في الواو الزيادة ٢١٢، للمتوكل الكنائي، وقيل: الصحيح لأبي الأسود الدؤلي، وللأخطل في الكتاب ٣/٤٢، التنصرة والتذكرة ٣٩٩، شرح المفصل ٧/٢٤، الحماسة البصرية ٢/١٥، شرح التسهيل ٤/٣٦، تمهيد القواعد ٨/٤٢٢٤، وفي شرح أبيات الجمل ذكر البطيلوسي الروايات الثلاث، وأثبتها لأبي الأسود الدؤلي ١٨٧، وللأعشى في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦١، ولحسان في شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٥، وللطرماح في تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٤/٤٧٦، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٣٤، المقتضب ٢/٢٦، حروف المعاني ٣٨، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠، الحجة في القراءات السبع ١٣٨، الإيضاح ٢٤٥، اللمع في العربية ١٢٩، حجة القراءات ٢٤٥، الأزهية ٢٣٤، المقتصد ٢/٣٥١، فقه اللغة وسر العربية ٢٤٧، القواعد والفوائد ٥٢٧، شرح اللمع للأصبهاني ٣٠٠، اللباب ٢/٤١، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٧، شرح الرضي على الكافية ٤/٧٥، شرح ابن الناظم ٦٨١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٥٨، البسيط ١/٢٣٢، الكافي في الإفصاح ٢/٢٤٣، شرح كافية بن الحاجب للموصلي ٢/٥١٦، رصف المباني ٤٨٦، للمحة في شرح الملح ٢/٨٣٧، ارتشاف الضرب ٤/١٦٧٨، الدر المصون ١/٣٢١- شرح قطر الندى ٧٧، مغني اللبيب ١/٦٧٧، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٧٠، الفصول المفيدة في الواو الزيادة ٥٢، شفاء العليل ٢/٩٣١، شرح الفاكهي على قطر الندى (ضمن حاشية يس) ١/١٦٥، حاشية الصبان ٣/٣٠٧.

(٢) شرح التسهيل ٤/٣٦. وينظر رأيهم في: إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠، الإنصاف ٢/٥٥٥، شرح التسهيل ٤/٣٦، ائتلاف النصر ١٢٧. ومنهم: ابن السراج، وابن جني، والجرجاني، والثماميني، وابن الحاجب، وابن الخباز، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن الصائغ، والجوجري، والأزهري. ينظر: الأصول ٢/١٥٤، اللمع ١٢٩، المقتصد والفوائد والقواعد ١٢٦، شرح الوافية نظم الكافية ٣٤٩، توجيه اللمع

مضمرة) وجوباً، خلافاً للكوفيين، ومثله قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعَامُونَ ﴾^(١)، وقولهم: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»^(٢).

وحجتهم أن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها غير مختصة، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني غير داخل في حكم الأول، وكان هذا المعنى لا يتحقق في ترك الكلام على ظاهره، قدروا الكلام تقديرًا يصح معه، ويصير العدول به عن الظاهر دليلاً على هذا المعنى وهو الجمعية، وذلك التقدير أنهم نزلوا الفعل الأول منزلة المصدر، فحينئذ وجب إضمار أن بعد الواو؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهو الأصل في عوامل النصب في الفعل، ويكون بذلك قد عطف الاسم على الاسم^(٣).
وذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه منصوب على الصرف؛ لأن الثاني مخالف له ومصروف عنه، كما انتصب المفعول معه والظرف، وإنما حصل التخالف بينهما؛ لأنه طرأ على الواو معنى الجمعية.

وذهب الكسائي^(٥) وتبعه الجرمي^(٦) من البصريين إلى أن المضارع منصوب بحرف الواو نفسه؛ لخروجها عن باب العطف.
ورد ما ذهب إليه الكوفيون وكذا الكسائي؛ وذلك لأن الخلاف معني، والمعاني المجردة

اللمع ٣٦٠، شرح المفصل ٢٣/٧، شرح جمل الزجاجي ١٥٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٤٩/٣، البسيط ٢٣٢/١، الملحة في شرح الملحة ٨٧٢/٢، شرح شذور الذهب ٥٣٥/٢.

(١) سورة البقرة، آية: ٤٢.

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٨].

(٣) المقتصد/ ٣٥٥، شرح الجمل للجرجاني ١٣٣/٢، ائتلاف النصر ١٢٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٠/١، الإنصاف ٥٥٥/٢، شرح التسهيل ٣٦/٤، مغني اللبيب، ائتلاف النصر ١٢٧. ومنهم الفراء ينظر: معاني القرآن ٣٤/١. ورأيه في شرح المفصل ٢١/٧، وشرح الرضي على الكافية ٥٤/٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

(٦) ينظر: الإنصاف ٥٥٥/٢، شرح المفصل ٢١/٧، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤، ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

لَمْ يَثْبِتِ النَّصْبُ بِهَا^(١)، وَلَوْ أَجَازَ الْخِلَافُ الْإِنْتِصَابَ هَا هُنَا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لَمْ يَنْتَصَبْ بِالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا انْتَصَبَ بِكَوْنِهِ مَفْعُولًا، وَذَلِكَ مُحَالٌّ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مَفْعُولًا أَوْجِبَ كَوْنَ (ضَرَبْتُ) عَامِلًا فِيهِ النَّصْبَ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، الَّذِي أَوْجِبَ نَصْبَ الْفِعْلِ بِإِضْمَارِ أَنْ هُوَ امْتِنَاعُهُ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ الَّذِي أَوْجِبَ نَصْبَ زَيْدٍ وَقَوَعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ نَفْسَهَا، فَسَهْوٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ هِيَ النَّاصِبَةَ لَجَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا حُرُوفُ الْعَطْفِ وَلِنَصَبَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَفِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّاصِبَ غَيْرَهَا، وَأَنَّهَا لِلْعَطْفِ عَلَى بَاهِمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ^(٢).

(١) ينظر: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ٢ / ٣٠٨.

(٢) ينظر: القواعد والفوائد ٥٢١، المقدمة الجزولية ٣٧.

المسألة السادسة والستون: رفع الفعل الواقع بعد الطلب:

قال صفوان بن محدث الكناني:

كونوا كمن واسى أخاه بنفسه نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا^(١)

احتجَّ به الخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، وتبعهم السيرافي^(٤)، والشتنمري^(٥)، والفارسي^(٦)، والشاطبي^(٧)، على أنَّ الفعلَ المضارعَ الواقعَ طلباً إذا تجرَّدَ مِنَ الفاءِ ولم يقصدْ منه الجواب والجزاء، وجبَ رفعه على اعتبارِ الاستئنافِ كما هنا، أو على اعتبارِ الصفةِ أو الحالِ، كأنَّه قال: كونوا هكذا إننا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا إن كان هذا أمرنا. وحكي عن الخليل أنه نصب نعيش على أنه خبر كان^(٨).

واعترضه السيرافي^(٩) وتبعه الشنمري^(١٠)؛ «لأن الكلام يمنع من ذلك؛ لأن الواو في (كونوا) اسم للمخاطبين، والمتكلم خارج عنها، وقوله: نعيش للمتكلم إذا كان مع غيره، فكيف يكون ما للمتكلم خبراً عن المخاطب من غير ضمير عائد، فهذا في اللفظ فاسد، ولكن إذا حمل على معناه صح، وذلك أن يكون قوم اجتمعوا فتواصوا بالتألف وترك الفرقة فمتكلمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه، ولا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى

(١) من الطويل، ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٨٧، والمعروف في الكتاب ٣/ ٩٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠، وبلا نسبة في الجمل في النحو ٢١٤، شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٩، تعليقة الفارسي ٢/ ٢٠٤، المقاصد الشافية ٦/ ٦٩.

(٢) الجمل في النحو ٢١٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٩٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٦.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠، والشتنمري هو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنمري، الأعلام النحوي، أخذ عنه أبو علي الغساني وطائفة كبيرة، توفي سنة ٤٦٧هـ، من تصانيفه: شرح الجمل، شرح ديوان الحماسة. ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٩٩، نكت الهيمان ٣٠٠.

(٦) تعليقة الفارسي ٢/ ٢٠٤.

(٧) المقاصد الشافية ٦/ ٩٦.

(٨) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٦ - ١٢٧.

(١٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠.

معهم، وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه، فيصير قوله: (كونوا)، كقولهم: (لنكن نعيش جميعاً)، فنعيش خبر، فهذا محمول على معناه»^(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٢)، فـ(تطهرهم) مرفوعٌ باتِّفاق القُرَّاءِ وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِالطَّلَبِ وَهُوَ (خُذْ)؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ مَعْنَى (إِنْ تَأْخُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ)، وَإِنَّمَا أُريدُ: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً مُطَهَّرَةً) (فتطهرهم) صفة (لصدقة) وَلَوْ قُرئَ بِالْجَزْمِ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ كَمَا قُرئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٣)، بِالْجَزْمِ عَلَى اعْتِبَارِ الْجَوَابِ، أَي: إِنْ وَهَبْتَهُ لِي وَرَثَتِي، وَالرَّفْعُ عَلَى اعْتِبَارِ الصِّفَةِ لَوَلِيٍّ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ مِنَ الْجَزْمِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ؛ فَفِي الرَّفْعِ يَسْأَلُ اللَّهُ وَلِيًّا وَارْتِثًا؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ مَنْ لَا يَرِثُ، وَإِذَا جَزَمَ فَعَلَى مَعْنَى: إِنْ وَهَبْتَهُ لِي وَرَثَتِي، فَكَيْفَ يُخْبِرُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا هُوَ أَعْلَمُ!^(٤).

ومثله قول الأخطل:

كُرُّوا إِلَى حَرِيَّتِهِمْ يَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ^(٥)

رفع يَعْمُرُونَهُمَا إما على الحال كأنه قال: عامرين، وإما على الاستئناف وقطعه عما قبله^(٦).

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٠. وينظر: شرح السيرافي ١٠ / ١٢٦.

(٢) سورة التوبة، آية: ١٠٣.

(٣) سورة مريم، آية: ٥ - ٦.

(٤) شرح المفصل ٧ / ٥١، قطر الندى ٨٢، شرح التصريح ٢ / ٣٨٣.

(٥) من البسيط، ينظر: الكتاب ٣ / ٩٩، شرح السيرافي ١٠ / ١٢١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٣٧١، شرح المفصل ٧ / ٥٢، حاشية الصبان ٣ / ٤٥٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٩٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٣٧١، شرح المفصل ٧ / ٥٠.

المسألة السابعة والستون: مجيء (ما بين) بعد (شتان):

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

وَشْتَانٌ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ إِنِّي عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظَلَعُ^(٢)

احتجَّ به الهروي^(٣)، على أن (ما) هنا بمعنى (الذي) في موضع رفع بشتان، و(بين) من صلتها، والمعنى: شتان الذي بيننا، أي: افترق الذي بيننا.

وقد ذهب النحاة إلى أن العرب تقول: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو^(٤). واختلفوا في قولهم: شتان ما بينهما، أو شتان ما بين زيد وعمرو.

حيث ذهب الأصمعي^(٥) إلى إنكاره؛ بحجة أن (شتان) تقتضي اسمين كافتراق، وإذا جعلت (ما) هنا مزيدة، لم يبق في الكلام لشتان فاعل، وإن جعلت موصولة بمعنى الذي كان ما بعدها اسماً واحداً بمنزلة (شتان زيد)، وذلك لا يجوز.

وما ورد في قول ربيعة الرقي:

لَشْتَانٌ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبِ بْنِ حَاتِمِ^(٦)

فليس بفصيح يلتفت إليه، إنما هو مولد.

ورده ابن البري^(٧)؛ لأنه قد ورد في أشعار الفصحاء العرب، من ذلك البيت الشاهد، ومثله قول البعيث:

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٢٦٨ - ٤٤٢ - ١١٨.

(٢) من الطويل، ينظر: إسفار الفصح ٢ / ٨٢٢، لسان العرب ٢ / ٤٩ (شتت)، خزنة الأدب ٦ / ٢٨١، تاج العروس ٤ / ٥٧٦ (شتت).

(٣) إسفار الفصح ٢ / ٨٢٢.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٧٥.

(٥) ينظر رأيه في: إصلاح المنطق ٢٠٢، تهذيب اللغة ١١ / ١٨٥ (باب الشين والتاء)، المخصص ٤ / ٢٥٢، المفصل في صنعة الإعراب ٢٠٥، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٠٤، المساعد ٢ / ٦٥١. وفي اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٧٥ أجزاه الأصمعي ومنعه غيره، وكذا قال صاحب البسيط، ينظر رأيه في المساعد ٢ / ٦٥١.

(٦) من الطويل، في المخصص ٤ / ٢٥٢، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢ / ١٧٣، لسان العرب ٢ / ٤٩ (شتت)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام ٥١٩، تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٧٥.

(٧) ينظر: لسان العرب ٢ / ٤٩ (شتت).

وَشْتَانٌ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أُمِّيَّةٌ، فِي الرِّزْقِ الَّذِي يَتَقَسَّمُ^(١)
وَقَوْلِ الْأَخْوَصِ:

شْتَانٌ، حِينَ يَنْتُ النَّاسُ فِعْلَهُمَا مَا بَيْنَ ذِي الدَّمِّ، وَالْمُحْمَدِ إِنْ حُمِدَا^(٢)
قَالَ الرُّضِي: وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَمْنَعُهُ إِذَا جَعَلَ (شْتَانٌ) بِمَنْزِلَةِ (بَعْدَ) فَكَمَا يَجُوزُ بَعْدَ مَا بَيْنَ
زَيْدٍ وَعَمْرُو، كَذَلِكَ يَجُوزُ: شْتَانٌ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو^(٣)؛ وَلِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا يَسْتَلْزَمُ
فَاعِلِينَ فَصَاعِدًا، وَ(مَا) كِنَايَةٌ عَنِ الْبَوْنِ أَوْ الْمَسَافَةِ، أَي: بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَسَافَةِ وَالْبَوْنِ^(٤).

وَقِيلَ: لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى شَيْئَانِ، وَنَظِيرُهُ وَقُوعُ اسْمِ الْإِشَارَةِ (ذَلِكَ) بَعْدَ
(بَيْنَ)؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى شَيْئَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ يَبِينُ ذَلِكَ﴾^{(٥)(٦)}.
وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً، كَمَا كَانَتْ مِنْ دُونِ (بَيْنَ)، وَ(شْتَانٌ) بِمَعْنَى (بَعْدَ)،
وَيَكُونُ (بَيْنَ) فَاعِلَ شْتَانِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَحْفَشِ^(٧)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ
بَيْنَكُمْ﴾^(٨)، لَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَفِعْ اسْتِنْكَارًا لِإِخْرَاجِهِ مِنَ النَّصْبِ الْمَلْزَمِ لَهُ فِي أَغْلَبِ اسْتِعْمَالِهِ^(٩).

(١) من البحر الطويل، في لسان العرب ٢/ ٤٩ (شتت)، خزانة الأدب ٦/ ٢٨١.

(٢) من البحر البسيط، المصدر السابق.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٧٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٠٤، حاشية الصبان ٣/ ١٩٧.

(٥) سورة البقرة، آية: ٦٨.

(٦) ينظر: التخميم ٢/ ٢٥٢.

(٧) ينظر رأيه في: المحتسب ٢/ ١٩٠.

(٨) سورة الأنعام، آية: ٩٤.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٠٤.

المسألة الثامنة والستون: الجزم بـ (إذا):

قال هنيء بن أحمر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(١)

احتج به الفراء^(٢) على أن الأكثر في (إذا) الرفع على معنى الوقت.

وقد ذهب النحاة إلى أن (إذا) متضمنة معنى الشرط، واختلفوا في المجازاة بها، حيث ذهب الخليل وسيبويه^(٣)، والفراء^(٤)، والمبرد^(٥)، والصيمري^(٦)، والثماميني^(٨)، وتبعهم العكبري^(٩)، وابن الحاجب^(١٠)، وابن يعيش^(١١)، وابن مالك^(١٢)، والمرادي^(١٣)، إلا أنه لا يجازى بها في الكلام، بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً؛ لأنها لوقت معلوم، وأصل الجزء ألا يكون معلوماً، بل يكون أو لا يكون، وعليه البيت الشاهد، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾^(١٤)، وقول ذي الرمة:

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثْبُ^(١٥)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٢) معاني القرآن ٣ / ١٥٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٦٠.

(٤) معاني القرآن ٣ / ١٥٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٨٥.

(٦) المقتضب ٢ / ٥٥.

(٧) التبصرة والتذكرة ١ / ٤١١.

(٨) القواعد والفوائد ٥٤٧.

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٥.

(١٠) شرح الوافية نظم الكافية ٣٠٢.

(١١) شرح المفصل ٤ / ٩٧.

(١٢) شرح التسهيل ٤ / ٨١، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٤.

(١٣) الجنى الداني ٣٦٧.

(١٤) سورة الشورى، آية: ٢٩.

(١٥) من البسيط، في جمهرة أشعار العرب ٧٥٣، الكتاب ٣ / ٦٠، الشعر والشعراء ٥٢٤، وبلا نسبة في شرح

المفصل ٤ / ٩٧.

وقولهم: (آتَيْكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ).

ولا يجوزُ بها إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي حِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ (١)

وذهب الكوفيون (٢) إلى الجزم بها مطلقاً، حملاً على (إن) في دلالتها على الاستقبال

وافتقارها إلى الجواب.

وذهب ابن الأنباري إلى جواز الجزم بها على معنى (إن)، والرفع على معنى (وقت)،

حيث قال: «وتكون إذا بمعنى (إن) فتجزم المستقبل، فيقال: إذا تزرتني تكرمني، وإذا تزرتني

تكرمني، الجزم على معنى: إن تزرتني تكرمني، والرفع على معنى وقت تزرتني تكرمني، قال

الشاعر في الجزم:

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبِكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ (٣)

وقال الآخر في الرفع:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ (٤)» (٥)

ومذهبهما مردودٌ بما ذهب إليه سيبويه وأغلب النحاة، وبما قاله ابن مالك: «ولو قيل:

إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجزم بـ(إذا) من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية لكان قولاً

لا رادُّ له إلا بأن يُقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عُدِمَ وردوه نثراً» (٦).

(١) من البسيط، في الكتاب ٣ / ٦٢، خزانة الأدب ٧ / ٢٢، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٥٦، شرح الكافية الشافية

٣ / ١٥٨٣.

(٢) الجنى الداني ٣٦٨.

(٣) من الكامل، لعبد قيس بن خفاف البرجمي، في المفضليات ٣٨٥، الأصمعيات ٢٣٠، وبلا نسبة في الجنى السداني

٣٦٧، الملحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٠، همع الهوامع ٣ / ١٨٠.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٥) ينظر: الأضداد ١٢٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٤.

المسألة التاسعة والستون: قصر الممدود:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

رَأَيْتِ التَّوَاَ هَذَا الزَّمَانَ بِأَهْلِهِ وَبَيْنَهُمْ فِيهِمْ تَكُونُ النَّوَائِبُ^(٢)

احتجَّ به ابنُ عصفورٍ^(٣) على جوازِ قصرِ الممدودِ ضرورةً مطلقاً.

حيثُ قصر (التوا) وهو مصدر التوى، ولم يأتِ في بابهِ مقصور، وهو محل إجماع بين النحاة عدا الفراء؛ فقد منع القصر؛ للضرورة فيما له قياسٌ يوجبُ مدّه نحو فعلاء أفعل؛ لأنَّ فعلاء تأنيثُ أفعل لا يكونُ إلا ممدوداً.

وردَّ مذهبه؛ لأنَّه قد جاءَ القصرُ فيما لم يجئ في بابهِ مقصور، نحو البيتِ الشاهدِ، ومثله

قولُ الأقيشر:

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ^(٤)

وقولُ الأعشى:

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَالَ يَدَ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا^(٥)

وقولُ الآخر:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَا كَانَ حَوِيًّا وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأُسَاةُ^(٦)

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٧٩.

(٢) ينظر: أمالي القالي ٢ / ٢٠٢، الضرائر ١١٩.

(٣) ضرائر الشعر ١١٨.

(٤) من المنسرح، في شرح التصريح ٢ / ٥٠٥، خزانة الأدب ٤ / ٤٨٥، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٣ / ١٣٦٥، همع الهوامع ٥ / ٣٣٨.

(٥) من الكامل، في المحكم ٢ / ٣١٤ (العين والبدال والواو)، الإنصاف ٢ / ٧٥٢، ضرائر الشعر ١١٩، لسان العرب ٢ / ٥٥٩ (قرح).

(٦) من الوافر، مجهول القائل، الحيوان ٥ / ١٦٠، الكشف ٣ / ١٧٤، المساعد ٣ / ٣٣٢، المقاصد الشافية ٦ / ٤٢١، خزانة الأدب ٥ / ٢٣٣.

المسألة السبعون: جمعُ فاعلٍ على فواعلٍ في صفةِ المذكرِ العاقلِ:

قال ابنُ جَذَلِ الطعان:

فَأَيَقَنْتُ أَنِّي ثَائِرٌ ابْنُ مُكْدَمٍ غَدَاتِنْدٍ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهُوَالِكِ^(١)
احتجَّ به ابنُ يعيش^(٢)، وركن الدين الحسيني^(٣)، والشاطبي^(٤)، والأزهري^(٥)، على أنَّ جمعَ فاعلٍ على فواعلٍ صفةٌ لمذكرٍ عاقلٍ في قوله: (هالك في الهوالك) قليلٌ وشاذٌّ.

«ومجازه أنه جرى عندهم مجرى المثل، ومن عادة الأمثال ألا تُغَيَّرَ عن أصلها وعمَّا تستحقه في الكلام»^(٦).

قال ابنُ يعيش: لم يجمع النحاة ما كان من فاعلٍ صفةً على فواعلٍ، وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه فكرهوا التباس البنائين، إذ لو قالوا: ضوارب وكواب لم يعلم أجمعُ فاعلٍ هو أم جمع فاعلة، ولم يأت ذلك إلا في حرفين: إحداهما في جمع فارس: فوارس؛ لأن هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس، ويقولون في المثل: هو هالك في الهوالك، فأجروه على أصله.

وقد أجاز الأصمعي^(٧) أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه. ورأى المبرد^(٨) أن فواعلٍ هو الأصل في الجميع، وإنما منع منه هنا خوف اللبس، فإذا اضطروا راجعوا الأصل

(١) من الطويل، ينظر: مجاز القرآن ٢٦٦، العقد الفريد ٦/٣٨، الصحاح ٤/١٦١٧ (هوك)، شرح أدب الكاتب ٢٦، لسان العرب ١٠/٥٠٤ (هلك)، تاج العروس ٢٧/٤٠٢ (هلك)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/٤٦٢، المقاصد الشافية ٧/١٨٣، (وفيه الشطر الأول: وأيقنت أنني عند ذلك ثائر)، شرح التصريح ٢/٥٤٧.

(٢) شرح المفصل ٥/٥٥.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٦١.

(٤) المقاصد الشافية ٧/١٨٣.

(٥) شرح التصريح ٢/٥٤٧.

(٦) المقاصد الشافية ٧/١٨٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٠٢.

(٨) ينظر: المقتضب ٢/٢١٨-٢١٩، المقاصد الشافية ٧/١٨٤.

راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات، وكذلك حيث أمنوا اللبس.
وقد اعتبره البعض^(١) غير شاذ؛ بأنه جمع فاعلة على القياس، كأثّه قال: طائفة هالكة،
وطوائف هوالك.

وذهب الشلوين إلى أنه قد عرف أولاً بقوله: هالك أنه يريد المذكور.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٠١، شرح التصريح ٢ / ٥٤٨. ومنهم: ابن بري، والرضي، وركن الدين الحسيني.
ينظر: لسان العرب ١٠ / ٥٠٤ (هلك)، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٥٤، شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٤٦٢.

المسألة الحادية والسبعون: حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها:

قال أبو بكر بن الأسود الليثي:

تَخِيرُهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِيٍّ^(١)

احتجَّ به ابنُ بري^(٢) على أن الألفَ في تمامٍ عوضٌ عن إحدى ياءي النسب. ذهبَ النحاةُ إلى أنَّ تَهَامٍ بفتح التاءِ نسبةٌ إلى تَهَامَةَ، وكانَ قياسه أن يُقالَ: تَهَامِيٌّ بكسر التاءِ وتشديد الياءِ، لكنهم خصوا هذه الكلمة ونظائرها عند النسبِ إليها بحذف إحدى ياءي النسب، والتعويض عنها.

وقد اختلف العلماء في ألف (تَهَامِيٍّ) أهي عوض عن ياء النسب، أم هي من أصل لفظها؟

فذهب الخليل^(٣) وتبعه سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، وابن السراج^(٦)، والفارسي^(٧)، وابن الوراق^(٨) وابن جني^(٩)، والصيمري^(١٠)، وابن بري^(١١)، إلى أنَّ تقدير قولهم في النسبِ إلى تَهَامَةَ: (تَهَامٍ)، «أَنَّهُمْ نَسَبُوهُ إِلَى فَعْلٍ أَوْ فَعَلٍ، وَكَأَنَّهُمْ فَكَّوْا صِيغَةَ تَهَامَةَ، فَأَصَارُوهَا إِلَى تَهْمٍ أَوْ

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

(٢) ينظر: لسان العرب ١٢ / ٧٣ (تَم).

(٣) ينظر: المصدر السابق، الكتاب ٣ / ٣٣٧، الخصائص ٢ / ١١٣، المخصص ٣ / ٣٠٩.

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٧.

(٥) المقتضب ٣ / ١٤٥.

(٦) الأصول ٣ / ٨٢.

(٧) التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٥٣.

(٨) علل النحو ٥٤٣، وابن الوراق هو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي المعروف بابن الوراق، عالم بالنحو وعلله، قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، توفي سنة ٣٨١هـ، من تصانيفه: علل

النحو، الهداية في شرح مختصر الجرمي. ينظر: أنباه الرواة ٣ / ١٦٥، بغية الوعاة ١ / ١٢٩، الأعلام ٦ / ٢٢٥.

(٩) الخصائص ٢ / ١١٣.

(١٠) التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٨٨.

(١١) ينظر: لسان العرب ١٢ / ٧٢ (تَم).

صيغة تامة، فأصاروها إلى تَمَّ أو تَمَّ، ثم نسبوا إليها فقالوا: تَهَامٌ^(١)، «وكان القياس على هذا الوجه أن يقولوا: تَمِّي، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين، وعوضوا عنها الألف كما في يمان وشأم؛ لكثرة الاستعمال، واحتمال النسب للتغيير»^(٢).

وذهب الجوهري^(٣) إلى أن الألف في تَمَّ من لفظها، والألف في يمان وشأم عوض من ياءي النسبة، ووافقه الهروي^(٤) بأن الألف من أصل الكلمة، ونصه: «والأصل في النسب إليها تَمَّمي بكسر التاء وتشديد الياء، فلما أرادوا تخفيفه أيضا حذفوا إحدى ياءي النسب منه، وأرادوا أن يعوضوا منها ألفا كما عملوا بيمان وشأم، فلم يمكنهم ذلك لكون الألف قبل الميم، فلو زادوا ألف التعويض لاجتمع ألفان ساكنان، فكان يجب أن يحذفوا أحدهما فعدلوا عن هذا إلى فتح التاء، ونابت هذه الفتحة عن ألف التعويض، فصار تَمَّمي بياء خفيفة، ثم لما أدخلوا التنوين حذفوا الياء لالتقاء الساكنين، فصار تَمَّ، على لفظ يمان وشأم»^(٥).

وعليه قول جميل بن معمر^(٦):

وَأنت امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلنا تَهَامٍ وَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَنْعُورُ^(٧)
وردَّ بأن الألف غير التي في تهامة؛ بدليل تغييرهم البناء، ألا ترى أن التاء قد فتحت عند النسب وقبلة كانت مكسورة^(٨).

وأیضا بما حكاه ابن قتيبة في غريب الحديث عن الزیادي عن الأصمعي أن التَّهَمَةَ الأرض المتصوِّبة إلى البحر، قال: وكأها مصدرٌ من تهامة.

(١) الخصائص ٢ / ١١٣.

(٢) علل النحو ٥٤٣.

(٣) الصحاح ٥ / ١٨٧٨ (تم).

(٤) إسفار الفصحیح ٢ / ٨٩١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) من الطويل، ديوان جميل بن معمر ٩١.

(٧) ينظر: الكتاب ١ / ٢٩٩، لسان العرب ٥ / ٣٤ (تم)، خزانة الأدب ٣ / ١٤٤، وبلا نسبة في الكامل ١ / ٢٦٣،

إسفار الفصحیح ٢ / ٨٩٢، المخصص ٣ / ٣١١.

(٨) ينظر: المقتضب ٣ / ١٤٥، التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٥٣، لسان العرب ١٢ / ٧٢ (تم).

قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وَهَذَا يَقْوَى قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي تَهَامٍ كَأَنَّهُ مَنسُوبٌ إِلَى تَهْمَةٍ أَوْ تَهْمَةٍ^(١).
وقال ابن جني^(٢): وقد جاء به السماع نصًّا، أنشدنا أبو علي، قال أنشد أحمد بن يحيى:

أرَّقني الليلةَ بَرَقٌ بالتَّهْمِ يا لكَ بَرَقًا من يَشُقُّه لا ينم^(٣)

(١) ينظر: لسان العرب ١٢ / ٧٢ (تهم).

(٢) ينظر: الخصائص ٢ / ١١٣.

(٣) من الرجز، مجهول القائل، الخصائص ٢ / ١١٣، المحكم ٤ / ٢٨٣، شرح الرضي على الكافية ١ / ١٠٩، خزانة الأدب ١ / ١٥٤.

المسألة الثانية والسبعون: إثبات صلة الضمير في الوقف:

قال ابن جذل الطعان:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(١)

احتجَّ به ابن هشام^(٢)، والأزهري^(٣)، على جواز إثبات صلة هاء الضمير المكسور في الوقف وهي الياء لفظاً لا خطأ؛ لأجل الضرورة.

وهو مذهب ابن مالك^(٤) وتبعه معظم شراح الألفية أن هاء الضمير إذا كانت مفتوحة ثبتت صلتها في الوقف وهي الألف، وإن كانت مضمومة، أو مكسورة، حذفت صلتها وهي الواو والياء ووقف عليها بالسكون إلا في الضرورة، فيجوز إثباتها، وقد نص عليه بقوله:

وَاحْذِفِ لَوْقِفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

وعليه البيت الشاهد، ومثله قول رؤبة:

وَمَهْمَهُ مُعْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(٥)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٢) أوضح المسالك ٤ / ٣٠٧.

(٣) شرح التصريح ٢ / ٦١٩.

(٤) ألفية ابن مالك ٧١.

(٥) من الرجز، في الصحاح ٦ / ٢٤٣٩ (عمى) (فيه الشطر الأول: في بلد عامية أعماءه)، ضرائر الشعر ٢٦٨، مغني

اللبيب، شرح التصريح ٢ / ٦١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٣٠٧.

الفصل الثاني

شواهد المسائل التصريفية

ويشتمل على:

اثنى عشرة مسألة من مسائل الصرف.

المسألة الأولى: حذف همزة القطع:

قال أبو الأسود الدؤلي:

يا با المغيرة ربَّ أمرٍ معضلٍ فرجته بالمكر منَّا والدَّها^(١)
احتجَّ به ابن الشجري^(٢)، والقيسي^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن عقيل^(٦)،
والسلسيلي^(٧)، على أنَّه يجوزُ حذفُ الهمزة من كلمة (أب) على غير قياسٍ تخفيفاً؛ لكثرة
الاستعمال، يريدون: يا أبا المغيرة.

ومثله قولُ الشاعر:

ولستُ بمضطرٍّ ولا ذي ضراعةٍ فحفضُ عليك القولَ يا با المثلم^(٨)
وقولُ الآخر:

يا با خصيلةٌ لن يمتك بعدها يا با خصيلةٌ غيرُ شيبٍ قذال^(٩)
وقولهم: يا با فلان.

(١) من الكامل، ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ١٩٩، الضرائر ٩٨، المتع في التصريف ١ / ٣٩٥، المقرب ٥٥٤،
البحر المحيط ٥ / ٤٣٣، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤، الدر المصون ٨ / ٦٦٤، وبلا نسبة في شرح الملوكي
٣٦٩، رصف المباني ٤٤، المساعد ٤ / ٢٠٨، شفاء العليل ٣ / ١١٠٩، خزنة الأدب ١٠ / ٣٤١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ١٩٩.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤.

(٤) شرح الملوكي ٣٦٩.

(٥) الضرائر ٩٨، المتع في التصريف ١ / ٣٩٥، المقرب ٥٥٤.

(٦) المساعد ٤ / ٢٠٨.

(٧) شفاء العليل ٣ / ١١٠٩.

(٨) من البحر الطويل، مجهول القائل، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤.

(٩) من البحر الكامل، مجهول القائل، المصدر السابق.

المسألة الثانية: إثبات التاء في الوصف المؤنث:

قال ابن جذل الطعان:

كَمْرُضِعَةٍ أَوْلَادٌ أُخْرَى وَضِيَعَتْ بِنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(١)
احتجَّ به أبو حيان^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والسليسي^(٤)، على أنه إذا قصد بالوصف المؤنث
معنى الفعل لا النسب ثبتت التاء وإلا فلا، كضربت فهي ضاربة، وجلست فهي جالسة.

وهو مذهبُ البصريين ومنهم الخليل^(٥) ووافقه الأخفش^(٦)، والمبرد^(٧)، والزجاج^(٨)،
والصيمري^(٩)، وابن مالك^(١٠)، والأزهري^(١١).

قال الخليل: قولهم: مرضعٌ، بلا هاء، إذا أراد ذات رضاع، لأنك لا تصفها بفعلٍ منها
واقع أو لازم، فإذا أردت ذلك أي وصفها بفعلٍ هي تفعله قلت: مرضعة، كقول الله تعالى:
﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(١٢). وصفها بالفعل فأدخل الهاء في نعتها. وكو

(١) من الطويل، ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٢١٨، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ١/ ٣٩١، لسان العرب ٥/ ٣٢٦
(جهاز)، نهاية الأرب في فنون الأدب ٩/ ١٦٧، تاج العروس ١٠/ ٩١ (جهاز)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ٢٥

(باب الهاء والجيم)، البحر المحيط ٣/ ٤٧٧ - ٧/ ٤٨١، الدر المصون ٣/ ٥٣٩ - ٨/ ٢٢٤، شفاء العليل ٣/ ١٠٠٢،
اللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٢٤ - ٧/ ١٤. اختلاف الرواية: الشطر الثاني: (بنيها فلم ترقع بذلك مرقعا).

(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٨١.

(٣) المساعد ٣/ ٣٠٠.

(٤) شفاء العليل ٣/ ١٠٠٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٤، الأصول ٣/ ٨٤، مختار الصحاح ١٢٣ (باب الراء).

(٦) معاني القرآن ٢/ ٤٥٠، وينظر رأيه أيضا في: تهذيب اللغة ١/ ٢٩٩ (باب العين والضاد مع الراء).

(٧) المقتضب ٣/ ١٦٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٢.

(٩) التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٧.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٧.

(١١) شرح التصريح ٢/ ٤٨٩.

(١٢) سورة الحج، آية: ٢.

وصفها بأن معها رضيعاً قال مُرضِعٌ^(١).

ومثله البيتُ الشاهدُ، وقولُ النابغةِ في وصفِ حاملٍ:

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمَ أَتَى، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٌ^(٢)

وقولُ الأعشى:

أيا جارتا بيبي فإِنَّكَ طالِقُهُ كَذَاكَ أُمُورِ النَّاسِ غَادِ وَطَارِقُهُ^(٣)

وذهبَ الكوفيونَ عداَ الفراءِ^(٤) إلى أَنَّهُ يجوزُ إثباتُ التاءِ وإنْ لم يقصدْ بها معنىَ الفعلِ.

وقالَ الفراءُ: ربَّما جازَ ذلكَ في الشعرِ، ولا يحسنُ في الكلامِ، نحو قولِ الأعشى:

أيا جارتا بيبي فإِنَّكَ طالِقُهُ كَذَاكَ أُمُورِ النَّاسِ غَادِ وَطَارِقُهُ^(٥)

وذهبَ الفراءُ أيضاً^(٦): إلى أَنَّ المرْضِعَةَ تطلقُ على الأُمِّ. والمرْضِعُ: على التي معها صبيٌّ

تُرْضِعُهُ. وَلَوْ قِيلَ فِي الأُمِّ: مُرْضِعٌ لَأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الإِنَاثِ، كَمَا قَالُوا: امْرَأَةٌ

حَائِضٌ وَطَامِثٌ، كَانَ وَجْهًا. وَلَوْ قِيلَ أَيضًا فِي التِّيِّ مَعَهَا صَبِيٌّ: مَرْضِعَةٌ كَانَ صَوَابًا.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٤، الأصول ٣/ ٨٤، تهذيب اللغة ١/ ٢٩٩ (باب الضاد والعين مع الراء).

(٢) من الوافر، في جمهرة أشعار العرب ٧٨، وبلا نسبة في شرح أدب الكاتب ١٩٢، الإنصاف ٢/ ٧٦٠، شفاء العليل ٣/ ١٠٠٢.

(٣) من الطويل، في المخصص ٤/ ١١٩، الإنصاف ٢/ ٧٦٠، المساعد ٣/ ٢٩٩، وبلا نسبة في علل النحو ٥٦٦.

(٤) المساعد ٣/ ٢٩٩.

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢١٧].

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١/ ٢٩٩ (باب الضاد والعين مع الراء).

المسألة الثالثة: حذف التنوين:

قال أبو الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

احتجَّ به جمهورُ النحاة^(٢) على أنَّه حُذِفَ التنوينُ من (ذاكر الله)؛ لالتقاء الساكنين ضرورة لا للإضافة بدليل نصب لفظ الجلالة الله معمولاً لذاكر.

وإنما أثر الشاعرُ ذلكَ على حذفه للإضافة وجوباً؛ ليمثال المتعاطفات في تعيين التنكير، لاحتمالِ ذَاكَرِ المضي فتفيدُ إضافته التعريف^(٣).

وفيه قال سيبويه^(٤): وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشد هذا البيت، فألفيته غير مستعتب... لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقبَ المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، وهذا اضطرارٌ.

أي: «أن المختار والوجه في التَّنوين هنا التحريك لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف إنما يكون في حرف المَدِّ واللين خاصةً وإنما جازَ في التَّنوين لمضارعتة إياها وأنه يقع كثيراً بدلاً منها وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه لا تنفك من ذلك، فلما أشبهها وجرى معها أُجْري مجراها معها في اضطرار الشاعر»^(٥).

وعليه قراءة أبي عمرو^(٦) قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾^(٧)، بترك تنوين أحد، وقال ابن النحاس: «والأجود تحريكُ التَّنوين لالتقاء الساكنين، لأنه علامة فحذفه قبيح، وقراءة الجماعة أولى»^(٨). وقراءة أبي عمارة بن عقيل^(٩): ﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقُ

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٢) خزانة الأدب ١١ / ٣٧٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٤٢٨، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ٣ / ٧٧٥، حاشية الصبان.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ١٦٩.

(٥) المقتضب ٢ / ٣١٣، الكامل ١ / ٢٠١، الدر المصون ١٠ / ١٠٩.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات ٧٠١، ونصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق في إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٩٥.

(٧) سورة الإخلاص، آية: ٢.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٩٥.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٤٠، المحتسب ٢ / ٨١.

وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ^(١)، بترك تنوين سابق ونصب النهار، وقول الشاعرة:

حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقَيْطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِيِّ وَهَابُ الْمِئِيِّ^(٢)

وقال آخر:

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافٌ^(٣)

وقال حميد الأحمي:

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ^(٤)

وقد عدَّ ابن هشام^(٥) حذف التنوين هنا من قبيل القلة.

وذهب الجرمي^(٦) وتبعه السيوطي^(٧)، إلى أن حذف التَّنْوِينِ لالتقاء الساكنين مُطْلَقًا لُغَةً

وَعَلَيْهَا قُرئت الآيتان السابقتان، وورد البيت الشاهد.

وفيه قال ابن جني^(٨): يدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى

في القياس عنده، منها ما حدثنا به أبو علي - رحمه الله - قال: عن أبي بكر عن أبي العباس

أن عمارة كان يقرأ: ﴿وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٩)، بنصب النهار، قال أبو العباس: فقلت له: ما

(١) سورة يس، آية: ٤٠.

(٢) من الرجز، لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها في اليمن في النوادر في اللغة ٣٢١، شرح شافية ابن الحاجب

٤/ ١٦٣، وقيل: لامرأة عامرية في لسان العرب ١٢/ ١١٥ (حيد)، وبلا نسبة في الأصول ٣/ ٣٢٩، الإنصاف

مسألة ٢/ ٦٦٣.

(٣) من الكامل، لشاعر من قريش أو بعض العرب في سيرة ابن هشام ١/ ١٣٦، ولطروود بن كعب الخزاعي، وقيل:

للزعبري والد عبد الله في السيرة النبوية لابن كثير ١/ ١٨٥، بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣١٢-٣١٦، الكامل

١/ ٢٠١، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣/ ١٨٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤، شرح المفصل ٩/ ٣٦، صبح

الأعشى ١/ ٤١٢.

(٤) من المتقارب، في رسالة الغفران ١٧٨، وبلا نسبة في الكامل ٢٠١، العقد الفريد ٨/ ٦٥، الخزانة الأدب

١١/ ٣٧٧.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٤٢٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧١٩، المساعد ٣/ ٣٣٥، همع الهوامع ٦/ ١٧٩.

(٧) همع الهوامع ٦/ ١٧٩.

(٨) ينظر: الخصائص ١/ ١٢٦ - ٢٥٠. بتصريف يسير.

(٩) سورة يس، آية: ٤٠.

أردت؟ فقال: أردت {سَابِقُ النَّهَارِ} قال: فقلت له: فهلا قلت؟ فقال: لو قلت له لكان أوزن، أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها؛ طلباً للخفة.

المسألة الرابعة: دخول همزة على الفعل (رأيت):

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ: اتَّخَذَنِي خَلِيلًا^(٢)

احتجَّ به أبو عبيدة^(٣)، والأخفش^(٤)، وأبو منصور الأزهري^(٥)، والجوهري^(٦)، والرضي^(٧)، والسمين^(٨)، وابن عادل^(٩)، على جواز حذف همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام.

وهو مذهب الكسائي^(١٠)، في كل استفهام دخل على الفعل (رأى)، وبه قرأ جميع

القرآن، منه قوله تعالى:

﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْذِّبِ﴾^(١١)

ومثله قول الشاعر^(١١):

أَرَيْتَ، إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودًا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٥٣.

(٢) من المتقارب، ينظر: مجاز القرآن ٢ / ١١، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٦، الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٢٤٧، تهذيب اللغة ١٥ / ٢٣٠ (باب اللفيف من حرف الراء)، الجليس الصالح ٦٧٨، الصحاح ٦ / ٣٢٤٨ (رأى)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ٣٧، لسان العرب ١٤ / ٢٩٣ (رأى)، الدر المصون ٤ / ٦١٧، اللباب في علوم الإعراب ٨ / ١٣٤، خزنة الأدب ١ / ٢٨٣ - ١١ / ٣٨٠، وبلا نسبة في إبراز المعاني ٤٤١.

(٣) مجاز القرآن ٢ / ١١.

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٧٥.

(٥) تهذيب اللغة ١٥ / ٢٣٠ (باب اللفيف من حرف الراء).

(٦) الصحاح ٦ / ٢٣٤٨ (رأى).

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣٧.

(٨) الدر المصون ٤ / ٦١٧.

(٩) اللباب في علوم الكتاب ٨ / ١٣٤.

(١٠) ينظر: السبعة في القراءات ٢٥٧، معاني القراءات ٣ / ١٦٧، المخصص ٤ / ٢٠٦، البحر المحيط ٤ / ٥٠٨، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣٧.

(١١) من الرجز، لرؤبة في شرح التصريح ١ / ٣٥، ولرجل من هذيل في خزنة الأدب ٦ / ٥، وبلا نسبة في الجليس الصالح ٦٧٨، الخصائص ١ / ١٣٧، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤١٢، لسان العرب ١٤ / ٢٩٣ (رأى).

أَقْبَلْنَا أَيْضًا ضَرَبُوا الشُّهُودَا

وقول الآخر^(١):

أَرَيْتَ، إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَيْلُ جَوْلَةً وَأَنْتَ عَلَى بَرْدَوْتَةٍ غَيْرِ طَائِلِ

وإنما حذف؛ تخفيفاً، لكثرة استعمالها، كما حذف في أمائه ظريف، يريدون: أما إنه ظريف^(٢).

وقيل: إنها حذفت حملاً على إسقاطها في المضارع مع الاستفهام وغيره، فلم ترجع في الماضي مع الاستفهام^(٣).

وذهب الفراء إلى أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال: «في (أَرَيْتَ) لغتان ومعنيان، أحدهما: أن يسأل الرجل: أَرَيْتَ زيداً، أي: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيهما: أن تقول: أَرَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي، فها هنا تُتْرَكُ الهمزة إن شئت وهو أكثر كلام العرب، تُؤمى إلى تَرْكِ الهمز للفرق بين المعنيين»^(٤).

ورأى الزجاج^(٥) وتبعه الزمخشري^(٦) أن الاختيار أَرَيْتَ بإثبات الهمزة الثانية؛ لأنَّ حذفها مختصُّ بالمضارع، تقول: ترى ويرى وأرى، وأصلها ترى ويرأى، ولم يصح عن العرب ريت، ولكن الذي سهَّلَ إلقاء الهمزة، وقوع ألف الاستفهام في أول الكلام، والاختيار إثباتها.

واختار البعض^(٧) ترك الهمز؛ لأنَّ الهمزة قد اجترئ عليها بالحذف، منه قول أبي

الأسود:

يَا بَا الْمَغِيرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالِدَّهَا^(٨)

(١) من الطويل، مجهول القائل، الصحاح ٢٠٧٨/٥ (بردن)، لسان العرب ٢٩٣/١٤ (رأي).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٥.

(٣) ينظر: إبراز المعاني ٤٤١، تفسير البيضاوي ٥/٣٤١.

(٤) البحر المحيط ٣/٥٠٨، الدر المصون ٤/٦١٧، وينظر: غرائب التفسير ١/٣٥٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٦٧.

(٦) ينظر: الكشف ٤/٨٠٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣/٦١٧.

(٨) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٥].

وقد ذهبَ المفسرون^(١) إلى أنه يجوز في همزة أرأيت أيضاً التحقيق وبه قرأ الجمهور، والتسهيل بين بين وهي الرواية المشهورة عن نافع، وروي عنه إبدال الهمزة ياء، واستضعفه النحاة؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين إلاَّ أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، حَكَاهُ قُطْرُبٌ وَغَيْرُهُ.

(١) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٥٠٧، اللباب في علوم الكتاب ٨ / ١٣٤، وينظر: أصحاب تلك القراءات في السبعة في القراءات ٢٥٧، معاني القراءات للأزهري ٣ / ١٦٧.

المسألة الخامسة: دخول الهمزة على الفعل (رأيت):

قال المتوكل الليثي:

أرأيت إن أهلكت مالي كله وتركت مالك فيم أنت تلوم^(١)
احتجَّ به ابنُ عبدة^(٢)، والأخفش^(٣)، على جواز إثبات همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة
معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كما يجوز حذفها؛ وذلك لكثرة الاستعمال.

قال الأخفش: «وأما قوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّبِّ﴾^(٤)، و﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى

أَلْهَدَىٰ﴾^(٥)، وما كان من (أرأيت) في هذا المعنى ففيه لغتان، منهم من يهمز، ومنهم من
يقول (أرأيت)، وإنما يفعل هذا في (أرأيت) هذه التي وضعت للاستفهام لكثرتها^(٦).

(١) من الكامل، مجاز القرآن ٢ / ١١، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٥.

(٤) سورة الماعون، آية: ١.

(٥) سورة العلق، آية: ١١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٥.

المسألة السادسة: إبدال السين شيئاً:

قال نصيب بن رباح:

فلو كنتُ وردًا لوئهُ لَعَسِقْتِنِي وَلَكِنَّ رَبِّي سَانِي بِسَوَادِيَا^(١)

احتجَّ به ابنُ جني^(٢)، وابنُ سيده^(٣)، وابنُ عصفور^(٤)، على أنَّ الشاعرَ لم يبدل السينَ منَ الشينِ في عشقني، وشانني، على أنَّه لغةٌ، بل كانَ له لثغٌ في الشينِ فكانَ يتعذرُ عليه النطقُ بها حتى يجعلها سيناً.

ذكرَ ابنُ جني^(٥) أنَّ السينَ قد أبدلت منَ الشينِ في الشدِّه ومشدُّوه، فقال: السدِّه ومسدُّوه؛ لأنَّ الشينَ أعمُّ تصرفاً، وقد رأى البعض^(٦) أنَّ السينَ مبدلةٌ منَ الشينِ في البيتِ الشاهدِ، وردَّ بأنه ليسَ بشيء^(٧)، إنَّما قلبَ الشينَ سيناً لسواده، وضعفَ عبارته عن الشينِ. وكَيْسَ ذَلِكَ بلغة، إنَّما هو كاللثغ.

(١) من الطويل، ينظر: الممتع ١/ ٤١٠، ولسحيم بني عبد الحساس في سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٦، الأزمنة والأمكنة ٥٧، تفسير الماوردي ٥/ ٤٣٦، المحكم ١/ ١٥٣ (مقلوبة عسق)، تفسير السمعي ٥/ ٣٣١، المغرب ٥٤٣، لسان العرب ١٠/ ٥٢١ (عسق)، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٦٩، سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٤٠، تاج العروس ٢٦/ (عسق) ١٥٥، وبلا نسبة في البحر المحيط ١٠/ ٦٥، الدر المصون ١٠/ ١٧٣، اللباب في علوم الكتاب ١٨/ ٣٣٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٦.

(٣) المحكم ١/ ١٥٣.

(٤) الممتع ١/ ٤١٠.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٢، المحكم ٤/ ١٨٣.

(٦) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ٥٤٣.

(٧) المحكم ١/ ١٥٣.

المسألة السابعة: الأمر من الفعل المضاعف المضموم العين:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

أَعْدُدْ مِنْ الْوَجْهَيْنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلخَيْرِ طَالِبٌ^(٢)

احتجَّ به الخوارزمي^(٣)، والتفتازاني^(٤)، على جواز فك الإدغام في الأمر من المضاعف المضموم العين. وهي لغة الحجازيين.

وقد ذهب النحاة إلى أن للعرب في الأمر المضاعف العين واللام إذا أسند إلى ضميرٍ مستترٍ لغتين^(٥):

إحدهما: لغة تميم وهي الإدغام مطلقاً فيحركون الحرف الثاني؛ لأنه يمكن تحريكه وإن كان ساكناً؛ وذلك لأن التسكين عارض للحزم أو للأمر فلم يعتد به، فالثاني إذا متحرك في الأصل وقابل للحركة في الحال فأدغموا وحركوا الثاني فقالوا: ردّ وفرّ وغضّ. عليه قول جرير^(٦):

فُعُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا^(٧)

والأخرى: لغة أهل الحجاز، قال سيبويه وهي «اللغة العربية القديمة الجيدة» وهي الإظهار، فتقول: اردد وافرر، واخصص، واغضض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْضُضْ مِنْ

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٧٩ (وفيه: عدد من الوجهين).

(٢) من الطويل، ينظر: معجم ديوان الأدب ٣ / ١٣٥ (وفيه: اعدد من الرحمن)، التخمير ٤ / ٢٩٠، وبلا نسبة في شرح مختصر التصريف العزي ١٠٤ (وفيه: اعدد من الرحمن).

(٣) التخمير ٤ / ٢١٨.

(٤) شرح مختصر التصريف العزي ١٠٤، والتفتازاني هو: سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان - من بلاد خراسان - توفي سنة ٧٩٣هـ، من تصانيفه: المطول في البلاغة، شرح مختصر التصريف العزي في الصرف وهو أول تصانيفه، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول. ينظر: الأعلام ٧ / ٢١٩.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٩ / ٤٧٢ - ٤٧٣.

(٦) من الطويل، ديوان جرير ٩٢.

(٧) ينظر: معجم ديوان الأدب ٣ / ١٣٥، التخمير ٤ / ٢٩١، الملححة في شرح الملححة ١ / ١٣٨، وبلا نسبة في المقتضب ١ / ١٨٥، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٢٤٤.

صَوْتِكَ ﴿١﴾، و﴿وَأَضْمَمُ إِلَيْكَ﴾ ﴿٢﴾، والبيت الشاهد.

قال ابن عقيل: «والفكُّ أكثر استعمالاً، وسائرُ العربِ على الإدغام» ﴿٣﴾.

(١) سورة لقمان، آية: ١٩.

(٢) سورة القصص، آية: ٣٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٤ / ٢٤١.

المسألة الثامنة: مجيء فعل على يفعل:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلُّ^(٢)
احتجَّ به ابن السراج^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن جني^(٥)، والمؤدب^(٦)، وابن زنجلة^(٧)، وابن
عطية^(٨)، وابن سيده^(٩)، والصيمري^(١٠)، وابن يعيش^(١١)، على أن الفعل فضِل من باب (فعل
يفعل)، نظيرٌ من الصحيح لما اعتلَّ على هذا الباب نحو: متَّ تموت، وهو قليل وشاذ.

وقد ذهب الصرفيون إلى أن ما كان على فعل بكسر العين يلزم مستقبله يفعل بفتحها،
كحذرٍ يحذر، وفرقَ يفرق، وعملَ يعمل، ونحوه. وقد شدت منه أحرفٌ من الصحيح

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٠٠، ٢٥٣.

(٢) من الطويل، الأصول ٣/ ٤٣٣، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٥/ ٢٥ (وفيه: لديه ابن عباس)، المنصف
١/ ٢٥٦، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٤٧ (هناك ابن عباس)، دقائق التصريف ٢٦١، خزانة الأدب ١/ ٢٨٥، وبلا
نسبة في حجة القراءات ١٧٩، المحرر الوجيز ١/ ٥٣٢ (وفيه: وما مر من عمري)، المخصص ٤/ ٢٧٨ (هناك ابن
عباس)، شرح الملوكي ٤٣، شرح المفصل ٧/ ١٥٤ (وفيه: وما مر من يومي).

(٣) الأصول ٣/ ٣٤٤.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٥/ ٢٥.

(٥) المنصف ١/ ٢٥٦.

(٦) دقائق التصريف ٢٦١، والمؤدب هو: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، من علماء القرن الرابع الهجري، ولم
يعرف له ترجمة غير ذلك. ينظر: مقدمة محقق كتابه ٨.

(٧) حجة القراءات ١٧٩. استشهد على أن مت مثل فضل ولم يذكر شذوذده، وابن زنجلة هو: أبو زرعة عبد الرحمن
بن محمد، عالم بالقراءات، قرأ على أحمد بن فارس كتابه الصاحي، توفي سنة ٤٠٣هـ، من تصانيفه: حجة
القراءات، شرف القراء في الوقف والابتداء. ينظر: الأعلام ٣/ ٣٢٥.

(٨) المحرر الوجيز ١/ ٥٣٢، وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب المعروف بابن عطية الغرناطي، مفسر فقيه أندلسي،
عارف بالأحكام والحديث، لغوي نحوي أديب، له شعر، توفي سنة ٥٤٢هـ، من تصانيفه: المحرر الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز، المجموع في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٧٣، الأعلام ٣/ ٢٨٢.

(٩) المخصص ٤/ ٢٧٨.

(١٠) التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٤٦.

(١١) ينظر: شرح الملوكي ٤٣، شرح المفصل ٧/ ١٥٤.

والمعتل فمن الصحيح أربعة أفعالٍ جاءت على فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ جميعاً وهي حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ، وَيَيْسَ يَيْسُ وَيَيْبَسُ وَيَيْبَسُ، وَيَيْسَ يَيْسُ وَيَيْسُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، وقد جاء حرفٌ واحد من الصحيح على فَعَلَ يَفْعَلُ وهو فَضَلَ يَفْضُلُ.

وقد قيل: إن فَضَلَ بالكسر يَفْضُلُ بالضم لغةٌ ليست بالأصل، ولكنه من تداخل اللغتين^(١)، قال سيبويه: «والفتح في هذا أقيسُ وكان هذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين^(٢)»، والمراد به: «أن قومًا يقولون: فَضَلَ بالفتح يَفْضُلُ بالضم، وقومًا يقولون فَضَلَ بالكسر يَفْضُلُ بالفتح، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارعُ هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لا أن ذلك أصلٌ في اللغة»^(٣).

قال ابن جنبي: «ويجوز أن يكون من قال: (ينعم، ويفضل) يوافق في المضارع من يقول في الماضي: (نعم، وفضل) ويخالفه في الماضي فيقول: (فضل، ونعم). ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه، وذلك أنه قال: سألت من يقول في الماضي: (أحزنتي) فقال في المضارع (يحزنتي)، فهذا قد وافق في المضارع من قال: (حزنتي) وخالفه في الماضي فقال: (أحزنتي)»^(٤).

ومن نظائره قولهم في الصحيح حضرَ يحضُرُ^(٥)، ونكلَ ينكلُ^(٦)، ومن المعتل متَّ تموتُ ودمتَ تدومُ^(٧).

(١) ذكر ابن كمال باشا أن بعض الشارحين حكموا بالمخالفة بين القول بالشذوذ والقول بتداخل اللغات، والصحيح أنه «لا مخالفة بينهما؛ لأن تداخل اللغتين ليس بقياس، إذ القياس عدم التداخل فيكون شاذًا». ينظر: شرحان على مراح الأرواح ٧.

(٢) ينظر: رأيه في الأصول ٣ / ٨٧، الصحاح ٥ / ١٧٩١ (فضل).

(٣) شرح المفصل ٧ / ١٥٤.

(٤) المنصف ١ / ٢٥٧.

(٥) ينظر: المخصص ٤ / ٢٧٨، التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٤٧، شرح المفصل ٧ / ١٥٤.

(٦) ينظر: المصباح ٢ / ٤٧٥.

(٧) المصدر السابق، التصريف الملوكي ٤٣، الممتع في التصريف ١ / ١٧٧، شرح شافية ابن الحاجب للرضي

١ / ١٣٦، المبدع في التصريف ١٠٦.

قال جرير^(١):

مَا مَنْ جَفَانَا إِذَا حَاجَاتْنَا حَضِرَتْ كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللِّطْفُ^(٢)

(١) من البسيط، ديوان جرير ٤٢٥ (وفيه: إذا حاجاتنا نزلت).

(٢) ينظر: الصحاح ٢/٦٣٣ (حضر)، المخصص ٤/٢٧٨، لسان العرب ٣/١٩٧ (حضر).

المسألة التاسعة: استعمال ماضي يدع:

قال أبو الأسود الدؤلي أو أنس بن زعيم:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١)

قال أنس بن زعيم:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ^(٢)

احتجَّ بالشاهد الأول ابن جني^(٣)، وابن الأنباري^(٤)، والمطرزي^(٥)، والعكبري^(٦)، على أن ماضي يدع وهو ودع، استعمال على سبيل القلة والشذوذ، واحتج به الجوهري^(٧)، والرضي^(٨)، على أن ماضي يدع لم يستعمل إلا ضرورة.

(١) من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٣٥٠، الشعر والشعراء ٧١٩ / ٢، عيون الأخبار ١٧٥ / ٣، المحكم ٣٣١ / ٢، الخصائص ١٠٠ - ٣٩٦ / ١، المحتسب ٣٦٤ / ٢، الإنصاف ٤٨٥ / ٢، المغرب في ترتيب المعرب ٤٧٩، التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٢ / ٢، لسان العرب ٣٨٤ / ٨ (ودع)، البحر المحيط ٤٩٦ / ١٠، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٧٠ / ٨، خزنة الأدب ١٥٠ / ٥، ولأنس بن زعيم الليثي في تهذيب اللغة ٨٧ / ٣ (باب العين والبدال)، شرح أدب الكاتب ٧٦، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١٨٧ / ٥، ولأبي الأسود الدؤلي أو لأنس بن زعيم في تاج العروس ٣٠٤ / ٢٢ (ودع)، ولعبد الله بن كرز في الحماسة البصرية ١٠ / ٢، وبلا نسبة في تعليقة الفارسي ٥٦ / ٤، الصحاح ١٢٩٦ / ٣ (ودع)، مجمل اللغة ٩٢٠ / ١ (ودع)، مقاييس اللغة ٩٦ / ٦ (ودع)، المفردات في معاني القرآن ٨٦١، شرح شافية ابن الحاجب ١٣١ / ١، شرح مختصر التصريف العزي ١١٣، شرح الفصيح لابن هشام ١١٨.

(٢) من الرمل، ينظر: الأغاني ٤٠٢ / ٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٢١، التذكرة الحمدونية ١٦٣ / ٨، شرح شافية ابن الحاجب ٥٣ / ٤، خزنة الأدب ٤٧١ / ٦، ولسويد بن كاهل في لسان العرب ٣٨٤ / ٨ (ودع)، وبلا نسبة في الدر المصون ١٤١ / ٧ - ١١ / ٣٦، اللباب في علوم الكتاب ٣٨٢ / ٢٠، تاج العروس ٣٠٥ / ٢٢ (ودع).

(٣) الخصائص ٢٦٧ / ١، المحتسب ٣٦٤ / ٢. وقد ذكر ابن منظور أن ابن جني احتج به على أن مجيء الماضي من يدع ضرورة، ينظر: لسان العرب ٣٨٤ / ٨ (ودع).

(٤) الإنصاف ٤٨٥ / ٢.

(٥) المغرب في ترتيب المعرب ٤٧٩، والمطرزي هو: أبو الفتح بن أبي المكارم، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، عالم باللغة والنحو والأدب، توفي سنة ٦١٠ هـ، من تصانيه: المغرب في اللغة، المصباح في النحو، شرح المقامات الحريرية. ينظر: البلغة ٧٩، معجم الأدباء ٢٧٤١ / ٦، الأعلام ٣٤٨ / ٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٢ / ٢.

(٧) ينظر: الصحاح ١٢٩٦ / ٣ (ودع).

واحتجَّ بالشاهد الثاني أبو حيان^(٢)، والسمين^(٣)، وابن هشام^(٤)، وابن عادل^(٥)، على أن ودع مستعمل في لغة العرب خلافا لمن قال بإماتته.

واحتج به السمين^(٦)، وابن عادل^(٧)، في موضع آخر على أن الماضي من يدع لم يستعمل إلا قليلا.

وقد اختلف العلماء في ماضي (يدع) أهو مستعمل، أم استعماله خاص في شذوذ أو ضرورة، أم لم يستعمل ألبتة؟

فقد ذهب الخليل^(٨) وتبعه الرضي^(٩) وبعض اللغويين^(١٠) إلى أن ماضي يدع وهو ودع لم يستعمل إلا ضرورة، كالبيتين الشاهدين، ومثله قول أبي العتاهية:

وكانَ ما قدّموا لأنفسِهِمْ أَكثَرَ نفعًا من الذي ودّعوا^(١١)

وذهب سيبويه^(١٢) وتبعه أئمة الصرف وأكثر أهل اللغة^(١٣) إلى أن ماضي يدع وهو ودع قد أميت؛ استغناءً عنه بترك، ولم يستعمل منه إلا المضارع.

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٣١.

(٢) البحر المحيط ١٠ / ٤٩٦.

(٣) الدر المصون ٧ / ١٤٠، والسمين هو: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، مفسر عالم بالعربية والقراءات، توفي سنة ٧٥٦هـ، من تصانيفه: الدر المصون في إعراب القرآن، تفسير القرآن. ينظر: الأعلام ٢٧٤ / ١.

(٤) شرح الفصيح ١١٨.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١١ / ٤٢٦.

(٦) الدر المصون ١٠ / ٣٦.

(٧) اللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٣٨٠.

(٨) العين ٢ / ٢٢٤.

(٩) شرح شافية ابن الحاجب ١١ / ١٣١.

(١٠) ينظر: الصحاح ٣ / ١٢٩٦ (ودع)، بصائر ذوي التمييز ٥ / ١٨٧.

(١١) من المنسرح، في المثل السائر ١ / ٢٩٥، صبح الأعشى ٢ / ٢٤٢، وبلا نسبة في العين ٢ / ٢٢٤، تهذيب اللغة ٨٧ / ٣ (باب العين والبدال)، شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٢، شرح الفصيح ١١٨.

(١٢) ينظر رأيه في: شرح شواهد شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٥٠.

(١٣) ينظر: تاج العروس ٢٢ / ٣٠٦ (ودع).

وذهبَ بعض العلماء^(١) إلى أنه استغني - أيضا - عن اسم فاعله بتارك وعن مفعوله بمترك وعن مصدره بالتارك.

وذهب ابن السراج^(٢)، وابن جني^(٣)، إلى أنه مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ووافقهما البغدادي^(٤) حيث قال: قيل: لم يستعمل إلا ضرورة، وبالغ سيويه فقال: «أما توا ماضي يدع» أي لم يستعملوه، لا في نشر ولا في نظم، وقالوا أيضاً: لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله، مع أن الجميع قد ورد، فالأقرب الحكم بالشذوذ، لا بالإماتة، ولا بالضرورة.

وعلى ذلك قراءة^(٥) النبي ﷺ، وعروة بن الزبير: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٦) بالتخفيف (ودَّع) وكلاهما بمعنى واحد وهو الترك، وقد جاء في هذه الأحاديث الصَّحِيحَةَ مُسْتَعْمَلًا: ((يَا عَائِشَةُ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ وَدَّعَهُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ))^(٧).

وقوله: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَن وَدَّعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَلَيَكْتُبَنَّ مِنَ الْعَافِلِينَ))^(٨).

قال شمر^(٩): زَعَمَتِ النَّحْوِيَّةُ أَنَّ الْعَرَبَ أَمَاتُوا مَصْدَرَ يَدْعُ وَالنَّبِيَّ ﷺ أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ.

ومنه قول سُويد بن أبي كاهل اليشكري:

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠ / ٤٩٦، الدر المصون ١٠ / ٣٦.

(٢) الأصول ١ / ٥٧.

(٣) الخصائص ١ / ٢٦٧، المحتسب ٢ / ٣٦٤.

(٤) ينظر: شرح شواهد شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٥٠.

(٥) ينظر: المحتسب ٢ / ٣٦٤، وينظر: بصائر ذوي التمييز ٥ / ١٨٧.

(٦) سورة الضحى، آية: ٣.

(٧) صحيح مسلم، باب مداراة من يتقي فحشه، ٤ / ٢٠٠٢، رقم: ٧٣.

(٨) مسند أبي داود، الحَكَم بن مينا عن ابن عمر، ٣ / ٤٥٨، رقم: ٢٠٦٤.

(٩) المغرب في ترتيب المعرب ٤٧٩.

فَسَعَى مَسْعَاتِهِ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ، وَلَا عَجْزًا وَدَعَّ^(١)

وقول الآخر في اسم الفاعل منه:

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّا فِإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُ^(٢)

وفي اسم المفعول قال خُفَافٌ بن نُذْبَةَ:

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقٌ^(٣)

والذي يظهر أن العرب كانت تستعمل الماضي لكن بقلة؛ لضعف الواو إذا تقدمت^(٤)،

ولتلك القلة أصبح مجهولا لدى من حكم بإماتته! بدليل وروده عن فصحاء العرب.

(١) من الرمل، الإنصاف ٢/ ٤٨٦، خزانة الأدب ٦/ ٤٧٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع).

(٢) من الطويل، في المحكم ٢/ ٣٣١، شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٥٣، خزانة الأدب ٦/ ٤٧٢.

(٣) من الطويل، في إصلاح المنطق ٦١، تهذيب اللغة ١٢/ ٤٥ (باب الضاد والبدال)، لسان العرب ٨/ ٣٨١ (ودع)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢١٨.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٨٣.

المسألة العاشرة: مفردٌ حمأً بفتح الميم:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

يَجِيءُ بِمِلْئِهَا طَوْرًا وَطَوْرًا يَجِيءُ بِحِمَاءٍ وَقَلِيلٍ مَاءٍ^(٢)

احتجَّ به ابن الأنباري^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسمين^(٥)، وابن عادل^(٦)، على أنَّ العرب لا تقولُ إلاَّ (حمأة) بإسكان الميم، ولا يعرف التحريك خلافا لمن توهم ذلك.

وقد اختلف العلماءُ في كلمة (حمأ)، أهي اسم جنس جمعي، أم جمع، أم اسم جمع في

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾^(٧)؟

حيثُ ذهبَ الليث^(٨) إلى أنَّ (حمأ) بفتح الميم اسم جنس جمعي واحده (حمأة).

وردَّ بالبيت الشاهد على أنه لا يعرف في كلام العرب الحمأة إلا ساكنة الميم، وعليه لا

يكون حمأة مفرد حمأ؛ لاختلاف الوزنين؛ لأن ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء يكون الوزن

فيه واحداً، نحو تمر وتمر، وبقرة وبقرة، وخشب وخشبة^(٩).

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٠.

(٢) من الوافر، ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٢٩٣، جمهرة الأمثال ١ / ٧٤، الأضداد ٣٩٧، معجم

الأدباء ٤ / ١٤٧٠، وفيات الأعيان ٢ / ٥٣٨، البحر المحيط ٦ / ٤٦٣، الدر المصون ٧ / ١٥٦، الوافي بالوفيات

١٦ / ٣٠٦، اللباب في علوم الكتاب ١١ / ٤٥٣، تاريخ الإسلام ٢ / ٧٣٥، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ١ / ١٦٣،

بغية الوعاة ٢ / ٢٢، شذرات الذهب ١ / ٣٩٨، خزنة الأدب ١ / ٢٥٨، زهرة الأكم ١ / ١٧٢، وبلا نسبة في

بجاز القرآن ١ / ٤١٣، الأمثال لابن سلام ٢٠٠، المحاسن والأضداد ١٥٦، مجمع الأمثال ٢ / ١٩٠، المستقصى في

أمثال العرب ١ / ٣٣٨، التذكرة الحمدونية ٧ / ١٣٣، غرر الخصائص الواضحة ٤٠١. اختلاف الرواية: تجيء

بملئها يوماً ويوماً تجيء...، تجئك بملئها حيناً وطوراً تجيء...

(٣) الأضداد ٣٩٧.

(٤) البحر المحيط ٦ / ٤٦٣.

(٥) الدر المصون ٧ / ١٥٦.

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١١ / ٤٥٣.

(٧) سورة الحجر، آية: ٢٦.

(٨) البحر المحيط ٦ / ٤٣٦، الدر المصون ٧ / ١٥٦، اللباب في علوم الكتاب ١١ / ٤٥٣.

(٩) ينظر: المصادر السابقة.

وذهب أبو عبيدة^(١) ووافقه أبو حيان^(٢)، والسمين^(٣)، إلى أنّ (حمأ) بفتح الميم، جمع لـ(حمأ) بسكون الميم؛ كقول العرب: حلقة وحلق، وفلكة وفلك، وقد يقال: فلكة وفلك، وحلقة وحلق، وعليه البيت الشاهد.

وذهب غيرهم^(٤) إلى أنّ حمأة بفتح الميم جمع لـ(حمأة) بفتح الميم، كقولهم: قصب وقصبة، وما ورد في البيت الشاهد بسكون الميم، إنما هو لضرورة الشعر.

وردّ ابن سيده^(٥) القول بأنه جمع؛ وذلك لأن فعلة لا تكسر على فعل. وإنما هو اسم لجمع حمأة، ونظيره حلقة وحلق، وفلكة وفلك. وهو مذهب سيبويه^(٦) والفراسي^(٧).

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٣٦، مجاز القرآن ٣٥١.

(٢) البحر المحيط ٦/٦٣٤.

(٣) الدر المصون ٧/١٥٦.

(٤) ينظر: الأضداد ٣٧٩، وقد نسبه ابن سيده لأبي عبيدة. ينظر: المحكم ٣/٤١١، المخصص ٣/٤٠.

(٥) ينظر: المخصص ٥/١٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٦٢٥.

(٧) ينظر: التكملة ٤٦٦، ورأيه أيضًا في المخصص ٣/٤٠.

المسألة الحادية عشرة: جمع صفة غير فاعل على فُعلة:

قال أبو الأسود الدؤلي^(١):

دَعِ الخمرَ يشربها الغَوَاةُ فإني رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا^(٢)

احتجَّ به الشاطبي^(٣) على أن جمع صفة غير فاعل على فُعلة - بضم الفاء وفتح العين -

نادر.

ذهب النحاة إلى أن فُعلة جمع مطرد في كل وصف لمذكر عاقل معتل اللام، نحو: رامٍ ورُماة، وقاضٍ وقضاة؛ لأنَّ الأصل قُضِيَّة، فقلبوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها^(٤)، وخرج بذلك الاسم نحو: وادٍ فلا يقال: وداة، والمؤنث نحو غادية فلا يقال: غداة، وغير العاقل نحو كلب ضار فلا يقال: ضراة، والصحيح اللام فلا يقال: في ضارب ضربة، وندر في نحو غوي قالوا: غواة، وليس غوي بزنة فاعل، ومثله كمي وكماة، ولم يقولوا: كام، وعريان وعدو قالوا: عراة وعداة^(٥).

قال أبو حيان^(٦) وكذا ابن عقيل^(٧): يجوز أن يكون جمع غاو وعاد وعار استغني به عن

جمع ذلك.

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٢ - ٣٠٦.

(٢) من الطويل، ينظر: أدب الكاتب ٤٠٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٩١، العقد الفريد ٨ / ٥١، الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٣٣٦، الصحاح ٦ / ٢١٩٠ (كون)، التبيين ٣٠٠ - ٣٠١، الحماسة البصرية ٢ / ٧٤، لسان العرب ١١ / ٢٣٤ (كون)، المقاصد الشافية ٧ / ٨٨، خزانة الأدب ٥ / ٣٢٧، تاج العروس ٣٦ / ٧٤ (كون)، وبلا نسبة في المخصص ٤ / ١٤٥، الإنصاف ٢ / ٨٢٣، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣ / ٣٤٦، شرح الأشموني ١ / ٩٥.

(٣) المقاصد الشافية ٧ / ٨٨.

(٤) ينظر: التكملة ٤٧٣، الفوائد والقواعد ٦٧٣، المقرب ٤٩٩، شرح ابن الناظم ٧٧٢، توضيح المقاصد ٣ / ١٣٨٩، أوضح المسالك ٤ / ٢٨١، المقاصد الشافية ٧ / ٨٦، همع الهوامع ٦ / ١٠٢.

(٥) ينظر: المساعد ٣ / ٤٤١، شفاء العليل ٣ / ١٠٤١.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٤٤١.

(٧) المساعد ٣ / ٤٤١.

المسألة الثانية عشرة: مجيء اللون على صيغة فعل:

قال نصيبُ بنُ رباح:

سَوَدْتُ فلم أملكُ سَوادي وتَحْتَه قميصٌ من القوهي بيض بنائقه^(١)

احتجَّ به سيبويه^(٢)، وابن السراج^(٣)، وابن يعيش^(٤) على أنَّ الألوان قد تأتي على صيغة

فعلٍ كعورتُ عينه وعُرْتُها، وقال بعضهم: سُدْتُ.

ذكر ابن يعيش: أنَّ الغالب في الألوان أن تأتي على أفعالٍ، نحو: اشهبَّ وابيضَّ، وقد

تأتي الألوان على (فعل)، قالوا: أدم يَدم، وشهب يشهب، وقهب يقهب، وكهب يكهب،

وسود يسود^(٥).

(١) البيت من الطويل ينظر: الكتاب ٤/ ٥٧، الأصول ٣/ ١٢٥، الخصائص ١/ ٢١٧، الصحاح ٢/ ٤٤٩١ (سود)،

المخصص ١/ ٢٠٢ - ٣٠٣/ ٤، شرح المفصل ٧/ ١٥٧، شرح الملوكي ٨٥، لسان العرب ٣/ ٢٢٤ (سود) -

٩/ ١١٤ - ١٠/ ٢٨ - ١٣/ ٥٣٢، المقاصد الشافية ٤/ ٤٩٦، تاج العروس ٨/ ٢٣٤ (سود) -

٢٣/ ٣٢٨ (ردف) - ٣٦/ ٤٨٠ (قاه)، بلا نسبة في العين ٧/ ٢٨٢، تهذيب اللغة ١٣/ ٢٥ (باب السين والبدال).

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧.

(٣) الأصول ٣/ ١٢٥.

(٤) شرح الملوكي ٨٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٨٤ - ٨٥.

القسم الثاني

الدراسة

ويشتمل على أربعة فصول:

الأول: شواهد كنانة بين البصريين والكوفيين.

الفصل الثاني: شواهد كنانة وأدلة الصنعة الإجمالية.

الفصل الثالث: المظاهر والسمات في الاحتجاج بشعر كنانة.

الفصل الرابع: موازنة بين شواهد كنانة وشواهد طيِّء.

الفصل الأول

شواهد كنانة بين البصريين والكوفيين

ويشتمل على:

- الشواهد المتفق على الاحتجاج بها بين الفريقين.
- شواهد تفرد بها الكوفيون.
- شواهد اختلف فيها داخل المدرستين.
- شواهد أجاز أحد الفريقين الاستشهاد بها وردها الفريق الآخر أو بعضهم.
- شواهد احتج به أعلام من الكوفة ووافقهم أعلام من البصرة.
- شواهد احتج بها خلافا لرأي الجمهور.
- شواهد احتج بها جمهور المدرستين وردها المتأخرون.
- شواهد احتج بها المتقدمون وردها بعض المتأخرين.
- شواهد لم ترد إلا عند المتأخرين.

سبق أن بينا أن النحاة قد وضعوا أطراً لزمين الاحتجاج ومكانه بكلام العرب، فلم يأخذوا عن أيّ عربي، وإنما أخذوا عمّن عُرفَ بفصاحته، وسلامة لسانه من اللحن والعجمة، سائين شروطاً لتلك الفصاحة، ومنها أن يكون القائل عربياً، ومن قبائل معينة، فلم يأخذوا من القبائل المخالطة للأعاجم، وكان ممن نُصِّ على الاحتجاج بها قبيلة كنانة، حيث كان لشعرها نصيب وافر أسهم مع غيره في صناعة قواعد العربية وضبط أحكامها، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن علم النحو من العلوم التي صاحب بناء معظم قواعد وتقرير مسائله «قديمًا وحديثًا كثرة الأقوال وتضارب الآراء، ويشفع لذلك أن أساسه الأهم من استعمالات العرب لم يسلك اتجاهًا واحدًا معينًا، فالقبائل التي اعتدَّ بها - كما أسلفنا-، وأخذت عنها الشواهد، مختلفة في كثير من الأساليب»^(١).

والمتتبع لشواهد كنانة النحوية والصرفية يجد النحويين اتفقوا في الاستدلال بشيء منها، واختلفوا في الاحتجاج بشواهد أخرى، ويتجلى ذلك من خلال عرض المباحث الآتية:

أولاً: الشواهد المتفق على الاحتجاج بها بين البصريين والكوفيين:

غلب القول في الاختلاف في مسألة نحوية بين أصحاب المدرستين البصرية والكوفية على القول في الاتفاق بينهما؛ بسبب توسع دائرة الخلاف بينهما لأسباب عدّة، بسطها الكثير من الباحثين في مؤلفاتهم، مما يغني عن ذكرها هنا، وقد تجلّى نزر من ذلك الاتفاق في مسائل احتج لها بشواهد كنانية، منها قول واثلة بن الأسقع:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكِ

كِلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٌ^(٢)

حيث احتج به النحاة على أن الأصل في المثني العطف بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعر إذا اضطرّ، والقياس هنا أن يقول: لَيْثَانِ، لكنّه أفردهُما وعطف بالواو لضرورة الشعر^(٣).

ومنها أيضاً قول قيس بن ذريح:

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٩١.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٤٧].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٤٧].

تُبَكِّيْ عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكَبُهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

حيثُ استشهدَ به النحاةُ على أنَّه يجوزُ عندَ كثيرٍ مِنَ العربِ رفعُ ما بعدَ ضميرِ الفصلِ على الألفِ فجعله فصلاً، لكنَّ تجلُّه مبتدأ، وما بعده خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ، أو خبراً لـ(إنَّ)، وفي محلِّ نصبٍ بعدَ كانَ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها^(٢).

ومنها أيضاً قولُ هنيءِ بنِ أحمَرَ:

هَذَا لَعْمُرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٣)

حيثُ احتجَّ به النحويون على أحدِ الأوجهِ الجائزةِ في اسمي (لا) النافية للجنسِ إذا تكررت؛ وهو فتحُ الأولِ ورفعُ الثاني؛ فقد بنى (أمّ) على الفتح، ورفعُ الثاني وهو (أب) ^(٤).

ومن شواهد الاتفاقِ أيضاً قولُ رجلٍ من كنانة:

فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٥)

حيثُ احتجَّ به جمعُ من النحويين، على أنَّه إذا عطفَ على (اسمِ لآ) بدونِ تَكَرُّرِهَا، امتنعَ إلغاءُ (لآ) وجازَ في المعطوفِ النصبُ بالعطفِ على موضعِ (اسمِ لآ) كما في البيتِ، أو الرفعُ بالعطفِ على موضعِ (لآ) مع اسمها، وأنَّه لا يجوزُ بناؤه وجعله مع المعطوفِ عليه شيئاً واحداً^(٦).

وكذلك قولُ قيسِ بنِ ذريحٍ:

تَكْنَفَنِي الوُشَاةُ فَأَزَّعْجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلوِاشِيِ المَطَاعِ^(٧)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٠].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٠].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٢].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٢].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٤].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٤].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩١].

وقولُ أبي الأسودِ الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)
حيثُ احتجَّ بالبيتِ الأولِ على أنَّ لامَ المستغاثِ بهِ مفتوحةٌ، ولامَ المستغاثِ له
مكسورةٌ؛ واحتج بالبيتِ الثانيِ القيسي، والأزهري، على أن لامَ المستغاثِ له مكسورة^(٢).

ومنه أيضاً، قولُ أبي الأسودِ الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٣)
حيثُ احتجَّ به أكثرُ النحاةِ على أنَّه إذا استغيثَ باسمينِ وعطفَ أحدهُما على الآخرِ من
غيرِ إعادةِ الياءِ، كُسِرَتْ لامُ المعطوفِ^(٤).

ثانياً: شواهد تفرد بها الكوفيون:

هناك شواهد تفرد بها الكوفيون لإثبات بعض القواعد النحوية، منها:

قول عروة بن أذينة:

لو كانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَانًا حيا الحَطيْمُ وُجُوهُنَّ وَزَمَزَمٌ^(٥)
فقد احتجَّ به الكسائيُّ على وجوبِ حذفِ الضميرِ المرفوعِ على الفاعليةِ في المَهملِ
الأولِ من المتنازعين^(٦).

ومنه قول أنس بن زعيم:

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العِلاَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٧)
حيثُ احتجَّ به الكوفيون على أنَّه يجوزُ جرُّ تمييزِ (كَمْ الخيرية) إذا فُصلَ بينها وبينه بجارٍ

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩١].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٤].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٤].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٥].

ومجرورٍ أو بظرفٍ^(١).

وأيضاً قول هنيء بن أحمر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(٢)

حيث احتجَّ به الفراء على أن الأكثر في (إذا) الرفع على معنى الوقت^(٣).

ثالثاً: شواهد اختلف فيها داخل المدرستين:

سار البصريون على منهج معين في وضع قواعد العربية، وكذا الكوفيون، «والمتوقع من أعلام كل مدرسة التزام ما انتهجت، ولكننا نجد ظاهرة عدم الالتزام حتى بين الأعلام من نخبة المدرستين، فما أكثر ما تجد في مسائل الخلاف قال البصريون إلا فلانا وفلانا، وذهب الكوفيون إلا فلانا وفلانا»^(٤)، وقد كان للمسائل المحتج عليها بشواهد كنانة نصيب من تلك الظاهرة، من ذلك:

احتجاج الفراء، وابن مالك على جواز العطف على المجرور لتقدمه بلا فاصل، وحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه، بقول قيس بن ذريح:

أَلَا يَا لِقَوْمِي كُلِّ مَا حُمَّ وَقَعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ^(٥)

وهو مذهب سيبويه وتبعه أكثر البصريين، وهشام من الكوفيين، حيث منعوا مطلقاً العطف على عاملين في المجرور وغيره، وإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك، يؤول على حذف حرف الجر؛ لدلالة ما قبله عليه من غير أن يجعل حرف العطف نائباً مناباً. في حين ذهب الأخفش وتبعه الكسائي والفراء - إن صحَّ عزوه إليه - والزجاج، وابن مضاء، وابن هشام، إلى أنه يجوز ذلك إن كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً سواء تقدم المعطوف عليه أم تأخر، أو كان منفصلاً بـ(لا). وفصل في ذلك الأعلام وتبعه ابن الحاجب بأنه يجوز العطف على عاملين إن تقدم المجرور في المتعاطفين، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما، وإن تقدم في المعطوف؛

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٥].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٠٥].

(٤) الخلاف بين النحويين ٤٨٩.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٦].

وذلك لأنه لم يسمع إلا مقدّمًا فيهما، على نحو البيت الشاهد وغيره^(١).

ومنه أيضا، احتجاج الخليل، وسيبويه على جواز نصب تابع المجرور بالوصف، بقول نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا أَنَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٢)

حيث احتجّا به على جواز نصب المعطوف على معمول الوصف المجرور بالإضافة على المعنى، حيث حذف التنوين من (مُعَلَّقٌ) وأضافه إلى (وَفُضَّةٌ) وَعَطَفَ عَلَيْهِ (زَنَادٌ رَاعِي) كَأَنَّهُ قَالَ: وَيَعْلَقُ زَنَادٌ رَاعِي، أو ومعلقًا زناد راعي، وقدّرا الناصب وصفًا مضمرا منونًا، أو فعلا. في حين ذهب الكوفيون وطائفة من البصريين إلى أنه يجوز نصبه عطفاً على المحل^(٣).

ومنه أيضا، احتجاج أبي حيان، وابن عقيل، والسليسي، بقول ابن جندب الطعان:

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضِيَعَتْ بَنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(٤)

على أنه إذا قصد بالوصف المؤنث معنى الفعل لا النسب ثبتت التاء وإلا فلا. وهو مذهب البصريين ومنهم الخليل ووافقه الأخفش، والمبرد، والزجاج، والصميري، وابن مالك، والأزهري.

وذهب الكوفيون عدا الفراء إلى أنه يجوز إثبات التاء وإن لم يقصد بها معنى الفعل.

وقال الفراء: ربّما جاز ذلك في الشعر، ولا يحسن في الكلام، نحو قول الأعشى:

أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورِ النَّاسِ غَادٌ وَطَارِقَةٌ

وذهب الفراء أيضا: إلى أن المرزعة تطلق على الأم. والمرضع: على التي معها صبي

تُرْضِعُهُ. وكو قيل في الأم: مُرْضِعٌ لِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْإِنَاثِ، كَمَا قَالُوا امْرَأَةٌ

حَائِضٌ وَطَامِثٌ، كَانَ وَجْهًا. وكو قيل أيضا في التي معها صبي: مُرْضِعَةٌ كَانَ صَوَابًا^(٥).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨٤].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨٨].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٦].

ومن ذلك أيضا، «احتجاج أبي عبيدة، والأخفش، وأبي منصور الأزهري، والجوهري والرضي، والسمين، وابن عادل، بقول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا^(١)

وهو مذهب الكسائي، في كل استفهام دخل على الفعل (رأى)، وبه قرأ جميع القرآن، على جواز حذف همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام. وذهب الفراء إلى أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، ورأى الزجاج وتبعه الزمخشري أن الاختيار أرأيت بإثبات الهمزة الثانية؛ لأن حذفها مختص بالمضارع، تقول: ترى ويرى وأرى، وأصلها ترى ويرأى، ولم يصح عن العرب ريت، ولكن الذي سهل إلقاء الهمزة، وقوع ألف الاستفهام في أول الكلام، والاختيار إثباتها.

واختار البعض ترك الهمز؛ لأن الهمزة قد اجترئ عليها بالحذف، منه قول أبي الأسود:

يا با المغيرة رب أمرٍ مُعْضِلٍ فرجته بالمر مني والدها^(٢)»^(٣)

ومنه أيضا، احتجاج ابن يعيش بقول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم^(٤)

«على أنه إذا قصد بأي النداء لزم وصفها بما فيه الألف واللام؛ وذلك لأنها مبهمّة والمبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام أو بمبهم مثله.

وقد اشترط الجمهور في (أل) الجنسية، ولا يجوز الوصف بما فيه غيرها، يشهد على

ذلك البيت الشاهد، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٥).

في حين ذهب الفراء والجرمي إلى جواز الوصف بما كانت (أل) فيه للمح الأصل، أو

الغلبة، نحو: يا أيها الحارثُ ويا أيها الصعقُ، يا أيها الفرزدق^(٦).

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢١٥].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢١].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٩٠].

(٥) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٠].

ومنه أيضا، احتجاج ابن فلاح بقول أبي الطفيل عامر بن واثلة:
 تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبًا^(١)
 على أن الغالب على خبر (لا) العاملة عمل ليس أن يكون محذوفًا.
 ذهب ابن فلاح ووافقه: ابن هشام والأزهري، والأشموني، إلى أن الغالب على خبر (لا)
 العاملة عمل ليس أن يكون محذوفًا. كالبيت الشاهد، ومثله قول سعد بن مالك القيسي:
 مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَّاحٍ^(٢)
 وقيل: إن حذفه لازم.

وردّه ابن هشام وتبعه الأزهري والأشموني، بأن الصحيح جواز حذفه؛ لوروده في قول
 الشاعر:

تَعَزَّ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٣)»^(٤)

رابعًا: شواهد أجاز أحد الفريقين الاستشهاد بها وردها الفريق الآخر:

أسهم شعر كنانة كغيره من مصادر الاحتجاج في خلق مسائل خلافية بين البصريين
 والكوفيين، من ذلك، اختلافهم في انتصاب خبر (كان) حيث ذهب البصريون إلى أن خبر
 (كان) انتصب؛ لشبهه بالمفعول به لا الحال، احتجاجا بقول أبي الأسود الدؤلي:
 فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٥)
 بينما ذهب الكوفيون إلى أنه انتصب؛ لشبهه بالحال^(٦).

ومن ذلك أيضا، إعمال (لَا) الواقعة بين الجار والمجرور، حيث احتج سيبويه بقول أبي
 الطفيل عامر بن واثلة:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٦].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦١].

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالَ أُعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(١)

على أن (لا) إذا وقعت بين الجارِّ والمجرورِ سواءً أكان بحرفٍ أم بإضافةٍ، كما هنا فهي ملغاة وزائدة في اللفظ، وحين مضاف إلى المال، وعلى مذهبه البصريون بأنها حرفٌ زائدٌ لا عمل له؛ بدليل أن العاملَ تَخَطَّأَهَا وَعَمَلَ فيما بعدها، كما يتخطَّى (ها) التي للتنبيه في قولهم: مررتُ بهذا الرجلِ.

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم بمعنى (غير)، وأن الخافضَ دخلَ عليها نفسها وأن ما بعدها خُفِضَ بإضافةٍ، كما جُعِلَتْ (عَن) و(على) اسمين إذا دخلَ حرفٌ عليهما^(٢).
ومنه أيضاً، اختلافهم في إعراب أو بناء (غير) احتجاجاً بقول الكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٣)

حيث احتجَّ به الكوفيون على أن (غير) مبنية في كلِّ موضعٍ يحسنُ فيه (إلا) سواءً أضيفتُ إلى غيرٍ متمكنٍ كما هنا أم لمتكِّنٍ، والعلَّة في ذلك؛ أنَّها واقعةٌ موقعَ (إلا) وإلاَّ حرفٌ، والأسماءُ إذا وقعتْ موقعَ الحروفِ، وجبَ أن تُبنى، واحتجَّ به البصريون على أن (غير) مبنية؛ لإضافتها إلى غيرٍ متمكنٍ سواءً صلحَ الموضع لـ(إلا) أم لم يصلح؛ وذلك لأنَّ المضافَ يكتسب من المضافِ إليه كثيراً من أحكامه^(٤).

ومنه اختلافهم في تمييزِ كَمَ الخبريةِ المفصولِ بجارٍّ ومجرورٍ، حيث احتجَّ الكوفيون بقول أنس بن زعيم:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٥)

على أنه يجوزُ جرُّ تمييزِ (كَمَ الخبريةِ) إذا فصلَ بينها وبينه بجارٍّ ومجرورٍ أو بظرفٍ، في اختيار الكلامِ خلافاً لرأي البصريين أنه يجبُ فيه النصبُ؛ ولا يجوزُ جرُّه إلا في الضرورة^(١).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٦].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٧].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٧].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٥].

الضرورة^(١).

ومن ذلك، اختلافهم في نوع الهمزة في كلمة (أيمن) حيث احتج به البصريون بقول نصيب بن رباح:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي^(٢)

على أن الهمزة في (أيمن الله) همزة وصل؛ بدليل ذهابها في درج الكلام، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع؛ لأنه جمع، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، والتخفيف يحصل بالوصل، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل^(٣).

ومنه أيضا اختلافهم في إعمال اسم الفاعل، حيث احتج ابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي، على أن اسم الفاعل عمل عمل فعله؛ لاعتماده على موصوف مقدر، بقول أبي الأسود الدؤلي:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلْبِيبٍ^(٤)

أي: رجل مؤت، بينما ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يعمل مطلقاً من غير اعتماد. ومنه أيضا اختلافهم في معنى فاء العطف، بقول قيس بن ذريح:

عَفَا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسَرَاوِعُ فَجَنَابًا أَرِيكَ فَالتَّلَاغُ الدَّوَابِعُ
فَمَكَّةُ فَالْأَخْسَافُ أَخْسَافُ ظَبْيَةٍ بِهَا مِنْ لُبَيْنِي مَخْرَفٌ وَمَرَابِعٌ^(٥)

حيث احتج به الشاطبي على أن الفاء العاطفة جاءت هنا بمعنى الترتيب الذكري. وهو مذهب جمهور البصريين، سواء كان الترتيب معنوياً أو ذكرياً، وذهب الفراء إلى أن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً^(٦).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٥].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٨].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٥٨].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٥].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٨].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٧٨].

وكذلك اختلافهم في العامل في المضارع المنصوب بعد واو المعية، حيث احتج البصريون على أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية منصوب بـ (أن مضمر) وجوباً، خلافاً للكوفيين، - حيث ذهبوا إلى أنه منصوب على الصَّرف؛ لأنَّ الثاني مخالفٌ له ومصروفٌ عنه، كما انتصبَ المفعولُ معه والظرفُ، وإتّما حصلَ التخالفُ بينهما؛ لأنَّه طرأ على الواو معنى الجمعية-، بقول أبي الأسود الدؤلي أو المتوكل الكِناني:

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

وذهب الكسائي وتبعه الجرمي من البصريين إلى أن المضارع منصوب بحرف الواو نفسه؛ لخروجها عن باب العطف^(٢).

خامساً: شواهد احتج به أعلام من الكوفة ووافقهم أعلام من البصرة:

من ذلك، قول عروة بن أذينة:

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ طَعَانًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهُنَّ وَزَمَزَمٌ^(٣)

حيث احتج به الكسائي ووافقه الرأي هشام الضري، وتبعهما السهيلي وأبو جعفر بن مضاء من البصريين، على وجوب حذف الضمير المرفوع على الفاعلية في المهمل الأول من المتنازعين.

حيث حُذِفَ الفاعلُ من الأولِ وأعملَ الثاني، ولو كان على إعمال الأول لأضمر في الثاني، فقال: حَيًّا.

وهم بذلك يخالفون مذهب أهل البصرة، فهم يرون أن المرفوع في المهمل الأول ضميرٌ مستترٌ في فعل الواحد، وظاهرٌ في فعل الاثنين، يُفسرُه الظاهرُ بعده، ولا يجوزُ حذفه، وإن لزم منه الإضمارُ قبلَ الذكر؛ وذلك لوروده في كلام العرب^(٤).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٨].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٨].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٤].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

سادساً: شواهد احتج بها خلافاً لرأي الجمهور:

من ذلك، قول مهلهل الكناني:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةً مَنَّدِمٍ وَالبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
 حيث احتج به أبو عليّ الفارسيّ، وابنُ مالك، والمراديّ، وغيرهم، على أنّ لَاتَ تعملُ
 في أسماءِ الزمانِ مطلقاً، أيّ في الحينِ ومرادفهِ؛ «لأنّ المعنى واحدٌ»، وهو خلاف ما عليه
 سيبويه والجمهورُ والفراءُ من الكوفيين^(٢).

ومنه أيضاً، قول ربيعة بن مكرم أو ابنِ جذلِ الطعان:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(٣)
 حيث احتجّ به المبردُ على أنّه قد يشتركُ الرجالُ والنساءُ في الأسماء، فهندُ في هذا البيت
 اسم رجل؛ لذا منع من إسقاط علامة التأنيث مع المؤنث الحقيقي وإن فصل بين الفعل
 والفاعل، وهو خلاف ما عليه القوم^(٤).

وكذلك، قول الحزّين الليثيّ:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ^(٥)
 حيث احتجّ به أبو عليّ الفارسيّ، وابنُ جنيّ، وتبعهم ابنُ يعيش، والمراديّ، وابنُ هشام،
 والأزهريّ، والأشثونيّ، والصبان، على عدم جواز نيابة المفعول له المجرور عن الفاعل خلافاً
 لمن قال بجوازه - وهم جماعة^(٦) من النحاة -^(٧).
 ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤليّ:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٨].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٧].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٦٠٥، المقاصد الشافية ٣ / ٣٩. وعبارة الأزهري في شرح التصريح ١ / ٤٢٨. نقلاً

عن أبي البقاء في اللمع: «والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافاً للأحفش...».

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٥].

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^(١)
 حيث احتج به الأخفش من البصريين، وابن الطَّوَالِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ جَنِّي،
 وابنُ مَالِكٍ، والرَّضِيُّ، وابنُ جَمَاعَةَ، على جوازِ تقدِيمِ الفاعلِ الملتبسِ بضميرِ المفعولِ -خلافًا
 للجمهور^(٢).

سابعاً: شواهد احتج بها جمهور المدرستين وردها المتأخرون:

من ذلك، قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(٣)

حيث احتجَّ به جمهورُ النحاةِ على أنَّه حُذِفَ التَّنوينُ من (ذاكر الله)؛ لالتقاء الساكنين
 ضرورة لا للإضافة بدليل نصب لفظ الجلالة الله معمولاً لذاكر.
 وإنما آثر الشاعرُ ذلكَ على حذفه للإضافة وجوباً؛ ليمثال المتعاطفات في تعيين التنكير،
 لاحتمال (ذاكر) المضي فتفيدُ إضافته التعريف.
 وقد عدَّ ابنُ هشامٍ حذفَ التَّنوينِ هنا من قبيل القلة.
 وذهبَ الجرمي وتبعه السيوطي، إلى أنَّ حذفَ التَّنوينِ لالتقاء الساكنين مُطلقاً لُغَةً وَعَلِيَّةً
 قيل البيت الشاهد^(٤).

ثامناً: شواهد احتج بها المتقدمون وردها بعض المتأخرين:

احتج به المبردُ، وابنُ السراج، والصيمريُّ، والثمامينيُّ، والحوارزمي، وابنُ يعيش،
 والرضيُّ، وأبو حيان، بقول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمَّهُ بَلْبَانِهَا^(٥)

على أنَّه يجوزُ اتصالُ الضميرِ الواقعِ خبراً لكان كما يجوزُ انفصاله، إلاَّ أنَّ انفصاله

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٠].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٠].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٨].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

أرجح، وهو رأي سيوييه ومن وافقه؛ وذلك لأنه الكثير في كلام العرب، والاتصال قليل.
واحتج به ابن مالك، وفاقاً للرماني، وابن الطراوة، وتبعهم ابنه بدر الدين، وابن جماعة،
على أن الاتصال أرجح^(١).

ومنه أيضاً، احتجاج سيوييه بقول أبي الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٢)

على أن (لا) إذا وقعت بين الجار والمجرور سواء أكان بحرف أم بإضافة، كما هنا فهي
ملغاة وزائدة في اللفظ، وحين مضاف إلى المال، وجوز الفارسي في (مال) الحركات الثلاث
وهي: الجر على الإضافة ولا ملغاة، والرّفْع على إعمالها عمل لَيْسَ وإضافة حين إليها
كإضافتها إلى الجمل، والتّصَب على أنها عاملة عمل إن.

وحمل الرّضي البيت على الشذوذ، لأن لا عند الإلغاء تُكْرَر^(٣).

ومنه أيضاً، احتجاج ابن جني، والجوهري، وابن سيده، وابن يعيش، والرازي بقول

نصيب بن رباح:

فَبِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٤)

على أن الألف في (بيننا) ناتجة عن إشباع الفتحة، فهي للإشباع، وموضع الجملة بعدها
في محل جر بالإضافة.

واحتج به المرادي، والمالقي، على أن الألف في (بيننا) كافة، والجملة بعدها لا موضع لها

من الإعراب.

بَيْنَا تَعَنَّيَهُ الْكُؤْمَاءُ وَرَوْغُهُ يَوْمًا، أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ^(٥)

وذهب قوم إلى أن ألف (بيننا) للتأنيث، وقيل: إن (بيننا) أصلها بينما فحذفت الميم.

وضعهما المرادي، ورد البعض كونها للتأنيث؛ لأن الظروف كلها مذكورة إلا ما شذ،

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٦].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٤].

وهو قدام، ووراء، ولا حاجة إلى الدخول في الشاذ من غير داعية^(١).

تاسعا: شواهد لم ترد إلا عند المتأخرين:

الحق أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، أضاف إليها المتأخرون شواهد جديدة، احتفوا بها وقدموها لما تهيأ لها من أسباب الصحة والدقة والفصاحة^(٢)، وكان من بينها شواهد تعود لشعراء كنانيين، منها: بيت واثلة بن الأسقع:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكٍ
كَلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحَكٍ^(٣)

فقد احتج به ابنُ الشجري، وابنُ الأنباري، وابنُ عُصْفُور، والرَّضِي، وابنُ الصائغ، والمرادي، والسيوطي، على أن الأصل في المثني العطفُ بالواو؛ فلذلك يرجعُ إليه الشاعرُ إذا اضطرَّ^(٤).

ومنه أيضا، بيت أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللدو بعكاظٍ طيروا شررا
مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بالمصاقيل^(٥)

فقد احتج به الرضي على أنه قد تُحذفُ نون اللدون جمع (الذي)^(٦).

وكذلك، بيت هنيء بن أحمر:

عَجَبٌ لِنَلِّكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى تَلِّكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ^(٧)

فقد احتج به ابنُ هشامٍ والأزهري، والأشموني، والصَّبَّان، على أنه يجوزُ الابتداءُ بالنكرة إذا قصدَ بها التعجبُ^(٨).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٣].

(٢) ينظر: أصول النحو العربي ٤٣.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٤٧].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٤٧].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٣].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٣].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٤].

ومنه أيضاً، بيت نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلِيٌّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبِهَا^(١)

فقد احتج به ابن مالك، ومعظمُ شراحِ التسهيلِ والألفيةِ على أنه يجبُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ إذا كان المبتدأ ملتبساً بضمير يعود على الخبر؛ لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً^(٢).

ومنه كذلك بيت أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٣)

فقد احتج به أبو حيان، والدماميني، على عدم جواز حذف نون مضارع (كان) المجزوم بالسكون، إذا اتصل بضمير نصب^(٤).

وكذلك، بيت أبي الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٥)

فقد احتج به ابن فلاح على أن الغالب على خبر (لا) العاملة عمل ليس أن يكون محذوفاً^(٦).

وكبيت شمر دل الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٍ^(٧)

فقد احتج به ابن عصفور على أنه لا يجوز حذف خبر كان وأخواتها، لا اختصاراً ولا اقتصاراً؛ لأنه عوضٌ من المصدرِ لأنه في معناه، فلما صار الخبر عوضاً منه صار كأنه من كمال الفعل، وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف الخبر إلا في الضرورة، على نحو البيت

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٥].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٠].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٦].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٤].

الشاهد حيث أراد: وليس في الدنيا مجير، فحذف لفهم المعنى^(١).

ومنه أيضاً، بيت نصيب بن رباح:

فَلَوْ كُنْتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَعَسِقْتَنِي وَلَكِنَّ رَبِّي سَانِي بِسَوَادِيَا^(٢)

فقد احتج به ابن جني، وابن سيده، وابن عصفور، على أن الشاعر لم يبدل السين من الشين في عشقني، وشانني، على أنه لغة، بل كان له لثغ في الشين فكان يتعذر عليه النطق بها حتى يجعلها سيناً^(٣).

وكذلك، بيت أبي الأسود الدؤلي:

اعْدُدْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبٌ^(٤)

فقد احتج به الخوارزمي، والتفتازاني، على جواز فك الإدغام في الأمر من المضاعف المضموم العين. وهي لغة الحجازيين^(٥).

وكذلك، بيت أبي الأسود الدؤلي:

يَجِيءُ بِمِلْئِهَا طَوْرًا وَطَوْرًا يَجِيءُ بِحَمَاءٍ وَقَلِيلٍ مَاءٍ^(٦)

فقد احتج به ابن الأنباري، وأبو حيان، والسمين، وابن عادل، على أن العرب لا تقول إلا (حمأة) بإسكان الميم، ولا يعرف التحريك خلافا لمن توهم ذلك^(٧).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٤].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٥].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢٥].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣٥].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٣٥].

الفصل الثاني

شواهد كنانة وأدلة الصنعة الإجمالية

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: شواهد كنانة والمسموع، وشمل الآتي:

١ - القرآن الكريم:

- شواهد أيديت قراءات متواترة.

٢ - الحديث الشريف:

- شواهد أيديت الحديث.

- شواهد أيديت الأثر.

٣- كلام العرب:

- شواهد أيديت أقوالا للعرب.

- شواهد أيديت الشعر.

المبحث الثاني: شواهد كنانة والمقيس، وشمل الآتي:

١ - شواهد أيديت القياس:

- قياس فرع على أصل.

- قياس على النظير.

- قياس على النقيض.

٢ - شواهد خالفت القياس.

اعتمد النحاة في تععيد القواعد النحوية على أصول محكمة، جعلوها أساساً لإثباتها، عرفت بأنها «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»^(١).

وسأين في هذا الفصل مدى ارتباط الشعر الكناني باعتباره أحد فروع السماع المستشهد به بالأصول النحوية المعتمدة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: شواهد كنانة والمسموع:

يعد السماع من أقوى الأدلة النحوية؛ لأنه الدعامة التي ترتكز عليها الأصول الباقية، لهذا قامت عليه أكثر المسائل النحوية، ويراد به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشملاً كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر^(٢).

١- القرآن الكريم:

تنوعت مصادر السماع بين منشور ومنظوم، وكان في مقدمتها القرآن الكريم، ويأتي بعده الشعر، ثم منشور الكلام، وقد كان لشعر كنانة حضور بجانب ذلك كله، فجانب لبناء قواعد مباشرة، فقد كان عضداً لكل أصل من تلك الأصول، ففي شواهد التنزيل نجد كثيراً من شواهد كنانة جاءت مؤيدة لها، ومن ذلك:

قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(٣)

احتج به النحاة على أن الفعل (ألفى) بمعنى (وجد)، وهو مما يتعدى إلى مفعولين جرياً على مذهب المتأخرين ممن ضمنوا هذا الفعل معنى (وجد) وجعلوه مثله^(٤)، وقد جاء عضداً

(١) لمع الأدلة ٨٠.

(٢) فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ١١٤.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٠].

عضدا لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾^(١)، و﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِمْ آبَاءَنَا﴾^(٢).

ومنه كذلك، قول قيس بن ذريح:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةِ شَفِيعٌ^(٣)

احتج به ابن مالك على أن من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو؛ لأن وجود الواو في صدر الجملة الحالية يرفع توهم كون الجملة نعتاً؛ لأن النعت لا يفصل بينه وبين منوعته بالواو^(٤)، قد جاء مؤيدا لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٥).

ومنه أيضا قول قيس بن ذريح:

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لِحَبِيْبٌ^(٦)

احتج به ابن كيسان، وأبو علي الفارسي، على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي مطلقاً؛ أراد: لن كان برد الماء حبيبا إلي هيمان صاديا^(٧)، وأيد به قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^(٨).

ومنه كذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْجِهَا حَسَدًا وَبَغْيًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(٩)

(١) سورة الصافات، آية: ٦٩.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٠.

(٣) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [١٢٠].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٠].

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٥٩.

(٦) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [١٢١].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢١].

(٨) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٩) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [١٤١].

احتج به على أن اللام الجارة قد تأتي بمعنى التعليل^(١)، وهو مؤيد لقوله تعالى ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾^(٢)، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٣).

واحتج به على أن اللام الجارة قد تأتي بمعنى (عن) إذا استعملت مع القول^(٤)، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٥).

ومنه أيضا قول جثامة بن قيس:

إِذَا لَاقَيْتَ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا^(٦)
احتج به ابن جني، على أن (الباء) الواقعة بعد الفعل (كفى) زائدة، وما بعدها فاعل، وهو مذهب الجمهور.

وهذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خيرا صاحبهم، فجعل الباء في صاحب، وموضعها أن تكون في قوم؛ إذ هم الفاعلون في المعنى^(٧)، وقد احتج به تأييدا لقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٨)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(٩)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(١٠)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(١١).

ومنه قول مطيع بن إياس:

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٤١].

(٢) سورة هود، آية: ٣١.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٦٨.

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٤١].

(٥) سورة الأحقاف: ١١.

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٩].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٤٩].

(٨) سورة النساء، آية: ٧٩.

(٩) سورة الأحزاب، آية: ٣.

(١٠) سورة النساء، آية: ٤٥.

(١١) سورة الأحزاب، آية: ٣٩.

فَلَنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(١)
احتجَّ به ابنُ مالكٍ، وتبعه المرادي، وابنُ عقيلٍ، والسليسي، على أنَّ (ما) كما تُراد بينَ
الباءِ الجارةِ ومجرورها، فلا تكفُّها عن العملِ، قد تزداد فتكفُّها عن العملِ كما هنا ويليهَا
الفعلُ، وتحدثُ في الباءِ معنَى التقليلِ فتصيرُ بمعنى (ربَّما)، كما أحدثتْ معَ الكافِ معنَى
التعليلِ^(٢)، وهو مؤيدٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ﴾^(٣).

ومنه أيضا قول قيس بن ذريح:

أَلَا يَا لِقَوْمِي كُلِّ مَا حُمَّ وَقَعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ^(٤)
احتجَّ به النحاة على أنَّه منَ المواضع التي يطرُدُ فيها حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عمله
قياسًا تشبيهاً بـ(ربَّ): في المعطوفِ على ما تضمَّنَ مثلَ المحذوفِ بحرفٍ متصلٍ^(٥)، ويؤيده
قوله تعالى ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٦) وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ... آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ
^(٦)

ومنه قول قيس بن ذريح:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتَهَا سَوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ^(٧)
احتجَّ به ابنُ مالكٍ على أنَّ (كلُّ) إذا كانت غيرِ واقعةٍ توكيدًا ولا نعتًا وأضيفَ إلى
نكرةٍ، تعينَ فيها مراعاةُ المعنى مطلقًا فيما له من ضميرٍ وأخبارٍ وغيرِ ذلكَ كمراعاةِ جمعِ
المؤنثِ هنا^(٨).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٣].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٥٣].

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٥٦].

(٦) سورة الجاثية، آية ٥.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٤].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٦٤].

ومثله مراعاة المفرد المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عَنُقِهِ ﴾^(١)،
والمفرد المؤنث، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٢)، وجمع المذكور، ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾^(٣).

ومنه قول ربعة بن مكدّم:

وَلَقَدْ شَفَعْتُهُمَا بِآخِرِ ثَالِثٍ وَأَبَى الْفِرَارَ لِي الْعِدَاةَ تَكْرُمِي^(٤)

احتجّ به الرضيّ ردّاً على القولِ بلزومِ مطابقةِ (آخر) ما قبلها في الإفراد وغيره، لوروده
هنا غيرَ موافقٍ، حيثُ قابلَ بآخر اثنين^(٥)، وقد جاء عضداً لقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ
وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾^(٦).

ومنه قول قيس بن ذريح:

عَفَا سَرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسْرَاوِعُ فَجَنَبَا أُرَيْكَ فَالْتَّلَاعُ الدَّوَاغُ
فَمَكَّةُ فَالْأَخْسَافُ أَخْسَافُ ظَبْيَةٍ بِهَا مِنْ لُبَيْنَى مَخْرَفٌ وَمَرَابِعٌ^(٧)

احتجّ به الشاطبي على أن الفاء العاطفة جاءت هنا بمعنى الترتيب الذكري.
وهو مذهبُ جمهورِ البصريين، سواءً أكان الترتيبُ معنوياً أم ذكرياً^(٨)، وقد جاء مؤيداً
لقوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ ﴾^(٩)، ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي
وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾^(١٠).

(١) سورة الإسراء، آية: ١٣.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، والعنكبوت: ٥٧.

(٣) سورة المؤمنون، آية ٥٣، الروم: ٣٢.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٧٦].

(٦) سورة النجم، آية: ٢٠.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٨].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٧٨].

(٩) سورة الانفطار، آية: ٧.

(١٠) سورة هود، آية: ٤٥.

وكذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

أَحَبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا
فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أُصِيبَهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غَيًّا^(١)

احتجَّ المفسرون بهذا البيت على أنَّ (أو العاطفة) جاءت هنا بمعنى الإهام على المخاطب^(٢)، وهو مؤيد لقوله تعالى: ﴿أَتَنْهَأ أَمْرَنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(٣)، و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٤).

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي أو المتوكل الكناني:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٥)

احتجَّ به البصريون على أنَّ الفعل المضارع الواقع بعدَ واو المعية منصوبٌ بـ(أنْ مضمرة) وجوبًا، خلافًا للكوفيين^(٦)، وهو مؤيد لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ غَافِلِينَ﴾^(٧).

وكذلك قول ابن جندب الطعان:

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضِيَعَتِ بَنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(٨)

احتجَّ به أبو حيان، وابن عقيل، والسليسي، على أنَّه إذا قصد بالوصف المؤنث معنى الفعل لا النسبُ ثبتتِ التاء وإلا فلا، كضربتُ فهي ضاربة، وجلستُ فهي جالسة.

وهو مذهبُ البصريين^(٩)، وقد جاء عضدا لقوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨١].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨١].

(٣) سورة يونس، آية: ٢٤.

(٤) سورة الصافات، آية: ١٤٧.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٨].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٨].

(٧) سورة البقرة، آية: ٤٢.

(٨) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٦].

(٩) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٦].

عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴿١﴾.

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢)

احتجَّ به جمهورُ النحاةِ على أنَّه حُذِفَ التنوينُ من (ذاكر الله)؛ لالتقاء الساكنين ضرورة لا للإضافة بدليل نصب لفظ الجلالة الله معمولاً لذاكر^(٣)، وهو مؤيد لقراءة أبي عمرو^(٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾^(٥)، بترك تنوين أحد، وقال ابن النحاس: «والأجود تحريكُ التنوين لالتقاء الساكنين، لأنه علامة فحذفه قبيح، وقراءة الجماعة أولى»، وقراءة أبي عمارة بن عقيل: ﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٦).

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا^(٧)

احتجَّ به أبو عبيدة وآخرون، على جواز حذف همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام. وهو مذهب الكسائي، في كل استفهام دخل على الفعل (رأى)، وبه قرأ جميع القرآن^(٨)، منه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ﴾^(٩).
ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

(١) سورة الحج، آية: ٢.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٨].

(٤) ينظر: السبعة في القراءات ٧٠١، ونصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق في إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٩٥.

(٥) سورة الإخلاص، آية: ٢.

(٦) سورة يس، آية: ٤٠.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢١].

(٩) سورة الماعون، آية: ١.

اعْدُدْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلخَيْرِ طَالِبٌ^(١)

احتجَّ به الخوارزمي، والتفتازاني، على جواز فكِّ الإدغامِ في الأمرِ مِنَ المضاعفِ المضمومِ العينِ. وهي لغةُ الحجازيين^(٢)، وقد جاء مؤيداً لقوله تعالى: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٣)، و﴿وَأَضْمِ إِلَيْكَ﴾^(٤).

٢- الحديث النبوي الشريف:

أجمع النحاة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة، إلا أنهم اختلفوا في الاحتجاج بكلامه ﷺ في إثبات قواعد العربية، وقد تحدثت عن ذلك في مستهل البحث^(٥)، وانتهيت إلى أن مجمع اللغة العربية بعد دراسته لمواقف العلماء رأى أن الاحتجاج بالأحاديث النبوية يكون على وفق ضوابط وأحوال خاصة.

شواهد أيدت الحديث:

وقد جاءت شواهد كنانة مؤيدة لبعض أحاديث رُتّب عليها بعض مسائل العربية، منها:

قول قيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بَالِماً أَنْتَ أَقْدَرُ^(٦)

استشهد به النحاة، على أنه يجوزُ عند كثيرٍ مِنَ العربِ رفعُ ما بعدَ ضميرِ الفصلِ على ألاّ تجعله فصلاً، لكن تجعله مبتدأً، وما بعده خبره، والجملة خبر الأول، فتكون الجملة في محل رفع خبراً للمبتدأ، أو خبراً لـ(إن)، وفي محل نصب بعدَ كان وأخواتها، وظننت وأخواتها^(٧)، ويؤيده أيضاً قول النبي ﷺ: ((مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ اللَّذَانِ

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٣) سورة لقمان، آية: ١٩.

(٤) سورة القصص، آية: ٣٢.

(٥) ينظر في الصفحة رقم [٣٨].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٠].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٠].

يَكُونُ أَبَوَاهُ اللَّذَانِ هُمَا يَهُودَانِهِ، أَوْ يُنْصَرَانِهِ))^(١).

ومنه قول نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(٢)

احتجَّ به ابنُ مالك، وتبعه معظمُ شراحِ التسهيلِ والألفيةِ على أنَّه يجبُ تقدُّمُ الخبرِ على المبتدأ إذا كان المبتدأ ملتبساً بضمير يعود على الخبر؛ لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً^(٣).

واتفق هذا مع قول النبي ﷺ: ((مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ))^(٤).

وكذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٥)

استشهد به أبو حيان، والدمامي، على عدم جواز حذفِ نونِ مضارعِ (كانَ) المجزومِ بالسكون، إذا اتصلَ بضميرِ نصب، وهو محلُّ اتفاقِ بينِ النحاة^(٦)، وقد جاء هذا الشاهد مؤيداً لقول النبي ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صِيَادٍ: ((إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))^(٧).

ومنه قول هنيء بنٍ أحمَر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ^(٨)

احتجَّ به الهروي على أنَّ (كانَ) استعملت تامَّةً، بمعنى وقع. أي: إذا وقعت كريةً^(٩)، وجاء هذا مؤيداً لقول النبي ﷺ: ((مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ))^(١٠)، وقوله عليه

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٢].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٥].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٠].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٨].

(٨) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٩) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٣].

يَكُنُّ))^(١)، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ))^(٢).

ومنه أيضا قول أنس بن زعيم:

تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ مُدْرِكِي وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ^(٣)

احتجَّ به ابن هشام، والأشموني، على أن الغالب مع الفعل القلبي (تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ)، التعدي إلى أن مع معموليها، فيكون المصدر سادًا مسدًا المفعولين؛ «لاشتمالِ صَلَّتْهَا عَلَى الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ»^(٤).

واتفق هذا مع قول النبي ﷺ في حديث الدجال: ((فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ))^(٥)، وقوله ﷺ: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدًا مِنْكُمْ رَبَّهُ وَعَلَيْكَ حَتَّى يَمُوتَ))^(٦).

ومنه كذلك قول أنس بن زعيم:

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرًا وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ^(٧)

احتجَّ به الهروي على أن (مِنْ) قد تأتي زائدة في الكلام. وقد اختلف النحاة في حكم زيادتها، حيث ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الحكم بزيادتها إلا في كلام غير موجب، ومع تنكير مجرورها، على نحو البيت الشاهد^(٨)، ويؤيده قول النبي ﷺ: ((مَا مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٍ...))^(٩).
ومنه قول ربيعة بن مكرم:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٨].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨]، وروايته: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى...)).

(٧) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٣٦].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٣٦].

(٩) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٣٦].

فَحَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ^(١)

احتجَّ به النحاة على أنَّ اللامَ الجارةَ قد تأتي في بعضِ المواضعِ موافقةً لـ(على)^(٢)، وهو مؤيد لقول النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - : ((اشترطي لهم الولاء))^(٣).

ومنه أيضا قول نصيب بن رباح:

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمَ وفريقٌ ليمنُ اللهُ ما نَدْرِي^(٤)

احتجَّ به البصريون على أنَّ الهمزة في (أيمن الله) همزة وصل؛ بدليل ذهابها في درج الكلام^(٥).

ويؤيده ما جاء في حديث عروة بن الزبير أنه قال: ((ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد أبقيت))^(٦).

شواهد تعاضدت مع الأثر:

قال أبو بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيْرُهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي^(٧)

احتجَّ به ابنُ عصفورٍ ووافقهُ البعضُ إلى أنَّه يجوزُ الجمعُ بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ إذا أفادَ التمييزُ معنىً لا يفيدُهُ الفاعلُ وإلا فلا^(٨)، ويعضده ما جاء في الأثر: ((نعم المرء من رجلٍ لم يطاء لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفًا منذ أتانا))^(٩).

ومنه أيضا قول أبي بكر بن الأسود الليثي:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٤].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٤٤].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٥].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٥٨].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٥٨].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٥٨].

(٧) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٣٠].

(٩) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٣٠].

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١)
احتجَّ به النحاة، على أن حرف الجرِّ (من)، قد يأتي بمعنى التعليل، وهو مذهب جماعةٍ
من النحاة^(٢).

ومما يشهد على ذلك أيضاً، قولُ عائشةَ - رضي الله عنها-: ((فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ
إِلَّا فِي شَعْبَانَ، الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))^(٣). أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله ﷺ.

ومنه أيضاً قول قيس بن ذريح:

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِنَاسِ لِلْوَاشِيِ الْمُطَاعِ^(٤)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدِ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٥)

احتجَّ النحاة بالبيت الأول، على أن لامَ المستغاثِ به مفتوحةٌ، ولامَ المستغاثِ له
مكسورةٌ؛ واحتجَّ بالبيت الثاني، على أن لامَ المستغاثِ له مكسورة^(٦)، ومما يشهد على ذلك
أيضاً قولُ عمر بن الخطاب لما طعنه العليُّ: ((يا لله للمسلمين))^(٧).

ومنه أيضاً قول نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا نَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٨)

احتجَّ به النحاة، على أن الألف في (بيننا) ناتجة عن إشباع الفتحة، فهي للإشباع،
وموضع الجملة بعدها في محل جر بالإضافة^(٩)، ويؤيده ما جاء في الأثر: ((بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٣٤].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٣٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩١].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩١].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٢].

(٨) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٩) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٣].

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ...^(١).

٣- كلام العرب:

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد في النحو العربي، وأصلاً حياً لاستقرار اللغة، فقد كان النحويون يسعون إليهم في البادية، أو يلتقون بهم في الحاضرة ويعتمدونهم في تصحيح الشواهد، والتثبت من فصاحة لغتها^(٢). وهو على نوعين الشعر والنثر.

أ- الشعر:

عدَّ النحاة الشعر أساساً لتقعيد قواعدهم، فبنوا عليه كثيراً من الأحكام؛ لذا كانوا ينظرون إليه بدقة وحذر، محددين أطراً زمانية وأخرى مكانية، فلم يأخذوا إلا من أشعار الجاهليين، أمثال امرئ القيس، والأعشى، والمخضرمين كحسان، ولبيد، والإسلاميين كالفرزدق، وذو الرمة.

وقد تشدد فيه البصريون فلم يأخذوا إلا من قبائل معينة، وتقل ثقتهم في الأعراب الذين عاشوا قريباً من الحاضرة، بينما الكوفيون توسعوا في قبول المسموع، فيأخذون من كل عربي، فلا تقل ثقتهم في قبائل الأطراف، ولا في الأعراب الذين عاشوا قريباً من الحاضرة.

وقد جاءت شواهد كنانة موافقة لشعر القبائل المحتج بها، من ذلك:

احتجاجهم على مجيء (كان) بمعنى وقع^(٣)، بقول هنيء بن أحمر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(٤)

ووافقه قول مقاس العائذي:

فِدَى لَبْنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْيَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ^(٥)

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١١٤].

(٢) ينظر: أصول النحو العربي ٤٥.

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٣].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٣].

وقولُ الربيعِ بنِ ضبعِ الفزاري:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(١)

وقولُ ذي الرمة:

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَعَلُّ سَاعَةٍ قَلِيلٌ فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلَهَا^(٢)

ومن ذلك، احتجاجهم على أن لات تعمل في أسماء الزمان مطلقاً، أي في الحين ومرادفه؛ «لأن المعنى واحد»^(٣)، بقول مهلهل الكناني:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٍ وَالبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٤)

ومثله قولُ أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(٥)

ب- النَّشْرُ:

هو الكلامُ المُقَفَّى بالأسجاع ضدَّ النَّظْمِ^(٦)، يشمل الأقوال والأمثال والحكم.

وقد جاءت بعض شواهد في شعر كنانة مشفوعة بشيء من شواهد نثرية، من ذلك:

احتجاجهم بقول نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبَهَا^(٧)

على أنه يجبُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ إذا كان المبتدأ ملتبساً بضمير يعود على الخبر؛ لئلا يلزم

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٨)، وجعلوا منه قول العرب: «على التمرة مثلها زبدا»^(٩).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٨].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٦) تاج العروس ١٤ / ١٧٥ (نثر).

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٥].

زبدا»^(١).

ومنه احتجاج ابن مالك، بقول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِها^(٢)

على أنه يجوز اتصال وانفصال الضمير في خبر كان، إلا أن الاتصال أرجح؛ «لأنّ الانفصال لم يرد إلا في الشعر، والاتصال وارد في أفصح النثر»^(٣)، ومثله قول بعض فصحاء العرب: (عليه رجلاً ليسني)»^(٤).

ومنه أيضا احتجاجهم بقول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِها^(٥)

على أن خبر (كان) انتصب؛ لشبهه بالمفعول به لا الحال؛ وذلك «لأنّهما يقعان ضميراً كما هنا»^(٦)، ومثله قولهم: «كناهم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟»^(٧).

ومنه كذلك، احتجاجهم بقول هنيء بن أحمَرَ:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٨)

احتجّ النحويون بهذا البيت على أحد الأوجه الجائزة في اسمي (لا) النافية للجنس إذا تكررت؛ وهو فتح الأول ورفع الثاني^(٩)، ويؤيده قولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ومنه احتجاجهم بقول أبي الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ

(١) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٢) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٦].

(٤) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٥٨].

(٥) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦١].

(٧) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٦١].

(٨) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٧٢].

(٩) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٢].

(١٠) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٦٦].

على أن (لا) إذا وقعت بين الجارِّ والمجرورِ سواءً كان بحرفٍ أو بإضافةٍ، كما هنا فهي ملغاة وزائدة في اللفظ، وحين مضاف إلى المال^(١)، ومثله قولُ العرب: جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ، وجئتُ بلا شيءٍ.

ومنه أيضا احتجاج المبرد بقول ربيعة بن مكرم أو ابن جندل الطعان:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(٢)

على أنَّه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، فهند في هذا البيت اسم رجل؛ لذا منع من إسقاط علامة التأنيث مع المؤنث الحقيقي وإن فصل بين الفعل والفاعل، وهو خلاف ما عليه القوم؛ فقد ذهب النحاة إلى أنَّه إذا فصل بين المؤنث الحقيقي وفعله بفاصل، حسن سقوط علامة التأنيث^(٣)؛ نحو قول العرب: «حضر القاضي اليوم امرأة»^(٤).

ومنه كذلك احتجاجهم بقول الحزين الليثي:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(٥)

على أنَّه يجوزُ نيابته عن الفاعل؛ لجواز إقامة المجرور في الأصل مقامه^(٦)، ومثله قولهم: ذَهَبَ مَعَ فُلَانٍ، وَاُمْتَلَى مِنَ الْمَاءِ، وَأُغْضِيَ مِنْ مَهَابَةِ زَيْدٍ. ومنه أيضا احتجاجهم بقول عروة بن أذينة:

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَانًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَزَمُ^(٧)

على وجوب حذف الضمير المرفوع على الفاعلية في المهمل الأول من المتنازعين^(٨)، ونحوه: ماحكاه سيبويه من قولهم: «ضربني وضربت قومك»^(٩).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٧].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٥].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٤].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

(٩) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٥].

وكاحتجاجهم بقول أبي الأسود الدؤليّ:

إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ^(١)

وقول هنيء بن أحمر الكِنَاني:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٢)

على أنه قد يجيء بعض تلك المصادر مرفوعًا، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، ومثله قول سيبويه: «سمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمّر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه»^(٣).

ومنه أيضا احتجاج الخوارزمي، بقول أبي الأسود الدؤليّ:

أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مِنَّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيٍّ أَبِي الْمَغِيرَةِ^(٤)

على زيادة المضاف (حي) من حيث الظاهر لا من حيث المعنى؛ لأنها تُفيد نوعًا من تحقير ما أضيف إليه حيّ وذمه، كأنه يقول: هذا جسم ليس سوى أنه حيّ، وشبّح ما فيه سوى أنه حسّاس متحرك، ومثله قولهم: «هذا حيّ زيد، وأتيتك وحيّ فلان قائم، وحيّ فلان شاهد»^(٥).

ومنه كذلك احتجاجهم بقول أبي الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٦)

على أن اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة مصدرية بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب، والإضافة بحالها، وقد يجرُّ وقد يرفع كما هنا، ومثله ما حكاه الأَخْفَشُ

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١١].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١١].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٦١].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

من قول العرب: «جئتُك يومَ لآ حرٍّ ولآ بردُ، لآ حرٍّ ولآ بردُ، لآ حرٍّ ولآ بردُ»^(١)»^(٢).

ومنه احتجاجهم بقول أبي الأسود الدؤلي أو المتوكل الكناني:

لآ تَنَّهُ عَن خُلَّتِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٣)

على أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية منصوبٌ بـ(أن مضمرة) وجوباً، ويؤيده قولهم: «لآ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ»^(٤).

ومنه احتجاجهم بقول هنيء بن أحمَر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(٥)

احتجَّ به الفراء على أن الأكثر في (إذا) الرفع على معنى الوقت.

وقد ذهب النحاة إلى أن (إذا) متضمنة معنى الشرط، واختلفوا في المجازاة بها، حيث إنَّه لا يجازى بها في الكلام، بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً؛ لأنَّها لوقت معلوم، وأصلُ الجزاء ألا يكون معلوماً، بل يكون أو لا يكون، ومثله قولهم: «آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ»^(٦).

المبحث الثاني: شواهد كنانة والقياس:

القياسُ أحدُ الأصولِ النحويةِ التي لها فائدةٌ عظيمةٌ في حفظِ اللغةِ وقواعدِها من اللحنِ والتحريفِ، وأحدُ الأدلةِ المعتمدةِ التي اعتمدَ عليها النحاةُ في تقريرِ كثيرٍ من المسائلِ وإثباتِ الأحكامِ، يقولُ عنه ابنُ جنِّي: «مسألةٌ واحدةٌ من القياسِ أنبلُ وأنبهُ من كتابِ لغةٍ عند عيونِ الناسِ»^(٧)، ويذكرُ السيوطي أنه معظمُ أدلةِ النحو، والمعولُ في غالبِ مسائله عليه^(٨).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٣].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٦٣].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٨].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٨].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٠٥].

(٧) الخصائص ٢ / ٨٨.

(٨) فيض نشر الانشراح ٧٤١.

وهو في عرف النحاة: «حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»^(١)، وله أربعة أركان هي: الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والحكم، والعلّة الجامعة.

وللمقيس عليه أحكام وشروط من ذلك، ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان شاذاً لا يجوز القياس عليه، وليس من شروطه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس ويمنع من الكثير لمخالفته.

أما أقسام القياس فهي: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.

والأمثلة على المسائل القياسية متناثرة في كتب النحو؛ لكن الذي يعيننا هنا معرفة المسائل القياسية الموافقة لشواهد كنانة، وهي باعتبار أقسام القياس كالآتي:

١- شواهد أيدت القياس:

شواهد حمل فيها فرع على أصل:

وضع النحاة لعلمهم أصولاً تضبط قواعده وتثبت أحكامه، كتأصيلهم الإعراب في الأسماء والبناء في الأفعال، وكتأصيلهم الحركات في الإعراب، وغير ذلك من أصول، وكثيراً ما يلجأ العلماء إلى حمل فرع على أصل، فيأخذ الفرع حكم ذلك الأصل، وقد أطلق على هذا النوع قياس المساوي^(٢)، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على حد سواء، ومن شواهد كنانة التي وافقت هذا النوع من القياس، الآتي:

احتجاج البصريين بقول الكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٣)

على أن (غير) مبنية؛ لإضافتها إلى غير متمكن، سواءً أصلح الموضع لـ(إلا) أم لم

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) فيض الانشراح ٧٨٤.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٧].

يصلح؛ وذلك لأنَّ المضافَ يكتسب من المضافِ إليه كثيراً من أحكامه^(١).

وكذلك احتجاج النحاة بقول أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زعيم:

أَحَارُ بْنُ بَدْرٍ قَدْ وَكَيْتَ وَلايَةَ فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ^(٢)

فقد احتج به على أن المرخم يحذف التاء لا يحذف منه شيء بعد التاء؛ واحتجوا أيضا بالقياس أن التاء مُنْزَلَةٌ مِنَ الكَلِمَةِ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِهَا مِنْزَلَةٌ عَجَزِ المَرْكَبِ مِنْ صَدْرِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّرْخِيمِ، فَكَمَا أَنَّ المَرْكَبَ إِذَا رُخِّمَ إِنَّمَا يَحْذَفُ عَجْزُهُ فَقَطْ، كَذَلِكَ المُرْنُثُ بِالتَّاءِ إِذَا رُخِّمَ يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ مِنْهُ التَّاءُ فَقَطْ^(٣).

وأیضا احتجاج أبي عبيدة، وآخرين بقول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا^(٤)

على جواز حذف همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وقيل في سبب حذفها احتجاجا بالقياس: أَنَّهَا حُذِفَتْ حَمَلًا عَلَى إِسْقَاطِهَا فِي المِضَارِعِ مَعَ الاستفهامِ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ تَرْجِعْ فِي المَاضِي مَعَ الاستفهامِ^(٥).

مسائل حمل فيها نظير على النظير:

يعرف هذا النوع أيضا بقياس المساوي^(٦) ويكون إما باللفظ، أو المعنى، أو فيهما معا.

ومن الشواهد الكنانية التي وافقت القياس على النظير الآتي:

استشهاد ابن مالك وآخرين بقول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٧)

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٧].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٩٦].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٦].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢١].

(٦) فيض الانشراح ٧٨٤.

(٧) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٦].

على أنه يجوز اتصال الضمير الواقع خيراً لكان كما يجوز انفصاله، إلا أن اتصاله أرجح، واحتجوا أيضاً بالقياس، وذلك أنه خبرٌ مبتدأ في الأصل، ولم يحجزه إلا ضميرٌ مرفوعٌ، والمرفوع كجزءٍ من الفعل، فكان الفعلُ مباشراً له، فهو شبيهٌ بهاءِ ضربته، وكان حقه أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاءِ ضربته ولكنه نُقلَ فقبل^(١).

ومنه أيضاً استشهادُ أبي حيان، والدماميني، على عدم جواز حذفِ نونِ مضارعِ (كان) المجزومِ بالسكون، إذا اتصل بضميرِ نصب، بقول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمَّهُ بَلْبَانِهَا^(٢)

ويرى أبو حيان أن العلة في ثبوتِ النونِ مع الضميرِ المتصل، هي: كونُ «الضميرِ يردُّ الشيءَ إلى أصله، كما رَدَّ نونَ (لَد) إذا أُضِيفَتْ إليه، فقليل: (لَدْنُهُ)، ولا يجوزُ (لَدُهُ)»، فلا يجذفُ معه بعضُ الأصول^(٣).

ومنه أيضاً احتجاجُ الفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، والمرادي وغيرهم، بقول مهلهل الكناني:

نَدِمَ البُعَاةُ وِلاتَ سَاعَةَ مَنَدِمٍ والبَغِي مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٤)

على أن لاتَ تعملُ في أسماءِ الزمانِ مطلقاً، أي في الحينِ ومرادفهِ؛ «لأنَّ المعنى واحدٌ»^(٥).

ومنه احتجاجُ سيبويه بقول أبي الطفيلِ عامرِ بنِ واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لا مالٍ أَعِيشُ بهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أو كَلْبًا^(٦)

على أن (لا) إذا وقعتْ بينَ الجارِّ والمجرورِ سواءً أكانَ بحرفٍ أم بإضافةٍ، كما هنا فهي ملغاةٌ وزائدةٌ في اللفظ، وحين مضافٌ إلى المال. وعلى مذهبه البصريون بأنها حرفٌ زائدٌ لا

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٠].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٨].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

عمل له واحتجوا بالقياس؛ وهو أن العاملَ تَحَطَّأَها وَعَمَلَ فيما بعدها، كما يتخطى (ها) التي للتنبيه في قولهم: مررتُ بهذا الرجلِ.

وخالفه الكوفيون بأن (لا) الواقعة بين الجار والمجرور اسم بمعنى (غير)، وأنَّ الخافضَ دخلَ عليها نفسها وأنَّ ما بعدها خُفِضَ بالإضافة، كما جُعِلَتْ (عَن) و(على) اسمين إذا دخلَ حرفٌ عليهما^(١).

ومنه احتجاج الفراء بقول هنيء بن أحمر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ^(٢)

على أن الأكثر في (إذا) الرفع على معنى الوقت.

وقد ذهب الكوفيون احتجاجاً بالقياس إلى الجزمِ بها مطلقاً، حملاً على (إن) في دلالتها على الاستقبالِ وافتقارها إلى الجواب^(٣).

ومنه أيضاً احتجاج أبي عبيدة، والأخفش، وغيرهما بقول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا^(٤)

على أنه يجوز حذف همزة الفعل (أرأيت) المتضمنة معنى أخبرني إذا دخلت عليها همزة الاستفهام.

واحتجوا بالقياس أيضاً، بأنها حذفت؛ تخفيفاً، لكثرة استعمالها، كما حذفت في أمائه ظريف، يريدون: أما إنَّه ظريف. وقيل: إنَّها حُذِفَتْ حملاً على إسقاطها في المضارع مع الاستفهام وغيره، فلم ترجع في الماضي مع الاستفهام^(٥).

الحمل على النقيض:

يسمى هذا النوع بقياس الأدون^(٦)، ومن الشواهد الكنانية الموافقة لهذا النوع، الآتي:

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٠٥].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢١].

(٦) فيض الانشراح ٧٨٤.

احتجاج ابن مالك بقول قيس بن ذريح:

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتَنِي كَمَا يَنْدُمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ^(١)

على أنه قد سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ إِجْرَاؤُهُمْ (فَقَدَ وَعَدِمَ)، مجرى الأفعال القلبية في الجمع بين ضميرين؛ لأنَّهما نقيضاً (وَجَدَ) فَحُمَلَا عَلَيْهِ، حملاً للنقيض على النقيض^(٢).

٢- شواهد خالفت القياس:

عني النحاة في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل، وإن جاء شيء مخالفا لما وضعوه من القواعد والأقيسة، مما لا ظهير له ولا مثيل في الاستعمال والتداول، فهم أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم، وإما أن يستنكروه لكثرة ما يُدَسُّ من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم- فإن اعتاص كل ذلك عليهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها^(٣)، وقد جاءت بعض شواهد الكنانيين مخالفة للقياس، من ذلك الآتي:

١- قول واثلة بن الأسقع:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ

كِلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٌ^(٤)

الشاهد فيه: فك المثني والعطف بالواو، والقياس: التثنية وعدم الفك^(٥).

٢- قول أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللَّذُو بَعَاظٍ طَيَّرُوا شَرًّا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمَصَاقِيلِ^(٦)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٤].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢١].

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٧٨ (بتصرف يسير).

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٤٧].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٤٧].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٣].

الشاهد فيه: حذف نون اللذون في حالة الرفع؛ لأجل التخفيف على لغة من لغات العرب، وخرّجها آخرون على الضرورة، وبعضهم قال: حذفت؛ لطول الصلة، والقياس: إثبات النون^(١).

٣- قول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنُّهَا أَوْ تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(٢)

الشاهد فيه: جواز اتصال الضمير الواقع خبرا لكان، القياس: أنه إذا أمكن اتصال الضمير في خبر كان لم يعدل إلى انفصاله^(٣).

٤- قول ربيعة بن مكدّم:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِبِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ^(٤)

والشاهد فيه: إظهاره المنصوب في المهمل الأول من المتنازعين، القياس: إضماره إذا لم يكن خبرا في الأصل^(٥).

٥- قول عروة بن أذينة:

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهُهُنَّ وَرَمَزَمُ^(٦)

والشاهد فيه: حذف الضمير المرفوع في المهمل الأول من المتنازعين، والقياس: إضماره^(٧).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٣].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٦].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠١].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٤].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

الفصل الثالث

المظاهر والسمات في الاحتجاج بشعر كنانة

ويشتمل على ما يلي:

- ١ - الكثرة والقلة.
- ٢ - دوافع الاستشهاد في شعرهم.
- ٣ - شواهد كنانة في المصنفات النحوية.
- ٤ - شواهد انفردت بها بعض المصنفات.
- ٥ - تكرر الشواهد في أكثر من مسألة.
- ٦ - شاهدين استدل بهما على مسألة واحدة.
- ٧ - شواهد احتج بها العلماء للتفريع على بعض المسائل.
- ٨ - اختلاف رواية الأبيات.
- ٩ - عزو الشواهد إلى كنانة المتفق عليها، والمختلف فيها، ومجهولة القائل.
- ١٠ - أقوال العلماء في الاحتجاج بشعرهم.
- ١١ - مخالفة شعر كنانة لبعض القواعد:
 - الحكم على المخالف (الشذوذ ، الندرة ، الضرورة).
 - التأويل.

مما لاشك فيه أن الشعر يشكل أساساً مهماً يعتمد عليه النحاة في تعديد القواعد العربية، حيث لا نكاد نجد مسألة إلا ولها شاهدٌ من الشعر، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن لشعر كنانة - وإن كان قليلاً - دوراً في بناء العديد من القواعد.

وسيكشف هذا المبحث عن مظاهر الاستشهاد بشعر الكنانين، من خلال العرض الآتي:

١ - الكثرة والقلة:

بلغ عدد شواهد كنانة ثمانية وثمانين شاهداً، وهي تشكل ١,٣٥٪ بالنسبة لعدد الشواهد النحوية التي أحصاها د/ أميل بديع يعقوب في معجمه الموسوم بـ(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية) حيث بلغت ما يقارب (٤٩٤٩) شاهداً، وتلك نسبة قليلة جداً، لكنها تصدق كلام الفارابي حين وضع كنانة في المراتب الأخيرة من الاحتجاج في قوله: «والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اُفتُدي، وعندهم أخذ اللسان العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اُتُكل في الغريب، وفي الإعراب، والتَّصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم...»^(١)، وذلك دليل أيضاً على أن المقصود من وضع كنانة في الأخير هو قلة الكمية المحتج بها، لا قلة فصاحتها، حيث إن القبائل على درجة واحدة من الفصاحة.

وربما يكون السبب من قلة الاستشهاد بشعر الكنانين عائداً إلى قلة شعر شعرائها، بدليل أن بعضهم ليس له ديوان مطبوع حتى الآن، وشعره متفرق في بطون المراجع.

٢ - دواعي الاستشهاد بشعرهم:

من المعلوم أن الأساس في دواعي الاستشهاد بشعر الكنانين وغيره من المصادر، هو إثبات قواعد العربية في الدراسات النحوية والصرفية، وتلك الدواعي تتفاوت فيما بينها من حيث دوافع الاحتجاج بها وأسبابه، وسأبين بعضاً منها:

أ - الاستشهاد على لغة من لغات العرب:

ذكر النحاة أنه يجوز عند كثير من العرب رفع ما بعد ضمير الفصل على ألا تجعله

(١) المزهري في علوم العربية ١/١٦٧.

فصلاً، لَكِنْ تَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً، وما بعده خبرُهُ، والجملةُ خبرُ الأولِ، فتكونُ الجملةُ في محل رفع خبراً للمبتدأ، أو خبراً لـ(إنَّ)، وفي محل نصبٍ بعدَ كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، واستشهدوا على ذلك بقول قيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

ومن ذلك أيضاً، ذكر النحاة أنه قد تحذف نون (اللذون) جمع الذي على لغة بعض العرب، مستشهدين بقول أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللَّذَوِ بَعَاظٍ طَيَّرُوا شَرًّا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمَصَاقِيلِ^(٢)

ومنه كذلك، ما ذكره أبو حيان من أن (ودع) ماضي (يدع) مستعمل في كلام العرب خلافاً لمن قال بإماتته، مستشهدين بقول أنس بن زعيم:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وِصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ^(٣)

ومنه أيضاً، استشهداهم على جواز فك الإدغام في الأمر المضاعف العين على لغة الحجازيين، بقول أبي الأسود الدؤلي:

اعْدُدْ مِنْ الْوَجْهَيْنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبٌ^(٤)

ب- تقرير الأحكام النحوية وإثباتها:

جاءت معظم شواهد كنانة لهذا السبب؛ إذ إن الغرض من الاحتجاج بصفة عامة بأي أصل من الأصول النحوية، هو إثبات قواعد العربية، ومن ذلك قول هنيء بن أحمر:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٥)

إذ استشهدوا به على أنه يجوز الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التعجب.

ومنه قول أبي ذر الغفاري:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٠].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٣].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣١].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّغْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ^(١)

إذ استشهدوا به على أن الباء قد تأتي بمعنى على.

وعلى هذا النحو تجري معظم شواهد كنانة.

٣- شواهد كنانة في المصنفات النحوية:

المتتبع لكتب النحو يلحظ أن الشعر الكناني أحد المصادر المحتج بها، وذلك ابتداء من العلماء المتقدمين أمثال الخليل، وسيبويه، وانتهاء بالعصور المتأخرة، وفيما يأتي بعض من كتب النحو التي استشهد فيها بالشعر الكناني:

أ- كتاب سيبويه:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ	ستة أبيات	١ / ١٦٩ ، ١ / ١٤٢ ، ٤ / ١٤٤ ، ١ /
أَنَسُ بْنُ زُنَيْمٍ	بيت واحد	١٧٦ / ٢
أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ	بيت واحد	٣٠٣ / ٢
رجل من كنانة	بيت واحد	٢٨٥ / ٢
قَيْسُ بْنُ ذَرِيحِ اللَّيْثِيِّ	بيتان	٢١٩ / ٢ ، ٣٩٣ / ٢
الكناني	بيت واحد	١٥٨ / ١
نصيب بن رباح	أربعة أبيات	٥٧ / ٤ ، ١٧١ / ١ ، ١٤٨ / ٤ - ٥٠٣ / ٣
هَنْيَاءُ بْنُ أَحْمَرَ	بيت واحد	٣١٩ / ١ - ٢٩٢ / ٢ نسبه لمذحج

(ب) المقتضب:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ	خمسة أبيات	١ / ١٥٧ ، ٣ / ٢١٩ ، ٢ / ٢٦ ، ٣ / ٩٨ ، ٤ / ٢٥٦

(١) قد دونت جميع الأبيات المنسوبة لشعراء كنانة في البحث، - ووردت في المصنفات المذكورة - بغض النظر عن نسبة أصحاب المصنفات لها؛ وذلك بناء على دراستها في البحث.

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أنس بن زُئيم	بيت واحد	٦١ / ٣
رجل من كنانة	بيت واحد	٣٧٢ / ٤
قيس بن ذريح الليثي	بيت واحد	١٠٥ / ٤
نصيب بن رباح	بيتان	٣٣٠-٩٠ / ٢ - ٢٢٨ / ١
هنّيء بن أحمر	بيت واحد	٣٧١ / ٤

(ج) الأصول في النحو:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أبو الأسود الدؤلي	أربعة أبيات	٣٥٣ / ١ ، ٩١ / ١ ، ٤٣٣ / ٣ ، ٤٥٥ / ٣
أنس بن زُئيم	بيت واحد	٣٢٠ / ١
قيس بن ذريح الليثي	بيت واحد	٣٢٠ / ١
الكناني	بيت واحد	٢٩٨ - ٢٦٧ / ١
نصيب بن رباح	بيتان	١٢٥ / ٣ ، ٤٣٤ / ١
هنّيء بن أحمر	بيت واحد	٣٨٦ / ١ ملذحج

(د) شرح المفصل:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أبو الأسود الدؤلي	ثمانية أبيات	١٥ / ٢ ، ٣٨ / ٢ ، ٣٥-٣٤ / ٩ ، ٦ / ٢ ، ١٠٧ / ٣ ، ٧٦ / ١ ، ١٥٤ / ٧ ، ٢٤ / ٧
أنس بن زُئيم	بيت واحد	١٣٢ / ٤
أبو بكر بن شعوب الليثي	بيت واحد	١٣٣ / ٧
رجل من كنانة	بيت واحد	١٠٨ / ١
الحزّين الكناني	بيت واحد	٥٣ / ٢
قيس بن ذريح الليثي	بيتان	١٣١ / ١ ، ١١٢ / ٣
الكناني	بيت واحد	١٣٥ / ٨ - ٨١ / ٣
نصيب بن رباح	خمسة أبيات	١٥٧ / ٧ ، ١١ / ٦ - ٩٧ / ٤ ، ٣٥ / ٨

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
هْنِيءُ بْنُ أَحْمَرَ	بيت واحد	١١٠ / ٢ ، ١١٤ / ١

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيُّ	بيتان	١١٠ / ٢ ، ١٥٨ / ٢ ، ٤٤٧ / ٢
أَنْسُ بْنُ زُنَيْمٍ	بيت واحد	٤٨ / ٢
عُرْوَةُ بْنُ أُذَيْنَةَ اللَّيْثِيِّ	بيت واحد	٦١٩ / ١
قَيْسُ بْنُ ذَرِيحِ اللَّيْثِيِّ	بيت واحد	١١٢ / ٢
الكناني	بيتان	١٠٦ / ١ - ٣٢٨ / ٢

(و): شرح التسهيل:

الشعراء المحتج بهم	عدد الأبيات	مواضعها في الكتاب
أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيُّ	ثلاثة أبيات	٣٦ / ٤ ، ١٤٥ / ٣
أَبُو الطَّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ	بيت واحد	٢٥٨ / ٣
أَبُو ذَرِّ الغِفَارِيِّ	بيت واحد	١٥٢ / ٣
أَنْسُ بْنُ زُنَيْمٍ	بيت واحد	٤٢١ / ٢
ربيعة بن مَكْدَمٍ	بيت واحد	١٤٧ / ٣
قَيْسُ بْنُ ذَرِيحِ اللَّيْثِيِّ	خمسة أبيات	١٩٠ / ٣ ، ٣٣٨ / ٢ ، ٣٣٤ / ٢ ، ٩٣ / ٢ ، ٤٠٩ / ٣
الكناني	بيت واحد	٣١٣ / ٢
مُطِيعُ بْنُ إِيَّاسٍ	بيت واحد	١٧٢ / ٣
مهلهل الكناني	بيت واحد	٣٧٧ / ١
نصيب بن رباح	خمسة أبيات	٢٠٤ / ٣ ، ٣٠٢ / ١
هْنِيءُ بْنُ أَحْمَرَ	بيت واحد	١٩٢ / ٢

٤ - شواهد انفردت بها بعض المصنفات:

يمكن تقسيمها إلى قسمين، هما:

(أ) شواهد انفردت بها مصنفات نحوية:

هناك شواهد انفرد بها بعض النحاة في مصنفاتهم، ومن تلك الشواهد قول ابن جذل الطعان:

كَمْرُضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضِيَعَتْ
بَنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(١)

إذ لم يرد هذا الشاهد إلا في (شفاء العليل)^(٢).

ومنه قول نصيب بن رباح:

فَلَوْ كُنْتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَعَسِقْتَنِي
وَلَكِنَّ رَبِّي سَانِي بَسَوَادِيَا^(٣)

إذ لم يرد إلا في (الممتع في التصريف)^(٤).

وأيضا قول مطيع بن إياس:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدٍ وَاحِدَةٍ
نُرْمِي جَمِيعًا وَنَرَامِي مَعَا^(٥)

إذ لم يرد إلا في (مغني اللبيب من كتب الأعراب)^(٦).

ومنه قول قيس بن ذريح:

عَفَا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسْرَاوِعُ
فَمَكَّةُ فَالْأَخْسَافُ أَخْسَافُ ظَبْيَةٍ
فَجَنَبَا أَرِيكَ فَالْتَّلَاغُ الدَّوَاغُ
بِهَا مِنْ لُبَيْنِي مَخْرَفٌ وَمَرَابِعُ^(٧)

إذ لم يرد إلا في (المقاصد الشافية)^(٨).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٦].

(٢) ١٠٠٢/٣.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٦].

(٤) ٤١٠/١.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٧].

(٦) ٦٣٢/١.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٨].

(٨) ٨٥/٥.

ومنه قول قيس بن ذريح:

نَهَيْتُكَ عَنْ هَذَا وَأَنْتِ جَمِيعٌ^(١) فَإِنِّي

إذ لم يرد إلا في (شرح التصريح)^(٢).

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

رَأَيْتِ النَّوَاَ هَذَا الزَّمَانَ بِأَهْلِهِ وَبَيْنَهُمْ فِيهِمْ تَكُونُ النَّوَابِ^(٣)

إذ لم يرد إلا في (ضرائر الشعر)^(٤).

ومنه قول جثامة بن قيس:

إِذَا لَاقَيْتِ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا^(٥)

إذ لم يرد إلا في (تخليص الشواهد)^(٦).

(ب) شواهد انفردت بها مصنفات في التفسير:

ثمة شواهد تفردت بها كتب التفاسير عن بقية المصنفات، منها:

قول أبي الأسود الدؤلي:

أَحَبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمْرَةَ أَوْ عَلِيًّا
فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أُصِيبَهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غِيًّا^(٧)

حيث ورد في تفسير الطبري، وتفسير الماوردي، وتفسير السمعاني، والمحزر الوجيز

وتفسير العز بن عبد السلام، والدر المصون، وتفسير ابن كثير، واللباب في علوم الكتاب^(٨).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٥].

(٢) ١٣٦/٢.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٤) ١١٩.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٤٩].

(٦) ١٨٥.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨١].

(٨) ٢٣٥/٢، ١٤٥/١، ٣٣٢/٤، ١٦٦/١، ١٣٦/١، ٤٣٦/١، ٢٠٠/١، ١٨٤/٢.

وقول المتوكل الليثي:

أَرَأَيْتَ إِنْ أَهْلَكْتُ مَالِي كُلَّهُ وَتَرَكْتُ مَا لَكَ فِيمَ أَنْتَ تُلُومُ

حيث لم يرد إلا في مجاز القرآن، ومعاني القرآن للأخفش^(١).

٥- تكرر الشواهد في أكثر من مسألة:

استدل العلماء بشاهد من الشعر الكنائي على أكثر من مسألة نحوية و صرفية، منها:

(أ) قول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بَلْبَانِها^(٢)

حيث استدل بهذا الشاهد على ثلاث مسائل:

الأولى: مجيء خبر كان ضميراً متصلاً ومنفصلاً، والثانية: عدم جواز حذف نون مضارع (كان) المحزوم بالسكون إذا اتصل بضمير نصب، والثالثة: استدل به البصريون على أن خبر (كان) انتصب لشبهه بالمفعول به، بينما رأى الكوفيون أنه انتصب لشبهه بالحال.

(ب) قول هنيء بن أحمـر:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٣)

حيث استدل به على مسألتين:

إحداهما: جواز الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التعجب، والأخرى: رفع المصدر المحذوف عامله على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف.

(ج) قول هنيء بن أحمـر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لها وَإِذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ^(٤)

حيث استدل به على مسألتين:

إحداهما: استعمال (كان) تامّةً، بمعنى وقع، والأخرى: الرفع بـ(إذا) على معنى الوقت.

(١) ١١/٢، ٢٧٥/١.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٣].

(د) قول شمر دل الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ^(١)

حيث استدل به على مسألتين:

إحدهما: استدل به ابنُ عصفور على حذفِ خبرِ الفعلِ الناقصِ ضرورةً؛ إذ لا يجوزُ حذفِ خبرِ كانٍ وأخواتها، لا اختصاراً ولا اقتصاراً؛ لأنَّه عوضٌ من المصدرِ لأنه في معناه، فلما صار الخبرُ عوضاً منه صار كأنه من كمالِ الفعلِ وكأنه جزءٌ من أجزائه فلم يحذفِ الخبرُ إلا في الضرورة^(٢).

والأخرى: استدل به أبو حيانَ على شذوذِ عملِ (لات) في غيرِ الحين، وأنَّه مؤولٌ على الحذفِ، كأنَّه قال: حِينَ لَاتٍ حِينَ مُجِيرٍ، فهو على الرفعِ فحذفَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامه، واستدل به ابنُ هشامٍ، والأشموني، على أنَّ (لات) إنْ جاءتْ مَعَ غيرِ الزمانِ فهي مهملةٌ، يقولُ ابنُ هشامٍ: «فارتفاعُ (مجير) على الابتداءِ، أو على الفاعليةِ، والتقديرُ: حِينَ لَاتٍ لَهُ مُجِيرٌ، أو يحصلُ لَهُ مُجِيرٌ، و(لَات) مهملةٌ، لعدمِ دخولِها على الزمانِ»^(٣).

(هـ) قول أبي الطفيلِ عامرِ بنِ واثلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبًا^(٤)

حيث استدل به على ثلاث مسائل:

الأولى: أنَّ الغالبَ على خبرِ (لا) العاملةِ عملٍ ليسَ أنْ يكونَ محذوفاً^(٥)، والثانية: أنَّ (لا) إذا وقعتْ بينَ الجارِّ والمجرورِ سواءً أكانَ بحرفٍ أم بإضافةٍ، كما هنا فهي ملغاةٌ وزائدةٌ في اللفظِ، وحين مضافٍ إلى المالِ^(٦)، والثالثة: أنَّ اسمَ الزمانِ إذا أضيفَ إلى جملةٍ مصدريةٍ بلا التبرئة بقي اسمها على ما كانَ عليه من بناءٍ أو نصبٍ، والإضافةُ بحالها، وقد يجزُّ وقد

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٤].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٠].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٦].

يرفعُ كما هنا^(١).

(و) قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢)

حيث استدل به على ثلاث مسائل:

الأولى: تعدية الفعل (ألفى) المتضمن معنى (وَجَدَ)، إلى مفعولين^(٣)، والثانية: إعمال اسم الفاعل عمل فعله؛ لاعتماده على صاحب حال^(٤)، والثالثة: حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين ضرورة لا للإضافة من (ذاكر الله)؛ بدليل نصب لفظ الجلالة الله معمولاً لذاكر^(٥).

(ز) قول ابن جذل الطعان:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنِ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(٦)

حيث استدل به على مسألتين:

إحدهما: استدل به المبرد على أنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، فهند في هذا البيت اسم رجل؛ لذا منع من إسقاط علامة التأنيث مع المؤنث الحقيقي وإن فصل بين الفعل والفاعل، وهو خلاف ما عليه القوم؛ فقد ذهب النحاة إلى أنه إذا فصل بين المؤنث الحقيقي وفعله بفصل، حسن سقوط علامة التأنيث^(٧)، والأخرى: جواز إثبات صلة هاء الضمير المكسور في الوقف وهي الياء لفظاً لا خطأ؛ لأجل الضرورة^(٨).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٦٣].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٠].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٧٤].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٨].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٧].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٣].

(ح) قول الحزین الليثي:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١)

حيث استدل به على مسألتين:

إحدهما: عدم جواز نيابة المفعول له المجرور عن الفاعل خلافاً لمن قال بجوازه، واستدل به جماعة على جواز نيابته لإقامته في الأصل مقامه^(٢)، والأخرى: أن حرف الجرّ (من) قد يأتي بمعنى التعليل، وهو مذهب جماعة من النحاة^(٣).

(ط) قول قيس بن ذريح:

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبُ^(٤)

حيث استدل به على مسألتين:

إحدهما: جواز تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصليّ مطلقاً؛ أراد: لن كان برد الماء حبيباً إليّ هيماناً صادياً^(٥)، والأخرى: أن أصل حبّ حُبّ بدليل مجيء اسم الفاعل من الفعل (حبّ) على حبيب هنا^(٦).

(ي) قول أبي بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي^(٧)

حيث استدل به على مسألتين:

الأولى: استدل به ابن عصفور على أنّه لا يجوز جرّ التمييز بـ(من) ظاهرة، إلاّ في ضرورة الشعر، وشذوذ الكلام، واستدل به آخرون على أنّه لا يجوز جرّ التمييز بـ(من)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٥].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٣٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢١].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٧٥].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

ظاهرة، إذا كان التمييزُ فاعلاً في المعنى إلا في تعجب وشبهه كما هنا^(١)، والثانية: جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهرِ إذا أفادَ التمييزُ معنى لا يفيدُه الفاعلُ وإلا فلا^(٢)، والأخيرة: حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها فالألفُ في تهمايٍ عوضٌ عن إحدى ياءي النسب^(٣).

(ك) قول نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٤)

حيث استدل به على أربع مسائل:

الأولى: إضافة (بين) إلى الجملة فإذا لحقت (بين) الألف لزم إضافتها إلى الجملة سواء أكانت اسمية كهذا البيت أم فعلية، وهو خلاف ما عليه ابن عصفور وابن مالك، إذ ذهب الأول إلى وقوع المفرد والجملة بعدها، وجوزَ الثاني مع الألف الإضافة وعدمها^(٥)، والثانية: جوازُ نصبِ المعطوفِ على معمولِ الوصفِ المجرورِ بالإضافةِ على المعنى حيثُ حذفَ التَّنْوِينَ مِنَ (مُعَلَّقٌ) وَأَضَافَهُ إِلَى (وَفُضَّةٌ) وَعَطَفَ عَلَيْهِ (زَنَادٌ رَاعِي) كَأَنَّهُ قَالَ وَيَعْلَقُ زَنَادٌ رَاعِي، أو ومعلّقاً زنادَ راعي، وقدراً الناصب وصفاً مضمراً منوئاً، أو فعلاً^(٦)، والثالثة: استدل به على أن الألف في (بيننا) ناتجة عن إشباع الفتحة، فهي للإشباع، وموضع الجملة بعدها في محل جر بالإضافة، واستدل به المرادي، والمالقي، على أن الألف في (بيننا) كافة، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب^(٧)، والرابعة: احتجَّ به الزمخشري على أن الأصمعي لا يستفصح إلا طرح (إذا) من جواب بينا وبينما^(٨).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٨].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٣٠].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٠].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٣].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١٥].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٦٩].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨٨].

(ل) قول أبي الأسود الدؤلي:

يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)

حيث استدل به على مسألتين:

الأولى: أن لام المستغاث له مكسورة^(٢)، والأخرى: على أنه إذا استغيثَ باسمين وعطفَ أحدهما على الآخر من غير إعادة الياء، كُسرتْ لامُ المعطوف^(٣).

(م) قول قيس بن ذريح:

أَلَا يَا لِقَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَقَعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ^(٤)

حيث استدل به على مسألتين:

إحدهما: أنه من المواضع التي يطردُ فيها حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عمله قياساً تشبيهاً بـ(رب): في المعطوفِ على ما تضمنَ مثلَ المحذوفِ بحرفٍ متصل^(٥)، والأخرى: جواز العطف على الجور لتقدمه بلا فاصل، وحذفُ حرفِ الجرِّ لدلالة ما قبله عليه. حيثُ عطفَ الجنوبُ على الطير، وحذف اللام؛ لدلالة ما قبلها عليها، كأنه قال: وللجنوبِ مَصَارِعُ، من غير أن يُجعلَ حرفُ العطفِ نائباً مناباً؛ لأنه لا يجوز أن ينوب العاطف عن عاملين لضعفه خلافاً لمن قال بجوازه هنا^(٦).

٦- شاهدان استدل بهما على مسألة واحدة:

ثمة مسائل استدل العلماء عليها بشاهدين، ومنها:

قول أبي الأسود الدؤلي:

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ: مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ^(٧)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩١].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٦].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٥٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨٤].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١١].

وقول هُنَيْءِ بْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ^(١)

حيث استدل بهما على رفع المصدر المحذوف عامله^(٢).

ومنه أيضا، قول قيس بن ذريح:

تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَأَرْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوِاشِيِ الْمُطَاعِ^(٣)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٤)

حيث استدل بهما على أن لام المستغاث له مكسورة^(٥).

ومنه كذلك، قول أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زعيم:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(٦)

وقول أنس بن زعيم:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ^(٧)

حيث استدل بهما على استعمال ماضي يدع وهو ودع^(٨).

٧- شواهد احتج بها العلماء للتفريع على بعض المسائل:

استدل المتأخرون بشواهد من الشعر الكناني حملت مسائل لم يسبقهم إليها المتقدمون،

منها:

احتجاج ابن مالك بقول قيس بن ذريح:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١١].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩١].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٩١].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣١].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣١].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٣١].

مَضَى زَمَنٌ وَالتَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةَ شَفِيعٌ^(١)

وذلك أن العلماء ذكروا عدة مسوغات لمجيء صاحب الحال نكرةً، ولما جاء ابن مالك أضاف إلى تلك المسوغات أن تكون الحال جملةً مقرونةً بالواو؛ لأن وجود الواو في صدر الجملة الحالية يرفع توهم كون الجملة نعتاً؛ لأن النعت لا يفصل بينه وبين منوعته بالواو، واستدل بذلك الشاهد^(٢).

٨- اختلاف رواية الأبيات:

«خضعت رواية الشعر العربي بصورة عامة لجملة من الظروف جعلته يتسم بعدم الدقة في النقل. ذكر ابن سلام في طبقاته: (فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك وذهب عليهم منه كثير). ومنهم من سعى إلى وضع الشعر وتحريفه لأسباب ذكرها ابن سلام بقوله: «فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسنة شعرائهم، ثم كانت الرواة بعد فزادوا في الأشعار التي قيلت».

ولما كان الشاهد النحوي يعتمد بالشكل الأساس على الشعر العربي كان من الطبيعي أن يتأثر بمشاكل الرواية والرواة، وأن يصبح النحاة فيما بعد - بقواعدهم والخلاف الدائر حول المسائل النحوية - عاملاً مهماً من عوامل التحريف في الشعر العربي^(٣). وقد ذكر د/ رياض السواد أن من الأسباب التي ساعدت على تعدد أو اختلاف رواية الشاهد النحوي الخلاف والحيل النحوية، حيث إن النحوي قد يضطر إلى تحريف الأبيات الشعرية يدفعه إلى ذلك الصراع الدائر بين أرباب مدرستي البصرة والكوفة. فمن أجل أن يخالف صاحبه ليثبت

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٠].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٠].

(٣) بحث بعنوان: اختلاف رواية الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية، لـ (د. رياض السواد) أستاذ اللغة والنحو المساعد في جامعة ذي قار - العراق.

الجدارة وليحظ بعدها بتأديب أولاد الخلفاء، قد يضع شعرا لا وجود له أصلا، أو أن يحرف بيتا من الشعر، وعليه يمكن القول بأن النحاة كالرواة، ساهموا مساهمة فعّالة في تحريف الأدب العربي خدمة لقضيتهم^(١).

وقد جاءت مخالفة الرواية في بعض شعر الكنانيين المستشهد به على مسائل نحوية، منها:
قول أبي الأسود الدؤلي:

أَحَبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمْرَةَ أَوْ عَلِيًّا
فَإِنَّ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أُصِيبَهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غَيًّا^(٢)

حيث احتجّ المفسرون بهذا البيت على أنّ (أو العاطفة) جاءت هنا بمعنى الإبهام على المخاطب، فالشاعر لم يشكّ أنّ حُبهم رشدٌ ظاهرٌ، وإنّما قصد الإبهام، وقد قيل للشاعر حين قال ذلك: أشككت، قال: كلاً، ثمّ استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، وقال: أو كان شاكاً من أخير بهذا؟^(٤).

وقد جاء البيت بغير الرواية المذكورة، فقد روي في الديوان (وحمزة والوصايا) مكان (وحمزة أو عليا). وعليه فلا شاهد فيه من جهة أنّ الاستشهاد جاء على أنّ (أو العاطفة) جاءت هنا بمعنى الإبهام على المخاطب، وورودها بالرواية الثانية (بالواو) كان مانعا لذلك.

٩- عزو الشواهد إلى كنانة:

ذكرنا أن عدد الشواهد الكنانية ثمانية وثمانون شاهدا. وهذه الشواهد لم يتفق العلماء على نسبتها جميعها إلى قائلها، بل إن بعضها متفق على نسبته إلى قائله، والبعض الآخر مختلف فيه، والبعض جهل قائله، وقد بلغ عدد الشواهد المنسوبة ثلاثاً وأربعين بيتاً، وبلغ عدد المختلف فيه ثلاثة وأربعين بيتاً، وتفصيل ذلك من خلال الآتي:

(١) ينظر بحثه الموسوم بـ: اختلاف رواية الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٨١].

(٣) سورة سبأ، آية: ٢٤.

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٨١].

(١) شواهد متفق على نسبتها:

أرقام المسائل التي تضمنتها الشواهد	عدد الأبيات المنسوبة إليه	اسم الشاعر
٣٦ - ٣٧ - ٧٢	ثلاث أبيات	ابن شعوب الليثي
٦-٧-٨-١٨-٢٤-٢٨-٢٩-٤٧-٥٢-٥٣-٥٨-٦٢-٦٨	واحد وعشرون بيتا	أبو الأسود الدؤلي
١١-١٦-٤٨	ثلاثة أبيات	أبو الطفيل عامر بن وائلة الكناني
٣	بيت واحد	أمية بن حرثان الأسكر
١٧-٣٥	بيتان	أنس بن زعيم
٢٦-٥٦	بيتان	ربيعة بن مكرم
٧١-٧٣- في المسائل الصرفية ٢	ثلاث أبيات	عبد الله بن جذل الطعان
١- ٢٠- ٤٩	ثلاثة أبيات	قيس بن ذريح الليثي
٥ في المسائل الصرفية	بيت واحد	المؤكل الليثي
٥٠	بيت واحد	مطيع بن إياس

أرقام المسائل التي تضمنتها الشواهد	عدد الأبيات المنسوبة إليه	اسم الشاعر
٥ - ٤٦ - في المسائل الصرفية ١٢	ثلاث أبيات	نصيب بن رباح

٢) شواهد مختلف في نسبتها:

يمكن تقسيم الشواهد المختلف فيها إلى قسمين هما:

١- شواهد مختلف في نسبتها بين شاعرين كنانيين:

بلغ عدد هذه الشواهد خمسة أبيات، وهي:

١) قول الشاعر:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(١)

حيث نسب هذا البيت لربيعة بن مكدم، ولا بن جذل الطعان.

٢) قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٢)

حيث نسب هذا البيت للكناني، ولرجل من كنانة، وآخرين.

٣) قول الشاعر:

أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَايَةَ فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ^(٣)

حيث نسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي، ولأنس بن زميم، وآخرين.

٤) قول الشاعر:

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ^(٤)

حيث نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، وللمتوكل الكناني، وأيضا للأخطل من

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٧].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٦].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٨].

قبيلة أخرى.

(٥) قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١)

حيث نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، ولأنس بن زنيم وآخرين.

٢- شواهد اختلف في نسبتها بين شاعر من كنانة وشعراء من قبائل أخرى:

بلغ عدد هذه الشواهد ثمانية وثلاثين بيتاً، منها:

(٢) قول واثلة بن الأسقع:

لَيْتُ وَلَيْتُ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ

كَلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكُ^(٢)

حيث نسب هذا البيت أيضاً لجحدر بن مالك.

(٢) قول مهلهل الكناي:

نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغِيَّ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمِ^(٣)

حيث نسب هذا البيت لرجل من طيء، ولمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي.

(٣) قول الحزبن الليثي:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ^(٤)

حيث نسبه بعض العلماء أيضاً إلى الفرزدق.

(٤) قول أبي الأسود الدؤلي:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ^(٥)

حيث نسب أيضاً لمحمد بن سعيد وهو رجل من الجند، ولعبد الله بن الزبير ولعمرو بن

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣١].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٤٧].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٩].

كميل.

(٥) قول أبي ذر الغفاري:

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّغْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ^(١)

حيث نسب هذا البيت لعباس بن مرداس السلمى، ولكراع، ولراشد بن عبد ربه، ولعاوي بن ظالم السلمى.

(٦) قول نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا أَنَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(٢)

حيث نسب أيضا لرجل من قيس عيلان.

٣- شواهد مجهولة القائل:

استشهد العلماء ببيتين نسبا إلى كنانة، ولم يعرف قائلهما، وهما:

(١) البيت الأول:

فَلَا أَبَ وَابْنَا مِثْلُ مَرَوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٣)

حيث نسب لرجل من كنانة.

(٢) البيت الثاني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٤)

حيث نسب للكناني.

١٠- أقوال العلماء في الاحتجاج بشعرهم:

يمثل الشعر الكناني ملمحًا من فصاحة اللغة الكنانية التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة السليمة، إذ كانت أحد المراجع الرئيسة في النقل الصحيح في دراساتهم اللغوية والنحوية، يقول ابن خلدون: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٤٧].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٧].

بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم.

وأما من بعد عنهم من ربيعة، ولخم، وجدام، وغسان، وإياد وقضاعة، وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس، والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية...»^(١).

وقد أشير إلى فصاحة شعرائها، من ذلك ما قيل في أبي الأسود الدؤلي أنه «كان من أفصح الناس، قال قتادة بن دعامة السدوسي: قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد للحن غمزا كغمز اللحم.

ويقال إن ابنته قالت له يوماً: يا أبت ما أحسن السماء، قال: أي بنية نجومها، قالت: إني لم أرد: أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: إذا فتقولي ما أحسن السماء، فحينئذ وضع كتاباً ويقال: إن ابنته قالت له: يا أبت ما أشد الحر، في يوم شديد الحر، فقال لها: إذا كانت الصقعاء، من فوقك والرمضاء من تحتك، قالت: إنما أردت أن الحر شديد، قال: فقولي إذا ما أشد الحر»^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما قيل في نصيب بن رباح: «إنه شاعر لا يلحن»^(٣)، وأنه «كان شاعرا فحلا، فصيحاً، مقدماً في النسب والمديح»^(٤). وعن أبي ذر الغفاري أنه: «كان من أعراب البادية، فصيحاً حلو الحديث»^(٥).

والتأمل في كتب النحو يلحظ أن النحاة قد يصفون شعر الكنانيين إن كان موافقا لقواعدهم بالفصاحة، من ذلك: قول أبي الأسود الدؤلي:

(١) تاريخ ابن خلدون ١ / ٧٦٥.

(٢) أخبار النحويين البصريين ١٥.

(٣) الوافي بالوفيات ٢٧ / ٥٩.

(٤) الأغاني ١ / ٣١٢.

(٥) نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ٢٨.

وَشْتَانٌ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ إِنِّي عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظَلَعُ^(١)

حيث احتج به الهروي على أن ما هنا بمعنى (الذي) في موضع رفع بشتان و(بين) من صلتها، والمعنى شتان الذي بيننا أي: افترق الذي بيننا، وأنكره الأصمعي، ورد ابن بري بأنه قد ورد في أشعار فصحاء العرب منها الشاهد السابق^(٢).

١١ - مخالفة شعر كنانة لبعض القواعد:

إن المطلع على تاريخ الدراسات النحوية يجد أن العلماء قد جمعوا اللغة من أفواه الأعراب الفصحاء في البوادي خلال فترة زمنية معينة، قعدوا من خلالها القواعد وقرروا الأحكام، التي تحمي العربية من أن يمسهما اللحن والتحريف، وحكموا على ما خالف المطرد منها بالشذوذ والندرة تارة، وبالضرورة الشعرية تارة أخرى.

ولم تكن شواهد كنانة بأكملها مطابقة للقواعد التي وضعها النحاة، حيث جاءت بعض الشواهد مخالفة لما وضعوه، فحكموا عليها بأحد الأحكام الآتية:

١ - الحكم على المخالف:

أ- شواهد حكم عليها بالشذوذ:

في اللغة شاذ عن القياس، أي خارج عن دائرة الاطراد، وفي الاصطلاح: «ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته»^(٣).

والشاذ على أنواع^(٤)، هي:

- ١- شاذ في الاستعمال مطرد في القياس، نحو: الماضي من (يدع).
- ٢- شاذ في القياس مطرد في الاستعمال، نحو: أخوَص الرِمث، واستصوبت الأمر.
- ٣- شاذ في القياس والاستعمال معا، كتتميم مفعول مما عينه واو (أو ياء) نحو ثوب مَصُون.

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٠٣].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٠٣].

(٣) التعريفات ١٦٤.

(٤) الخصائص ١ / ٩٧.

ومن شواهد كنانة التي حكم عليها بالشذوذ قول قيس بن ذريح:

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتَنِي كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ^(١)

حيث عدَّ البعضُ الجمعَ بينَ ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ شذوذاً^(٢).

ومن ذلك أيضاً قول أبي بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيْرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي^(٣)

حيث رأى ابنُ عصفور أنه لا يجوزُ جرُّ التَّمْيِيزِ بـ(من) ظاهرةً، إلا في ضرورة الشعر،

وشذوذ الكلام^(٤).

ومن ذلك أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زميم:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(٥)

حيث ذكر بعض العلماء أن ماضي (يَدْعُ) وهو (وَدَع) استعمل هنا على سبيل القلة

والشذوذ^(٦).

ومن ذلك أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلُّ^(٧)

حيث ذهب النحاة إلى أن الفعل فضل من باب (فعل يفعل)، نظيراً من الصحيح لما

اعتلَّ على هذا الباب نحو متَّتمت، وهو قليل وشاذ^(٨).

ب- شواهد حكم عليها بالندرة:

النَّادِرُ: «مَا قَلَّ وَجُودُهُ سِوَاءَ كَآنٍ مُخَالَفاً لِلْقِيَاسِ أَوْ مُوَافِقاً لَهُ»^(٩).

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٤].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٨٤].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٢٨].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣١].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٣١].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٨].

(٨) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٢٨].

(٩) دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/ ٢٧١، التعريفات ٣٠٧.

فالنادر ليس دائما مخالفا للقياس في حين أن الشاذ مخالف له، وقد يحكم بالقلة والندرة مع الشاذ على القواعد المخالفة للقياس أحيانا، كما مر آنفا.

ومن الشواهد الكنانية التي حكم عليها بالندرة، قول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الخمرَ يشربها العُورَةُ فإني رأيتُ أخاها مُعْنِيًا بِمَكَانِهَا^(١)

حيث احتجَّ به الشاطبي على أن جمع صفة غير فاعل على فَعْلَة - بضم الفاء وفتح العين - نادر^(٢).

ج- شواهد حكم عليها بالضرورة:

اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية، وآراء النحاة فيها طويلة ومتشعبة، ولا يتسع هذا المبحث لعرضها، ولنا أن نشير إلى رأيين منها^(٣)، فيرى الجمهور إلى أن الضرورة ما يقع في الشعر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، ويرى بعض النحاة أن الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه.

ومن شواهد كنانة التي حكم عليه بالضرورة قول واثلة بن الأسقع:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ
كِلَاهُمَا دُوٌّ أَشْرٍ وَمَحَكِ^(٤)

حيث قرر النحاة أن الأصل في المثني العطف بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعر إذا اضطرَّ، فإنَّ القياس هنا أن يقول: لَيْثَانِ، لكنَّه أفردَهُمَا وعطفَ بالواو لضرورة الشعر^(٥).
ومنه أيضا قول أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللذو بعكاظٍ طَيَّرُوا شَرًّا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمصاقيل^(٦)

حيث ذكر بعض النحاة أنَّ نون اللذون جمع (الذي) قد تُحذفُ، وتُحذفُ من المفرد -

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٣٧].

(٢) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٣٧].

(٣) خزانة الأدب ١ / ٣٣.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٤٧].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٤٧].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٣].

أيضاً- ومثناه، على سبيل الضرورة^(١).

ومنه أيضا قول شمر دل الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٢)

حيث ساقه ابنُ عصفور فيما حذفَ فيه خبر الفعل الناقص ضرورةً؛ إذ لا يجوزُ حذفَ خبرٍ كانَ وأخواتها، لا اختصاراً ولا اقتصاراً؛ لأنَّه عوضٌ من المصدرِ لأنه في معناه، فلما صار الخبر عوضاً منه صار كأنه من كمال الفعل، وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف الخبر إلا في الضرورة^(٣).

ومنه أيضا قول ربيعة بن مكرم:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِبِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدٌ^(٤)

حيث ذهب النحاة إلى أنه إذا أُعملَ الثاني من المتنازعين في الظاهر، وأُهملَ الأولُ وكانَ مطلوبُهُ منصوباً، وليسَ بخبرٍ في الأصلِ، وجب حذفه، ولم يجزِ إظهاره إلا في ضرورة الشعر كما هنا^(٥).

ومنه أيضا قول أبي الأسود الدؤلي:

رَأَيْتِ التَّوَا هَذَا الزَّمَانَ بِأَهْلِهِ وَبَيْنَهُمْ فِيهِمْ تَكُونُ النَّوَابِ^(٦)

حيث ذهب ابنُ عصفورٍ إلى جوازِ قصر الممدود ضرورةً مطلقاً^(٧).

ومنه أيضا قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٨)

حيث ذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنَّ التَّنوينَ حُذِفَ من (ذاكر الله)؛ لالتقاء الساكنين

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٥٣].

(٢) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٤].

(٤) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [١٠١].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠١].

(٦) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٧) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٨) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٨٠].

ضرورة لا للإضافة؛ بدليل نصب لفظ الجلالة الله معمولا لذاكر^(١).

٢- التأويل:

التأويل في اصطلاح النحويين هو: «صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير»^(٢)، «وإنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»^(٣).

ويلجأ النحويون عادة إلى التأويل حينما لا تسعفهم القواعد النحوية في توجيه الكلام أو النصوص^(٤)، واستعملوا للتعبير عنه عبارات مختلفة، منها الحذف، والتقدير، والتوجيه، ومن شواهد كنانة المخالفة التي حكم عليها بذلك قول أبي الطفيل عامر بن واثلة:

تَرَكَتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٥)

حيث احتجَّ به على أن الغالبَ على خبرِ (لا) العاملةِ عملَ ليسَ أن يكونَ محذوفاً^(٦).

ومنه أيضاً، قول شمردل الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ^(٧)

حيث اعتبر أبو حيان عملَ (لات) في غيرِ الحينِ شذوذاً، وأنه مؤولٌ على الحذفِ، كأنه قال: حِينَ لَا تَ حِينَ مُجِيرٍ، فهو على الرفعِ فحذفَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامه.

وعد البعض أنَّ (لات) إنَّ جَاءَتْ مَعَ غَيْرِ الزَّمَانِ فَهِيَ مَهْمَلَةٌ، يقولُ ابنُ هشام: «فارتفاعُ (مجير) على الابتداءِ، أو على الفاعليةِ، والتقديرُ: حِينَ لَا تَ لَهُ مُجِيرٌ، أو يحصلُ لَهُ

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٢١٨].

(٢) أصول النحو العربي ١٥٥.

(٣) المزهر في علوم العربية ١ / ٢١٢.

(٤) التأويل النحوي في الحديث النبوي الشريف ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، من الطالب: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، بإشراف: أ. د. طه محسن العاني. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٦٦].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٤].

مجير، و(لآت) مهملة، لعدم دخولها على الزمان»^(١).

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَاخَتْ مَنِيتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ^(٢)

حيث احتج به على أنه يجوز حذف حرف الجر من معمول الفعل (شكر) في سعة الكلام استخفافاً؛ لكثرة الاستعمال، ويسري هذا فيما سُمع من أفعال استعملتها العرب متعدية بنفسها تارة وتارةً بحرف الجر، كنصح، وكال، ووزن^(٣).

ومنه قول عروة بن أذينة:

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ طَعَانًا حَيَا الْحَطِيمِ وَجُوهَهُنَّ وَرَمَزُمُ^(٤)

حيث احتج به على وجوب حذف الضمير المرفوع على الفاعلية في المهمل الأول من المتنازعين^(٥).

حيث حذف الفاعل من الأول وأعمل الثاني، ولو كان على إعمال الأول لأضمر في الثاني، فقال: حَيًّا^(٦).

ومنه قال أبو الأسود الدؤلي:

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهِمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلُ^(٧)

احتج به على أنه إذا كان العامل المشتغل طلبياً دالاً على الدعاء كما هنا، اختير في الاسم المشتغل عنه النصب بإضمار فعل، وجاز الرفع على الابتداء. وإنما ترجح النصب على الرفع؛ لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى؛ ولأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهذا خلاف القياس، لأن حقاً

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٧٠].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٩].

(٣) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٩].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٤].

(٥) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

(٦) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١٠٤].

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٧].

الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية لا تحتل ذلك^(١).
ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

إذا جئت بواباً له قال مرحباً ألا مرحبٌ واديك غير مضيق^(٢)

وقول هنيء بن أحمر الكناي:

عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب^(٣)

وقد احتجّ بالبيتين الشاهدين على أنه قد يجيء في بعض المصادر المسموعة مرفوعاً، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، كأنه قال في الأول: ألاً هذا مرحبٌ أو لك مرحبٌ، وفي الآخر: أمري عجبٌ لتلك، ونصب قضية على التمييز رفعا للإهام، أو (عجبٌ): مبتدأ، والخبر: (لتلك)^(٤).

(١) تنظر المسألة في الصفحة رقم [٩٧].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١١١].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٤) تنظر المسألة في الصفحة رقم [١١١].

الفصل الرابع

موازنة بين شواهد كنانة وشواهد طبيئ

من حيث الآتي:

- الكثرة والقلة.
- التنوع واستيعاب الأبواب والمسائل.
- الخصائص في البنية والتركيب.

يعد الشعر مصدراً رئيساً ومهماً من مصادر الشاهد النحوي، حيث أسهم في تععيد النحو العربي، وذلك بعد أن اعتمد النحاة في دراساتهم الأولية للنحو، على جمع اللغة من أفواه العرب الفصحاء، محددين قبائل معينة استقوا منها القواعد الكلية، واتخذوا من كلامها حجة وشاهداً لما توصلوا إليه من أحكام.

وكان من بين تلك القبائل المحتج بها قبيلتنا كنانة وطييء^(١)، فقد كان لشعرهما حضور واضح في إثبات الكثير من القواعد العربية وضبطها؛ مما دعانا إلى عقد مقارنة بينهما تفصح عن خصائصهما اللغوية وأصالتهم العربية.

وذلك من خلال الآتي:

أولاً: موازنة بينهما من حيث الكثرة والقلة:

بلغ عدد شواهد كنانة النحوية والصرفية ثمانية وثمانين شاهداً، بينما بلغت شواهد وطييء مائة وواحدًا وعشرين شاهداً.

وهذا جدول توضيحي لشواهد وطييء الشعرية المحتج بها على قواعد نحوية وتصريفية، حسب من يعزى إليه الشعر.

(١) طييء من أكبر القبائل وأكثرها نفوذاً في الجزيرة العربية، تنتسب إلى جلهمة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان لجلهمة ثلاثة من الولد هم: فطرة، والغوث، والحارث، ومن هؤلاء الثلاثة قد تفرعت بطون طييء، والنسبة إليهم طائي، وإليهم ينسب حاتم الطائي المشهور بالكرم، وأخباره أشهر من أن تذكر. من بطونهما: بنو طريف ومنهم الشاعر البرج بن مسهر، وبنو مالك زيد الخيل بن مهلهل الصحابي والشاعر. وكانت منازلهم باليمن فخرجوا منه على أثر خروج الأزمنة ونزلوا سهيراً، وقيل: في جوار بني أسد ثم غلبوهم على أجا وسلمى، وهما جبلان في بلادهم يعرفان الآن بجبلي طييء، فاستمروا وافترقوا في أول الإسلام في الفتوحات. قال ابن سعيد: في بلادهم الآن أمم كثيرة تملأ السهل والجبل حجازاً وشاماً وعراقاً، قال: وهم أصحاب الرياسة في العرب إلى الآن بالعراق والشام، وبمصر منهم بطون. ينظر: العقد الفريد ٣/ ٤٣٧، جمهرة أنساب العرب ٢/ ٣٩٨، الأنساب للسمعاني ٩/ ٢١، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٢٦. وقد عرفت بفصاحة لغتها، من ذلك ما ذكره الزمخشري من أن «الصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايًا خالصة في لغة فصحاء من العرب ومنه: لم يجرم من فرد له، وقول حاتم: هكذا فردي أنه». المفصل

اسم الشاعر	عدد الشواهد	مواضعها في كتب النحو
الأسد الطائي	شاهد واحد	شرح التسهيل ٢٣٢ / ٣
أنيف بن زبان	شاهد واحد	المساعد ١٢٤ / ٤
بجير بن عنمة	شاهد واحد	التخمير ١٦٧ / ٤
البرج بن مسهر	ثلاثة شواهد	مغني اللبيب ٣٢٣ / ٢، الكتاب ٣٤ / ٣، مغني
بعض الأعراب من وطّيئ	شاهد واحد	الاقتضاب ٣٥٣
بعض بولان من وطّيئ	شاهد واحد	شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١١١ / ٣
بعض الطائيين	اثنا عشر شاهدا	شرح التسهيل ٦١ / ١، شرح التسهيل ١ /
جابر بن رألان	شاهد واحد	الجنى الداني ٢١١
حاتم الطائي	ثمانية عشر شاهدا	المقاصد النحوية ١٢٤ / ٢، شرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٩ / ٢، شرح عمدة الحفاظ ٧٤٣ / ٢، المقتضب ٣٤٨ / ٢، شرح المفصل ٧١ / ٤، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٧، مغني اللبيب ١٤٤ / ١، شرح ابن الناظم ٦٢١، همع الهوامع ٢٢٨ / ٣، البحر المحيط ٢٥٤ / ٥، تخلص الشواهد ١٠٥، مغني اللبيب ١ / ٤٢٨، الأزهية ٢٤٧، خزانة الأدب ٤ / ٢١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٧ / ٢، مغني اللبيب ١ / ٣٦٩، خزانة الأدب ١٠ / ٩، شرح المفصل ٧ / ١٥٨، ضرائر الشعر ٢٤.
حريث بن زيد الخيل	شاهد واحد	شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦٢٣
حريث بن عناب	شاهد واحد	مغني اللبيب ١ / ٤١٣
رجل من وطّيئ	ستة عشر شاهدا	همع الهوامع ١٣٩ / ٢، شرح التسهيل ٣ /
رجل فصيح من وطّيئ	شاهد واحد	شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢
رجل من بني بختر	شاهد واحد	شرح جهل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٤٦

اسم الشاعر	عدد الشواهد	مواضعها في كتب النحو
رجل من فصحاء وطييء	شاهد واحد	شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٥
أبو زبيد الطائي	أربعة عشر شاهدا	شرح المفصل ٩ / ٣٢، الكتاب ٢ / ١٣٤،
زيد الخيل	عشرة شواهد	البحر المحيط ٧ / ٣١٩، خزنة الأدب ٩ /
سنان الفحل	شاهد واحد	شرح المفصل ٣ / ١٤٧
سيف بن وهب	شاهد واحد	دقائق التصريف ٤٤٤
الطرماح بن حكيم	اثنا عشر شاهدا	المقاصد النحوية ٢ / ٦٩، الخصائص ٢ /
عارق الطائي (قيس بن جروة)	شاهدان	شفاء العليل ١ / ٢٣٢، رصف المباني ٢٤٣،
عامر بن جؤين	أربعة شواهد	تخليص الشواهد ٤٨٢، الكتاب ١ / ٣٠٦،
عبد الأسود بن عامر بن جوين	شاهد واحد	شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ٢٢٢
عبد الله بن دميث	شاهد واحد	التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٣٣
عبيد بن أوس الطائي	شاهد واحد	المقاصد النحوية ٢ / ٤٥٢
عبيد بن ماوية الطائي	شاهد واحد	الكتاب ٤ / ١٧٣
علي بن عميرة	شاهد واحد	همع الهوامع ٣ / ٢٧٩
عمرو بن ملقط	ثلاثة شواهد	تخليص الشواهد ٤٧٤، الأزهية ٢٥٦، شرح
عمرو بن عمار	شاهد واحد	الكتاب ٣ / ١٠١
عياض بن درة	شاهدان	التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٢٧، شرح شافية ابن
قسامة بن رواحة	شاهد واحد	ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٧
قوال الطائي	شاهدان	الإنصاف ١ / ٣٨٣، خزنة الأدب ٥ / ٢٩
المرداس بن همام	شاهد واحد	المساعد ٢ / ١٤٥
نافع بن سعد	شاهد واحد	شرح المفصل ٨ / ٨٧
يزيد بن قنانة	شاهد واحد	المقاصد النحوية ٣ / ٨٤

ثانياً: موازنة بينهما من حيث استيعاب الأبواب:

هذا جدول توضيحي يبين مدى الاستشهاد بشعر القبيلتين في الأبواب النحوية:

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
شرح التسهيل ١ / ٦١	شاهد واحد	٤٧	شاهد واحد	المعرب والمبني
شرح المفصل ٣ / ٩٠، تخليص الشواهد ١٠٥، خزانة الأدب ٤ / ٢١٢	ثلاثة شواهد	٥٠	شاهد واحد	الضمير
الأزهمية ٢٩٥، خزانة الأدب ٨ / ٤٤٠، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٤، البحر المحيط ٥ / ٢٥٤، شرح الأشموني ١ / ١٦٢، خزانة الأدب ٥ / ٢٩	ستة شواهد	٥٣	شاهد واحد	الموصول
معني اللبيب ١ / ١٠٥	شاهد واحد	_____	_____	المعرف بأداة التعريف
شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٣، شفاء العليل ١ / ٢٨٨	شاهدان	٥٥ - ٥٤	شاهدان	المبتدأ والخبر
المساعد ١ / ٢٦٨	شاهد واحد	٥٦ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٤	خمسة شواهد	كان وأخواتها
شرح الأشموني ١ / ٢٦٩، الأصول ٢ / ١٤٣	شاهدان	٦٦ - ٦٨ - ٧٠	ثلاث شواهد	الحروف المشبهة بليس
ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٧، شرح التسهيل ١ / ٣٩٢، البحر المحيط ٧ / ٣١٩، شرح التسهيل ١ / ٣٩٣	أربعة شواهد	_____	_____	أفعال المقاربة

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
التخمير ٤ / ٤٨، شرح الأشموني ١ / ٣١٧، شرح المفصل ٨ / ٨٧	ثلاثة شواهد	_____	_____	إن وأخواتها
شرح التسهيل ٢ / ٥٧، شرح المفصل ٢ / ١١٢	شاهدان	٧٦ - ٧٤ - ٧٢	ثلاثة شواهد	لا النافية للجنس
شرح الأشموني ١ / ٣٦٩	شاهد واحد	٧٨ - ٨٠ - ٨٢ ٨٤	أربعة شواهد	الأفعال القلبية
الكتاب ٢ / ٤٦، تخلص الشواهد ٤٧٤	شاهدان	٩٠ - ٨٧	شاهدان	الفاعل
_____	_____	٩٥	شاهد واحد	نائب الفاعل
_____	_____	٩٧	شاهد واحد	اشتغال العامل عن المعمول
_____	_____	٩٩	شاهد واحد	تعدي الفعل ولزومه
شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٨، المساعد ١ / ٦٤٥	شاهدان	١٠١ - ١٠٤ ١٠٩	ثلاثة شواهد	التنازع في العمل
الكتاب ١ / ٣١٣، خزانة الأدب ١٠ / ٢٨٠	شاهدان	١١١	شاهد واحد	المصدر
المقتضب ٢ / ٣٤٨	شاهد واحد	_____	_____	المفعول له
_____	_____	١١٣ - ١١٥	شاهدان	الظروف
معاني القرآن للفراء ١ / ٥٩٢، المساعد ١ / ١٦٨	شاهدان	١١٧	شاهد واحد	الاستثناء

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	مواضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢، شرح التصريح ١ / ٥٨٨، البحر المحيط ٩ / ٢٦٣، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٠	أربعة شواهد	١٢٠ - ١٢١	شاهدان	الحال
معني اللبيب ١ / ١٤٦	شاهد واحد	١٢٥ - ١٢٨ - ١٣٠	ثلاثة شواهد	التمييز
شرح التسهيل ٣ / ١٣٣، خزانة الأدب ٩ / ٤٩٣، شرح المفصل ٤ / ٤٩، شرح التسهيل ٣ / ١٨٩، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤٠، همع الهوامع ٢ / ٢٢٨، معني اللبيب ١ / ٤٢٨، شرح الأشموني ٣ / ١٨٤، معني اللبيب ١ / ٤٢٢، الجنى الداني ٤٤، الأزهية ٢٤٧، خزانة الأدب ٩ / ١٠، رصف المباني ٢٢٢، المقاصد النحوية ٢ / ٤٥٢	أربعة عشر شاهدةا	١٣٤ - ١٣٦ - ١٤١ - ١٤٤ - ١٤٤ - ١٤٩ - ١٥٣ - ١٥٦	ثمانية شواهد	حروف الجر
المقاصد النحوية ٢ / ٥٤٩، المساعد ١ / ٥٣٦، الخصائص ٢ / ٤٠٨، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٤٥، التخمير ١ / ١٩٢	سبعة شواهد	١٦١ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٧ - ١٦٩	خمسة شواهد	الإضافة

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
شرح التسهيل ٣ / ٢٣٥، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤١				
_____	_____	١٥٨	شاهد واحد	القسم
_____	_____	١٧٤ - ١٧١	شاهدان	إعمال اسم الفاعل
المقرب ١٩٣	شاهد واحد	_____	_____	إعمال صيغ المبالغة
الكتاب ١ / ١٩٨، همع الهوامع ٥ / ١٠٥	شاهدان	_____	_____	إعمال الصفة المشبهة
شرح عمدة الحفاظ ٢ / ٧٤٣	شاهد واحد	_____	_____	التعجب
شواهد التوضيح ١٠٧، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٠، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٠، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٨، شرح التسهيل ٣ / ٢٨، المساعد ٢ / ١٤٥	ستة شواهد	١٧٥	شاهد واحد	نعم وبئس وما جرى مجراهما
_____	_____	١٧٦	شاهد واحد	النعث
شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧، همع الهوامع ٥ / ٢٧٥	شاهدان	١٧٨ - ١٨١ - ١٨٨ - ١٨٤	أربعة شواهد	العطف
مغني اللبيب ١ / ٤١٣،	شاهدان	١٨٩	شاهد واحد	التوكيد

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
دقائق التصريف ٤٤٤				
المقاصد النحوية ٢٠٢ / ٣، شرح عمدة الحفاظ / ٢ ٥٨٨، شرح التسهيل / ٣ ٣٧٢	ثلاثة شواهد	_____	_____	البدل
شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣، شرح الأشموني ١٩ / ٣، الكتاب ٢١٣ / ٢	ثلاثة شواهد	١٩٠	شاهد واحد	النداء
_____	_____	١٩٤ - ١٩١	شاهدان	الاستغاثة
المسائل البصريات / ٢ ٧٩٧، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤١	شاهدان	١٩٦	شاهد واحد	الترخيم
الجنى الداني ٢٦٤، شرح التسهيل ٣١ / ٤، الكتاب ١٠١ / ٣، شرح الكافية الشافية ١٥٥٨ / ٣ الإنصاف ٥٦١ / ٢	خمسة شواهد	٢٠١ - ١٩٨	شاهدان	إعراب الفعل
المقتضب ١٨٠ / ٣	شاهد واحد	٢٠٣	شاهد واحد	أسماء الأفعال
شرح ابن الناظم ٦٢٢	شاهد واحد	_____	_____	نونا التوكيد
ضرائر الشعر ٢٤، شرح التسهيل ٤٢ / ١	شاهدان	_____	_____	ما لا ينصرف

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
المساعد ٣ / ١٤٢، الأزهية ٢٥٦، مغني اللبيب ١ / ٥٩، المقتضب ٢ / ١٨٨	أربعة شواهد	٢٠٥	شاهد واحد	عوامل الجزم
خزانة الأدب ١١ / ٤٤٣	شاهد واحد	—	—	إهمال لم
الجنى الداني ٣٤٤	شاهد واحد	٢٢٤ - ٢٢١	شاهدان	حروف الاستفهام
شرح التسهيل ٢ / ٣٣، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٣	شاهدان	—	—	حروف الجواب
مغني اللبيب ١ / ١٤٤	شاهد واحد	—	—	حروف الاستفتاح
المقتضب ١ / ٢٣٥	شاهد واحد	—	—	التسمية بالحرف
التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٢٧	شاهد واحد	—	—	التأنيث
التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٣٣	شاهد واحد	٢٠٧	شاهد واحد	المقصور والممدود
الكتاب ٣ / ٣٩٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٦٧	شاهدان	٢٠٨	شاهد واحد	جمع التكسير
—	—	٢١٠	شاهد واحد	النسب
همع الموامع ٦ / ٢١٠، شرح المفصل ٤ / ٦٧، الإنصاف ٢ / ٥٦١	ثلاثة شواهد	٢١٣	شاهد واحد	الوقف

مواضعها في كتب النحو	عدد الشواهد الطائية	موضعها في البحث	عدد الشواهد الكنانية	الباب النحوي
رصف المباني ٣٣١، شرح المفصل ١٢١ / ٦	شاهدان	_____	_____	الزيادة
_____	_____	٢١٨ - ٢١٥	شاهد واحد	الحذف
الخصائص ٣ / ١٤٦، شرح المفصل ١٠ / ١٩، شرح المفصل ٥ / ٤٥ - ١٠ / ٨٨، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢١٠، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٣٧، شرح المفصل ١٠ / ٤١، سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٤٣، المقرب ٥٣٣	ثمانية شواهد	٢٢٥	شاهد واحد	الإبدال
_____	_____	٢٢٦	شاهد واحد	الإدغام
شرح المفصل ٧ / ١٥٨	شاهد واحد	٢٢٨ - ٢٣١ - ٢٣٥ - ٢٣٧ - ٢٣٨	شاهد واحد	صيغ وأوزان

ثالثاً: الموازنة من حيث بناء الجملة:

يُذكر أن أول من استخدم مصطلح الجملة أو الجمل في القضايا النحوية هو المبرّد حين استعمل هذين المصطلحين للإشارة إلى الفعل وفاعله، أو المبتدأ وخبره، يقول: «الأفعال مع

فاعليها جمل»^(١)، ويقول: «ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجملة»^(٢).

وقد ذهب النحاة قديما وحديثا في تحديد مصطلح الجمل مذاهب شتى، منهم من رأى أنها ومصطلح الكلام مترادفان، كابن جني في قوله: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحسّ، ولبّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»^(٣)، ومنهم من رأى أنها ومصطلح الكلام مفترقان كابن هشام في قوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو ضرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس»^(٤).

وقد بسط النحاة المحدثون القول في ذلك في دراسات متنوعة.

وقد تنوعت وتعددت الجمل في شواهد القبيلتين، فكان لابد من دراستها وفق تقسيم يصور حال الجملة الواردة في شعرهما، ويفصح عن خصائص لغتهما، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: الجملة الاسمية البسيطة:

تتكون الجملة الاسمية البسيطة من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر، وعرفها ابن الأنباري بقوله: «أما الجملة الاسمية فما كان الجزء الأول منها اسما، وذلك نحو زيد أبوه

(١) المقتضب ٤/ ١٢٣.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٢٥.

(٣) الخصائص ١/ ١٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٥.

منطلق، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول»^(١).

وقد ورد بناء الجملة الاسمية البسيطة عند كنانة وفاق الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء المبتدأ ضميراً منفصلاً، والخبر وصفاً مشتقاً:

قول مطيع بن إياس:

فَلَنْ صِرْتُ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ ثَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٢)

الصورة الثانية: مجيء المبتدأ مضافاً إلى ضمير، والخبر اسماً للموصول:

قول أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللدو بعكاظٍ طيروا شررا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بالمصاقيل^(٣)

الصورة الثالثة: مجيء المبتدأ مضافاً إلى علم، والخبر مضافاً إلى المعرف بأل:

قول أبي الأسود الدؤلي:

أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مَنَا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمَغِيرَةِ^(٤)

الصورة الرابعة: مجيء المبتدأ اسماً للإشارة، والخبر معرفاً بأل:

قول هنيء بن أحمَر:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٥)

الصورة الخامسة: مجيء المبتدأ معرفاً بأل، والخبر جملة اسمية:

قول مهلهل الكناني:

نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغِي مُرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٦)

(١) أسرار العربية ٨٣.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٣].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٣].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦١].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٢].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

الصورة السادسة: مجيء المبتدأ ضميراً منفصلاً، والخبر جملة فعلية:

قول نصيب بن رباح:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي^(١)

الصورة السابعة: مجيء المبتدأ معرفاً بأل، والخبر جملة فعلية:

قول قيس بن ذريح:

مَضَى زَمَنٌ وَالتَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةَ شَفِيعٌ^(٢)

الصورة الثامنة: مجيء المبتدأ مضافاً إلى ضمير، والخبر جاراً ومجروراً:

قول شمردل الليثي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٣)

الصورة التاسعة: مجيء المبتدأ مسبوقة بحرف استفهام، والخبر جملة فعلية:

قول أبي ذر الغفاري:

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّغْلِبَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ^(٤)

الصورة العاشرة: مجيء المبتدأ لفظاً دالاً على العموم، والخبر جملة فعلية:

قول قيس بن ذريح:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سَوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ^(٥)

الصورة الحادية عشرة: مجيء المبتدأ مصدرراً، والخبر جاراً ومجروراً:

قول هنيء بن أحمَرَ:

عَجَبٌ لَتَلِكِ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تَلِكِ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ^(٦)

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٠].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٧].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٦٤].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٤].

أما طييء فقد ورد بناء الجملة في شواهدا وفاق الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء المبتدأ ضميراً، والخبر وصفاً مشتقاً:

قول حاتم الطائي:

أما والذي لا يعلم السر غيره ويجيي العظام البيض وهي رميم^(١)

الصورة الثانية: مجيء المبتدأ مضافاً، والخبر وصفاً مشتقاً:

قول بعض الطائيين:

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهوأ اطاع يستويان^(٢)

الصورة الثالثة: مجيء المبتدأ ضميراً، والخبر مضافاً:

قول الطرماح بن حكيم:

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن^(٣)

وقول زيد الخيل:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر وجاءت الخيل أثافي زمر^(٤)

الصورة الرابعة: مجيء المبتدأ اسماً للإشارة، والخبر مضافاً إلى ضمير:

قول بجير بن عنمة:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورأني بامسهم وامسلمة^(٥)

الصورة الخامسة: مجيء المبتدأ مضافاً، والخبر اسماً للموصول:

قول سنان بن الفحل:

(١) من الطويل، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣، مغني اللبيب ١ / ١٤٤.

(٢) من الخفيف، البحر المحيط ٢ / ٨٠، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٤، مغني اللبيب.

(٣) من الطويل، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٠٨، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٧٩، شرح الأشموني ١ / ٣١٧.

(٤) من الرجز، لسان العرب ٥ / ٢٢٧ (نقر)، ولبعض السعديين في الكتاب ٤ / ١٧٣، ولعبيد بن ماوية أو لبعض

السعديين في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٦٠٢.

(٥) من المنسرح، لسان العرب ١٢ / ٢٨٩ (سلم)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ / ١٠٥، الجني الداني ١٤٠.

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ^(١)

الصورة السادسة: مجيء المبتدأ علمًا، والخبر جملة منسوخة بـ(كان):

قول الطرماح بن حكيم:

أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنَّ مَالِكًا كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٢)

الصورة السابعة: مجيء المبتدأ مضافًا، والخبر جملة منسوخة بـ(تزال):

قول بعض الطائيين:

قَالُوا أَخَفْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَا إِنَّ تَزَالَ مَنُوطَةً بِرَجَاءٍ^(٣)

الصورة الثامنة: مجيء المبتدأ مضافًا إلى المعرف بأل، والخبر جملة فعلية:

قول رجل من طييء:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا^(٤)

الصورة التاسعة: مجيء المبتدأ ضميرًا، والخبر جملة فعلية:

قول أبي زبيد الطائي:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ^(٥)

الصورة العاشرة: مجيء المبتدأ نكرة، والخبر جارًّا ومجرورًا:

قول عمرو بن ملقط الطائي:

أَلْفَيْتَا عَيْنَكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ^(٦)

(١) من الوافر، الإنصاف ١/ ٣١٨، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٤، الأزهية ٢٩٥.

(٢) ينظر تخريجه .

(٣) من الكامل، لم يعرف قائله، شرح التسهيل ٢/ ٣٣، وبلا نسبة في معني اللبيب ١/ ٤٣٥.

(٤) من المتقارب، لم يعرف قائله، شرح التصريح بعمون التوضيح ١/ ٦٢٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٥٣.

(٥) من الخفيف، الكتاب ٢/ ٢١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٤١.

(٦) من السريع، النوادر ٢٦٨، تخلص الشواهد ٤٧٤، وبلا نسبة في معني اللبيب ١/ ٦٩٦.

الصورة الحادية عشرة: مجيء المبتدأ وصفاً مكثفياً بفاعل سد مسد الخبر:

قول رجل من طييء:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(١)

موازنة الجملة الاسمية البسيطة في شواهد القبيلتين:

بعد عرض الجملة الاسمية البسيطة في شواهد قبيلتي كنانة وطييء ، تم التوصل إلى الأنماط التي اتحدت أو افرقت بين القبيلتين، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الأنماط المشتركة في شواهد القبيلتين:

١- المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

٢- المبتدأ معرفة والخبر معرفة.

٣- المبتدأ معرفة والخبر جملة فعلية.

٤- المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة (جار ومجرور).

وعلى الرغم من اشتراكهما في تلك الأنماط إلا أنّهما اختلفتا في بعض الصور واتفقتا في البعض الآخر، وفيما يلي بيان ذلك:

التمط الأول:

أولاً: شواهد كنانة:

ما جاء على صورة واحدة: المبتدأ ضمير، والخبر وصف مشتق.

ثانياً: شواهد طييء:

ما جاء على صورتين، اتفق في واحدة منهما مع كنانة واختلف في الأخرى، وهما:

١- المبتدأ ضمير والخبر وصف مشتق.

٢- المبتدأ مضاف والخبر مصدر.

(١) من الطويل، لم يعرف قائله، شرح الكافية الشافية ١/ ٧٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٨١.

التمط الثاني:

أولاً: شواهد كنانة:

ما جاء على ثلاث صور، هي:

- ١- المبتدأ مضاف، والخبر اسم موصول.
- ٢- المبتدأ مضاف إلى علم، والخبر مضاف إلى معرف بأل.
- ٣- المبتدأ اسم إشارة، والخبر معرف بأل.

ثانياً: في طبيء:

ما جاء على ثلاث صور أيضاً اتفقت فيها بصورة واحدة مع كنانة، وهي:

المبتدأ مضاف والخبر اسم موصول، واختلفت في صورتين، إحداهما: المبتدأ ضمير، والخبر مضاف، والأخرى المبتدأ اسم إشارة، والخبر مضاف إلى ضمير.

التمط الثالث:

أولاً: شواهد كنانة:

ما جاء على صورتين، هما:

- ١- المبتدأ ضمير، والخبر جملة فعلية.
- ٢- المبتدأ معرف بأل، والخبر جملة فعلية.

ثانياً: شواهد طبيء:

ما جاء على صورتين أيضاً، اتفق مع كنانة في صورة واختلفت في الأخرى، إحداهما:

المبتدأ ضمير والخبر جملة فعلية، والأخرى المبتدأ مضاف إلى معرف بأل والخبر جملة فعلية.

التمط الرابع:

أولاً: شواهد كنانة:

ما جاء على صورة واحدة: المبتدأ مصدر والخبر شه جملة (جار ومجرور).

ثانياً: شواهد طبيء:

ما جاء على صورة واحدة أيضاً: المبتدأ نكرة تفيد الدعاء والخبر شبه جملة (جار ومجرور).

ثانياً: تفردت كنانة بثلاثة أنماط، هي:

- ١- المبتدأ معرفة والخبر جملة اسمية.
- ٢- المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة.
- ٣- المبتدأ نكرة والخبر جملة فعلية.

ثالثاً: تفردت طبيء بنمطين، هما:

- ١- المبتدأ معرفة والخبر جملة اسمية منسوخة بكان وأخواتها.
- ٢- المبتدأ وصف مشتق مكثف بفاعل سد مسد الخبر.

السمات العامة للجملة الاسمية البسيطة في شواهد القبيلتين:

- ١- بلغ استعمال الجملة الاسمية البسيطة في شواهد كنانة سبعة أنماط، بينما بلغت في شواهد طبيء ستة أنماط.
- ٢- تساوي القبيلتين في عدد الصور الممثلة للأنماط التركيبية للجملة الاسمية البسيطة حيث بلغت إحدى عشرة صورة متفرقة بين تلك الأنماط.
- ٣- برز في شواهد القبيلتين مجيء المبتدأ أو الخبر مضافاً أو ضميراً.

ثانياً: الجملة الاسمية الموسعة (المنسوخة):

برزت أنواع الجملة المنسوخة في شواهد الكنانيين والطائيين استدلالاً على قضايا متنوعة في بابها، على النحو التالي:

(١) الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها:

تعد هذه الجملة أول النواسخ الفعلية وأهمها، وتشمل على كان وأخواتها والحروف

المشبهات بليس، وقد برزت في شواهد الكنانيين والطائيين، ومن أنماطها في شواهد كنانة ما يأتي:

الصورة الأولى: مجيء خبر كان ضميراً متصلاً:

قول أبي الأسود الدؤليّ:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا^(١)

الصورة الثانية: مجيء خبر ليس محذوفاً:

قول شمردل الليثيّ:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٢)

الصورة الثالثة: مجيء خبر ما (العاملة عمل ليس) مضافاً إلى ضمير:

قول أبي الأسود الدؤليّ:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلِيبٌ^(٣)

الصورة الرابعة: مجيء خبر لات (العاملة عمل ليس) مضافاً إلى اسم:

قول مهلهل الكنانيّ:

نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٤)

الصورة الخامسة: مجيء خبر لكنّ جملة فعلية:

قول نصيب بن رباح:

فَلَوْ كُنْتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَعَسَقْتَنِي وَلَكِنَّ رَبِّي سَانِي بِسَوَادِيَا^(٥)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٦].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٥].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٥].

أما في شواهد طييء فوردت على الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء اسم كان معرفاً بأل وخبرها مضافاً إلى اسم:
قال بعض الطائيين:

دعا فأجبنا وهو بادي ذلة لديكم فكان النصر غير قريب^(١)

الصورة الثانية: مجيء اسم ليس مقدرًا وخبرها نكرة:

قول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء^(٢)

الصورة الثالثة: مجيء خبر (لا) العاملة عمل ليس جملة فعلية:

قول عامر بن جوين:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إقبالها^(٣)

(٢) الجملة المنسوخة يان وأخواتها:

ورد تركيب إن وأخواتها في شواهد كنانة وفاق الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء اسم إن ضميراً متصلاً وخبرها مضافاً إلى ضمير:

قول أنس بن زنيم:

تعلم رسول الله أنك مدركي وأن وعيداً منك كالأخذ باليد^(٤)

الصورة الثانية: مجيء اسم إن ضميراً متصلاً وخبرها نكرة:

قول أبي الأسود الدؤلي:

(١) من الطويل، لم يعرف قائله، البحر المحيط ٩/ ٢٦٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٩٣، شرح الأشموني ٢٧٥/ ١.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٣) من المتقارب، الكتاب ٢/ ٤٦، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٠٠.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٨].

كضرائِرِ الحَسَناءِ قُلْنَ لوجْهها حَسَدًا وَبَغِيًّا إِنَّه لَدَمِيمٌ^(١)

الصورة الثالثة: مجيء اسم إن ظاهرًا وخبرها شبه جملة (جارًا ومجرورًا):

قول أنس بن زنيم:

تَعَلَّمَ رَسولَ اللَّهِ أَتَكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كالأخْذِ بِالْيَدِ^(٢)

أما في شواهد طييء فوردت على الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء اسم إن معرفًا بأل وخبرها مضافًا:

قول سنان الفحل:

فَإِنَّ المَاءَ ماءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٣)

الصورة الثانية: مجيء اسم إن معرفًا بأل وخبرها نكرة:

قول أنيف بن زبان:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالِهَا^(٤)

الصورة الثالثة: مجيء اسم إن مضافًا لمعرف بأل وخبرها مضافًا لضمير:

قول أنيف بن زبان:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالِهَا^(٥)

الصورة الرابعة: مجيء اسم كأن ضميرًا متصلًا وخبرها مضافًا إلى معرف بأل:

قول بعض الطائيين:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤١].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨].

(٣) من الوافر، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٢١، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، شرح المفصل ٣/ ١٤٧.

(٤) من الطويل، الحماسة البصرية ١/ ٣٥، ولأثال بن عبدة الطيب في خزانة الأدب ٩/ ٤٨٨، وبلا نسبة في المحتسب

١/ ١٨٤، البحر المحيط ٢/ ٥٧٦ - ٨/ ٥٣٢.

(٥) ينظر تخريجه.

كم ليث اغتر بي ذا أشبل غرثت فكأنني أعظم الليثين إقداماً^(١)

الصورة الخامسة: مجيء اسم إن ظاهراً وخبرها جملة فعلية:

قول أبي زبيد الطائي:

إن امرأ خصني يوماً مودته على التناهي لعندي غير مكفور^(٢)

الصورة السادسة: مجيء اسم ليت ضميراً متصلاً وخبرها جملة فعلية:

قول زيد الخير الطائي رضي الله عنه:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذِ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي^(٣)

(٣) الجملة المنسوخة بظن وأخواتها:

ورد تركيب ظن وأخواتها في شواهد كنانة وفاق الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء المفعول الأول لألفى ضميراً متصلاً والمفعول الثاني اسماً ظاهراً:

قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٤)

الصورة الثانية: مجيء المفعول الأول لهب ضميراً متصلاً والمفعول الثاني اسماً ظاهراً:

قول عروة بن أذينة:

هُبُونِي امراً منكم أضلَّ بغيره له ذمَّةٌ إنَّ الذمَّامَ كبيرٌ^(٥)

الصورة الثالثة: مجيء جملة إن في محل نصب مفعول لتعلم:

قول أنس بن زعيم:

تَعَلَّمْ رسولَ الله أنك مُدْرِكِي وأنَّ وعيداً منك كالأخذ باليد^(٦)

(١) من البسيط، لم يعرف قائله، شرح التسهيل ١ / ٦١.

(٢) من البسيط، الكتاب ٢ / ١٣٤، التحمير ٤ / ٤٩.

(٣) من الوافر، الكتاب ٢ / ٣٧٠، وبلا نسبة في المقتضب ١ / ٢٥٠، شرح المفصل ٣ / ٩٠.

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٨٢].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨].

(٤) الجملة المنسوخة بأفعال المقاربة:

ورد تركيب أفعال المقاربة في شواهد طييء ، وظهر على ثلاث صور، هي:

الصورة الأولى: مجيء خبر عسى جملة فعلية:

قول قسامة بن رواحة:

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سُتُفِي غَلَاتِ الْكَلَى والجوانح^(١)

الصورة الثانية: مجيء خبر عسى جملة فعلية:

قول رجل من طييء:

كِرَبِ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهِ يَدُوبِ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ^(٢)

الصورة الثالثة: مجيء خبر جعل جملة اسمية:

قول رجل من طييء:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ^(٣)

موازنة الجملة الاسمية المنسوخة بين القبيلتين:

بعد عرض الجملة الاسمية المنسوخة في شواهد القبيلتين، تم حصر الأنماط التي اتفقت أو

اختلفت بينهما، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الأنماط المشتركة في شواهد القبيلتين:

١- مجيء خبر الفعل الناسخ مفردًا.

٢- مجيء خبر الفعل الناسخ جملة فعلية.

(١) من الطويل، ديوان الحماسة ١٧٣، وبلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب ٤٣٥، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٧.

(٢) من الخفيف، لم يعرف قائله، وهو لكحلبة البريوعي، وقيل: لرجل من طييء في شرح التصريح. بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٤، بلا نسبة في تخلص الشواهد ٣٣٠، شرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٥٠١، شرح الأشموني ١ / ٢٨١.

(٣) من الوافر، ديوان الحماسة ٥٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٢٩٣، شرح التصريح. بمضمون التوضيح ١ / ٢٧٩.

وعلى الرغم من اتفاقهما في تلك الأنماط، فقد اختلفا في الصور الممثلة لها، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول:

أولاً: شواهد كنانة:

وجاء على الصور الآتية:

١- مجيء خبر كان ضميراً متصلاً.

٢- مجيء خبر ليس محذوفاً.

٣- مجيء خبر ما (العاملة عمل ليس) مضافاً إلى ضمير.

٤- مجيء اسم لات (العاملة عمل ليس) محذوفاً وخبرها مضافاً إلى اسم.

ثانياً: شواهد طييء:

وجاء على الصور الآتية:

١- مجيء اسم كان معرفاً بأل وخبرها مضافاً إلى اسم.

٢- مجيء اسم ليس مقدرًا وخبرها نكرة.

النمط الثاني:

أولاً: شواهد كنانة:

وجاء على الصورة الآتية:

مجيء خبر لكنّ جملة فعلية.

ثانياً: في شواهد طييء:

جاء على الصورة الآتية:

مجيء خبر (لا) العاملة جملة فعلية:

النمط الثالث:

أولاً: شواهد كنانة:

وقد ورد على الصور الآتية:

١- مجيء اسم إن ضميراً متصلاً وخبرها مضافاً إلى ضمير.

٢- مجيء اسم إن ضميراً متصلاً وخبرها نكرة.

ثانياً: شواهد طييء:

وورد على الصور الآتية:

١- مجيء اسم إنّ معرفاً بأل وخبرها مضافاً.

٢- مجيء اسم إنّ معرفاً بأل وخبرها نكرة.

٣- مجيء إن مضافاً لمعرف بأل وخبرها مضافاً للضمير.

٤- مجيء اسم كأن ضميراً متصلاً وخبرها مضافاً إلى معرف بأل.

ثانياً: تفردت كنانة في النمط الآتي:

مجيء خبر الحرف الناسخ شبه جملة (جاراً ومجروراً).

ثالثاً: تفردت طييء في النمط الآتي:

مجيء خبر الحرف الناسخ جملة فعلية.

رابعاً: تفردت كنانة بتراكيب أفعال الظن الناصبة لمفعولين.

خامساً: تفرد طييء بتراكيب أفعال المقاربة، حيث لم أجدها في شواهد مثلتها من كنانة.

السمات العامة للجملة الاسمية الموسعة في شواهد القبيلتين:

١- تساوي قبيلة كنانة وطييء في استعمال أنماط الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها،

وافتراقهما في الصور الممثلة لتلك الأنماط.

٢- فاق استعمال صور الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها في شواهد كنانة شواهد

طييء، إذ بلغت شواهد كنانة خمس صور، بينما بلغت شواهد طييء ثلاث صور.

٣- غلبة استعمال صور الجملة الاسمية المنسوخة بإن وأخواتها في شواهد طييء على

شواهد كنانة، حيث بلغت ست صور، بينما بلغت شواهد كنانة ثلاث صور فقط.

٤- غابت عن شواهد كنانة تركيب الجملة الاسمية الموسعة من أفعال المقاربة، في حين

وجدت في شواهد طييء.

٥- غابت عن شواهد طييء تركيب الجملة الاسمية الموسعة من أفعال الظن، في حين وجدت في شواهد كنانة.

ثالثا: الجملة الفعلية البسيطة:

يقصد بالجملة الفعلية التي صدرها فعل، وقولنا: البسيطة أي تتكون من الفعل اللازم وفاعلها، ولا تتعدى إلى غيره. وسوف ندرس هذا النوع من الجمل وفاقا لوروده في شواهد كنانة وطييء.

ففي شواهد كنانة جاءت على الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء فاعل الفعل اللازم اسما ظاهرا:

قول قيس بن ذريح:

مَضَى زَمَنٌ وَالتَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي
فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةَ شَفِيعٌ^(١)

وقول مهلهل الكناني:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلاتَ سَاعَةً مَنَدِمٌ
والبغي مرثعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٢)

وقول الكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٣)

الصورة الثانية: مجيء فاعل الفعل اللازم ضميرا متصلا:

قول أبي الأسود الدؤلي:

كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْجْهَهَا
حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(٤)

وقول صفوان بن محرز الكناني:

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كَالنَّاسِ^(٥)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٠].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١٧].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٤١].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٠١].

الصورة الثالثة: مجيء فاعل الفعل اللازم ضميراً مستتراً:

قول رجل من كنانة:

فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنه إذا هُوَ بالجدِ ارتدى وتأزراً^(١)

وقول أنس بن زنيم:

تعلّم رسولَ الله ألكَ مدرّكي وأنَّ وعيداً منك كالأخذِ باليدِ^(٢)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

اعددْ من الوجْهينَ فضلاً ونعمةً عليك إذا ما جاءَ للخيرِ طالبٌ^(٣)

وقول شمر دل الليثي:

لَهفي عليكَ للهفةٍ من خائفٍ يبغي جواركَ حينَ ليسَ مُجيراً^(٤)

وقول أبي بكر بن الأسود الليثي:

تخيّرهُ ولم يَعدلْ سواه فَنعمَ المرءُ من رجلٍ تَهامي^(٥)

أمّا في شواهد طيء فجاءت على الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء فاعل الفعل اللازم اسماً ظاهراً:

قول رجل من طيء:

تنتهضُ الرعدةُ في ظهيري من لدنِ الظهرِ إلى العُصيرِ^(٦)

وقول الطرماح بن حكيم:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٤].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٨].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٢٦].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

(٦) من الرجز، لم يعرف قائله، المقاصد النحوية ٢ / ٥٤٩، بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٢٣٧، همع الهوامع

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ^(١)

الصورة الثانية: مجيء فاعل الفعل اللازم ضميراً متصلاً:

قول بعض الطائيين:

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهوأه أطاع يستويان^(٢)

الصورة الثالثة: مجيء فاعل الفعل اللازم ضميراً مستترا:

قول علي بن عميرة الجرمي:

وما هاجَ هذا الشوقَ إلا حمامةٌ تغنتُ على خضراءِ سمرٍ قيودها^(٣)

وقول رجل من طيء:

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى وداعي المنونِ يُنادي جهاراً^(٤)

رابعاً: الجملة الفعلية الموسعة:

هي الجملة التي لا تكتفي بالفاعل بل تتعداه إلى مفعول أو مفعولين وأكثر.

والصور التي ظهرت عليها شواهد كنانة كالتالي:

الصورة الأولى: مجيء مفعول الفعل اسماً ظاهراً:

قول ربيعة بن مكدم أو ابن جذل الطعان:

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتاله إلى ملكٍ أعشوا إلى ضوءِ ناره^(٥)

وقول شمر دل الليثي:

لهفي عليكَ للهفةٍ من خائفٍ يغي جوارك حين ليس مجيراً^(٦)

(١) من المديد، شرح التصريح بمضمون التوضيح ٨٧ / ٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٢٩٢، همع الهوامع ٥٣ / ٥.

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٢٥].

(٣) من الطويل، سمط اللآلي ١٩ / ١، بلا نسبة همع الهوامع ٣ / ٢٧٩،

(٤) من المتقارب، لم يعرف قائله، شرح التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٢٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٨٩، مغني اللبيب ٢ / ١٤٦.

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٨٧].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٤].

وقول أبي الأسود الدؤلي:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ^(١)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا^(٢)

قال الكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٣)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبُهَا العَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُعْنِيًا بِمَكَانِهَا^(٤)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ: اتَّخَذَنِي خَلِيلًا^(٥)

الصورة الثانية: مجيء مفعول الفعل ضميرًا متصلًا:

قول نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلِيٍّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسْبُهَا^(٦)

وقول أبي بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنَعَمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي^(٧)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبُهَا العَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُعْنِيًا بِمَكَانِهَا^(٨)

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٩].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٨١].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١١٧].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٣٧].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٧) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٨].

(٨) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٣٧].

الصورة الثالثة: مجيء مفعول الفعل (مقول القول):

قال أبو الأسود الدؤلي:

كُضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْجَهَا حَسَدًا وَبَعِيًّا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(١)

الصورة الرابعة: مجيء مفعول الفعل الأول ضميرا متصلا، والمفعول الثاني اسما ظاهرا:

قول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهْ فَاشْكُرْ لَهُ أَحْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرٌ^(٢)

وقول قيس بن ذريح:

وَكُلَّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سَوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ^(٣)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي وَقَالَ: اتَّخَذَنِي خَلِيلًا^(٤)

الصورة الخامسة: مجيء نائب فاعل الفعل المبني للمجهول ضميرا مستترا:

قول الحزبن الليثي:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(٥)

وقول مطيع بن إلياس:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدٍ وَاحِدَةً نَرْمِي جَمِيعًا وَنَرَامِي مَعًا^(٦)

أما في شواهد طييء فقد ورد بناء الجملة الفعلية الموسعة على النحو التالي:

الصورة الأولى: مجيء مفعول الفعل اسما ظاهرا:

قول حاتم الطائي:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٤١].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٠٩].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٧].

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)
وقول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزُقُونَ عَرْضِي
جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ^(٢)
وقول حاتم الطائي:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً
وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ^(٣)

الصورة الثانية: مجيء مفعول الفعل ضميرا متصلا:

قول رجل من فصحاء طييء:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي
لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مَهْمَلُ^(٤)
وقول زيد الخيل الطائي رضي الله عنه:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي
أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي^(٥)
وقول بجير بن عنمة:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَأْصَلْنِي
يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَةً^(٦)

الصورة الثالثة: مجيء المفعول الأول للفعل اسما ظاهرا والثاني اسما ظاهرا:

قول البرج بن مسهر:

وَنَدَمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيْبًا
سَقَيْتَ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٧)

الصورة الرابعة: مجيء المفعول الأول للفعل مضافا والمفعول الثاني مضافا:

قول حاتم الطائي:

(١) من الطويل، الكتاب ١ / ٣٦٨، شرح التسهيل ٢ / ١٩٨، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٤٨.

(٢) من الوافر، شرح المفصل ٦ / ٧٣، المقرب ١٩٣، المساعد ٢ / ١٩٣.

(٣) من البسيط، المفصل في صنعة الإعراب ٥١، شرح التسهيل ٢ / ٥٧، وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٩٩.

(٤) من الطويل، لم يعرف قائله، شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٥، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ١٨٨.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٣٣].

(٦) من المنسرح، المقاصد النحوية ١ / ٢٧٩، وبلا نسبة في المفصل ٤٥٠، التخميم ٤ / ١٦٧.

(٧) من الوافر، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٩١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ / ١٨٨.

وإنك مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا^(١)

الصورة الخامسة: مجيء المفعول الأول للفعل اسما ظاهرا والمفعول الثاني جملة فعلية:
قول زيد الخيل:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل روانا بسفح القاع ذي الأكم^(٢)

الصورة السادسة: مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول اسما ظاهرا:
قول رجل من طييء:

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا^(٣)
وقول عمرو بن ملقط:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَأَقِيَّة^(٤)
وقول الطرماح بن حكيم:

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَام^(٥)

الصورة السابعة: مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول ضميرا متصلا:
قول رجل فصيح من طييء:

كَأَنَّ دُعِيْتَ إِلَى بِأَسَاءٍ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثَ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ^(٦)
وقول عمرو بن ملقط:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَأَقِيَّة^(٧)

(١) من الطويل، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧، وبلا نسبة في المقرب ٤٦٧، تخلص الشواهد ١٠٧.

(٢) من البسيط، في ديوانه ١٥٥، وبلا نسبة في اللمع ٢٣٠، الجنى الداني ٣٤٤.

(٣) من البسيط، شرح التصريح مضمون التوضيح ١/ ٥٨٨، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٣٢١، شرح الأشموني ١٣/ ٢.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة [٣٢٦].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٣٩].

(٦) من البسيط، شرح التسهيل ٢/ ٣٢٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢١٧، الجنى الداني ٤٥.

(٧) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٢٦].

الصورة الثامنة: مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول ضميراً متصلاً والمفعول الأول اسماً ظاهراً:

قول أبي زبيد الطائي:

حَمَلٌ أَتَقَالَ أَهْلَ الْوَدِّ آوَنَةً أَعْطَيْهِمُ الْجَهْدَ مَنَى بِلَهُ مَا أَسْعُ^(١)

موازنة الجملة الفعلية البسيطة والموسعة في شواهد القبيلتين:

بعد عرض الجملة الفعلية البسيطة والموسعة في شواهد قبيلتي كنانة وطييء، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تبين طريقة بنائهما تلك الجمل، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأنماط المشتركة في شواهد القبيلتين:

(أ) الجملة الفعلية البسيطة:

اشتركت القبيلتان في نمط واحد لم يرد غيره، وهو:

مجيء الفعل اللازم والفاعل:

وكذلك اشتركتا في الصور الممثلة له.

(ب) الجملة الفعلية الموسعة:

اشتركت طييء مع كنانة في أنماطها الثلاثة، وهي:

١- مجيء الفعل والفاعل والمفعول به.

٢- مجيء الفعل والفاعل والمفعول الأول والمفعول الثاني.

٣- مجيء الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل.

٤- وعلى الرغم من هذا التشابه؛ إلا أنها اتفقت أو اختلفت في بعض الصور الممثلة لها،

وذلك على النحو الآتي:

(١) من البسيط، خزانة الأدب ٦/ ٢٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٤٩.

النمط الأول:

أولاً: شواهد كنانة:

جاء على ثلاث صور، وهي:

- ١- مجيء المفعول به للفعل اسما ظاهرا.
- ٢- مجيء المفعول به للفعل ضميرا متصلا.
- ٣- مجيء المفعول به للفعل مقول القول.

ثانياً: شواهد طييء:

جاء هذا النمط على صورتين وافقت فيهما كنانة، وهما:

- ١- مجيء المفعول به للفعل اسما ظاهرا.
- ٢- مجيء المفعول به للفعل ضميرا متصلا.

النمط الثاني:

أولاً: في كنانة:

جاء على صورة واحدة، وهي:

مجيء المفعول الأول للفعل ضميرا متصلا والمفعول الثاني اسما ظاهرا.

ثانياً: في طييء:

جاء على ثلاثة صور، وهي:

- ١- مجيء المفعول الأول للفعل اسما ظاهرا والمفعول الثاني اسما ظاهرا.
- ٢- مجيء المفعول الأول للفعل مضافا والمفعول الثاني مضافا.
- ٣- مجيء المفعول الأول للفعل اسما ظاهرا والمفعول الثاني جملة فعلية.

النمط الثالث:

أولاً: في كنانة:

جاء على صورة واحدة، وهي:

مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول ضميرا مستترا.

ثانياً: في طييء:

جاء على صورتين، هما:

١- مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول اسماً ظاهراً.

٢- مجيء نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول ضميراً متصلاً.

ثانياً/ تفرد طييء بنمط واحد في بناء الجملة الفعلية الموسعة، وهو:

الفعل المبني للمجهول + نائب الفاعل + المفعول الأول.

السمات العامة للجملة الفعلية البسيطة والموسعة في شواهد القبيلتين:

١- تساوي القبيلتين في الأنماط المستعملة في بناء الجملة الفعلية البسيطة، وكذلك في

الصور الممثلة لها، حيث استعمل كل منهما نمطاً واحداً وصورتين.

٢- بلغت أنماط الجملة الفعلية الموسعة في شواهد طييء أربعة أنماط، بينما بلغت شواهد

كنانة ثلاثة أنماط.

٣- فاقت قبيلة طييء قبيلة كنانة في الصور الممثلة لأنماط بناء الجملة الفعلية الموسعة، إذ

بلغت في طييء ثماني صور، وفي كنانة خمس صور.

خامساً: جملة التقديم والتأخير:

١- التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية، أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، لكن في مواضع قد

يحدث العكس فيتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، وقد ظهر ذلك في شواهد كنانة، على الصور

التالية:

الصورة الأولى: مجيء الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ نكرة:

قول نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١)

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

الصورة الثانية: مجيء الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ نكرة (وصفاً مشتقاً).

قول قيس بن ذريح:

مَضَى زَمَنٌ وَالتَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةُ شَفِيعٌ^(١)

الصورة الثالثة: مجيء الخبر مضافاً والمبتدأ ملتبساً بضمير يعود على الخبر:

قول نصيب بن رباح:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِهَا^(٢)

أما في شواهد طيء فوردت على الصور الآتية:

الصورة الأولى: مجيء الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ وصفاً مشتقاً:

قول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ^(٣)

الصورة الثانية: مجيء الخبر جملة فعلية والمبتدأ علماً:

قول يزيد بن قنافة:

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ لِبُسِّ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ^(٤)

(٢) التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يكون الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول، لكن قد يتقدم الفاعل على المفعول في مواضع، وقد ظهر شيئاً منها في شواهد كنانة وطيء.

ففي كنانة ظهر تقدم المفعول على الفاعل كما في الصور التالية:

الصورة الأولى: مجيء مفعول الفعل ضميراً متصلًا والفاعل اسماً ظاهراً:

قول قيس بن ذريح:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٢٠].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٥].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٤٢].

(٤) من الطويل، المقاصد النحوية ٣/ ٨٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٠، خزانة الأدب ٩/ ٤٠٥.

تَكَنَّفَنِي الْوَشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ المَطَاعِ^(١)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٢)

وقوله أيضا:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا العَوَاةُ فإني رأيتُ أخاها مُعْنِيًا بِمَكَانِهَا^(٣)

الصورة الثانية: مجيء مفعول الفعل ملتبساً بضمير الفاعل:

قول أبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمِ جَزَاءَ الْكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٤)

الصورة الثالثة: مجيء مفعول الفعل اسماً ظاهراً والفاعل مضافاً:

قول الكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٥)

أما شواهد طيء فقد ظهرت على الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: مجيء مفعول الفعل اسماً ظاهراً والفاعل مضافاً:

قول حاتم الطائي:

أما والذي لا يعلم الغيب غيره ومن هو يحيي العظم وهي رميم^(٦)

الصورة الثانية: مجيء المفعول به قبل الفعل ثم الفاعل:

قول بعض الطائيين:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٩١].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٢٣٧].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٠].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١١٧].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٣١].

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان^(١)
وظهر في شواهد الطائيين تقدم الحال على صاحبها الظرف، وذلك في قول بعض
الطائيين:

دعا فأجبنا وهو بادي ذلة لديكم فكان النصر غير قريب^(٢)

موازنة جملة التقديم والتأخير بين القبيلتين:

بعد عرض جملة التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية في شواهد كنانة وطييء، تم
التوصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: اشتركت القبيلتان في أن التقديم والتأخير في الجملة الاسمية شمل نمطاً واحداً
فقط وهو:

تقديم الخبر على المبتدأ:

وعلى الرغم من هذا التشابه اختلفتا في الصور الممثلة لهذا النمط، على النحو التالي:

أولاً: شواهد كنانة:

جاء على ثلاث صور، وهي:

- ١- الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ نكرة.
- ٢- الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ وصف مشتق.
- ٣- الخبر مضاف والمبتدأ ملتبس بضمير يعود على الخبر.

ثانياً: شواهد طييء:

جاء على صورتين، وافقت كنانة في واحدة منهما، وهما:

- ١- الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً) والمبتدأ وصف مشتق.
- ٢- الخبر جملة فعلية والمبتدأ اسم ظاهر.

(١) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٣٢٥].

(٢) ينظر تخرجه في الصفحة رقم [٣٣١].

ثانياً: في الجملة الفعلية جاء التقديم والتأخير في كنانة على نمط واحد، أما في طييء فعلى ثلاثة أنماط، وجاء واحد منها موافقاً لما استعملته كنانة وموافقاً لصورة من صورته، وهو:

مجيء مفعول الفعل اسماً ظاهراً والفاعل مضافاً.

السمات العامة لجملة التقديم والتأخير في الجملة الاسمية والفعلية بين القبيلتين:

- ١- تساوي القبيلتين في مجيء التقديم والتأخير في الجملة الاسمية على نمط واحد.
- ٢- فاقت صور التقديم والتأخير في الجملة الاسمية عند كنانة مثلتها طييء بصورة، إذ بلغت ثلاث صور، وفي طييء صورتين فقط.
- ٣- فاقت طييء في أنماط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية مثلتها كنانة، إذ بلغت ثلاث صور، وكنانة اقتصرت على نمط واحد فقط.

سادساً: الجملة المؤكدة:

هي الجملة التي تدخل عليها أداة توكيد، سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ لتأكيد علاقة الإسنادين وذلك بأدوات خاصة، كإِنَّ وَأَنَّ مع اللام، وأسلوب الحصر، وضمير الفصل... الخ.

وقد ظهرت بعض من تلك الأدوات في شواهد القبيلتين، ففي كنانة ظهرت الصور

التالية:

١- التوكيد بضمير الفصل:

قول قيس بن ذريح:

تُبَكِّيْ عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَفْدَرُ^(١)

٢- التوكيد بلفظ العين:

قول هنيء بن أحمر:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٠].

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنَهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(١)

٣- التوكيد بالحرف قد:

قول أبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلٌ^(٢)

وقول أنس بن زنيم:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٣)

وقول أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم:

أَحَارُ بْنُ بَدْرٍ قَدْ وَلِيَتْ وَايَةَ فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ^(٤)

وقول ربيعة بن مكدّم:

وَلَقَدْ شَفَعْتُهُمَا بِآخِرِ ثَالِثٍ وَأَبَى الْفِرَارَ لِي الْعِدَاةَ تَكْرُمِي^(٥)

وقول أبي ذر الغفاري:

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّغْلَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ^(٦)

٤- التوكيد بأسلوب الحصر:

قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٧)

وقول الحزین الليثي:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(٨)

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٧٢].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٠].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢٥].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٩٦].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٧٦].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٧].

(٧) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٨) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٥].

٥- التوكيد يان واللام في خبرها:

قول قيس بن ذريح:

لَسُنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَى حَبِيْبًا إِثْمًا حَبِيْبٌ^(١)

٦- التوكيد باللام الموطئة للقسم مع إن الشرطية:

قول مُطِيعِ بْنِ إِيَاسٍ:

فَلَسُنْ صَرْتٌ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيْبٌ^(٢)

وقول قيس بن ذريح:

لَسُنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَى حَبِيْبًا إِثْمًا حَبِيْبٌ^(٣)

٧- التوكيد بحرف الجر الزائد:

قول أنس بن زنيم:

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرًا وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ^(٤)

وقول جثامة بن قيس:

إِذَا لَاقَيْتَ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا^(٥)

٨- التوكيد بلفظ: كلاهما:

قول واثلة بن الأسقع:

لَيْتُ وَلَيْتُ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ

كَلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٌ^(٦)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢١].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٥٣].

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٢١].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٣٦].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٤٩].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٤٧].

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كَلَاهِمَا فَكَلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ^(١)

٩- التوكيد بالمصدر:

قول أبي الأسود الدؤلي:

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا^(٢)

أما طييء فظهر توكيد الجملة على الصور التالية:

١- التوكيد بلفظ أجمع:

قول حاتم الطائي:

وَإِنَّكَ مَهْمًا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا^(٣)

وقول حريث بن عناب:

غُلَامٌ أَضَلَّتْهُ التُّبُوحُ، فَلَمْ يَجِدْ أَنَا سَوَانًا، فَاسْتَمَانَا فَلَا تَرَى
لَهُ بَيْنَ خَبْتٍ وَالْهَبَاءَةِ أَجْمَعًا^(٤)
أَخَا دَلَجٍ أَهْدَى بَلِيلٍ وَأَسْمَعَا

٢- التوكيد بالحرف قد:

قول بعض الطائيين:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ^(٥)

وقول حاتم الطائي:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثِرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَرُ^(٦)

قول الطرماح:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٩٧].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٨١].

(٣) من الطويل، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧، المساعد ٣/ ١٢٤، خزانة الأدب ٩/ ٢٧.

(٤) من الطويل، خزانة الأدب ١١/ ٤٤٣.

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٣١].

(٦) من الطويل، خزانة الأدب ٤/ ٢١٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٨٩، شرح شذور الذهب ٢/ ٦٩٥.

كادوا بَنَصْرَ تَمِيمِ كَيِّ لِيَلْحَقَهُمْ فِيهِ فَقَدْ بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا^(١)

٣- التوكيد بالنون الثقيلة:

وقول حاتم الطائي:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مَا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا^(٢)

٤- التوكيد بأسلوب الحصر:

قول علي بن عميرة:

وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوقَ إِلَّا حَمَامَةٌ تَغْتِ عَلَى خَضْرَاءِ سَمَرٍ قِيُودَهَا^(٣)

قول الطرماح بن حكيم:

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ عَنِ لَمَامٍ^(٤)

والتوكيد بإن ظهر في شواهد القبيلتين وقد ذكرناه في مبحث الجملة الاسمية المنسوخة بإن.

موازنة الجملة المؤكدة في شواهد القبيلتين:

بعد عرض الجملة المؤكدة في شواهد كنانة وطيء، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: الأدوات المشتركة في توكيد الجملة الفعلية في شواهد القبيلتين، هي:

١- حرف التحقيق قد.

٢- أسلوب الحصر (ما) و(إلا).

ثانياً: الأدوات المفترقة في توكيد الجملة الفعلية في شواهد القبيلتين، هي:

أولاً: شواهد كنانة:

جاء التوكيد بالأدوات الآتية:

(١) من البسيط، شرح التسهيل ٤/ ١٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٤.

(٢) من الطويل، شرح ابن الناظم ٦٢١.

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٣٩].

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٣٩].

- ١- التوكيد باللام الموطئة للقسم مع إن الشرطية.
- ٢- التوكيد بحرف الجر الزائد.
- ٣- التوكيد بلفظ كلاهما.
- ٤- التوكيد بالمصدر.

ثانياً: شواهد طييء:

- ١- التوكيد بلفظ أجمع.
- ٢- التوكيد بالنون الثقيلة.
- ٣- التوكيد بأسلوب الحصر (لا) و(إلا).

ثالثاً: تفرد كنانة بتوكيد الجملة الاسمية، حيث خص التوكيد في شواهد طييء الجملة الفعلية فقط، وجاء التوكيد بالأدوات الآتية: لفظ العين، وأسلوب الحصر (لا) و(إلا)، وإن واللام في خبرها.

السمات العامة للجملة المؤكدة في شواهد القبيلتين:

- ١- فاقت شواهد كنانة الجمل المؤكدة عن مثيلتها طييء، حيث تنوعت وتعددت فيها أساليب التوكيد إذ شهدت عشرة أساليب للتوكيد، بينما طييء شهدت أربعة أساليب فقط.
- ٢- تفرد كنانة بتوكيد الجملة الاسمية.
- ٣- اشتركت القبيلتان بأسلوبين في توكيد الجملة الفعلية، وهما التوكيد بالحرف قد، وأسلوب الحصر.

الموازنة بينهما من حيث الحذف والتقدير:

الحذف يعني (ما اقتضته الصناعة النحوية من وجود خبر بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرط بدون جزاء أو بالعكس أو معطوف بدون معطوف عليه أو معمول بدون عامل... إلخ).

وبناء على ما سبق يمكن دراسة هذا المبحث من خلال صور الحذف الآتية، وهي:

أولاً: حذف الحروف:

جاء حذف الحرف في شواهد كنانة وطييء على نوعين، هما:

أ- حذف حروف المباني:

ويقصد به إسقاط حرف من بنية الكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، فمن

شواهد الحذف في بنية الأسماء في كنانة، الآتي:

- وقول المتوكل الليثي:

أرأيت إن أهلكت مالي كله وتركت مالك فيم أنت تلوم^(١)

حيث حذف ألف ما الاستفهامية وهي في موضع جر بحرف الجر.

- وقول أبي الأسود:

يا با المغيرة ربّ أمرٍ معضلٍ فرجته بالمكرٍ مني والدّها^(٢)

حيث حذف همزة كلمة (أب) بعد حرف النداء (يا).

وقول أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم:

أحارُ بن بدرٍ قد وليت ولاية فكنُ جرداً فيها تخونٌ وتسرق^(٣)

حيث رَحِمَ حارثةً أولاً بحذف التاء على لغة مَنْ لم ينو، ثمّ ثانياً بحذف التاء والتاء على

لغة من نوى.

وقول أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتمٍ جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل^(٤)

حيث حذف همزة (ابن) لوقوعها بين علمين.

- وقول أمية بن الأسكر:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢٢٤].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٢١٥].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٦].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٩٠].

قَوْمِي اللدو بعكاظ طيروا شررا من رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بالمصاقيل^(١)
 حيث حذف (النون) من (اللدون) تخفيفاً.

وقول نصيب بن رباح:

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لِيَمْنُ اللهُ ما نَدْرِي^(٢)
 حيث حذف همزة (أيمن) في القسم.

ومن شواهد الحذف في طييء - في بنية الأسماء - الآتي:

- قول زيد الخليل:

ألا أَبْلِغِ الأَقْيَاسَ قَيْسَ بنِ نَوْفَلٍ وَقَيْسَ بنِ أُهْبَانَ وَقَيْسَ بنِ جَابِرٍ^(٣)
 -وقول زيد الخليل:

ويَقْدِفُ شَمَّاسُ بنِ عَمْرٍو ورهطه ويا رُبَّ مِنْهُمْ دَارِعٍ وهو أَشْوَسُ^(٤)
 حيث حذف همزة (ابن) لوقوعها بين علمين.

وقول الطرماح بن حكيم:

أَعَامِ دِنِي إِنْ حُلْتَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَإِلَّا فَهَبْهَا ذِمَّةً سَتَضِيعُ^(٥)
 أي: أعامر، حيث حذف بالترخيم الحرف الأخير من (عامر).

وقول أبي زبيد الطائي:

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ^(٦)
 أي: يا أسماء، حيث حذف بالترخيم الحرفين الأخيرين من (أسماء).

وقول عياض بن درة:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٥٣].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [١٥٨].

(٣) من الطويل، الكتاب ٣ / ٣٩٦، خزانة الأدب ٥ / ٣٧٧.

(٤) من الطويل، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤٠.

(٥) من الطويل، المسائل البصريات ٢ / ٧٩٧.

(٦) من البسيط، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٣٧٥، وللبيد في الكتاب ٢ / ٢٥٨، وبلا نسبة في شرح أبيات

سيبويه للنحاس ١٤١.

إذا ما ثنا متنا كأن تليله صليف برته كف خرقاء طالق^(١)

حيث حذف تاء طالقة، لاختصاصها بالمؤنث - وذلك فيما جاء على وزن فاعل -.

ومن شواهد الحذف في بنية الأفعال في طييء، الآتي:

- قول بعض الطائيين:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلاتك مُلغياً مقالةً لهبيّ إذا الطيرُ مرّت^(٢)

- وقول رجل من طييء:

ومن يك منحل العزائم تابعا هواه فإن الرشد منه بعيد^(٣)

حيث حذف نون الفعل الناقص يكون عندما دخل عليها جازم.

ومن شواهد الحذف في بنية الحروف في طييء، الآتي:

وقول زيد الخيل:

كُمْنِيَّة جابر إذ قال ليتي أصادفه وأُثْلِفُ بعضَ مالي^(٤)

حيث حذفت نون الوقاية من ليت ضرورة.

وقول نافع بن سعد:

ولستُ بلوأمٍ على الأمرِ بعدما يفوتُ ولكنَّ علّ أن أتقدّما^(٥)

حيث حذف اللام من (لعل).

ب- حذف حروف المعاني:

يقصد بها ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة، كحروف الجر، وحروف

الاستفهام، والعطف وغيرها.

ومن شواهد كنانة، قول أبي الأسود الدؤلي أو المتوكل الكناني:

(١) من الطويل، التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٧.

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٢].

(٣) من الطويل، شرح التسهيل ٣/ ١٠٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٩٠.

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٣٣].

(٥) من الطويل، الإنصاف ١/ ٢١٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٨٧.

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا^(١)

حيث نصب الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا.
وقول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢)

حيث حذف التنوين هنا منعا لالتقاء الساكنين.

وقول قيس بن ذريح:

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ^(٣)

حيث حذف نون الوقاية من الفعل، كراهية اجتماع نونين.

وقول مطيع بن إياس:

كُنْتُ وَيَجِيئِي كَيْدٌ وَاحِدَةٌ نَرْمِي جَمِيعًا وَنَرَامِي مَعًا^(٤)

حيث حذف نون التثنية للإضافة.

أما طييء فظهر الحذف على النحو الآتي:

قول حريث بن عناب:

إِذَا قَالَ: قَدْنِي قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٥)

حيث نصب الفعل المضارع الواقع بعد اللام بأن مضمرة.

وقول حريث بن عناب:

لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُّعْتَرٌّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِثْرَابًا عَلَى تَرَبِّ^(٦)

وقول رجل من طييء:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩٨].

(٢) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٨٠].

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٩١].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٦٧].

(٥) من الطويل، الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الاعراب ٢٧، خزنة الأدب ٤٤٩/١١، وبلا نسبة في المفصل في صنعة الاعراب ١٢٢.

(٦) من البسيط، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٨، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٦٨٦، شرح التصريح ٢/٣٨٩.

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَةَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا^(١)

حيث نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء بأن مضمرة.

وقول رجل من طييء:

إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اِعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا^(٢)

حيث حذف حرف النداء من اسم الإشارة (يا هذا).

ثانيا- حذف الأسماء:

ورد حذف الاسم في شواهد كنانة وطييء، ومن ذلك:

قول هنيء بن أحمر:

عَجَبٌ لَتَلِكْ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تَلِكِ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ^(٣)

وقول أبي الأسود الدؤلي:

إِذَا جِئْتَ بَوَّابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ^(٤)

حيث رأى البعض أن المصدر هنا مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر ومبتدؤه محذوف.

وقول نصيب بن رباح:

فَقَالَ: فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي^(٥)

حيث حذف المبتدأ بعد القول، وتقديره: هم فريق القوم.

وقول مهلهل الكنائي:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَوَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَابْغَى مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٦)

حيث حذف اسم لات، وتقديره: ولات حين مناص.

وقول شمردل الليثي:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٤٣].

(٢) من البسيط، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٢.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٥٤].

(٤) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١١١].

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٥٨].

(٦) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٦٨].

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(١)
 حيث حذف خبر ليس ضرورة.

وقول أبي الطفيل عامر بن وائلة:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا^(٢)
 حيث حذف خبر لا العاملة عمل ليس.

ومن شواهد طييء، قول أبي زيد الطائي:

مُعَاوِدُ جُرْأَةٌ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمٌ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّوسٌ^(٣)
 حيث حذف مبتدأ الخبر في قوله: معاود وأشم، وتقديرهما: هو معاود، وهو أشم.
 قول يزيد بن قنافة:

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلِيٌّ بِهَيِّنٍ لَبَسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ^(٤)
 حيث حذف الخبر وجوبا وتقديره: قسمي.
 وقول رجل من طييء:

لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِثْرَابًا عَلَى تَرَبٍ^(٥)
 حيث حذف خبر المبتدأ وتقديره: لولا توقع معتر موجود.
 وقول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عَرَضِي جَحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ^(٦)
 حيث حذف المبتدأ وتقديره: هم حجاش.
 وقول بعض الطائيين:

(١) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٤].

(٢) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٦٦].

(٣) من الوافر، ديوانه ٦٣٣، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٧، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٥، المقاصد النحوية ٢/ ٥٨٨.

(٤) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٤٧].

(٥) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٥٩].

(٦) ينظر تخريجه في الصفحة رقم [٣٤٢].

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان^(١)

حيث حذف الموصول الاسمي، وتقديره: والذي هو اه أطاع.

وقول الطرماح بن حكيم:

إِنِّي اعْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيدَ — إِذْ فَنَعَمَ مُعْتَمِدًا الْوَسَائِلُ^(٢)

حيث حذف المخصوص بالمدح، والتقدير: فنعمة معتمد الوسائل أنت.

٣- حذف الفعل:

جاءت هذه الصورة في شواهد كنانة وطييء، من ذلك قول رجل من كنانة:

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنه إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وتأزراً^(٣)

حيث حذف الفعل بعد إذا الشرطية وجوبا^(٤)، وتقديره: إذا ارتدى هو بالمجد.

وفي طييء قوله:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٥)

وقول بعض الطائيين:

لنعم امرأ أوس إِذَا أْزَمَةَ عَرَّتْ ويعم للمعروف ذو كان عوداً^(٦)

حيث حذف الفعل بعد إذا الشرطية وجوبا، وتقديره في الشاهد الأول: إذا مرت الطير،

وفي الثاني: إذا عرت أزيمة.

موازنة الحذف والتقدير في شواهد القبيلتين:

بعد هذا العرض الوصفي لحال الحذف والتقدير في شواهد كنانة وطييء، تم التوصل إلى

نتيجتين، هما:

(١) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٣٢٥].

(٢) من مجزوء الكامل، شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، شرح عمدة الحفاظ ٧٩٤/٢، اللحة في شرح الملحة ٤٠٩/١.

(٣) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [٧٤].

(٤) هذا مذهب سيبويه، ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢.

(٥) ينظر تحريجه في الصفحة رقم [١٧٢].

(٦) من الطويل، شواهد التوضيح لابن مالك ١٦٧.

أولاً: حالات الحذف المشترك بين القبيلتين:

١- اشتركت القبيلتان في حذف الحرف من بنية الأسماء بثلاثة أنواع، هي:

(أ) حذف همزة ابن الواقعة بين علمين.

(ب) الحذف من آخر الاسم ترخيماً.

(ج) حذف أن الناصبة للفعل المضارع.

واشتركتا في صورة حذف الفعل التي اقتصرتا عليها، وهي:

حذف الفعل بعد إذا الشرطية وجوباً.

ثانياً: انفردت طييء في الحذف من بنية الأفعال والحروف:

السمات العامة للحذف والتقدير بين القبيلتين:

١- غلبت كنانة في حذف الحروف من بنية الأسماء مثلتها طييء، إذ بلغت إحدى عشرة

صورة، بينما طييء بلغت خمس صور.

٢- شمل حذف الحرف في شواهد طييء بنية الأسماء والأفعال والحروف، في حين اقتصرت

شواهد كنانة على الحذف من بنية الأسماء فقط.

٣- ركزت القبيلتان في حذف الأسماء، على حذف المبتدأ أو الخبر، واسم الفعل الناقص.

الخاتمة

أفضت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن شواهد كنانة النحوية والتصريفية بلغت ثمانية وثمانين شاهداً، وهذا المجموع تقريبي، لعدم الإحاطة بجميع مصادر النحو؛ إذ إن بعضها مازال مخطوطاً والآخر مفقوداً. إلا أن هذا العدد يصدق كلام الفارابي عندما وضع كنانة في المراتب الأخيرة من الاستشهاد.
- أن الشواهد النحوية والتصريفية من شعر كنانة في المصنفات النحوية تعد أصلاً متداولاً عند النحاة منذ العصور الأولى، ممثلة في كتاب سيبويه حتى العصور المتأخرة.
- أن بعض المصنفات النحوية تفردت بشواهد كنانية لم ترد في غيرها.
- أن شواهد كنانة النحوية والتصريفية لها دور واضح في بناء كثير من القواعد التي تضبط العربية وتأصيلها، حيث قاس العلماء عليها ما اختلفوا في حكمه، واجتهدوا في تأويل كثير منها وتقديره، مما أثرى الدرس النحوي بكثير من المسائل والقضايا.
- أن استدلال النحاة بشعر كنانة ساهم في خلق وبناء قواعد لم تكن موجودة من قبل هذا من جهة، كما تسبب في اختلاف البصريين والكوفيين في مسائل عدة من جهة أخرى.
- أن أوجه الاستدلال بشواهد كنانة قد تنوعت بين تقرير وإثبات للمسائل النحوية، أو إثبات للغة من لغات العرب.
- أن معظم شواهد كنانة جاءت مؤيدة للمصادر السماعية، سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الحديث النبوي، أم من كلام العرب نظماً ونثراً.
- أن بعض شواهد كنانة جاءت دليلاً على أكثر من مسألة نحوية وتصريفية، وفي بعضها جاء شاهدان دليلاً على مسألة واحدة.
- أن أحوال الاستشهاد بشعر كنانة بين البصريين والكوفيين تعددت، حيث جاءت على مسائل متفقة ومسائل مختلفة بينهما، أو مسائل معترضة بين نحاة المدرسة الواحدة.
- أن ابن يعيش وابن مالك يعدان أكثر النحاة استشهاداً بشعر كنانة، حيث استشهاد كل منهما بواحد وعشرين بيتاً.
- أن شواهد كنانة النحوية والتصريفية المتفق والمختلف في نسبتها بلغت ثلاثة وأربعين بيتاً.

- أن قبيلة طيِّتْ تفوقت في الاستشهاد بشعرها في المجال النحوي على قبيلة كنانة.
- أن الشواهد الكنانية اتسمت بجودة التركيب، وحسن الصياغة، وصفاء اللغة البعيدة عن اللحن والعجمة.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ١- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- ٣- اتفاق المباني وافتراق المعاني: لسليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقي الدين، الدقيقي المصري، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٤- الإحكام في أصول القرآن: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٥- أخبار النحويين البصريين: للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبي سعيد، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.
- ٦- أخبار النحويين البصريين: للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبي سعيد، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.
- ٧- أخبار النساء: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (منسوب خطأ في المطبوع لابن قيم الجوزية) شرح وتحقيق: الدكتور نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

- ٨- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٩- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- ١٠- الأزمنة والأمكنة: لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١١- الأزمية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ١٢- أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ط: الأولى.
- ١٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: الشيخ/ محمد عوض، الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥- أسرار العربية: لعبد الرحمن بن محمد، أبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ١٦- إسفار الفصيح: لمحمد بن علي بن محمد، أبي سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٧- الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة/ مصر، ط: الثالثة.
- ١٨- الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٩- إصلاح المنطق: لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ٢٠- الأصمعيات اختيار الأصمعي: للأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تحقيق: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط: السابعة، ١٩٩٣م.
- ٢١- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط: الثانية، ٢٠١١م.
- ٢٢- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: للدكتور/ عصام عيد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.
- ٢٣- الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي: للدكتور/ محمد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- ٢٤- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- ٢٥- الأضداد: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٦- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: لعلي بن الحسين بن علي، أبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة/ بيروت ط: الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- ٢٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: لعلي بن الحسين بن علي، أبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة/ بيروت، ط: الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- ٢٨- إعراب القرآن: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٩- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار - القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٠- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشرة - أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- ٣١- أعيان العصر وأعيان النصر: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمه، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- ٣٢- الأغانى: لأبى الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط: الثانية.
- ٣٣- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبى البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٣٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطيلوسي، تحقيق: أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٣٥- الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: للأمير الحافظ ابن ماكولا، دار الكتاب الإسلامي، الفارق الحديثة للطباعة والنشر.
- ٣٦- ألفية ابن مالك: لأبى عبد الله، جمال الدين ابن مالك الطائي، دار التعاون.
- ٣٧- أمالي ابن الشجري: لهبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ٣٨- أمالي الزجاجي: لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٩- الأمالي في لغة العرب: لأبى علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بيروت.
- ٤٠- الأمالي: لأبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدي، مطبعة جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن - الهند، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٣٨م.
- ٤١- الأمثال: لأبى عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- ٤٢- الأموال: لحميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز فيصل للبحوث.
- ٤٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٤- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ: ١٩٨٥م.
- ٤٥- أنساب الأشراف: للإمام أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق وتقديم: أ. د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٦- الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٤٧- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ٤٨- أوضح المسالك: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- ٤٩- إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٠- الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- ٥١- البحث اللغوي عند العرب: للدكتور. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط: الثامنة ٢٠٠٣م.
- ٥٢- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٥٣- البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شير، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة - بيروت.
- ٥٥- البرصان والعرجان والعميان والحولان: لعمر بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ، دار الجيل، بيروت ط: الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٥٦- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- ٥٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن الربيع الإشبيلي السبتي، تحقيق: د/ عياد عيد الشيبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٨- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١، ٢، ٣: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ج ٤، ٥: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج ٦: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ٥٩- البصائر والذخائر: لأبي حيان التوحيدى، علي بن محمد بن العباس، تحقيق: د/ وداد القاضي، دار صادر - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان/ صيدا.
- ٦١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٢- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت -، ١٤٠٧هـ، ط: الأولى.
- ٦٣- البيان والتبيين: لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهرير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٦٤- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني: لأبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٦٥- تاريخ ابن خلدون: لعبد الرحمن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة، مراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر.
- ٦٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٦٧- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك): لمحمد بن جرير، أبي جعفر الطبري، دار التراث - بيروت، ط: الثانية - ١٣٨٧هـ.

- ٦٨- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط: الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٦٩- التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- ٧٠- تاريخ المدينة النبوية: لابن شبة أبي زيد عمرو بن شبة النميري البصري، دار الفكر تحقيق: فهم محمد شلتوت.
- ٧١- تاريخ بغداد: لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٢- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٧٣- تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف: لأبي البقاء محمد بن أحمد بن محمد ابن الضياء المكي الحنفي، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ط: الثانية.
- ٧٤- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
- ٧٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ٧٦- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- ٧٧- التبيين عن مذاهب النحويين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٧٨- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لعبد العظيم بن الواحد بن ظفر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ٧٩- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٨٠- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٨١- التخمير: للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ٨٢- تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨هـ.
- ٨٣- التذكرة الحمدونية: لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبي المعالي، بماء الدين البغدادي، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨٤- تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٨٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ٨٦- **التعازي:** لمحمد بن يزيد أبي العباس، المبرد، تحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل، مراجعة: محمود سالم، نهضة مصر.
- ٨٧- **التعريفات:** لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٨٨- **تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد:** للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن محمد المفدى، ط: الأولى.
- ٨٩- **تعليق من أمالي ابن دريد:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت - قسم التراث العربي، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م.
- ٩٠- **التعليقة على كتاب سيبويه:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ٩١- **تفسير الراغب الأصفهاني:** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١ وجزء ٢، ٣: من أول سورة آل عمران - وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشدي دار النشر: دار الوطن - الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٩٢- **تفسير العز بن عبد السلام تفسير القرآن [اختصار النكت للماوردي]:** للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم - بيروت، ط: ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٩٣- **تفسير القرآن:** لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن - الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ٩٤- تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٩٥- التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
- ٩٦- تفسير الماوردي: لأبي الحسن علي بن محمد، الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.
- ٩٧- تفسير مقاتل بن سليمان: لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ط: الأولى.
- ٩٨- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة طبعة، دار الرشيد بحلب، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٩٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، حققه: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٠٠- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ينسب لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما: جمعه: مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٠١- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام العلامة الفقيه الحافظ: أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ١٠٢- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٠٣- توجيه اللمع: لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ/ فايز زكى محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ١٠٤- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: لابن مجاهد القيسى الدمشقى الشافعى، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسى، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ١٠٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لابن أم القاسم المرادى، تحقيق: عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربى، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
- ١٠٦- التوطئة: لأبي علي الشلوين، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع.
- ١٠٧- التيسير في القراءات السبع: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبى عمرو الدانى، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربى - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ١٠٨- الثقات: لمحمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التميمى البستى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٠٩- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط: الأولى، ١٩٦٥م.
- ١١٠- جامع الصحيح المسمى صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابورى، دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة - بيروت.

- ١١١- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١١٢- الجبال والأمكنة والمياه: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د/ أحمد عبد التواب عوض المدرس بجامعة عين شمس، دار الفضيلة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٣١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١١٣- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١١٤- الجمل في النحو: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ١١٥- جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، ههضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١١٦- جمهرة الأمثال: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الفكر - بيروت.
- ١١٧- جمهرة اللغة: لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م.
- ١١٨- جمهرة النسب: لأبي المنذر بن هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تحقيق: د/ ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ١١٩- **جمهرة أنساب العرب:** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ١٢٠- **الجنى الداني في حروف المعاني:** لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٢١- **الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة:** لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني المعروف بالبري، نقحها وعلق عليها: د. محمد التونجي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع - الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٢- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب:** للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار السلام، القاهرة، ط: ٢، الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٢٣- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي:** لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر - بيروت.
- ١٢٤- **حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني:** المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- ١٢٥- **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى:** يس بن زين الدين الحمصي الشافعي، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.
- ١٢٦- **حجة القراءات:** لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

- ١٢٧- حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- ١٢٨- حجة في القراءات السبع: للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ١٢٩- حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- ١٣٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ط: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ١٣١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطيلوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- ١٣٢- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٣٣- الحماسة البصرية: لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبي الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.
- ١٣٤- الحماسة المغربية، لمختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب: لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩١م.

- ١٣٥- الحيوان: لعمر بن بحر، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ١٣٧- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب- بيروت.
- ١٣٨- الخلاف بين النحويين دراسة -تحليل-تقويم: للدكتور/ السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- ١٣٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمن الحلبي، ق: د/ أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ١٤٠- دراسات في تاريخ العرب القديم: لمحمد بيومي مهران، دار المعرفة الجامعية، ط: الثانية مزيدة ومنقحة.
- ١٤١- درة الغواص في أوهام الخواص: للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ١٤٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد/ الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ١٤٣- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٤٤ - **دقائق التصريف**: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: د/ أحمد ناجي القيسي، د/ حاتم صالح الضامن، د/ حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١٤٥ - **دلائل الإعجاز في علم المعاني**: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٤٦ - **الدلائل في غريب الحديث**: للقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٤٧ - **ديوان أبي الأسود الدؤلي**: صنعه أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط ٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- ١٤٨ - **ديوان الأخطل**: لغياث بن غوث، شرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٤٩ - **ديوان الإسلام**: لشمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٥٠ - **ديوان الأعشى**: قدم له وشرحه ووضع فهارسه: د/ محمد بن أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٥١ - **ديوان الخطيئة**: شرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية، ٢٠٠٥م.
- ١٥٢ - **ديوان الحماسة**: لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرح وتعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العالمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- ١٥٣- ديوان الفرزدق: شرحه أ/ علي فاعور، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٧٨م.
- ١٥٤- ديوان المعاني: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الجليل - بيروت.
- ١٥٥- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- ١٥٦- ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ١٥٧- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي: كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي ط١، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١٥٨- ديوان زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٥٩- ديوان علقمة بن عبدة: شرحه وعلق عليه وقدم له: سعيد نسيب مكارم، دار الصادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ١٦٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ١٦١- ديوان عمرو بن قميئة: عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ١٦٢- ديوان قيس ولبنى شعر ودراسة: جمع وتحقيق: د/ حسين نصار، دار مصر للطباعة.
- ١٦٣- ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.

- ١٦٤- رجال صحيح مسلم: لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبي بكر، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة ١٤٠٧هـ، بيروت.
- ١٦٥- رسائل الجاحظ: لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهرير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٦٦- رصف المباني في شروح المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ. د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ١٦٧- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ١٦٨- الروض المعطار في خبر الأقطار: لمحمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، ط: ٢ - ١٩٨٠م.
- ١٦٩- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المكتب الإسلامي.
- ١٧٠- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ١٧١- زهرة الأكم في الأمثال والحكم: للحسن بن مسعود بن محمد، أبي علي، نور الدين اليوسي، تحقيق: د محمد حجي، د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ١٧٢- السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٧٣- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٧٤- سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، نسخته وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٧٥- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٧٦- سنن ابن ماجه: لابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ١٧٧- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ١٧٨- السنن الصغرى للنسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٧٩- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

- ١٨٠- السيرة النبوية لابن هشام: لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبي محمد، جمال الدين، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- ١٨١- السيرة النبوية: للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- ١٨٢- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم: لعبد الرحمن بن معاضه الشهري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٨٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح، حققه: محمود الأرنؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٨٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ١٨٥- شرح أبيات الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٨٦- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة المصرية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٨٧- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق د/ محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- ١٨٨- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة: لمهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبي منصور ابن الجواليقي، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٨٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ١٩٠- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون.
- ١٩١- شرح التسهيل: للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة المنصورة ومكتبة الإيمان، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- ١٩٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد الأزهرري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- ١٩٣- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: يوسف عمر حسن، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ١٩٤- شرح الفصيح: لابن هشام اللخمي، تحقيق: د/ مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
- ١٩٥- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- ١٩٦- شرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

- ١٩٧- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق علي محمد معوض، عادل محمد عبد الجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ١٩٨- شرح الكافية الشافية: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى.
- ١٩٩- شرح اللمع في النحو: لأبي الحسن بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، تحقيق: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٠٠- شرح اللمع: لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية.
- ٢٠١- شرح اللمع: لابن برهان العكبري، تحقيق: د/ فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٢٠٢- شرح المفصل: لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٢٠٣- شرح المقدمة المحسبة: للطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الكويت، ط: الأولى، ١٩٧٦م.
- ٢٠٤- شرح المكودي على ألفية ابن مالك: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق وتعليق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- ٢٠٥- شرح الملوكي: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ٢٠٦- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمر ابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ٢٠٧- شرح جمل الزجاجي: لابن خروف، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر عرب، ١٤١٩هـ.
- ٢٠٨- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- ٢٠٩- شرح جمل الزجاجي: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢١٠- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي محمد بن علي ابن خروف الإشبيلي، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- ٢١١- شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١هـ): ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبي زكريا، دار القلم - بيروت.
- ٢١٢- شرح ديوان الحماسة: لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ ووضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢١٣- شرح ديوان المتنبي: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
- ٢١٤- شرح ديوان جرير: شرحه: تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٢١٥- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب: لمحمد بن الحسن الرضي الاسترابطي، نجم الدين، حققهما، وضبط غريهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٢١٦- شرح شافية ابن الحاجب: لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترابطي، ركن الدين، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢١٧- شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الإسترابطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٤ م.
- ٢١٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- ٢٢٠- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: لعبد الله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٢١- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

- ٢٢٢- شرح قطر الندى وبل الصدى: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: الحادية عشرة، ١٣٨٣م.
- ٢٢٣- شرح كافية ابن الحاجب: لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة.
- ٢٢٤- شرح كافية ابن الحاجب: للشيخ: عبد العزيز بن جمعة الموصللي، تحقيق: د. علي الشوملي، دار الكندي ودار الأمل، الأردن، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٢٥- شرح كافية ابن الحاجب: ليعقوب أحمد بن حاجي عوض، تحقيق: د. سعد محمد عبد الرزق أبو نور، مكتبة جزيرة الورد ومكتبة الإيمان.
- ٢٢٦- شرح كتاب الجمل في النحو: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٢٢٧- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، حققه: د. رمضان عبد التواب وآخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- ٢٢٨- شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف: لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية، مصر، ط٨، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ٢٢٩- شرح مغني اللبيب المسمى بـ(شرح المزج): للدماميني محمد أبي بكر بن عمر، تحقيق: د. عبد الحافظ حسن مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٢٣٠- شرح ملحمة الإعراب: لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: د/ أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- ٢٣١- شرح فهج البلاغة: لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبي حامد، عز الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٣٢- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الثالثة، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- ٢٣٣- شعر عروة بن أذينة: د/ يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ٢٣٤- شعر نصيب بن رباح: جمع وتقديم: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- ٢٣٥- الشعر والشعراء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- ٢٣٦- شعور بالعمور: لأبي الصفا صلاح الدين خليل بن عز الدين أيك بن عبد الله الألبكي الصفدي، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق حسين، دار عمار - عمان - الأردن - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨هـ، ط: الأولى.
- ٢٣٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- ٢٣٨- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: لمحمد بن أحمد بن علي، تقى الدين، أبي الطيب المكي الحسيني الفاسي، دار الكتب العلمية.
- ٢٣٩- شواهد التوضيح والتصحيح: لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٤٠- الصاحي: لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٤١- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ٢٤٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ٢٤٣- صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٤٤- صفة جزيرة العرب: لابن الحائك، أبي محمد الحسن بن أحمد الشهير بالهمداني، مطبعة بريل - ليدن، ١٨٨٤م.
- ٢٤٥- الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية: لتقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: أ. د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ.
- ٢٤٦- الصناعتين (الكتابة والشعر): لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية - بيروت، ١٤١٩هـ.

- ٢٤٧- ضرائر الشعر: لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٢٤٨- الضوء اللامع لأهل القرن السابع: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٢٤٩- طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار: لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، مكتبة القرآن - القاهرة.
- ٢٥٠- طبقات الشافعية الكبرى: للإمام العلامة/ تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٥١- طبقات الشعراء: لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، المعارف - القاهرة، ط: الثالثة.
- ٢٥٢- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد أبي عبد الله البصري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١ - ١٩٦٨م.
- ٢٥٣- طبقات المفسرين للداودي: لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- ٢٥٤- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
- ٢٥٥- العقد الفريد: للفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د/ مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

- ٢٥٦- **علل التنبية:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر.
- ٢٥٧- **علل النحو:** لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٥٨- **عمدة الكتاب:** لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٥٩- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه:** لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٢٦٠- **العين:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي.
- ٢٦١- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير:** لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبي الفتح، فتح الدين، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- ٢٦٢- **عيون الأخبار:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨ هـ.
- ٢٦٣- **غاية النهاية في طبقات القراء:** لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ ج. برجستراسر.

٢٦٤- غرائب التفسير وعجائب التأويل: لمحمد بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٢٦٥- غرر الخصائص الواضحة، لأبي إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي المعروف بالوطواط، ضبطه وصححه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٦٦- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٦٧- غريب الحديث: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧م.

٢٦٨- الفاضل: لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٢١هـ.

٢٦٩- فتح الباب في الكنى والألقاب: للشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، السعودية - الرياض.

٢٧٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، حققه: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م.

٢٧١- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: لمحمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.

- ٢٧٢- فتوح البلدان: لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَّاذُري، دار ومكتبة الهلال- بيروت، ١٩٨٨م.
- ٢٧٣- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس.
- ٢٧٤- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٩٧١م.
- ٢٧٥- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله دمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٢٧٦- فقه اللغة وسر العربية: لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٧٧- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحَيِّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسيني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٩٨٢م.
- ٢٧٨- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: د. أسامه طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف على الشؤون الدينية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٧٩- فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١ الجزء: ١ - ١٩٧٣م، الجزء: ٢ - ١٩٧٤م، الجزء: ٣ - ١٩٧٤م، الجزء: ٤ - ١٩٧٤م.

- ٢٨٠- في أصول النحو: لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٨١- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د/ محمود يوسف فجال.
- ٢٨٢- القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٨٣- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان: للقلقشندي أبي العباس أحمد بن علي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٨٤- القواعد والفوائد: لعمر بن ثابت الثماميني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٨٥- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتب الإيضاح: لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق: د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ٢٨٦- الكامل في التاريخ: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٢٨٧- الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٨٨- كتاب جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط: الثانية، ١٩٨٨م.

- ٢٨٩- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٩٠- الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٩١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٢- كشف المشكل من حديث الصحيحين: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- ٢٩٣- الكشكول: لمحمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمداني، بهاء الدين، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٩٤- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، ١٤٠٤هـ، ط: الأولى.
- ٢٩٥- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٩٦- اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ٢٩٧- لب اللباب في تحرير الأنساب: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار صادر - بيروت.
- ٢٩٨- لب الآداب: لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، تحقيق: أحمد حسن لبيج، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ط: الأولى.
- ٢٩٩- لب الآداب: للأمير أسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، دار تراثية للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣٠٠- اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م بيروت.
- ٣٠١- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- ٣٠٢- اللباب في علم الإعراب: للأسفراييني، تحقيق: د/ شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.
- ٣٠٣- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٠٤- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، تحقيق: نخبة من العاملين بدار المعارف، دار المعارف - القاهرة.

- ٣٠٥- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٠٦- اللمحة في شرح الملحّة: لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ٣٠٧- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٣٠٨- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: أ. د. ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣٠٩- المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمّار الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣١٠- المبدع في التصريف: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد طلب، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣١١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثير، تحقيق: د/ أحمد الحوفي ود/ بدوي طبانة، دار النهضة، مصر.
- ٣١٢- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.

- ٣١٣- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.
- ٣١٤- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت.
- ٣١٥- مجمل اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣١٦- محاجة بالمسائل النحوية: لجار الله أبي القاسم الزمخشري، تحقيق: د. بهيجة باقر الحسني، جامعة بغداد، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ٣١٧- الخاسن والأضداد: لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٣١٨- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣١٩- المحبر: لمحمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، أبي جعفر البغدادي، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٣٢٠- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصللي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- ٣٢١- انحرر الوجلز فف ففسفر الككاب العزفرز: لأبف محمد عبء الحق بن غالب بن عبء الرحمن بن تمام بن عطفة الأنءلسف المءارفف، ءءقفق: عبء السلام عبء الشافف محمد، ءار الككب العلمفة - بفروء، ط: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- ٣٢٢- انءكم وانءفط الأعظم: لأبف الحسن علف بن إسماعل بن سفءه المرسف، ءءقفق: عبء الحمفء هنءاوفف، ءار الككب العلمفة، ٢٠٠٠م، بفروء.
- ٣٢٣- منءار الصءاء: لمءء بن أبف بكر بن عبء القاءر الرازف، ءءقفق: مموء ءاءر، مكبة لبنان، بفروء، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ٣٢٤- المنءصر الكبفر فف سفرة الرسول (ص): لعز الءفن بءر الءفن بن ءمعة الكنانف ٦٩٤هـ، ء سامف مكف العانف، ءار البشر للنشر والءوزفع، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ٣٢٥- منءصر ءارفء ءمشق لابن عساكر: لمءء بن مكرم بن علف، أبف الفضل، ءمال الءفن ابن منظر الأنصارف الروففعف الإفرفقف، ءءقفق: روفة النءاس، رفاض عبء الحمفء مرءء، محمد مطفع، ءار النشر: ءار الفكر للطباعة والءوزفع والنشر، ءمشق - سورفا ط: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٢٦- المنءصص: لابن سفءه، ءءقفق: ءلفل إبراهم ءفال، ءار إءفاء ءرءء العربف، بفروء، ط١، ١٤١٧هـ، ١٦٩٦م.
- ٣٢٧- مرآة ءنن وعبرة الففظان فف معرفة ما فعءبر من ءواءء الزمان: لأبف محمد عففف الءفن عبء الله بن أسعء الفاففعف، وضع ءواشفه: ءلفل المنصور، ءار الككب العلمفة، بفروء - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢٨- مراصء الاطلاع علف أسماء الأمكنة والقاع: لصفف الءفن عبء المؤمن بن عبء الحق البءءاءف، ءءقفق: علف محمد البءاوفف، ءار المعرفة، بفروء - لبنان.

- ٣٢٩- المرتجل: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٣٠- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة السيوطي، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى بك، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٣١- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٣٢- المسائل السفرية في النحو: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٣٣- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٣٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٣٤- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ٣٣٥- المستطرف في كل فن مستظرف: لشهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبخشي أبي الفتح، عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣٣٦- المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٧م.
- ٣٣٧- مسند أبي داود: لأبي داود سليمان بن داود، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٣٣٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، حققه: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٣٩- مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٤٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ٣٤١- مشاهير علماء الأمصار: لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم.
- ٣٤٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، المكتبة العلمية - بيروت.
- ٣٤٣- المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مكتبة الأعيان.
- ٣٤٤- المعارف: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: الثانية، ١٩٩٢م.
- ٣٤٥- معاني القراءات: لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- ٣٤٦- معاني القرآن للأخفش: لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٤٧- معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٤٨- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: الأولى.
- ٣٤٩- معاني القرآن: للأخفش الأوسط، تحقيق: د: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- ٣٥٠- المعاني الكبير في أبيات المعاني: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ، ١٩٤٩ م] ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان [الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م].
- ٣٥١- معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب: لياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي.
- ٣٥٢- معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر - بيروت.
- ٣٥٣- معجم الشعراء: للإمام العلامة أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تهذيب المستشرق الأستاذ د. سالم الكرنكوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى.

- ٣٥٤- معجم الشيوخ: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله بن سعد الصالحى الحنبلى، تحقيق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكى - مصطفى إسماعيل الأعظمى، دار الغرب الإسلامى ط: الأولى ٢٠٠٤م.
- ٣٥٥- معجم الصحابة: لعبد الباقي بن قانع أبي الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتى، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٥٦- معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغنى كحالة الدمشقى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ٣٥٧- المعجم المفصل فى شرح شواهد النحو الشعرية: د. إميل بدى يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٥٨- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لعبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى أبى عبىد، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣.
- ٣٥٩- معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزوينى الرازى، أبى الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٦٠- معرفة الصحابة: لأبى نعىم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهانى، تحقيق: عادل بن يوسف العزازى، دار الوطن للنشر - الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٦١- المعنى القرآنى فى ضوء اختلاف القراءات: أ.د أحمد سعد الخطيب الأستاذ المشارك بكلية التربية للبنات بجازان وأستاذ التفسىر وعلوم القرآن بجامعة الأزهر.

- ٣٦٢- المغازي: لمحمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبي عبد الله، الواقدي، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي - بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٦٣- المغرب: لناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزي، دار الكتاب العربي.
- ٣٦٤- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن محمد، راجعه: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- ٣٦٥- مفتاح العلوم: ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٦٦- المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط: الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٣٦٧- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د/ جواد علي، دار الساقى، ط: الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٣٦٨- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٣٦٩- المفصليات: للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط: السادسة.

- ٣٧٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، حققه: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٣٧٢- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ٣٧٣- المقتضب: لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ٣٧٤- المقدمة الجزولية: لأبي موسى عيسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٧٥- المقرب: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٧٦- الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.
- ٣٧٧- المنتحل: لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي، تحقيق: الشيخ أحمد أبو علي، المطبعة التجارية - عزروزي وجاويش - الإسكندرية، ط: ١٣١٩هـ - ١٩٠١م.

- ٣٧٨- المنصف في شرح التصريف: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أ/ إبراهيم مصطفى وأ/ محمد أمين، وزارة المعارف العمومية، ط ١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- ٣٧٩- المنمق في أخبار قريش: لمحمد بن حبيب البغدادي، تحقيق: خورشيد أحمد فارق عالم الكتب - بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٨٠- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢م.
- ٣٨١- موازنة بين أبي تمام والبحتري: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر نشر/ دار المعارف - الطبعة الرابعة المجلد الثالث: تحقيق/ د. عبد الله المحارب (رسالة دكتوراه) نشر/ مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٣٨٢- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٨٣- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٦م.
- ٣٨٤- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه: لمحمد بن محمد أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي.
- ٣٨٥- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٨٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٣٨٧- نزهة الألباب في الألقاب: لأحمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، الرياض.
- ٣٨٨- نسب عدنان وقحطان: لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الهند، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ٣٨٩- نسب قريش: لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري، دار المعارف - القاهرة تحقيق: ليفي بروفسال.
- ٣٩٠- نسب معد واليمن الكبير: لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تحقيق: د. ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٩١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٣٩٢- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع - شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.
- ٣٩٣- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: لابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د/ نصرت عبد الرحمن، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.
- ٣٩٤- نقد الشعراء: لقدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبي الفرج، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، ط: الأولى، ١٣٠٢هـ.
- ٣٩٥- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- ٣٩٦- النكت في تفسير كتاب سيويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٩٧- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: لأبي العباس بن أحمد القلقشندي، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٩٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٩٩- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٠٠- نور اليقين في سيرة سيد المرسلين: لمحمد بن عفيفي الخضري، تحقيق: هيثم هلال، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط: الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٤٠١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٤٠٢- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٠٣- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى: لعلي بن عبد الله الحسيني الشافعي، نور الدين أبي الحسن السمهودي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٩هـ.
- ٤٠٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

٤٠٥- الوفيات: لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

ثانيا: الرسائل الجامعية المخطوطة:

- ١- الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي في النحو واللغة: للدكتور. أحمد زكريا ياسوف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السابع عشر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الإمارات العربية المتحدة.
- ٢- اختلاف رواية الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية: د. رياض السواد أستاذ اللغة والنحو المساعد في جامعة ذي قار - العراق.
- ٣- الأدلة الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي: رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، للطالب حسن بن محمد بن حسن مفرق، إشراف: أ. د/ سليمان بن إبراهيم العايد، السنة ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- ٤- البيان في شرح اللمع لابن جني: إملاء: أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: علاء الدين حمويه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- ٥- التأويل النحوي في الحديث النبوي الشريف: أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، من الطالب: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، بإشراف: أ. د. طه محسن العاني. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦- شرح الكافية في النحو: لابن فلاح اليميني: محقق برسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، للطالب: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف: د/ محسن بن سالم العميري، رقمها: ٣٩٧٢، السنة: ١٤٢٢هـ.

فهرس الموضوعات

٣	ملخص البحث
٦	المقدمة
١٢	التمهيد
١٣	أولاً: قبيلة كنانة
١٣	١- أصولها، بطونها، منازلها، شعراؤها
١٣	أصول قبيلة كنانة
١٥	بطون قبيلة كنانة
٢٢	منازل كنانة
٢٦	شعراء قبيلة كنانة
٣٠	٢- مكانة لغة كنانة وخصائصها
٣٥	ثانياً: السماع ومكانة الشاهد الشعري
٤٥	القسم الأول: شواهد كنانة والمسائل المترتبة عليها عرضاً وتحليلاً
٤٦	الفصل الأول: شواهد المسائل النحوية
٤٧	المسألة الأولى: أصل المثنى
٥٠	المسألة الثانية: إعراب ضمير الفصل
٥٣	المسألة الثالثة: حذف النون من (الذون)
٥٤	المسألة الرابعة: الابتداء بالنكرة
٥٥	المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً
٥٦	المسألة السادسة: مجيء خبر (كان) ضميراً متصلاً
٦٠	المسألة السابعة: حذف نون مضارع (كان)
٦١	المسألة الثامنة: انتصاب خبر (كان)
٦٣	المسألة التاسعة: مجيء (كان) بمعنى وقع
٦٤	المسألة العاشرة: حذف خبر كان وأحوالها
٦٦	المسألة الحادية عشرة: حذف خبر (لا) العاملة عمل (ليس)

- المسألة الثانية عشرة: معمولُ لاتَ يلزم لفظ الحين أم يتعداه إلى مرادفه: ٦٨
- المسألة الثالثة عشرة: إعمالُ لاتَ ٧٠
- المسألة الرابعة عشرة: العطفُ على اسمِ (لا) المفردِ: ٧٢
- المسألة الخامسة عشرة: نصب المعطوف على اسمِ (لا) المفردِ ٧٤
- المسألة السادسة عشرة: إعمالُ (لَا) الواقعةِ بينَ الجارِّ والمجرورِ ٧٦
- المسألة السابعة عشرة: وقوعُ الفعلِ (تعلم) على (أن) وصلتها ٧٨
- المسألة الثامنة عشرة: تعديةُ الفعلِ (ألفى) ٨٠
- المسألة التاسعة عشرة: تعديةُ الفعلِ (هَبْ) إلى مفعولين ٨٢
- المسألة العشرون: الجمعُ بينَ ضميرينِ مُتصِلينِ في الأفعالِ القلبية ٨٤
- المسألة الحادية والعشرون: تأنيثُ الفعلِ مع الفاعلِ المؤنثِ الحقيقيِّ ٨٧
- المسألة الثانية والعشرون: تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضميرِ المفعولِ ٩٠
- المسألة الثالثة والعشرون: نيابةُ المفعولِ لَهُ المجرورِ عَنِ الفاعلِ ٩٥
- المسألة الرابعة والعشرون: رجحانُ نصبِ الاسمِ المشتغلِ عنه ٩٧
- المسألة الخامسة والعشرون: تعدِّي الفعلِ (شكر) إلى مفعوله بنفسه ٩٩
- المسألة السادسة والعشرون: إضمارُ المنصوبِ في المهملِ الأولِ من المتنازعينِ ١٠١
- المسألة السابعة والعشرون: حالُ المرفوعِ في المهملِ الأولِ مِنَ المتنازعينِ ١٠٤
- المسألة الثامنة والعشرون: تنازُعُ أكثرِ من عاملينِ على معمولٍ واحدٍ ١٠٩
- المسألة التاسعة والعشرون: رفعُ المصدرِ المحذوفِ عامله ١١١
- المسألة الثلاثون: الألفُ في بينا ١١٣
- المسألة الحادية والثلاثون: وقوعُ (إذا) في جوابِ بينا ١١٥
- المسألة الثانية والثلاثون: (غير) بين الإعرابِ والبناء ١١٧
- المسألة الثالثة والثلاثون: مجيءُ الحالِ من النكرةِ بمسوغٍ ١٢٠
- المسألة الرابعة والثلاثون: تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ ١٢١
- المسألة الخامسة والثلاثون: تمييزُ كَم الخبريةِ المفصولِ بجارٍ ومجرورٍ ١٢٥
- المسألة السادسة والثلاثون: جرُّ التمييزِ بـ(مِنْ) بعد (نعم) ١٢٨

- المسألة السابعة والثلاثون: الجمعُ بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ ١٣٠
- المسألة الثامنة والثلاثون: مجيء (من) للتعليل ١٣٤
- المسألة التاسعة والثلاثون: زيادة (من) في الجملة ١٣٦
- المسألة الأربعون: اللامُ بينَ معنى التعليلِ وعن ١٤١
- المسألة الحادية والأربعون: مجيء (اللام) بمعنى الاستعلاء ١٤٤
- المسألة الثانية والأربعون: مجيء (الباء) للاستعلاء ١٤٧
- المسألة الثالثة والأربعون: اقترانُ الباءِ في الاسمِ الواقعِ بعدَ الفعلِ (كفى) ١٤٩
- المسألة الرابعة والأربعون: اتصالُ (ما) بالباءِ الجارة ١٥٣
- المسألة الخامسة والأربعون: حذفُ حرفِ الجرِّ وبقاءُ عمله ١٥٦
- المسألة السادسة والأربعون: همزة (أيمن) بينَ الوصلِ والقطع ١٥٨
- المسألة السابعة والأربعون: إضافةُ المسمَّى إلى الاسمِ ١٦١
- المسألة الثامنة والأربعون: إضافةُ الزمانِ المبهمِ إلى جملةٍ مصدريةٍ بـ(لَا) التريئة ١٦٣
- المسألة التاسعة والأربعون: إضافةُ كلمةٍ (كلُّ) إلى النكرة ١٦٤
- المسألة الخمسون: معنى (مع) المقطوعة عن الإضافة ١٦٧
- المسألة الحادية والخمسون: إضافة (بيناً) إلى الجملة ١٦٩
- المسألة الثانية والخمسون: إعمالُ اسمِ الفاعلِ ١٧١
- المسألة الثالثة والخمسون: اعتمادُ اسمِ الفاعلِ على ذي حالٍ ١٧٤
- المسألة الرابعة والخمسون: أصلُ كلمةٍ (حبّ) ١٧٥
- المسألة الخامسة والخمسون: الوصفُ بكلمةٍ (آخر) ١٧٦
- المسألة السادسة والخمسون: معنى فاءِ العطفِ ١٧٨
- المسألة السابعة والخمسون: الإبهامُ من معاني (أو) العاطفة ١٨١
- المسألة الثامنة والخمسون: العطفُ على مَعْمُولِي عَامِلِينَ مُخْتَلِفِينَ ١٨٤
- المسألة التاسعة والخمسون: نصبُ تابعِ الجرورِ بالوصفِ ١٨٨
- المسألة الستون: مجيء (جميع) لغيرِ كلِّ ١٨٩
- المسألة الحادية والستون: وصفُ (أي) المناداة ١٩٠

- المسألة الثانية والستون: العلة في فتح لامٍ المستغاث به وكسر لامٍ المستغاث له ١٩١
- المسألة الثالثة والستون: كسر لامٍ المستغاث به ١٩٤
- المسألة الرابعة والستون: ترخيم المرخّم بحذف التاء ١٩٦
- المسألة الخامسة والستون: العامل في المضارع المنصوب بعد واو المعية ١٩٨
- المسألة السادسة والستون: رفع الفعل الواقع بعد الطلب ٢٠١
- المسألة السابعة والستون: مجيء (ما بين) بعد (شئان) ٢٠٣
- المسألة الثامنة والستون: الجزم بـ(إذا) ٢٠٥
- المسألة التاسعة والستون: قصر الممدود ٢٠٧
- المسألة السبعون: جمع فاعلٍ على فواعلٍ في صفة المذكر العاقل ٢٠٨
- المسألة الحادية والسبعون: حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها ٢١٠
- المسألة الثانية والسبعون: إثبات صلة الضمير في الوقف ٢١٣
- الفصل الثاني: شواهد المسائل التصريفية** ٢١٤
- المسألة الأولى: حذف همزة القطع ٢١٥
- المسألة الثانية: إثبات التاء في الوصف المؤنث ٢١٦
- المسألة الثالثة: حذف التنوين ٢١٨
- المسألة الرابعة: دخول همزة على الفعل (رأيت) ٢٢١
- المسألة الخامسة: دخول همزة على الفعل (رأيت) ٢٢٤
- المسألة السادسة: إبدال السين شيئاً ٢٢٥
- المسألة السابعة: الأمر من الفعل المضاعف المضموم العين ٢٢٦
- المسألة الثامنة: مجيء فعلٍ على يفعل ٢٢٨
- المسألة التاسعة: استعمال ماضي يدع ٢٣١
- المسألة العاشرة: مفرد حمأ بفتح الميم ٢٣٥
- المسألة الحادية عشرة: جمع صفة غير فاعلٍ على فَعلة ٢٣٧
- المسألة الثانية عشرة: مجيء اللون على صيغة فعل ٢٣٨
- القسم الثاني: الدراسة** ٢٣٩

- الفصل الأول:** شواهد كنانة بين البصريين والكوفيين..... ٢٤٠
- أولاً: الشواهد المتفق على الاحتجاج بها بين البصريين والكوفيين..... ٢٤١
- ثانياً: شواهد تفرد بها الكوفيون ٢٤٣
- ثالثاً: شواهد اختلف فيها داخل المدرستين..... ٢٤٤
- رابعاً: شواهد أجاز أحد الفريقين الاستشهاد بها وردها الفريق الآخر..... ٢٤٧
- خامساً: شواهد احتج به أعلام من الكوفة ووافقهم أعلام من البصرة ٢٥٠
- سادساً: شواهد احتج بها خلافاً لرأي الجمهور..... ٢٥١
- سابعاً: شواهد احتج بها جمهور المدرستين وردها المتأخرون ٢٥٢
- ثامناً: شواهد احتج بها المتقدمون وردها بعض المتأخرين ٢٥٢
- تاسعاً: شواهد لم ترد إلا عند المتأخرين ٢٥٤
- الفصل الثاني:** شواهد كنانة وأدلة الصنعة الإجمالية..... ٢٥٧
- المبحث الأول: شواهد كنانة والمسموع ٢٥٨
- ١- القرآن الكريم..... ٢٥٨
- ٢- الحديث النبوي الشريف ٢٦٥
- ٣- كلام العرب..... ٢٧٠
- المبحث الثاني: شواهد كنانة والقياس ٢٧٥
- ١- شواهد أيدت القياس ٢٧٦
- شواهد حمل فيها فرع على أصل ٢٧٦
- مسائل حمل فيها نظير على النظر ٢٧٧
- الحمل على النقيض..... ٢٧٩
- ٢- شواهد خالفت القياس ٢٨٠
- الفصل الثالث:** المظاهر والسّمات في الاحتجاج بشعر كنانة ٢٨٢
- ١- الكثرة والقلة ٢٨٣
- ٢- دواعي الاستشهاد بشعرهم ٢٨٣
- أ- الاستشهاد على لغة من لغات العرب ٢٨٣

- ٢٨٤..... ب- تقرير الأحكام النحوية وإثباتها.
- ٢٨٥..... ٣- شواهد كنانة في المصنفات النحوية
- ٢٨٨..... ٤- شواهد انفردت بها بعض المصنفات
- ٢٩٠..... ٥- تكرر الشواهد في أكثر من مسألة
- ٢٩٥..... أ- شاهدان استدل بهما على مسألة واحدة
- ٢٩٦..... ب- شواهد احتج بها العلماء للتفرع على بعض المسائل
- ٢٩٧..... ج- اختلاف رواية الآيات
- ٢٩٨..... د- عزو الشواهد إلى كنانة
- ٣٠٢..... ٦- أقوال العلماء في الاحتجاج بشعرهم
- ٣٠٤..... ٧- مخالفة شعر كنانة لبعض القواعد
- ٣٠٤..... ١- الحكم على المخالف
- ٣٠٤..... أ- شواهد حكم عليها بالشدوذ
- ٣٠٥..... ب- شواهد حكم عليها بالندرة
- ٣٠٦..... ج- شواهد حكم عليها بالضرورة
- ٣٠٨..... ٢- التأويل
- ٣١١..... **الفصل الرابع: موازنة بين شواهد كنانة وشواهد طيبي**
- ٣١٢..... أولاً: موازنة بينهما من حيث الكثرة والقلة
- ٣١٤..... ثانياً: موازنة بينهما من حيث استيعاب الأبواب
- ٣٢١..... ثالثاً: الموازنة من حيث بناء الجملة
- ٣٦٤..... **الخاتمة**
- ٣٦٦..... **الفهارس الفنية للرسالة**
- ٣٦٧..... فهرس الآيات
- ٣٧٤..... فهرس الحديث الشريف
- ٣٧٦..... فهرس الآثار
- ٣٧٧..... فهرس أقوال العرب

٣٧٨.....	فهرس الأبيات الشعرية
٣٧٨.....	أولا: أشعار كنانة
٣٨٧.....	ثانيا: الأشعار عامة
٣٩٥.....	فهرس الأعلام
٤٠٠.....	فهرس المصادر والمراجع
٤٠٠.....	أولا: الكتب المطبوعة
٤٤٨.....	ثانيا: الرسائل الجامعية المخطوطة
٤٤٩.....	فهرس الموضوعات